زوائد المؤلفات على
كتب المنهج الدراسى

رسالة شرعية عالمية
معهد المنهج الدراسي الميسر
من الصف الأول إلى الثاني عشر

الْمُخْتَصَرُ الـمُفِيد
في أصول أهل السنة وأصول أهل البدعة
[عـرض مقـارن]

تأليف
أبي عبد الله محمد المصنعي
وفقه الله تعالى



زوائد المؤلفات على
كتب المنهج الدراسي الميسر

بسم الله الرحمن الرحيم

الحمد لله الهادي الحق المبين، الواحد الصمد العلي العظيم، السميع البصير، الفعال لما يريد، الأول والآخر والظاهر والباطن العزيز الحكيم، الغني الحميد، وأشهد أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له، وأشهد أن محمداً عبده ورسوله، وصفيه وخليله، المبعوث بالحق والهدى، والنور المبين والدين القويم، صلى الله عليه وعلى آله وصحبه وسلم ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد: فهذه مباحث علمية عقدية، مفيدة مهمة رضية، ميسرة وافية، شارحة لأهم أصول العقيدة السلفية، ثم بيان أهم أصول أهل الأهواء البدعية، ونقضها بأدلة وحجج قوية، أردت من ذلك التقريب والبيان لأصول الحق والسنة، وتقريب نقض أصول الباطل العفنة، والأهواء المعدية المنتنة.

فإن بعض طلبة العلم قد لا يحيط بكثير من هذه المسائل لتفرقها في بطون الكتب، وشتاتها في أحشاء الدفاتر.

هذا وقد سلكت في ذلك سبيل الاختصار، ليسهل للمدرس تدريسه وللقارئ قراءته...، وأسأل الله ربي ومولاي السداد والتوفيق والإعانة والإخلاص وأن يتقبل مني وينفع بجميع كتبي إنه ولي ذلك نعم المولى ونعم النصير وهو سميع الدعاء سبحانه(١).

كتبه

أبو عبد الله المصنعي ١٤٣٢هـ معبر

****

(١) ولنا كتاب آخر بعنوان : (المختصر المفيد في أصول الإسلام وأصول الملل والنحل والطوائف: عرض مقارن).

بسم الله الرحمن الرحيم

خطة البحث

قسمت الكتاب إلى مقدمة وأبواب أربعة:

المقدمة في بعض المسائل الممهدة والتعريف بالطوائف

الباب الأول: أصول الاستدلال:

وتحته فصلان:

الأول: أصول الاستدلال عند أهل السنة.

الثاني: أصول الاستدلال عند أهل البدعة.

الباب الثاني: ما يتعلق بالرب جل وعلا من مسائل العقيدة.

وتحت ذلك ثمانية فصول:

١ - أقسام التوحيد.

٢- توحيد الألوهية.

٣- توحيد الربوبية.

٤- توحيد الأسماء والصفات.

٥- معنى الشرك.

٦- الإيمان بالقدر.

٧- مسائل الإيمان والكفر.

٨- مسائل الإيمان باليوم الآخر والغيبيات.

ثم كل فصل تحته مبحثان:

الأول : في عقيدة أهل السنة.

والثاني: في عقيدة أهل البدعة.

الباب الثالث: ما يتعلق بالنبوة.

وتحت ذلك فصلان.

ومنها ما يتعلق بالكرامات.

الفصل الأول: عقيدة أهل السنة في النبوة.

والفصل الثاني: عقيدة أهل البدعة في النبوة.

الباب الرابع: ما يتعلق بالأمة.

وتحته فصلان:

١- الصحابة.

٢- الإمامة الكبرى والحكم.

ولما كانت المسائل مركبة على أصول الاستدلال فقد قدمته على غيره[١].

****

(١) وهذا الترتيب والتقسيم من أجل أن يسهل على القارئ استيعاب مسائله، وأيضًا لعل الله تعالى أن ييسر اعتماده هذا الكتاب وشقيقه الآخر ضمن الدراسات العلمية.

مقدمة

في بعض المسائل الممهدة والتعريف بالطوائف

❊ فائدة:

قال أبو الحسن الكرخي رحمه الله تعالى: ليعلم المُسْتَن أن سنة العقائد على (ثلاثةِ أَضْرُب):

- ضرب يتعلق بأسماء الله تعالى وذاته وصفاته.
- وضرب يتعلق برسول الله ﷺ وصحبه ومعجزاته.
- وضرب يتعلق بأهل الإسلام في أُولاهم وأُخراهم[(١)].

❊ فائدة أخرى:

إن لدراسة الأديان والفرق والمذاهب المخالفة للحق أهمية كبرى، وثمرات جُلَّى، فبسبب ذلك تستبين السبيلُ، وتقوم الحجة، ويُصفَّى الحق مما لحق به من شوب الباطل فيبقى الحق نميراً صافياً، بعيداً عن أكدار الضلالات، وأوضار الأهواء.

وبذلك يُنقَذ ضحايا التقليد والتبيعة المطلقة، وصرعى الجهلِ والطاعةِ العمياءِ ممن أَلِفُوا أسلافهم على أمة، فاتبعوهم، وممن أطاعوا سادتهم وكبراءهم من غير ما بينة من حق أو أثارة من علم...[(٢)].

❊ فائدة ثالثة:

الحكم في أصول السنة راجع إلى الكتاب والسنة ومنهج الصحابة كما سيأتي في باب الاستدلال. والحكم على مناهج أهل الأهواء مستنتج من أقوال وأعمال رؤسائهم ومنظِّريهم

---

(١) انظر: «الفتاوى» (٤/ ١٨٠).

(٢) «رسائل في الأديان والفرق والمذاهب» للحَمد (ص٣).

سواء عمت سائر الأتباع أم لا. والحكم في ذلك أيضاً للغالب.



فصل

الفرق التي انحرفت عن طريق الحق كثيرة وإنما ذكرت الأشهر منها والأكثر انتشاراً مع تعريف مختصر لكل فرقة ولمؤسسها.

* وهذه الفرق التي ذكرت هي:

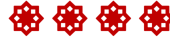
١- الخوارج.   ٢- الرافضة.

٣-٤- المعتزلة (والجهمية تبع لها لأن المعتزلة أشهر وأكثر).

٥-٦- الأشاعرة (والماتريدية تبع لها).   ٧-٨- القدرية والجبرية.

٩- المرجئة.   ١٠- الصوفية (والتبليغ تابعة لهم).

١١- الحزبية (الإخوان المسلمون، وفصائل الإخوان).



فصل

تعاريف الفرق ومؤسسيها

* تمهيد في التعريف بأهل السنة:

أهل السنة والجماعة هم: الصحابة ومن تبعهم بإحسان.

سموا أهل السنة: نسبة إلى سنة رسول الله صلى الله عليه و آله وسلم.

والجماعة: لأنهم مجتمعون على الحق والسنة ملازمون لها.

ولفظ الجماعة يراد به الصحابة، ويراد به الاجتماع على الحق وعدم الفرقة ويراد به: العلماء والأمراء الذين يجب لزومهم وعدم الخروج عليهم.

وكل هذه أوصاف لأهل السنة والجماعة السلفيين، فأهل السنة مجتمعون على المعتقد الصحيح والمنهج السليم وجماعة المسلمين وأمرائهم.

وبهذا يتبين لك أن من خالف أهل السنة في المعتقد أو المنهج أو فارق الجماعة فليس من أهل السنة والجماعة، وجميع فرق الضلال محدثة بعد الصحابة.

(ومذهب أهل السنة والجماعة مذهب قديم معروف قبل أن يخلق الله أبا حنيفة ومالكاً والشافعي وأحمد فإنه مذهب الصحابة الذين تلقوه عن نبيهم ومن خالف ذلك كان مبتدعاً عند أهل السنة والجماعة....) أ. هـ من «منهاج السنة» (٢/ ٦٠١).

فالمؤسس لهذا السنة هو رسول الله ﷺ.

ومن أسماء أهل السنة: السلفيون نسبة إلى السلف وهم الصحابة.

وأهل الحديث الأثر لاهتمامهم به رواية ودراية[١].



(١) وانظر للتوسع: «شرح أصول أهل السنة» للالكائي، «الواسطية» لابن تيمية، «عقيدة أهل السنة» للحمد، «الإذاعة بما جاء في السلفية إلى قيام الساعة».

فصلٌ في التعريف بالفرق المخالفة

١- الخوارج: فرقة جدلية تُـكفِّر بالمعاصي وتخرج على أئمة المسلمين وجماعتهم، خرجت أوائلها على علي رضي الله عنه وكفرته.

فكل من خرج على أئمة المسلمين أوأعتقد ذلك فهو خارجي.

* مؤسسها:

أول ابتداء الفكر الخارجي علي يد ذي الخويصرة التميمي الذي اعترض على النبي ﷺ عند قسمة غنائم حنين، ثم المؤسس الفعلي هو عبد الله بن سبأ المنافق - لعنه الله تعالى - الذي خرج على عثمان رضي الله عنه وسعى في قتله.

ثم ظهرت كفرقه مستقلة بعد صفين، على يد عروة بن جرير وعبد الله بن وهب الراسبي في (٣٧هـ).

* معتقد هذه الفرقة:

- هم أول من أحدث المعتقد الفاسد في باب الأمة والأئمة فكفَّروا وخرجوا واستحلوا الدماء والأعراض، وطعنوا في الصحابة كما سيأتي.

- ولما ظهرت المعتزلة أخذوا عنها مسائل في الصفات والغيبيات...

والخوارج شر من المعتزلة وأضل كما قرره شيخ الإسلام وغيره(١).

٢- الرافضة: فرقة كلامية خارجية تطعن في الصحابة والخلفاء وتكفر المسلمين وتعتقد الباطل المبين ويستتر تحت لوائها كل كائد الإسلام والمسلمين.

- وأول الرفض: تفضيل علي على عثمان وأبي بكر وعمر والطعن في معاوية وأصحابه.

---

(١) راجع: «الملل والنحل» ١/ ١١٤)، «مقالات الإسلاميين» ١/ ٢٠٧)، «الفتاوى» ١٣/ ٩٧-٩٨)، «دراسات في أهل الأهواء» ٢/ ٢١-٢٢)، «الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية» (ص ٢١، ٤٠-٤١).

وغلاة الرافضة: هم الذين يطعنون في أبي بكر وعمر، ويعتقدون إمامة الاثني عشر وهم (الاثنا عشرية).

* مؤسسها:

عبد الله سبأ المنافق اليهودي عليه لعنة الله تعالى.

* معتقدها:

أخذوا من الخوارج مسائل الخروج وتكفير المسلمين.

ومن الممثلة أولاً ثم من المعتزلة بعد ظهور الزيدية فغالب الرافضة بعد ذلك معتزلة بل هم شر فرق الضلال.

وأخذوا من اليهود ومن المجوس الكثير...

وكل باطل مبتدع له ساحل، إلا باطل الرفض والتصوف فليس له ساحل[(١)].

٣- الأشاعرة: فرقة كلامية تؤول الصفات وتقول بالجبر والإرجاء وتعطل الصفات الاختيارية وغيرها.

* مؤسسها:

أبو الحسن علي بن إسماعيل بن إسحاق الأشعري (ت ٣٢٤هـ)،وقد رجع عن مذهبه وتاب منه إلى مذهب أهل الحديث في الجملة إلا أنه كان قليل العلم فيه فقرر مسائل كلامية ونسبها إلى أهل الحديث، لبقاء رواسب كثيرة لدية من بدعة التمشعر.

* عقيدتها:

هم تلامذة المعتزلة في باب الربوبية والأسماء و الصفات إلا أنهم أخف انحرافًا من المعتزلة، مع ضلالهم الواسع بل هم شر من المعتزلة في باب الإيمان والقدر والنبوات.

---

(١) راجع «الملل والنحل»، «أصول الشيعة» للقفاري (١٤٦/ ١٦٩).

وهم في باب الغيبيات والأمة أقرب إلى السنة.

وغالب متأخريهم صوفية قبورية [١].

٤- الماتريدية: هم إخوان الأشاعرة جملة ويخالفونها في مسائل.

* مؤسسها:

أبو منصور محمد بن محمد بن محمود الماتريدي السمرقندي (ت٣٣٣هـ).

تأثر بمذهب ابن كلاب شيخ الأشعري عن طريق أتباع ابن كلاب.

* عقيدتها:

سبق أنهم كالأشاعرة واختلفوا في مسائل أهمها:

أ- باب القدر هم في أكثره على مذهب السنة - وفي بعضهم على مذهب المعتزلة - وهذا الفارق الأكبر.

ب- العلو والاستواء هم فيه على مذهب المعتزلة وكذا الصفات الخبرية.

ج- يقولون بالحكمة والتعليل، والأشعري ينفيها[٢].

د- صفات الأفعال والتكوين قديمة ولا تتعلق بالمشيئة، وعند الأشعري مخلوقة محدثة.

هـ- هم أخف ضلالًا في توحيد الألوهية فكثير منهم ينهون عن الشرك في الألوهية.

وسيأتي بيان هذه المسائل في موضعها من الكتاب، إن شاء الله تعالى.

٥- المعتزلة: فرقة كلامية فلسفية معطلة وعيدية عقلانية قدرية.

---

(١) راجع «نقض عقائد الأشاعرة» (٢١،٢٥-٢٧/ ٣٢)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢٨-٣٠)، «طبقات الشافعية الكبرى» (٢/ ٢٤٦).

(٢) راجع «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٤٨٥- ٤٨٩)، «نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية» (ص ٩٩-١٣٢)، «الماتريدية دراسة وتقويم» (ص ٩٣- ٩٨، ٤٩١-٥٠١) وغيرها.

ظهرت في أوائل القرن الثاني وهم أفراخ الجهمية. وسموا معتزلة: لاعتزالهم الحق وأهله، كان أول ذلك اعتزال واصل بن عطاء حلقة الحسن البصري.

* مؤسسها:

واصل بن عطاء الغزال (ت ١٣١هـ) ثم عمرو بن عبيد (ت ١٤٢هـ).

* عقيدتها:

أخذوا من الخوارج مسائل الوعيد... وتفردوا بالمنزلة بين المنزلتين.

ومن الجهمية التعطيل والفلسفة والكلام... بعد ظهور الجهمية.

ومن القدرية الأولى مسائل القدر ونفي خلق الله تعالى لأفعال العباد.

وتأولوا كثيرًا من الغيبيات ولهم انحراف في باب النبوة وغيره.

* خلاصة عقيدتهم ترجع إلى الأصول الخمسة وهي:

١) المنزلة بين المنزلتين – وسيأتي بيانه.

٢) التوحيد – نفي الصفات.

٣) العدل – نفي القدر.

٤) الوعد والوعيد.

٥) الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر – الخروج على ولاة الأمر[١].

٦- الجهمية (أتباع جهم بن صفوان): فرقة معطلة غلاة، جبرية غلاة، مرجئة غلاة، كلامية فلسفية عقلانية ملاحدة كل بلاء فيهم.

* مؤسسها:

---

(١) راجع «الفرق بين الفرق» (ص ١٣١ – ١٣٢)، «الفتاوى» (٧/ ٤٨٤)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (١٣ – ١٤)، «دراسات في أهل الأهواء» (٢/ ٣٠٥-٣٠٨).

الجعد بن درهم الحراني الملحد المقتول على الزندقة (١٢٤هـ) وتلميذه الجهم بن صفوان الملحد المقتول على الزندقة (١٢٨هـ).

* عقيدتها:

أخذت المعتزلة أصول الجهمية، فأكثر ما يطلق السلف لفظ الجهمية يراد به المعتزلة فهم فرقة واحدة واختلفوا في مسائل:

أ- الجهمية تنكر جميع الصفات والأسماء الحسنى، والمعتزلة تثبت الأسماء وتعطل الصفات.

ب- الجهمية جبرية مرجئة والمعتزلة قدرية وعيدية.

جـ - الجهمية مبنية على الزندقة والشك، والمعتزلة مبنية على الفلسفة والآراء الفاسدة والبدعة.

د- الجهمية أشد غلواً وتعطيلاً وإلحاداً.

هـ - كل جهمي معتزلي وليس كل معتزلي جهمي.

هذه أهم الفروق وسيأتي مزيد بيان في مواضعه(١).

٧- الصوفية (الصوفية وجماعة التبليغ منهم): فرقة قبورية فلسفية معطلة، أشعرية المعتقد في الغالب يبدأ ضلالهم بالزهد والورد المبتدع وينتهي بوحدة الوجود وعبادة القبور.

* مؤسسها:

أول من عُرف بالميل إلى التصوف مجموعة: أبو هاشم الكوفي وجابر بن حيان وعبدك وثلاثتهم اتهم بالزندقة ثم تتابع الشر حتى صار إلى شر عريض.

---

(١) راجع: «الفتاوى» (١٤/ ٣٤٩-٣٥٠)، «الفرق بين الفرق» (ص ٢٢١- ٢٢٢)، «منهاج السنة» (٢/ ١٩٢) «دراسات في أهل الأهواء» (٢/ ٣٥٢-٣٥٧).

- وجماعة التبليغ أسسها محمد إلياس الهندي الصوفي في القرن الرابع عشر، وهم صوفية عصرية وغالب زعمائهم صوفية غلاة.

* عقيدتها:

أصل مذهب التصوف مأخوذ من فلسفة اليونان وعبادة البوذية وقبورية النصارى وباطنية القرامطة...فهم أشاعرة في الأسماء والصفات، وقبورية يعتقدون في الأولياء عقائد فاسدة ويعطونهم من صفات الرب جل وعلا من النفع والضر والتصرف في الكون...

وغلاة الصوفية أصحاب وحدة الوجود، ومعناه: أن كل موجود هو الله - سبحانه عما يقولون. وهم كالرافضة لا ساحل لباطلهم، ولا أساس لدينهم(١).

٨- المرجئة: هم طوائف كثيرة تتفق على إخراج العمل من مسمى الإيمان، ويزيد غلاتهم: إخراج القول، وعمل القلب.

ومن الغلاة الجهمية والأشاعرة.

* مؤسس الإرجاء:

جماعة أشهرهم: ذر بن عبد الله المرهبي (ت ٩٩) وتلاه حماد بن أبي سليمان الكوفي (ت ١٢٠)وتبعهم جهم بن صفوان (ت ١٢٨هـ)...

* عقيدتهم:

(١) راجع: «عقيدة الصوفية وحدة الوجود» (ص ٩٩-١٠٠)، «مظاهر الانحراف العقدية عند الصوفية» (١/ ٢٥)، «الطرق الصوفية» للسهلي (ص١٠)، «التصوف: المنشأ والمصدر» (ص٤٥-٤٦)، «التيجانية» (ص٣٠-٣١)، «مجمل عقائد الصوفية» (ص٢٤) وغيرها، وانظر «القول البليغ في جماعة التبليغ» للتويجري، «جماعة التبليغ في شبه القارة الهندية».

- إخراج العمل من الإيمان وتحريم الاستثناء فيه.

- القول أن الإيمان لا يتبعض ولا يزيد ولا ينقص[(١)].

٩- القدرية النفاة: هم المنكرون للقدر أو بعضه.

- منهم الغلاة الذين ينكرون علم الله تعالى السابق وكتابته ومشيئته وعموم خلقه كالغيلانية والمعبدية وبعض المعتزلة.

- ومنهم دون ذلك: الذين ينفون خلق الله تعالى الأفعال العباد، وهذا مذهب المعتزلة وغيرهم وتسميه زورًا: (العدل).

* مؤسس القدرية:

أشهر من عرف أنه أول من تكلم في نفي القدر: معبد الجهني (ت ٨٠هـ) وتلاه غيلان الدمشقي (ت١٠٣هـ).

* عقيدتها:

كما سبق: نفي القدر أو بعضه.

وتفرع عن ذلك: القول بوجوب فعل الأصلح على الله كما تزعمه المعتزلة.

- إنكار الاستطاعة الشرعية.

- القول: بالتحسين والتقبيح....

وغير ذلك كما سيأتي في باب القدر[(٢)].

---

(١) راجع: «الفرق بين الفرق» (٢١١-٢١٤)، «الفتاوى» (٧/ ٢٩٧، ٣١١)، «الإيمان عند السلف» (المجلد الأول).

(٢) راجع «منهاج السنة» (١/ ٣٠٩)، «الفتاوى» (٨/ ٤٥٠) و(٨/ ٢٢٩)، «الصواعق المرسلة» (٤/ ١٤٢٨-١٤٢٩)، «دراسات في أهل الأهواء» (٢/ ١٣٥-١٤٥) وغيرها.

١٠- القدرية الجبرية: هم طوائف من الجهمية والأشاعرة... تزعم أن الإنسان لا اختيار له البتة وهو مجبور على أفعاله.

* مؤسسها:

اشتهر هذا عن المشركين حيث قالوا: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُواْ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨]، وأول من عرف بالجبر في الإسلام: الجهم الزنديق، أخذه عن طائفة فلسفية تقول بالجبر والتعطيل، وهو قول مشهور عن الفلاسفة.

* عقيدتها:

أن العبد المكلف مجبور على فعله لا اختياراً له ظاهراً وباطناً كما هو قول الجهمية

وقالت الأشاعرة: لا اختيار له باطناً، مختار في الظاهر وسموا هذا: (الكسب)، واختلافهم مع الجهمية لفظي لا حقيقي.

- الاحتجاج بالقدر على المعاصي.

- نفي الإرادة الشرعية والاستطاعة الكونية.

- نفي الحكمة والتعليل والأسباب.

- جواز تكليف ما لا يطاق، وغير ذلك[(١)].

١١- الحزبية (الإخوان المسلمون و السرورية وما تشعب منها).

والحزبية هي: التجمع على شيء معين عقيدةً أو منهجاً والولاء والبراء عليه.

والمراد بها غالبًا التجمع على باطل.

---

(١) راجع «الاستغاثة في الرد علي البكري» (١/ ١٧٥)، «الفتاوى» (٧/ ٥٨٥)، «الطحاوية» (٢/ ١٣٩٧-١٣٩٨)، «دراسات في أهل الأهواء» (٢/ ١٣٥-١٣٦)، «مقالات الجهم وأثرها في الفرق الإسلامية» (٢/ ٧١٣-٧٤٣)، «القضاء والقدر» للمحمود (١٣٠-١٤٠).

حزب الإخوان وفصائله: حركة حزبية معاصرة خارجية سياسية تهتم بالحكم والحاكمية بالفهم الحزبي، وتسعى لتحقيق أهدافها بشتى الوسائل الصحيحة والمخالفة كالديمقراطية وغير ذلك وتهمل العلم الشرعي وتصحيح العقيدة، يجمعها قضية الحكم، وعقائد أهلها مختلفة.

* الحزبي: هو المنضم إلى فرقة تخالف منهج أهل السنة والجماعة ويوالي ويعادي على منهجه وفرقته وأفكارها.

* مؤسسها: حسن البنا (ت ١٣٦٨هـ) وكان صوفياً سياسياً.

* عقيدتها:

عقائد أهلها مختلفة، فالبنا وكثير من زعماء الجماعة بمصر والشام وباكستان وأفريقيا يميلون إلى الصوفية والأشاعرة أو الماتريدية، ومنهم من يميل إلى الشيعية كالندوي ومنهم المعتزلي كأبي غدة، ومنهم غير ذلك.

وهم في باب الحكم والإمامة أقرب إلى الخوارج، وهم متفقون على السيف على أئمة الجور إلا من شذ منهم(١).



(١) راجع: «المورد العذب الزلال» للنجمي، «الانتقادات العلمية للخراجات .. الصيفية» (ص ٤٣-٤٦)، «الأمر بلزوم الجماعة» لبرجس (ص٨٧)، «العقد المنضد الجديد» (١/ ٤٣-٤٤)، «المخرج من الفتنة» (ص ١٤٥).

الباب الأول

في أصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

و أصول الاستدلال عند الفرق الضالة

ويشتمل على فصلين:

الأول

أصول الاستدلال عند أهل السنة

الثاني:

أصول الاستدلال عند أهل البدع

الفصل الأول

أصول الاستدلال عند أهل السنة والجماعة

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: التعظيم لنصوص الكتاب والسنة والتسليم لها والتحذير من مخالفتها.

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿ذَٰلِكَۖ وَمَن يُعَظِّمۡ شَعَٰٓئِرَ ٱللَّهِ فَإِنَّهَا مِن تَقۡوَى ٱلۡقُلُوبِ ٣٢﴾ [سورة الحج:٣٢]

[الحج:٣٢]، ﴿وَمَا كَانَ لِمُؤۡمِنٖ وَلَا مُؤۡمِنَةٍ إِذَا قَضَى ٱللَّهُ وَرَسُولُهُۥٓ أَمۡرًا أَن يَكُونَ لَهُمُ ٱلۡخِيَرَةُ مِنۡ أَمۡرِهِمۡۗ وَمَن يَعۡصِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلٗا مُّبِينٗا ٣٦﴾ [الأحزاب:٣٦]، ﴿فَبَشِّرۡ عِبَادِ ١٧ ٱلَّذِينَ يَسۡتَمِعُونَ ٱلۡقَوۡلَ فَيَتَّبِعُونَ أَحۡسَنَهُۥٓۚ أُوْلَٰٓئِكَ ٱلَّذِينَ هَدَىٰهُمُ ٱللَّهُۖ وَأُوْلَٰٓئِكَ هُمۡ أُوْلُواْ ٱلۡأَلۡبَٰبِ ١٨﴾ [الزمر:١٧-١٨]، ﴿فَلَا وَرَبِّكَ لَا يُؤۡمِنُونَ حَتَّىٰ يُحَكِّمُوكَ فِيمَا شَجَرَ بَيۡنَهُمۡ ثُمَّ لَا يَجِدُواْ فِيٓ أَنفُسِهِمۡ حَرَجٗا مِّمَّا قَضَيۡتَ وَيُسَلِّمُواْ تَسۡلِيمٗا ٦٥﴾ [النساء:٦٥]، والأدلة كثيرة.

وقال أبو القاسم الأصبهاني رحمه الله تعالى: «ليس لنا مع سنة رسول الله ﷺ شيء إلا الاتباع والتسليم.. ولا عذر لأحد يتعمد ترك السنة ويذهب إلى غيرها».

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «فالواجب كمال التسليم للرسول ﷺ والانقياد لأمره وتلقي خبره بالقبول والتصديق دون أن يعارضه(١)».

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثانية: الإيمان المطلق بما جاء عن الله تعالى وعن رسوله ﷺ دون وقفه على الفهم أو موافقه هوى النفس.

فما علمنا معناه آمنا بلفظه ومعناه، وما جهلنا معناه آمنا بلفظه وأيقنا أن له معنًى وأنه حق.

❊ الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَٱلرَّٰسِخُونَ فِي ٱلۡعِلۡمِ يَقُولُونَ ءَامَنَّا بِهِۦ كُلّٞ مِّنۡ عِندِ رَبِّنَا﴾ [آل عمران:٧]، ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيۡهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلۡمُؤۡمِنُونَۚ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ لَا نُفَرِّقُ بَيۡنَ أَحَدٖ مِّن رُّسُلِهِۦۚ وَقَالُواْ سَمِعۡنَا وَأَطَعۡنَاۖ غُفۡرَانَكَ رَبَّنَا وَإِلَيۡكَ ٱلۡمَصِيرُ ٢٨٥﴾ [البقرة:٢٨٥].

وفي قصة الإسراء والمعراج لما أخبر المشركون أبا بكرٍ قال: إن كان قاله فقد صدق فإني أصدقه في خبر السماء يأتيه صباح ومساء.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن ما أخبر به الرسول ﷺ عن ربه تعالى فإنه يجب الإيمان به سواء عرفنا معناه أم لم نعرف، لأنه الصادق المصدوق، فما جاء في الكتاب والسنة

(١) راجع: «شرح الطحاوية» (١/ ٢٨٨. ط الرسالة) «الحجة في بيان المحجة»، «أصول السنة» لابن أبي زمنين (ص٣٥/ باب ١)، «موقف المتكلمين من الاستدلال بنصوص الكتاب والسنة» (١/ ٦١-٦٦) وغيرها.

وجب على كل مؤمن الإيمان به وإن لم يفهم معناه». «الفتاوى» (٣/ ٤١).

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «وكل ما جاء في القرآن أو صح عن المصطفى عليه السلام وجب الإيمان به وتلقيه بالتسليم والقبول وترك التعرض له بالرد والتأويل»[(١)].

* * * *

المسألة الثالثة: الأخذ بالأدلة الشرعية في أمور الدين والاكتفاء بها عما سواها، فإن الكتاب والسنة وافيان بكل شيء وفيهما الهدى والنور وصلاح الدين والدنيا، وترك البدع والمحدثات والآراء وغير ذلك.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ ٱلْكِتَـٰبَ تِبْيَـٰنًا لِّكُلِّ شَىْءٍ وَهُدًى وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [النحل:٨٩]، قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ وَلَا تَتَّبِعُوا۟ مِن دُونِهِۦٓ أَوْلِيَآءَ قَلِيلًا مَّا تَذَكَّرُونَ ﴿٣﴾﴾ [سورة الأعراف:٣]

﴿لَّا يَأْتِيهِ ٱلْبَـٰطِلُ مِنۢ بَيْنِ يَدَيْهِ وَلَا مِنْ خَلْفِهِۦ﴾ [فصلت:٤٢]، ﴿وَمَنْ أَصْدَقُ مِنَ ٱللَّهِ حَدِيثًا ﴿٨٧﴾﴾ [النساء:٨٧]، ﴿قُلْ ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]، ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾ [النساء:٢٦].

وروى أبوداود من حديث العرباض عن النبي ﷺ قال: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ وإياكم ومحدثات الأمور، فإن كل محدثة بدعة وكل بدعة ضلالة».

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فكل ما يحتاج إليه الناس في دينهم فقد بينه الله تعالى ورسوله بياناً شافياً فكيف بأصول التوحيد والإيمان».

---

(١) «اللمعة» مع الشرح (ص ١٢- ١٤)

وراجع: «جامع شروح الطحاوية» (١/ ٣٦٨- ٣٧٠) «موقف المتكلمين ..» (١/ ٧٢).

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «وهكذا من لم يسعه ما وسع رسول الله ﷺ وأصحابه والتابعين لهم بإحسان ولا الأئمة من بعدهم فلا وسع الله عليه». اهـ بتصرف(١).



المسألة الرابعة: عدم التفريق بين أدلة الكتاب والسنة متواترها وآحادها من حيث الأخذ بها، فكل ما صح من السنة يجب قبوله والقول بموجبه ولا يخالف هذا إلا مبتدع.

❊ الأدلة:

أن الله تعالى بعث الرسل آحاداً، وكان النبي ﷺ يبعث كتبه إلى الملوك مع أفراد مع الصحابة، أي: آحاداً، ويبعث الدعاة آحاداً.

وقال الله تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُواْ﴾ [الحشر:٧]، فهذا شامل لكتاب الله تعالى وصحيح السنة دون تفريق.

وبعث النبي ﷺ أبا موسى إلى اليمن ثم أردفه بمعاذ كل واحد على قُطر وقال لمعاذ: «إنك تأتي قومًا أهل كتاب...» الحديث متفق عليه عن ابن عباس رضي الله عنهما وعن أبي موسى رضي الله عنه من وجه آخر.

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «وكلهم - أهل الفقه والأثر - يدين بخبر الواحد العدل في الاعتقادات ويعادي ويوالي عليها ويجعلها شرعاً وديناً في معتقده وعلى ذلك أهل السنة والجماعة».

وقال السمعاني رحمه الله تعالى نحوه ثم قال: «هذا قول عامة أهل الحديث والمتقنين من

---

(١) راجع: «اللمعة» (ص٢٣) «الفتاوى» (١٧/ ٤٤٣)، «موقف المتكلمين» (١/ ٧١)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٣٤- ٤٤٢).

القائمين على السنة، وإنما القول الذي يذكر أن خبر الواحد لا يفيد العلم اخترعته المعتزلة وكان قصدهم منه رد الأخبار». أ. هـ بتصرف.

فخبر الواحد يجب قبوله والعمل به إن صح هذا قول أهل السنة[١].



(١) راجع: «التمهيد» (١/ ٨)، «رسالة الانتصار لأهل الحديث للسمعاني ضمن صون المنطق» للسيوطي (ص١٦٠-١٦١)، «الصواعق المرسلة» (٢/ ٣٦٢)، «المسودة» (ص٣٩)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة»)٢/ ٤٤٣-٤٥٠)، «رسالة: خبر الآحاد» للشيخ ربيع، ضمن مجموع ردوده على أبي الحسن المأربي (ص٢٦١) وما بعده «موقف المتكلمين..» (١/ ١٦٥).

المسألة الخامسة: السنة وحي ولا تعارض القرآنَ لا في العقيدة ولا في الأحكام ولا في غيرها، والنبي ﷺ معصوم في ما قاله وسنته محفوظه بحفظ الله تعالى.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ الْهَوَىٰ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْيٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤]، ﴿مَّن يُطِعِ الرَّسُولَ فَقَدْ أَطَاعَ اللَّهَ﴾ [النساء:٨٠]، ﴿إِنَّ الَّذِينَ يُبَايِعُونَكَ إِنَّمَا يُبَايِعُونَ اللَّهَ﴾ [الفتح:١٠]، ﴿إِنَّا نَحْنُ نَزَّلْنَا الذِّكْرَ وَإِنَّا لَهُ لَحَافِظُونَ ۝٩﴾ [الحجر:٩].

وروى أصحاب السنن وأحمد من حديث أبي رافع رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ألا إني أوتيت القرآن ومثله معه».

قال الشافعي رحمه الله تعالى: «سنة رسول الله ﷺ مع كتاب الله عز وجل مقام البيان عن الله عز وجل وليس شيءٌ من سنن رسول الله ﷺ يخالف كتاب الله في حال، لأن الله عز وجل قد أعلم خلقه أن رسوله يهدي إلى صراط مستقيم».

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: «ونحن نقول قولاً كلياً نشهد الله تعالى عليه وملائكته: إنه ليس في حديث رسول الله ﷺ ما يخالف القرآن ولاما يخالف العقل الصريح بل كلامه بيان للقرآن وتفسير له وتفصيل لما أجمله[(١)].

* * * *

(١) راجع «إحكام الإحكام» لابن حزم (١/ ١٠٠)، «مختصر الصواعق» (٢/ ٤٤١)، «الحجة في بيان المحجة» (ق/ ١٩١)، «منهج أهل السنة...» (٢/ ٤٥١)، «موقف المتكلمين...» (١/ ٦٦- ٦٧).

المسألة السادسة: إجراء النصوص على ظاهرها من غير تحريف ولا تعطيل ولا تأويل إلا بدليل صحيح يقتضي التأويل.

والمراد بظاهر النصوص: الظاهر الشرعي، الموافقة للغة العربية، فليس للنصوص باطن يخالف ظاهرها.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿نَزَلَ بِهِ ٱلرُّوحُ ٱلْأَمِينُ (١٩٣) عَلَىٰ قَلْبِكَ لِتَكُونَ مِنَ ٱلْمُنذِرِينَ (١٩٤) بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُّبِينٍ (١٩٥)﴾ [الشعراء:١٩٣-١٩٥]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّآ أَنزَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ (٢)﴾ [يوسف:٢]، وذم الله من يحرف الكلام عن ظاهره ﴿مِّنَ ٱلَّذِينَ هَادُوا۟ يُحَرِّفُونَ ٱلْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِۦ﴾ [النساء:٤٦] الآية.

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته (حتى تتفق الأمة أنه أريد به المجاز) إذ لا سبيل إلى اتباع ما أنزل ربنا تعالى إلا ذلك وإنما يوجه كلام الله عز وجل إلى الأشهر والأظهر من وجوهه ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم، ولو ساغ ادعاء المجاز لكل مدع ما ثبت شيء من العبارات وجل الله أن يخاطب الأمة إلا بما تفهمه العرب من معهود مخاطبتها مما يصح معناه عند السامعين...»(١).

---

(١) «التمهيد» (٧/ ١٣١).

وقال ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «وهذا – الدليل السابق – يدل على وجوب فهمه على ما يقتضيه ظاهره باللسان العربي إلا ان يمنع منه دليل شرعي...»(١).

المسألة السابعة: فهم نصوص الكتاب والسنة على ما فهمه الصحابة والتابعون لهم بإحسان، فهم أعلم الناس بالحق، وأقرب عهداً بالرسالة، وأدق فهماً، وأعلم باللغة، وأتقى الأمة لله تعالى وأحرص على اتباع الكتاب والسنة.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلۡأَوَّلُونَ مِنَ ٱلۡمُهَٰجِرِينَ وَٱلۡأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحۡسَٰنٖ رَّضِيَ ٱللَّهُ عَنۡهُمۡ وَرَضُواْ عَنۡهُ﴾ [التوبة: ١٠٠]، ﴿فَإِنۡ ءَامَنُواْ بِمِثۡلِ مَآ ءَامَنتُم بِهِۦ فَقَدِ ٱهۡتَدَواْۖ وَّإِن تَوَلَّوۡاْ فَإِنَّمَا هُمۡ فِي شِقَاقٖۖ فَسَيَكۡفِيكَهُمُ ٱللَّهُ﴾ [البقرة:١٣٧]، ﴿قُلۡ هَٰذِهِۦ سَبِيلِيٓ أَدۡعُوٓاْ إِلَى ٱللَّهِۚ عَلَىٰ بَصِيرَةٍ أَنَا۠ وَمَنِ ٱتَّبَعَنِي﴾ [يوسف:١٠٨]، ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعۡدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلۡهُدَىٰ وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ﴾ وهم الصحابة ﴿نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصۡلِهِۦ جَهَنَّمَۖ وَسَآءَتۡ مَصِيرًا﴾ [النساء:١١٥].

وقال ﷺ: «خير الناس قرني ثم الذين يلونهم ثم الذين يلونهم...» الحديث متفق عليه عن عمران.

قال ابن عباس رضي الله عنهما عند مناظرة الخوارج: أتيتكم من عند أصحاب النبي ﷺ وصهره وعليهم نزل القرآن وهم أعلم بتأويله». رواه النسائي وسنده صحيح.

وقال حذيفة رضي الله عنه: «اتقوا الله يا معشر القراء وخذوا طريق من كان قبلكم،

(١) راجع: «درء التعارض» (٥/ ٨٦)، «الصواعق» (١/ ٣١٠-٣٢٠)، «موقف المتكلمين...»، (١/ ٧٢)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٥٤- ٤٥٩)، «القواعد المثلى: القاعدة الثانية للاستدلال» (ص ٢٢٣) مع المحلى وغيرها.

فلعمري لئن اتبعتموهم لقد سبقتم سبقاً بعيداً، ولئن تركتموه يميناً وشمالاً لقد ضللتم ضلالاً بعيداً». رواه ابن عبد البر وابن وضاح وسنده صحيح(١).

المسألة الثامنة: تقديم الشرع على العقل وكل ما خالف النقل الصحيح فهو خيال وأوهام لا حقائق.

والنقل الصحيح لا يخالف العقل الصريح، وكل مسألة في العقيدة وغيرها صحت في النقل لا تتعارض مع العقل السليم، إلا أن فيها ما لا تدركه العقول لضعفها وضيق مداركها ككيفية الصفات وغيرها من الغيبيات كالعرش لا تعلم كيفيته.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ﴾ [الأعراف:٣]، وأدلة سبقت في المسائل الأولى.

وفي الصحيحين أن امرأة ضربت امرأة فقتلت ما في بطنها فقضى النبي ﷺ أن ديته غرة عبد أو أمه، فقام رجل فقال: يا رسول الله، كيف ندي من لا نطق ولا استهل فمثل ذلك يطل. - أي: يهدر - فقال رسول الله ﷺ: «إنما هذا من إخوان الكهان»، لمعارضته الشرع بالعقل.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ولهذا لا يوجد في كلام أحد من السلف أنه عارض القرآن بعقل ورأي أو قياس ولا بذوق ووجد ومكاشفة، ولا قال قط: قد تعارض في هذا العقل والنقل فضلاً عن أن يقول: يجب تقديم العقل».

---

(١) راجع: «إعلام الموقعين» (٤/ ١٧٥)، «الفتاوى» (٣/ ٣٥٨) (٤/ ١٧٩)، «الاعتصام» (١/ ١١٨)، «الإذاعة بما جاء في السلفية إلى قيام الساعة» (ص٦٠- ٩٠) وغيرها.

وقال الأصبهاني رحمه الله تعالى: «ولا نعارض سنة النبي ﷺ بالمعقول، لأن الدين إنما هو الانقياد والتسليم دون الرد، والرضا يوجبه العقل، لأن العقل ما يؤدي إلى قبول السنة فأما ما يؤدي إلى إبطالها فهو جهل لاعقل»(١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة التاسعة: الأخذ بالإجماع وأنه حجة.

وهو: اتفاق مجتهدي عصر من العصور من أمة محمد ﷺ بعد وفاته على أمر ديني. وإجماع الصحابة على مسائل العقيدة مقطوع به وهو حجة لا تجوز مخالفته، ومن خالفه فهو مبتدع. وقد أجمع الأئمة على حجية الإجماع وإن اختلفوا في تفاصيله.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا﴾ [البقرة:١٤٣]، وقال ﷺ: «إن أمتي لا تجتمع على ضلاله»، رواه الحاكم عن ابن عباس وسنده حسن.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ومحال أن تُجمع الأمة على خلاف نص إلا أن يكون له نص آخر ينسخه».

---

(١) راجع: «درء التعارض» (١/ ١٩٤)، «الفتاوى» (١٣/ ٢٨/ ٢٩)، «موقف المتكلمين...» (١٦٨،٢٥٩- ٢٩١).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «وإذا ثبت اجتماع الأمة على حكم من الأحكام لم يكن لأحد أن يخرج عن إجماعهم».

وقال: «والتحقيق أن الإجماع المعلوم يكفر مخالفة كما يكفر مخالف النص بتركه»[(١)].



المسألة العاشرة: ليس من الأدلة في العقيدة: القياس ولاستحسان والمجاز والأحاديث الضعيفة، ولامجال فيها للاجتهاد المحض ولا يصلح فيها التقليد.

وستأتي عند أصول أهل البدع.

ودليل عدم حجية ما ذكرنا هو ما سبق في المسائل الأولى من الأدلة من كون العقيدة توقيفية[(٢)].



(١) راجع «الفتاوى» (٢٠/ ١٠)، «الفتاوى» (١٩/ ٢٧٠)، «إعلام الموقعين» (١/ ٣٦٧)، «معالم أصول الفقه عند أهل السنة» (١٦٢- ١٨٦).

(٢) وراجع: «الفتاوى» (٧/ ٨٨-٨٩)، «مختصر الصواعق» (٢/ ٥)، «ذم التأويل» لابن قدامة (ص ٤٧)، «الفتاوى» (١/ ٢٥٠- ٢٥١)، «موقف المتكلمين» (١/ ٤٢٣) وغيرها.

الفصل الثاني

أصول الاستدلال عند أهل البدع والأهواء

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: عامة أهل البدع لا يعتمدون على الكتاب والسنة في الاستدلال بل يؤولون القرآن، ولا يقبلون من السنة إلا ما وافق أصولهم ويرون أن دلالة أكثر السنة ظنية لأنها آحاد أو غير ذلك.

* الخوارج:

وهم أول من سلك التأويل للقرآن ورد السنة وحسبك برهان على ذلك قول النبي ﷺ: «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، متفق عليه.

قال ابن حجر: رحمه الله تعالى: «وكان يقال لهم القراء لشدة اجتهادهم في التلاوة والعبادة، إلا أنهم كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه ويستدلون برأيهم...»(١).

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «والخوارج جوَّزُوا على الرسول ﷺ نفسه أن يضل في سنته ولم يوجبوا طاعته ومتابعته إنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف - بزعمهم - ظاهر القرآن وغالب أهل البدع والخوارج يتابعونهم في الحقيقة على هذا، فإنهم يرون أن الرسول لو قال بخلاف مقالتهم لما اتبعوه كما يحكي عن عمرو بن عبيد في حديث (الصادق المصدوق)(٢). وإنما يدفعون عن نفوسهم الحجة إما برد النقل وإما بتأويل المنقول، فيطعنون تارة في الإسناد وتارة في المتن، وإلا فهم ليسوا متبعين ولا مؤتمين بحقيقة السنة التي

---

(١) «الفتح» (١٢/ ٢٨٣).

(٢) يعني حديث ابن مسعود: «إن أحدكم يجمع خلقه... ». (م ٢٦٤٣).

جاء بها الرسول ﷺ بل ولا بحقيقة القرآن»[(١)].

* الرافضة:

هم في هذا الباب - باب الاستدلال - شر مكاناً وأسوأ رأياً وأقبح حالاً، فيعتقدون أن القرآن محرف والسنة مكذوبة، ونقل إجماعهم غير واحد من ذلك.

قال الجزائري نعمة الله: إن الأصحاب قد أطبقوا على صحة الأخبار المستفيضة بل المتواترة الدالة بصريحها على وقوع التحريف في القرآن. اهـ

وألَّف بعضهم كتاباً سماه: (فصل الخطاب في إثبات تحريف كتاب رب الأرباب)[(٢)].

وقال محمد بن حسين آل كاشف الغطا: إن الشيعة لا يعتبرون من السنة إلا ما صح لهم من طرق أهل البيت أما ما يرويه مثل أبي هريرة وسمرة... فليس له عند الإمامية مقدار بعوضة...[(٣)].

* الجهمية:

وهم أقرب الطوائف من الرافضة في رد القرآن والسنة، وهم كفار عند عامة السلف،

---

(١) «الفتاوى» (١٩/ ٧٣).

وراجع: «الفتاوى» (١٣/ ٣٠-٣١)، «الملل والنحل» (١/ ١٣٠)، «الفرق بين الفرق» (٢٥٢)، «دراسات في الأهواء والفرق» (٢/ ٢٩، ٣٣)، «الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية» للعواجي (ص٢٥٣-٢٦٦)، «مصادرها التلقي عند الصوفية» (ص٧١-٧٣) وغيرها.

(٢) «مرآة العقول» للمجلسي (١٢/ ٢٥٢)و «أوائل المقالات» للمفيد (ص٩١) وغيرها.

(٣) أصل الشيعة وأصولها» (ص٧٩)، وانظر «الكافي» (١/ ٣٩٩) وغيره راجع: «أصول الشيعة» للقفاري (١/ ٣٠٥- ٣٩٩)، «موقف الرافضة من القرآن»، «التنبيهات المختصرة على بُعد ومخالفة الشيعة لعلي وأهل بيته البررة» (ص ١٠-١٦)، «موقف المتكلمين...» (١/ ١١١-١١٣).

ليسوا مع القرآن ولا مع السنة.

فهذا الجهم رمى بالقرآن برجليه ثم وثب عليه بغضاً لما فيه، رواه البخاري في «خلق أفعال العباد» (١٢٨/ ١٢٩) وغيره، وصححه الألباني في «مختصر العلو» (ص ١٦٣)[(١)].

* المعتزلة:

وهي أخت الجهمية الكبرى ووارثتها الأولى.

قال القاضي عبد الجبار: إن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة - أي الصفات - غير ممكن... فكيف يمكن الاستدلال بالسمع على هذه المسألة وهل هذا إلا استدلال بالفرع على الأصل...[(٢)].

واشتهر عن عمرو بن عبيد أنه كان يكذِّب بحديث الصادق المصدوق.

وأما السنة فهي عندهم ظنية أو آحاد لا يستدل بها، وستأتي نقولات كثيرة عنهم.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «يزعم كثير من القدرية والمعتزلة أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن على حكمة الله وعدله وأنه خالق كل شيء وقادر على كل شيء، وتزعم الجهمية من هؤلاء ومن اتبعهم من الأشعرية وغيرهم أنه لا يصح الاستدلال بذلك على علم الله وقدرته وعبادته وأنه مستوٍ على العرش، ويزعم قوم من غالية أهل البدع أنه لا يصح الاستدلال بالقرآن والحديث على المسائل القطعية مطلقاً بناء على أن الدلالة اللفظية لا تفيد اليقين - زعموا، ويزعم كثير من أهل البدع أنه لا يستدل بالأحاديث المتلقاه بالقبول على

---

(١) راجع: «موقف المتكلمين» (ص١٢٣- ١٢٤)، «دراسات...» للعقل (٢/ ٢٥٣-٢٦٠)، «درء التعارض» (٥/ ٢١٧-٢١٨).

(٢) «شرح الأصول الخمسة ص٢٢٦».

مسائل الصفات والقدر ونحوها مما يطلب فيه القطع واليقين..» [(١)].

* الأشاعرة:

وهي وليدة المعتزلة لاسيما في هذا الباب.

والرازي من أكثر من شهر أن دلالة الكتاب والسنة ظنية.

قال الجرجاني في شرحه على المواقف: الدلائل النقلية هل تفيد اليقين بما يستدل بها عليه من المطالب أو لا؟ قيل لا تفيد، وهو مذهب المعتزلة وجمهور الأشاعرة[(٢)].

وقال التفتازاني في «شرح المقاصد» عن أدلة الصفات: والجواب أنها ظنية سمعية في معارضة قطعيات عقلية، فيقطع بأنها ليست على ظاهرها فيفوض العلم بمعانيها إلى الله، أو تؤول تأويلات مناسبة موافقه لما عليه الأدلة العقلية... أ. هـ المراد[(٣)].

* الصوفية:

وهم أشاعرة في الغالب وعلى عقيدتهم وزيادة أنهم يعتمدون على الكشف والذوق والوجد - كما سيأتي - فزعم كثير منهم أنه يتلقى عن الله تعالى مباشرة وأنه مستغنى عن الكتاب

---

(١) «قاعدة في المعجزات» (ص١٨-١٩).

وراجع: «موقف المتكلمين» (١/ ١٤٠-١٥٠)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة»، «دراسات...» (٢/ ٣٣٥-٣٣٧)، «مصادر التلقي عند الصوفية» (ص٨٩-٩٨).

(٢) «شرح المواقف» (٢/ ٥١-٥٢).

(٣) راجع: «اللمع» للأشعري (ص٦١)، «التمهيد» للباقلاني (ص٣٨/ ١٥٢)، «الإرشاد» للجويني ص٣٥٨)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٥٨٢-٥٨٥)، «نقض عقائدهم الأشاعرة» .. (ص ١٣٧- ١٤٠) و(ص ١٥٢-١٥٥)، «مصادر التلقي عند الصوفية» (٩٨-١٠٥).

والسنة. وسيأتي مفصلاً[١].

وأما المرجئة والقدرية فهم جزء ما سبق.

* الحزبية:

وهم لا يعتمدون على الكتاب والسنة إلا أنهم أخف ممن سبق ويؤولون معانيها لتوافق مناهجهم، وهم في الحقيقة جزء من الخوارج وقد عرفوا بالسخرية من السنن وتسميتها قشوراً.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ: «مما يميز الإخوان المسلمين عن غيرهم أنهم لا يحترمون السنة ولا يحبون أهلها». وقال شيخنا رحمه الله تعالى: «ليسوا حول الكتاب والسنة»[٢].

****

---

(١) وانظر كتاب «مصادر التلقي عند الصوفية»، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ١٤٨-١٥٠)، «مظاهر الانحراف عند الصوفية» (١/ ٨٣-١٨٠)، «الصوفية في حضرموت» (٢٣٠- ٣٢٢).

(٢) راجع «فتاوى العلماء الكبار في الإرهاب» (٤٢٦)، «المخرج من الفتنة» (ص ١٥٠- ١٥٦)، «الجماعات الإسلامية» (٥٧٩) وغيرها.

المسألة الثانية: عامة أهل البدع يقدمون العقل على النقل بل كثير من المعتزلة والأشاعرة يرون أن الدليل النقلي يتوقف ثبوت صحته على الدليل العقلي.

* الخوارج:

جمهورهم يقدمون العقل كما نقله المفيد فقال: أما المعتزلة والخوارج والزيدية. أجمعوا وزعموا أن العقول تعمل بمجردها عن السمع.

ونسب إليهم ابن الجوزي: أنهم أول من أحدث مسألة التحسين والتقبيح، وقوى هذا عثمان الحنبلي والشهرستاني والطالبي لاسيما وعامة الخوارج المتأخرين معتزلة وكثير من متقدمي الخوارج يقدمون القرآن لكنهم يتأولونه حسب ما تمليه عقولهم(١).

* الرافضة:

وهم لا يقولون بالسمع أصلاً إلا تقية، فالعقل مقدم عندهم، وقد تحولوا إلى الاعتزال لاسيما الزيدية فهم معتزلة خُلَّص، والاثنا عشرية يقدمون قول الإمام على العقل والشرع.

وقال محمد النراقي - رافضي -: العقل هو حجة الله الواجب امتثاله والحاكم العدل الذي تطابق أحكامه الواقع ونفس الأمر فلا يرد حكمه، ولولاه لما عُرف الشرع...»(٢).

وطوائف منهم لا يقيمون للعقل وزناً كالسبيئة والخطابية والغرابية.... ويوجبون الرجوع إلى الإمام(٣).

---

(١) راجع: «نهاية الإقدام» (ص٣٧١)، «الخوارج...»: للعواجي (ص ٢٥٣- ٢٥٥)، «مصادر التلقي عند الصوفية» (ص ٧٤-٧٥)، «آراء الخوارج» (ص١٦٥) وغيرها.

(٢) «جامع السعادات» (١/ ١١٧).

(٣) راجع: «العقل عند الشيعة الإمامية» (ص ٨١- ٨٤)، «مصادر التلقي عند الصوفية» (ص٨٣- ٨٤).

* المعتزلة:

وهم أول من نادى بتعظيم العقل وتقديمه على النقل بعد الجهمية.

قال الجاحظ: فما الحكم القاطع إلا الذهن وما الاستبانة الصحيحة إلا للعقل(١).

وقال القاضي عبد الجبار: اعلم أن الدلالات أربعة: حجية العقل والكتاب والسنة والإجماع، ومعرفة الله لا تنال إلا بالعقل.

وبلغ الأمر بالنظام إلى أن زعم أن حجية العقل قد تنسخ الأخبار.

ولقد أحسن أبو المظفر السمعاني رحمه الله تعالى بقوله: «اعلم أن فصل ما بيننا وبين المبتدعة هو مسألة العقل، فإنهم أسسوا دينهم على المعقول وجعلوا الإتباع والمأثور تبعاً للمعقول، أما أهل السنة قالوا: الأصل في الدين الإتباع والعقول تبع، ولو كان أساس الدين على المعقول لاستغنى الخلق عن الوحي والأنبياء ولبطل الأمر والنهي ولقال من شاء ما شاء...» اهـ نقله السيوطي في صون المنطق(٢).

* الجهمية:

الجهمية لا يعتبرون أدلة الشرع وهم أقرب إلى الفلاسفة ومنهم أخذوا علم الكلام والفلسفة والعقليات.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لما حدثت الجهمية في أواخر عصر التابعين كانوا هم

---

(١) «رسائل الجاحظ» (ص٨٨).

(٢) راجع: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي عبد الجبار (ص ٥٤)، «تأويل مختلف الحديث» (٣٢)، «منهج السلف والمتكلمين في موافقة العقل للنقل» (١/ ١٢٣- ١٢٧)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ١٤١)، «موقف المتكلمين» (١/ ٣٤٠- ٣٥٠).

المعارضون للنصوص برأيهم ومع هذا كانوا قليلين مقموعين في الأمة....»(١).

وقد شرح مذهب الجهمِ المعتزلةُ لا جزاهم الله خيرًا(٢).

* الأشاعرة:

وهم تبع للمعتزلة وأشد اضطراباً في هذا الباب، والرازي شرُّهم في هذا.

قال الجويني:... إن كان مضمون الشرع المتصل بنا مخالفاً لقضية العقل فهو مردود قطعاً، بأن الشرع لا يخالف العقل.

وقال الرازي بعد أن قرر أن الأدلة النقلية لا تفيد اليقين إلا بعشرة شروط. ثم قال: وإذا ثبت هذا ظهر أن الدلائل النقلية ظنية وأن العقلية قطعية والظن لا يعارض القطع(٣).

وقال الزبيدي في «شرح الإحياء»: إن الشرع إنما يثبت بالعقل، فلو أتى الشرع بما يكذب العقل وهو شاهده لبطل الشرع والعقل معاً.

وقال شارح «المسايرة»: إن الشرع إنما ثبت بالعقل.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى - رداً عليهم -: «لو قد تعارض الشرع والعقل لوجب تقديم الشرع؛ لأن العقل صدَّق الشرع، ومن ضرورة تصديقه له قبول خبره، والشرع لم يصدّق العقل في كل ما أخبر به، ولا العلم بصدق الشرع موقوف على كل ما يخبر به العقل، ومعلوم أن هذا المسلك أصح من مسلكهم»(٤).

---

(١) «درء التعارض» (٥/ ٢٤٤).

(٢) راجع: «الاستقامة» لشيخ الاسلام (١/ ٢٣)، «منهج السلف والمتكلمين..» (١/ ١١٩-١٢٠).

(٣) «معالم أصول الدين» الرازي (ص٢٤).

(٤) «الصواعق» (٣/ ٨٠٧) وراجع: «منهج السلف والمتكلمين» (ص ١٢٧-١٢٩)، «مصادر التلقي عند الصوفية» (ص١٠٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ١٤٠-١٤٣).

* الصوفية:

هم أشاعرة وما تريديه، وغلاتهم زنادقة لا يؤمنون بالشرع أصلًا.

* الحزبية:

وهم خليط منهم الأشعري ومنهم المعتزلة ومنهم غير ذلك، ومن رؤوس الحزبية الذين نصروا الاعتزال والعقلانية محمد الغزالي وأبو غدة والترابي وسيد قطب محمد عبده شيخ حسن البنا وغيرهم(١).



المسألة الثالثة: لا يقبلون خبر الآحاد في العقائد والأحكام لأنها عندهم لا تفيد العلم ولو احتفت به القرائن، وهذا عند عامة المبتدعة.

* الخوارج:

كثير منهم على مذهب المعتزلة لا يحتجون بخبر الآحاد في العقائد كما نسبه إليهم ابن حزم(٢)، وكثير منهم لا يرون حجية السنة أصلًا.

* الرافضة:

وهم معتزلة أيضاً وهم لا يحتجون بالسنة أصلاً، ويقبلون أخبار أئمتهم ولو كانت آحاداً.

* المعتزلة:

كثير من المعتزلة لا تحتج بخبر الواحد ولا يفيد العلم عندهم بحال، وخالف قليل منهم

(١) راجع: «جناية محمد الغزالي على السنة»، «وقفات مع الترابي» وغيرها.

(٢) راجع: «الجامع الصغير» لأطفيش (١/ ١١٠)، (الأحكام) لابن حزم (١/ ١١٩)، «دراسات ..» (ص٢/ ٨٣).

فقالوا بقول أهل السنة، ونصر قول المعتزلة القاضي عبد الجبار في شرح الأصول الخمسة (٦٧٢/ ٦٩٠).

وقال ابن خياط المعتزلي: وقولنا في خبر الواحد العدل أنه لا يوجب علماً بأن ما قال كما قال[١]. ونسبه ابن حزم إلى عامة المعتزلة[٢].

وقال شيخ الإسلام ابن تيمية رحمه الله تعالى: «جمهور أهل العلم من جميع الطوائف على أن خبر الواحد إذا تلقته الأمة بالقبول أنه يوجب العلم، وهو قول أكثر الأشعرية»[٣].

وذهب جماهير القدرية والرافضة وبعض المعتزلة وبعض أهل الظاهر كأبي بكر بن داود إلى أنه لا يعمل بخبر الواحد في الشرع....[٤].

وهو قول عامة الجهمية[٥].

* الأشاعرة:

كثير من الأشاعرة والماتريدية لاسيما المتأخرين على أن أخبار الآحاد لا تفيد العلم مطلقًا.

وقال البغدادي في أصول الدين: أخبار الآحاد متى صح سندها وكانت متونها غير مستحيلة في العقل كانت موجبة العمل بها دون العلم...

وقال الناصري في «النور للامع»: ولا تبنى العقائد على أخبار الآحاد لأنها لا توجب العلم

---

(١) «الانتصار» لابن خياط (ص ١٢٠).

(٢) «الاحكام» (١/ ١١٩).

(٣) «الفتاوى» (١٣/ ٣٥١-٣٥٢).

(٤) «موقف المتكلمين» (١/ ١٩٠).

(٥) «دراسات ...» للعقل (٢/ ٢٥٤). راجع: «مختصر الصواعق» (٢/ ٤١٠-٤١٣)، «التبصرة» للشيرازي (ص٣٠٣)، «موقف المتكلمين» (١/ ١٦٣-٢٠١).

يقيناً.

وقال الرازي: أما التمسك بخبر الواحد في معرفة الله تعالى فغير جائز، يدل عليه وجوه: الأول: أن أخبار الآحاد مظنونة، فلم يجز التمسك بها في معرفة الله وصفاته، وإنما قلنا مظنونة لأن الرواة ليسوا معصومين...أ. هـ المراد(١).

وهذه الشبه يلزم منها رد السنن والتشكيك في الدين، وهذا ما حصل للأشاعرة حيث مالوا إلى العقليات وعلم الكلام بعد أن ردوا الأحاديث ثم تحيروا في دينهم كما كانت عاقبة الرازي وغيره الحيرة والشك(٢).

* الصوفية:

هم أشاعرة في هذا الباب، ولهم شطحات في أخبار مشايخهم ولو كانت آحاداً مكذوبة فيجعلونها يقيناً لا يقبل النظر، كما في كتاب (طبقات الشعراني) وغيره، وقد ذكرنا كثيرًا من ذلك في موضع آخر(٣).

* الحزبية:

بعض رؤوس الحزبية يقول بقول الأشاعرة، قال سيد قطب: وأحاديث الآحاد لا يؤخذ بها في أمر العقيدة، والمرجع هو القرآن، والتواتر شرط للأخذ بالأحاديث في أصول الاعتقاد(٤). وقال الغزالي: لا عقيدة تقوم على خبر الآحاد...(١).

---

(١) «أساس التقديس» (١٦٨-١٧٠).

(٢) راجع: «موقف المتكلمين» (١/ ١٦٨)، «موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة» (٢/ ٤٤٤- ٤٥٠)، «نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية» (ص ١٥٦-١٥٩).

(٣) انظر كتابنا (كلام العلماء في الصوفية)، وكتابنا (كلام العلماء في زعماء الصوفية).

(٤) «الظلال» (٦/ ٤٠٠٨).

وهذا مردود بإجماع السلف، وقد كان النبي ﷺ يبعث الدعاة آحاداً، فلم يعلم أنهم قالوا بقول أهل الكلام، بل أقروا بأنه حجة وخبر الثقة عن مثله إلى النبي ﷺ حجة في ثبوت ذلك عن النبي ﷺ.

- ورد أحاديث الآحاد الثقات معناه رد أغلب السنة، وهذا كفر لا يقره شرع ولاعقل سليم.

- أن علماء الحديث قد بينوا منازل الرواة وصحيح الحديث من سقيمه، فلم يبق مجال للتشكيك في ما ثبت وصح سنده، وغالب صحيح السنة مما احتفت به القرائن، فلنا أن نقول غالب صحيح السنة يفيد العلم، وإنما الآحاد التي تفيد الظن هي التي في أسانيدها خلاف.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الرابعة: عامة أهل الكلام وغيرهم من المبتدعة يقولون بالمجاز في الأدلة.

والمجاز: هو استعمال اللفظ في غير معناه الحقيقي لعلاقة تربط بين المعنى المجازي والمعنى الحقيقي(٢).

❊ الخوارج:

من صار منهم إلى مذهب المعتزلة قال بقولهم. وانظر كلام ابن عبد البر في «التمهيد»

(١) «السنة النبوية» (ص٦٦).

وراجع: «جناية الغزالي على الحديث وأهله» (ص ١٦٥-...)، «كشف موقف الغزالي من السنة ..» (ص ٣١)، «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب» (ص ٢٠٣- ٢٠٥).

(٢) انظر: «الحقيقة والمجاز» لشيخ الإسلام (٢/ ٤٠٤-٤٠٥)، «أسرار البلاغة» للجرجاني (ص ٣٠٤)، «موقف المتكلمين» (١/ ٤٢٤)، «نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية» (ص١٦٣).

(٧/ ١٤٥).

* الجهمية:

يقولون بالمجاز في الصفات والسمعيات ثم تطور الأمر عند متأخريهم بالقول بالمجاز في الصفات وسائر ما يخالف عقائدهم.

ولم يشتهر إلا عند متأخري الجهمية المعتزلة كما سيأتي[(١)].

* المعتزلة:

مما صار منهجاً عند أهل الكلام القول بالمجاز، فهذا القاضي عبد الجبار يذكر صفة الاستهزاء ويقول: وإنما أجرى اللفظ على جزاء الاستهزاء مجازاً. وهكذا يفعل في سائر الصفات.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فهذا التقسيم – مجاز وحقيقة – هو اصطلاح حادث بعد انقضاء القرون المفضلة ولم يتكلم به أحد من الصحابة والتابعين لهم بإحسان ولا أحد من الأئمة المشهورين في العلم... ولم يقل ذلك أحد من أهل اللغة.. والغالب أنه من جهة المعتزلة ونحوهم من المتكلمين...»[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وكان منشؤه من جهة المعتزلة والجهمية ومن سلك طريقهم من المتكلمين»[(٣)].

* الأشاعرة:

---

(١) «دراسات في الأهواء» (٢/ ٢٤٥).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٨٨-٨٩) (١٢/ ٢٧٧).

(٣) «مختصر الصواعق» (٢/ ٥).

والقول بالمجاز منهج لهم، وهم أشد ولوعاً به من المعتزلة.

قال العز بن عبد السلام: فإذا وصف البارئ بشيء من ذلك لم يجز أن يكون موصوفاً بحقيقته لأنه نقص وإنما يتصف بمجازه(١).

وقال الرازي: اعلم أن لفظ اليد حقيقة في هذه الجارحة المخصوصة إلا أنه يستعمل على سبيل المجاز في أمور غيرها كالقدرة والنعمة...

ثم استمر يحرف الصفات بحجة المجاز(٢).

وهكذا تراه في كتب الإيجي والزركشي وابن العربي والأشعري والبغدادي وعامة الأشاعرة، و متأخروهم شر من متقدميهم وأكثر تعطيلاً(٣).

* الصوفية:

هم أشاعرة في هذا الباب، فالعز بن عبد السلام والغزالي والقشيري وعامة الصوفية أشاعرة.

* الحزبية:

عامتهم يقولون بالمجاز في الجملة، وبعضهم يجري ذلك في العقيدة أيضًا، سيد قطب من أكثر الحزبين ولوعاً بالمجاز، وقد ألف كتاباً سماه «التصوير الفني في القرآن» ملأه بالتأويل المجازي والتحريف الجهمي، وقل ذلك في الغزالي والترابي وأصحاب الأزهر وغيرهم(٤)

---

(١) «الأشاعرة إلى الإيجاز» (ص ١٠٤).

(٢) «أساس التقديس» (ص١٦٢- ١٦٣).

(٣) راجع: «المواقف» للإيجي (ص ٢٩٨)، «البرهان» للزركشي (٢/ ٢٦١)، «موقف المتكلمين» (١/ ٤٣٥-٤٣٧)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص١٦٣-١٦٧).

(٤) وانظر: «أضواء إسلامية» للشيخ ربيع (ص١٧١) وغيره.

* نقض قول المبتدعة في المجاز:

سبق من كلام شيخ الإسلام أنه محدث بعد القرون المفضلة.

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: «كيف يُظن به عليه السلام أنه يخبر عن ربه خبراً يكلفنا فهمه وهو بخلاف ما يُفهم ويُعقل ويشاهد ويحس؟!

ما يَنسب هذا إليه إلا ملحد في الدين كائد...»[(١)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لأنه يقتضي نفي جميع أسماء الله تعالى وصفاته وهذا هو غاية الزندقة والإلحاد»[(٢)].

ولذلك سماه ابن القيم طاغوتاً[(٣)].

وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «ومن حق الكلام أن يحمل على حقيقته... ما لم يمنع من ذلك ما يجب له التسليم ولو ساغ المجاز لكل مدعٍ ما ثبت شيءٌ من العبارات»[(٤)].

وبهذا تعلم أن المجاز مطية لرد السنن وتعطيل الأسماء والصفات.

وقد قال تعالى: ﴿ٱتَّبِعُوا۟ مَآ أُنزِلَ إِلَيْكُم مِّن رَّبِّكُمْ﴾ [الأعراف:٣]، والقول بالمجاز يبطل الاتباع لما أنزل الله تعالى، فتبين أنه من جمله الإلحاد والضلال.



(١) نقلاً من: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص١٦٥).

(٢) «الفتاوى» (٥/ ٢١٢)، (٢٠/ ٢١٨).

(٣) «مختصر الصواعق» (٢/ ٥)، «البدائع» (٤/ ٢٠٤).

(٤) «التمهيد» (٧/ ١٣١).

وراجع: «موقف المتكلمين» (١/ ٤٤٦-٤٥٣)، وانظر بسط المسألة في «منع جواز المجاز» للشنقيطي.

المسألة الخامسة: الإجماع ومنزلته عند الفرق الضالة.

* الخوارج:

نقل البغدادي والآمدي وغيرهما عن الخوارج إنكار الإجماع العام. وذكر غيرهما: أن الخوارج لا تعتبر إلا بإجماع مجتهدي الخوارج لأنهم المؤمنون وما عداهم كفار في زعمهم – كما سيأتي في باب التكفير[١].

* الرافضة:

شأنهم كالخوارج لا يعتدُّون إلا بإجماع الأئمة[٢]، والأصل فيه قول الإمام المعصوم.

قال المفيد الرافضي: إن إجماع الأمة حجة لتضمنه قول الحجة – يعني: الإمام المعصوم – ... فلو قال وحده قولاً – الإمام – ولم يوافقه عليه أحد لكان كافياً في الحجة والبرهان وإنما جعلنا الإجماع حجة به وذكرناه لاستحالة حصوله إلا وهو فيه[٣].

* الجهمية المعتزلة:

ذكر أبو لبابة في كتابه «موقف المعتزلة من السنة» (ص ١٠٧– ١٠٨) عن جمهور المعتزلة رد الإجماع، وأقر القاضي عبد الجبار بحجية الإجماع إلا أنه فسره بإجماع المعتزلة، ووضع له

---

(١) راجع: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٦٨)، «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ٢٨٦)، «نشر البنود على مراقي السعود» (٢/ ٨٧)، «المصادر للتلقي عند الصوفية» (ص٧٤).

(٢) والواقع أن الأئمة من آل البيت براء من الرافضة وعقائدهم، كعلي والحسن والحسين والباقر والصادق...

وقد بينا ذلك في كتابنا (التنبيهات المختصرة على بُعْد ومخالفة الشيعة لعلي وآل بيته البررة).

(٣) راجع: «المصادر العامة» (ص ٨١/ ٨٢)، «أوائل المقالات» (ص١٥٣)، «الذريعة إلى أصول الشريعة» (٢/ ٢٠٥)، «أصول الشيعة» لناصر القفاري (ص ٤٠١-٤١٦).

تعريفاً غريباً بعيداً عن الصواب. والنظّام المعتزلي على عقيدة الرافضة في هذا الباب(١).

❋ الأشاعرة والصوفية:

وهم يقولون بحجية الإجماع في الجملة، ومنهم من ينقل الإجماع عن الأشاعرة بقوله: أجمع أهل الحق، أجمع أهل السنة، أجمعت الصفاتية...

وهذه الإجماعات كثير منها باطل، ومن ذلك ما نقله البغدادي من الإجماعان: إحالة وصفه تعالى بالصورة، وأنه يرى لا في جهة، ولا تجوز عليه الحركة.... إلخ. قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى عن الجويني:... فحكى الإجماع كما يحكي أمثال هذه الإجماعات الباطلة أمثال هؤلاء المتكلمين....(٢).



(١) راجع: «الملل والنحل» (١/ ٥٧)، «فضائل الاعتزال» للقاضي عبد الجبار (ص ١٣٨/ ١٨٦)، «حجية الإجماع» لفرغلي (ص٦٨-٧٠)، «المصادر العامة ...» (ص ٩٤-٩٥).

(٢) «نقض التأسيس» (١/ ٨٦).

راجع: «الفرق بين الفرق» (ص ٢٥٦، وما بعدها)، «المستصفى» للغزالي (١/ ١٩٦)، «الإحكام» للآمدي (١/ ٤٠٦-٤٠٧)، «المصادر العامة ..» (ص ١٠١ - ١٠٣).

المسألة السادسة: التأويل وقد عرف المبتدعة بالتأويل الفاسد والتحريف للأدلة تحت شعار المجاز والمتشابه والتنزيه والعقل...

* الخوارج:

ذكر ابن القيم أن التأويل هو سبب ضلال الخوارج وحروبهم ضد المسلمين، قال ابن القيم في التأويل الفاسد:

وهو الذي أنشاء الخوارج مثل إنشـ ... ـاء الروافض أخبث الحيوان
ولأجله شمتوا خيار الخلق ... بعد الرسل بالعدوان والبهتان
ولأجله قد خلدوا أهل الكبائر ... في الجحيم كعابد الأوثان

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في المبتدعة: «فكل فريق منهم قد أصَّل لنفسه ديناً وضعه إما برأيه وقياسه الذي يسميه عقليات، وإما بذوقه وهواه الذي يسميه ذوقيات، وإنما بها يتأوله من القرآن ويحرف فيه الكلم عن مواضعه ويقول: إنما يتبع القرآن. كالخوارج».

وقال ابن حجر رحمه الله تعالى: «كانوا يتأولون القرآن على غير المراد منه».

ونسب الطالبي إلى الخوارج أنهم أول من فتح باب التأويلات المنحرفة(١).

* الرافضة:

الرافضة من أكثر الفرق تحريفاً للقرآن وللسنة ولكلام الأئمة، ومن ذلك تفسير الجبت والطاغوت بأبي بكر وعمر، وتفسير اللؤلؤ والمرجان - في سورة الرحمن - بالحسن والحسين،

(١) راجع: «النونية» (ص٨٥)، «النبوات» (ص٨٩)، «الفتح» ١٢/ ٢٨٣)، «آراء الخوارج» (ص١٠٧، ١١٧)، «الخوارج تاريخهم وآراؤهم الاعتقادية» (ص ٢٥٣-٢٦٦).

وبلغ الأمر بهم إلى أن زعم كثير منهم أن القرآن له ظاهر وباطن كما في «أصول الكافي»[(١)].

* المعتزلة والجهمية:

اشتهروا بالتأويل الذي هو تحريف لاسيما في باب الصفات.

ومن تأويلات المعتزلة: تأويل الصفات، والغيبيات... وغيرها كما سيأتي مفصلاً في بابه.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «حقيقة الأمر أن كل طائفة تتأول ما يخالف نحلتها ومذهبها... ولهذا أحلَّت الرافضة عداوة الصحابة وردوا كل ما جاء في فضائلهم أو تأولوه.

ولما أصَّلت الجهمية أن الله تعالى لا يتكلم ولا يُرى بالأبصار ولا هو فوق العرش مباين لخلقه ولا له صفة تقوم به أولوا كل ما خالف ما أصَّلوه.

ولما أصَّلت المعتزلة القول بنفوذ الوعيد وأن من دخل النار لم يخرج منها أبداً أولوا كل ما خالف أصولهم...

ثم ذكر القدرية والمرجئة والكلابية والجبرية...»[(٢)].

* الأشاعرة:

وهم من أوسع الفرق تحريفاً وتأويلًا، (ومثلهم الماتريدية والصوفية).

قال النسفي الماتريدية: إن حمل الآيات على ظواهرها والامتناع من صرفها على ما يحتمله من التأويل يوجب تناقضاً فاحشاً في كتاب الله.

وقال البغدادي: فإن روى الراوي ما يحيله العقل ولم يحتمل تأويلاً صحيحاً فخبره مردود،

---

(١) انظر: «منهاج السنة» (٤/ ٦٦)، «أصول الكافي» (١/ ٣٧٤)، «تفسير العياشي» (٢/ ١٦)، «أصول الشيعة» للقفاري (١/ ١٥٠-١٨٠)، «الشيعة والقرآن» لإحسان ظهير.

(٢) «الصواعق» (١/ ٢٣٠-٢٣٢).

وانظر: «الانتصار» لابن خياط (ص ١٨٢)، «موقف المتكلمين» (ص٥٠٠-٨٠٠)، وانظر «إنقاذ البشر من الجبر والقدر» للمرتضى المعتزلة (٢٥١-٢٦٠).

وإن كان ما رواه الثقة يروع ظاهره في العقول ولكنه يحمّل تأويلاً يوافق قضايا العقول قبلنا روايته وتأولناه على موافقه العقول.

وقال السكوني: إن جميع ما ورد في الشرع من المتشابه التي يستحيل ظواهرها على الله تعالى لأجل استحالة التجسيم والتشبيه في حقه تعالى فتأويل ذلك كله واجب(١).

* الحزبية:

كثير من زعمائهم أصحاب تأويلات فاسدة، كتأويل حسن البنا للصفات بالتفويض، وكتب سيد قطب مليئة بالتحريف للصفات وغيرها، والغزالي أشدهم تحريفاً وتعطيلاً، وهكذا القرضاوي والزنداني وغيرهم.

وقال حسن البنا بعد أن قرر مذهب المفوضة: وإذا تقرر هذا فقد اتفق السلف والخلف على أصول التأويل(٢).

وقال (ص٧٧): «وخلاصة هذا البحث أن السلف والخلف قد اتفقا على أن المراد غير الظاهر المتعارف عليه بين الخلق وهو تأويل في الجملة.... إلخ».

وسيد قطب يحرف معنى: لا إله إلا الله بـ لا حاكم إلا الله، وحرف معاني الصفات وغيرها كما نقل عنه نقولات كثيرة الشيخ ربيع.(٣).

---

(١) راجع: «أصول الدين» للبغدادي (ص٢٣)، «قانون التأويل» للغزالي (ص٢٣٨-٢٤٠)، «نقض عقائد الأشاعرة والماتريدية» (ص١٦٧-١٧٠)، «موقف المتكلمين» (١/ ٥٠٧-٥١٠).

(٢) «العقائد» لحسن البنا (ص٢٦).

(٣) راجع: «أضواء إسلامية على عقيدة سيد قطب».

وانظر تأويلات الزنداني للآيات حتى توافق اختراعات الغرب، وتفسير الديمقراطية بالشورى...[(١)].

* نقض مذهب التأويل الفاسد:

إن التأويل الصحيح لا يتم إلا بشروط:

١) أن يكون اللفظ المراد تأويله قابل للتأويل محتمل للمعنى الذي صرف إليه.

٢) أن يدل تركيب الكلام والسياق على ذلك التأويل.

٣) أن يقوم الدليل على أن المراد بذلك اللفظ والمعنى الذي حمل عليه.

٤) سلامة دليل التأويل من المعارض والمقاوم. أ. هـ. قرره ابن القيم في الصواعق والبدائع.

* والأدلة المعتبرة للتأويل:

١) الكتاب والسنة.

٢) الإجماع.

٣) القرينة الصحيحة[(٢)].

- أما تأويلات أهل البدع فإنها تخالف الكتاب والسنة والإجماع، وإنما أرادوا تعطيل الصفات والعقائد ونشر الباطل والفساد.

* ويلزم أصحاب التأويلات لوازم، منها:

- أن يكون الله تعالى كلف العباد خلاف الظاهر من الكتاب والسنة مما يجهله عامة

---

(١) راجع: «جناية الغزالي على الحديث وأهله»، «رفع اللثام عن مخالفة القرضاوي لشريعة الإسلام»، «الإخوان المسلمون في الميزان»، «وقفات مع كتاب وقفات تربوية».

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص١٧١)، انظر «موقف المتكلمين» (٧٩٨-٨٢١).

المسلمين خلا أرباب الكلام.

- قلة تعظيم الكتاب والسنة وإبطال دلالتها بالتأويلات.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ولهذا كان فتح باب التأويل على النصوص يتضمن عيبها والطعن فيها وعزلها عن سلطانها وولاية الآراء الباطلة والشبه الفاسدة»(١).

-يقال لهم: بأي عقل تؤولون الأدلة بعقل جهمي أو معتزلي أو شعري....؟! وكل واحد ينقض قول الآخر بعقله، فالتأويل باب الفرقة والاختلاف ومخالفة الحق والسلف.

-احتج الفلاسفة على المتأولة الكلامية في إنكار الغيبيات بتلك الحجج التي قررها المتكلمة في تأويل الصفات وغيرها. (راجع: موقف المتكلمين ص ٧٦٢-٧٩٠).

المسألة السادسة: مسائل متفرقة من أصول المبتدعة في الاستدلال مما انفردت به كل فرقة.

* الخوارج:

لا يحضرني الآن شيء مما انفردت به الخوارج في هذا الباب.

* الرافضة:

المصدر الأول عندهم التلقي عن الأئمة المعصومين على ما روته كتبهم المعتمدة عندهم وهي: الكافي للكليني، من لا يحضره الفقيه لابن بويه، تهذيب الأحكام للطوسي، بحار الأنوار، الاستبصار فيما اختلف من الأخبار، الوافي للكاشاني، رسائل الشيعة، الجفر.

وعندهم أن قول الإمام كقول الرسول ﷺ وأرفع، وأنه حجة، ومن خالف هذا كفر.

قال ابن بابويه في الأئمة: قولهم قول الله وأمرهم أمر الله وطاعتهم طاعة الله ومعصيتهم

---

(١) «الصواعق» (٢/ ٤٥٢).

معصية الله، وإنهم لم ينطقوا إلا عن الله تعالى وعن وحيه.(١).

وقال شارح «الكافي» (٢/ ٢٧٢): كل واحد من الأئمة الظاهرين حديثه قول الله عز وجل لا اختلاف في أقوالهم كما لا اختلاف في قوله تعالى.

وعندهم من هذا كثير مما يدل –على حد زعمهم– على أن الأئمة يوحى إليهم وأن لهم حق التشريع.

وهذه العقائد الفاسدة مكذوبة على أهل البيت من جهة، ولا يقرها عقل ولا شرع، والرافضة أكذب الطوائف.

والوحي لا يكون إلا لنبي وقد ختمت النبوة، ﴿ مَّا كَانَ مُحَمَّدٌ أَبَآ أَحَدٍ مِّن رِّجَالِكُمْ وَلَٰكِن رَّسُولَ ٱللَّهِ وَخَاتَمَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ ۗ وَكَانَ ٱللَّهُ بِكُلِّ شَيْءٍ عَلِيمًا ﴿٤٠﴾ ﴾ [الأحزاب: ٤٠]، وقد أكمل الله تعالى الدين ﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾ [المائدة:٣]. ولكن الرافضة ليسوا حول الإسلام ولا مع الإسلام، إنما يتبعون ساستهم من اليهود وأتباع ابن سبأ(٢).

* الجهمية والمعتزلة:

لا أذكر شيئاً.

* الأشاعرة والماتريدية:

اشتهر عنهم التفويض أكثر من غيرهم.

قال الجويني(٣): وذهب أئمة السلف إلى الانكفاف عن التأويل وإجراء الظاهر على مواردها وتفويض معانيها إلى الرب تعالى والذي نرتضيه رأياً وندين به عقلاً اتباع سلف

---

(١) «الاعتقادات» لابن بابويه (ص١٠٦).

(٢) راجع: «أصول مذهب الشيعة» للقفاري (١/ ٣٠٥-٣٣٠) وغيره.

(٣) هذا هو مذهبه الأخير: التفويض، ونسبة ذلك إلى السلف جهل بمذهب السلف.

الأمة...(١).

وقال الخطابي: هذا من جملة العلم الذي أمرنا أن نؤمن بظاهره وأن لا نكشف عن باطنه وهو من جملة المتشابه...(٢).

وألف الغزالي كتاباً في نصرة مذهب التفويض: «إلجام العوام عن علم الكلام».

وجعل اللائق بالعوام التفويض وبالمتكلمين التأويل. اهـ

والتفويض أحد معاني التأويل الفاسد، فالمؤولة والمفوضة متفقون على إنكار ونفي معاني النصوص الظاهرة، إلا أن المتأولة حرصوا على صرفها إلى معانٍ أخرى، وأما المفوضة فاكتفوا بنفي إرادة الظاهر دون أن يبحثوا عن معانٍ أخرى يمكن صرفها إليها.

فالمذهبان معطلة ووجهان لعلمة واحدة، ونسبة قولهم إلى السلف افتراء عليهم وتغرير بالعامة، ويترتب على ذلك لوازم باطلة كثيرة.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن قول أهل التفويض الذين يزعمون أنهم متبعون للسنة والسلف من شر أقوال أهل البدع والإلحاد»(٣).

وقد أمر الله تعالى بتدبر معاني القرآن بما فيه الأسماء والصفات، ﴿أَفَلَا يَتَدَبَّرُونَ الْقُرْآنَ أَمْ عَلَىٰ قُلُوبٍ أَقْفَالُهَا ﴿٢٤﴾﴾ [محمد:٢٤] ووصفه بـ ﴿تِلْكَ آيَاتُ الْكِتَابِ الْمُبِينِ﴾ واضح المعاني.

والأدلة كثيرة ترد قولهم(٤).

---

(١) «الرسالة النظامية» (ص٣٢).

(٢) «معالم السنن» (٤/ ٣٣١).

(٣) «درء التعارض» (١/ ٢٠٥).

(٤) راجع: «الفتاوى» (١٣/ ٣٣١-٣٣٣)، «موقف المتكلمين» (٢/ ٨٢٩-٩١٤)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ١٧٤-١٧٠) وغيرها.

* الصوفية:

من أصولهم الفاسدة:

- الكشف والذوق والوجد.

فالكشف هو: الاطلاع على ما وراء الحجاب من المعاني الغيبية والأمور الحقيقية وجوداً وشهوداً.

ومنه: المشاهدة للعالم العلوي والسلفي ومعرفة أسرار الكون.

ومنه: التلقي عن الله تعالى مباشرة والاستغناء عن الشريعة والرسل والعلم.

- والذوق: وهو عام وخاص: فالخاص يرتبط عندهم بالتجلي الإلهي للأولياء وآخره شهود كل شيء في كل شيء وهو وحدة الوجود.

والعام: ينظم جميع الأحوال والمقامات.

- والوجد: يبدئ بالتواجد والرقص والأوراد الصوفية ويستغرق فيها حتى يصل إلى درجة المكاشفات، ثم يرتقي إلى درجة الفناء والوجود ومشاهدة الحق سبحانه في الوجد على وجه الدوام.

* ومن مصادر التلقي عندهم:

- الإلهام أو العلم اللدني، وهو: إيقاع شيء في القلب يطمئن به الولي.

- الهواتف وهو: لفظ منظوم يقرع السمع لمن صفا قلبه في اليقظة.

- الرؤى والمنامات.

- التلقي عن المشايخ واعتقاد حجية أقوالهم وأفعالهم.

- التلقي عن الفلاسفة والبوذية والنصارى وغيرهم.

وخرافات الصوفية في هذا الباب لا تحصر، ومخالفاتهم للكتاب والسنة كثيرة، وفي أصولهم

هذه من الفساد ما هو معلوم ظاهر(١).

* الحزبية:

من قواعدهم في الاستدلال:

- الغاية تبرر الوسيلة.

- نتعاون فيما اتفقنا عليه ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه.

- ينطلقون من الأصول العشرين لحسن البنا.

قال الشيخ الألباني رحمهم الله تعالى: «من المعروف أن من قواعد الإخوان المسلمين: (نتعاون فيما اتفقنا فيه، ويعذر بعضنا بعضاً فيما اختلفنا فيه)، وهذا الاطلاق غير صحيح وبالذات القسم الأخير.. الإخوان ينطلقون من هذه القاعدة التي وضعها لهم رئيسهم الأول وعلى إطلاقها، ولذلك لا تجد فيهم التناصح المستقي من نصوص كتاب الله وسنة رسوله ﷺ..، وهذه القاعدة هي سبب بقاء الإخوان المسلمين نحو سبعين سنة بعيدين فكرياً عن فهم الإسلام فهماً صحيحاً، وبالتالي بعيدين عن تطبيق الإسلام عملياً لأن فاقد الشيء لا يعطيه...»(٢).

وأما الأصول العشرين: فقال الشيخ أحمد النجمي رحمه الله تعالى: «جعل حسن البنا الأصول العشرين قاعدة لأصحابه ينطلقون منها، وهي فيها حق وفيها باطل مقطوع ببطلانه، وفيها شيء فيه نظر، ويلاحظ عليه: إلزامه لأتباعه بهذه الأصول وكأنه حصر الدين

(١) راجع: «المصادر العامة عند الصوفية»، «مظاهر الانحراف عن الصوفية» (١/ ٨٣-١٨٤)، «الصوفية في حضرموت» (٢٣٠-٣٢٢) وغيرها.

(٢) شريط: لقاء مع سروري. وراجع: (زجر المتهاون بضرر قاعدة المعذرة والتعاون) وفيه ردود ونقولات.

فيها...»[١].

وأما قاعدة (الغاية تبرر الوسيلة) فهم لا يصرحون بها غالبًا، إلا أن واقعهم العملي هو سيرهم عليها والعمل بها كما قرر ذلك الشيخ الألباني والشيخ الوادعي وغيرهما. تم الباب الأول ولله الحمد المنة.

****

(١) «المورد العذب الزلال..» (ص ١٩٤-١٩٥).

الباب الثاني

الاعتقاد فيما يتعلق بالله تعالى

ويشمل الفصول التالية:

١- أقسام التوحيد. ٢- توحيد الألوهية.

٣- توحيد الربوبية. ٤- توحيد الأسماء والصفات.

٥- معنى الشرك.

٦- الإيمان بالقدر. ٧- مسائل الإيمان.

٨- معنى الكفر وأقسامه. ٩- مسائل الغيبيات.

وتحت كل فصل مبحثان

الأول: في عقيدة أهل السنة.

والثاني: في عقيدة أهل البدعة.

الفصل الأول

أقسام التوحيد

المبحث الأول

أقسام التوحيد عند أهل السنة

* ينقسم التوحيد إلى ثلاثة أقسام:

أ) توحيد الألوهية.

ب) توحيد الربوبية.

ج) توحيد الأسماء والصفات.

* وقسمه ابن القيم إلى قسمين:

أ) توحيد المعرفة والإثبات (وهو توحيد الربوبية والأسماء والصفات).

ب) توحيد الإرادة والطلب (وهو توحيد الألوهية).

وهذه عقيدة المسلمين قاطبة المؤمنين بكتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ سوى المبتدعة الضُّلال، وهذا التقسيم مأخوذ من كتاب الله تعالى وسنة رسوله ﷺ ووارد عن السلف، وسنذكر الأدلة على هذا التقسيم ثم نذكر جماعة من السلف الذين ورد عنهم هذا التقسيم.



الأدلة على أقسام التوحيد

١- من أدلة توحيد الألوهية:

قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ ۝٥﴾ [الفاتحة:٥]، ﴿وَاعْبُدُوا اللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا بِهِ شَيْئًا﴾ [النساء:٣٦]، ﴿وَمَا أُمِرُوا إِلَّا لِيَعْبُدُوا اللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ الدِّينَ حُنَفَاءَ﴾ [البينة:٥] الآية. ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اعْبُدُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:٢١] الآية. ﴿وَإِلَٰهُكُمْ إِلَٰهٌ وَاحِدٌ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ﴾ [البقرة:١٦٣]...

فهذه الأدلة صريحة في الدلالة على توحيد الألوهية وهو توحيد العبادة.

٢- من أدلة التوحيد الربوبية:

قوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:٢]، ﴿اللَّهُ خَالِقُ كُلِّ شَيْءٍ وَهُوَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ وَكِيلٌ ۝٦٢﴾ [الزمر:٦٢]، ﴿ذَٰلِكُمُ اللَّهُ رَبُّكُمْ فَتَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ۝٦٤﴾ [غافر:٦٤]، ﴿إِنَّ اللَّهَ هُوَ الرَّزَّاقُ ذُو الْقُوَّةِ الْمَتِينُ ۝٥٨﴾ [الذاريات:٥٨]، ﴿مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة:٤]...

فهذه الأدلة صريحة في الدلالة على توحيد الربوبية.

٣- من أدلة توحيد الأسماء والصفات:

قوله تعالى: ﴿الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣﴾ [الفاتحة:٣]، ﴿اللَّهُ لَا إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ لَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَىٰ ۝٨﴾ [طه:٨]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ ۝١١﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]...

فهذه الأدلة صريحة في الدلالة على توحيد الأسماء والصفات.

* ذكر جماعة من السلف ممن ورد عنهم هذا التقسيم:

١ – القاضي أبو يوسف: وهو يعقوب بن إبراهيم (ت١٨٢هـ) نقله ابن منده.

٢– الطحاوي: وهو أبو جعفر محمد بن سلامه (ت٣٢١هـ) في الطحاوية.

٣– ابن بطة: وهو أبو عبد الله عبيد الله بن محمد العكبري (ت ٣٨٧ هـ) في كتابه الإبانة.

٤– ابن منده: وهو أبو عبد الله محمد بن إسحاق (ت٣٩٥هـ) في كتابه التوحيد.

٥– شيخ الإسلام: أحمد بن عبد الحليم بن تيمية وغيرهم.

وسأذكر كلام ابن بطة رحمه الله تعالى تعالى (ص ٦٩٣–٦٩٤):

قال: «وذلك أن أصل الإيمان بالله تعالى الذي يجب على الخلق اعتقاده في إثبات الإيمان به سبحانه ثلاثة أشياء:

أحدها: أن يعتقد العبد ربانيته، ليكون بذلك مبايناً لمذهب أهل التعطيل الذين لا يثبتون صانعًا.

والثاني: أن يعتقد وحدانيته، ليكون مبانيناً بذلك مذاهب أهل الشرك الذين أقروا بالصانع وأشركوا معه في العبادة غيره.

والثالث: أن يعتقده موصوفاً بالصفات التي لا يجوز إلا أن يكون بها من العلم والقدرة والحكمة وسائر ما وصف به نفسه في كتابه، إذ قد علمنا أن كثيراً ممن يقر به سبحانه ويوحده بالقول المطلق قد يلحد في صفاته فيكون إلحاده في صفاته قادحاً في توحيده...» إلخ أ.هـ بتصرف يسير.

ذَكَر هذا وشرَحَه ورد على من أنكره جمعٌ من السلف والخلف، ولمَّ شتات ذلك في كتاب واحد فضيلة الشيخ عبد الرزاق البدر في كتابه: «القول السديد في الرد على من أنكر تقسيم

التوحيد». وسيأتي مزيد بحث في أبواب قادمة[(١)].



(١) انظر: «مدارج السالكين» (١/ ٢٤)، «نقض التأسيس» (١/ ٤٧٨)، «أضواء البيان» (٣/ ٤١٠)، «المفيد في مهمات التوحيد» (ص٧٣-٧٤)، «الجواب المفيد في بيان أقسام التوحيد» للعثيمين.

المبحث الثاني

أقسام التوحيد عند أهل الأهواء

* الخوارج:

لم أقف لهم على قول، إلا أنهم في الجملة على مذهب المعتزلة.

* الرافضة:

هم في الجملة على مذهب المعتزلة، إلا أنهم أردى مذهباً، ويظهر أنهم لا يقرون بتقسيم التوحيد المعروف عند أهل السنة، ويرون أن التوحيد: هو الإقرار بإمامة الأئمة الاثني عشر، وهم في باب الصفات ممثلة أو معطلة كما سيأتي في بابه قريباً إن شاء الله تعالى.

* المعتزلة:

عامة أهل الكلام والصوفية لا تقر بتوحيد الألوهية، ويقسمون التوحيد إلى ما مؤداه: الربوبية والأسماء والصفات.

قال القاضي عبد الجبار: اعلم أن الواحد قد يستعمل في الشيء ويراد به أنه لا يتجزأ ولا يتبعض...(١).

ونقل عن شيخة الجبائي: قال شيخنا أبو علي: إن القديم يوصف بأنه واحد

على وجوه ثلاثة:

أحدها: بمعنى أنه لا يتجزأ و لا يتبعض.

الثاني: بمعنى أنه منفرد بالقدم لا ثاني له.

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص٢٧٧)، «المغني» (١/ ٢٤١).

الثالث: إنه منفرد بسائر ما يستحق به الصفات النفسية...[(١)].

ومرادهم بالأول: نفي الصفات الخبرية؛ لأنها عندهم أجزاء وأبعاض.

ومرادهم بالثاني: أن الصفات والأفعال حادثة مخلوقة لا أزلية؛ لأن إثبات أزليتها يلزم منه – على حد زعمهم – تعدد الآلهة.

ومرادهم بالثالث: أن ما ورد من الصفات كالعلم والسمع... أن المراد بها ذاته سبحانه، فيقولون: عالم بذاته، سميع بذاته...

فرجع معنى التوحيد عندهم إلى نفي الأفعال الاختيارية لله تعالى وإلى نفي الصفات، فالأول توحيد الربوبية، والثاني توحيد الصفات.

وهذا المذهب مستقى من كتب الفلاسفة[(٢)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن العجب أن المعتزلة يفتخرون بأنهم أهل التوحيد والعدل، وهم في توحيدهم نفوا الصفات نفياً يستلزم التعطيل والإشراك...»[(٣)].

* الأشاعرة:

أهل الكلام وجوه لعملة واحدة، فالمسلك واحد والنتيجة واحدة، فقد أنكر جمهور الأشاعرة والصوفية توحيد الألوهية، وأقروا بالربوبية والصفات على طريقة المعتزلة أو قريباً منها.

قال الشهرستاني: الباري تعالى واحد في ذاته لا قسيم له، وواحد في صفاته لا شبيه له،

---

(١) انظر: «المغني» (١/ ٢٤١).

(٢) راجع: «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص٨١-٨٥)، «حقيقة التوحيد بين أهل السنة والمتكلمين» (ص١١٧-١٢٦)، «دراسات في الأهواء والفرق» (٢/ ٣٤١-٣٤٣).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٤٩٣).

وواحد في أفعاله لا شريك له[١].

ونقله القشيري عن ابن فورك في «شرح الأسماء الحسنى».

فالتوحيد عندهم: توحيد الذات، وتوحيد الصفات، وتوحيد الأفعال.

ومرادهم بالأول: نفي الصفات الذاتية الخبرية كالوجه... لأنها أبعاض وأجزاء عندهم، فوافقوا المعتزلة.

ومرادهم بالثاني: نفي سائر الصفات الفعلية كالمحبة والغضب والضحك... لأن إثباتها على ظاهر فيه تمثيل على حد زعمهم.

ومرادهم بالثالث: توحيد الربوبية ونفي اختيار العبد والقول بالجبر ونفي الأسباب... كما سيأتي.

فمذهبهم بعيد كل البعد عن الحق وما كان عليه السلف[٢].

* الماتريدية: هم في الجملة يوافقون أهل السنة في هذه المسألة، وكثير منهم ينكر الشرك في الألوهية إلا من ابتلي بالتصوف، وأما في الصفات فسيأتي.

* الصوفية:

وهم أشاعرة بل شر منهم، فمع إنكارهم لتوحيد الألوهية فقد وقعوا في شركيات كثيرة في الألوهية والربوبية والصفات كما سيأتي قريباً.

* ومن تقسيمهم للتوحيد قولهم:

- توحيد العامة الذي يصح بالشواهد (ومرادهم توحيد الربوبية).

- توحيد الخاصة وهو الذي يثبت بالحقائق والمكشفات...

---

(١) «نهاية الإقدام» (ص٩٠).

(٢) راجع: «نقض عقائدهم الأشاعرة والماتريدية» (ص١٨٦-١٩٠)، «حقيقة التوحيد» (ص١٢١-١٢٤).

- توحيد خاصة الخاصة، وهو توحيد قائم بالقدم والوحدة. ومعناه: أن الخالق والمخلوق كلاهما قديم واحد: وحدة الوجود.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فهؤلاء لم يفرقوا بين القديم والمحدث، وحقيقة قول هؤلاء: الاتحاد والحلول الخاص، من جنس قول النصارى في المسيح وهو أن يكون الموحِد هو الموحَد، ولا يوحد الله إلا الله، وكل من جعل غير الله يوحد الله فهو عندهم جاحد» (١).

* الحزبية:

هم خليط كما سبق، إلا أن كثيرًا من زعمائهم يجعلون توحيد الربوبية في توحيد الألوهية، ويحذفون توحيد الألوهية.

فسيد قطب يجعل الغاية من إرسال الرسل: توحيد الربوبية، والزنداني يفسر التوحيد: بالربوبية. ومنهم من يقسم التوحيد إلى: توحيد الله، وتوحيد الحاكمية وسيأتي نقولات عنهم في باب توحيد الألوهية (٢).

****

(١) «منهاج السنة» (٥/ ٣٧٠-٣٨٣). وراجع: «الرسائل والمسائل» (١/ ١٣٠) (٢/ ٢٩)، «الفتاوى» (٢/ ٣٨٦)، «منازل السالكين» للهروي، «مظاهر الانحراف العقدي عند الصوفية» (١/ ٢٢٨-٣٠٠)، «عقيدة الصوفية وحدة الوجود» ٤٥-٥٠)، «الصوفية في حضرموت» (٤٤٩-٤٧٠).

(٢) راجع: «الجهل المبين بمعنى لا إله إلا الله عند التبليغ والحزبيين» (ص٤١-٤٧)، «جمع الشتات فيما كتب على الإخوان من ملاحظات» (ص١٦-٢٣).

الفصل الثاني

توحيد الألوهية

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في توحيد الألوهية

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: أول واجب على العباد توحيد الله تعالى بإجماع أهل السنة والجماعة.

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ٢٥﴾ [الأنبياء:٢٥]، ﴿وَلَقَدۡ أَرۡسَلۡنَا نُوحًا إِلَىٰ قَوۡمِهِۦ فَقَالَ يَٰقَوۡمِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ مَا لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرُهُۥٓ﴾ [المؤمنون:٢٣].

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «أمرت أن أقاتل الناس حتى يشهدوا أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله ويقيموا الصلاة...» الحديث. متفق عليه. وجاء عن أبي هريرة نحوه في الصحيحين.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والنبي ﷺ لم يَدعُ أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءً ولا إلى مجرد إثبات الصانع بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان كما قال في حديث معاذ: «وليكن أول ما تدعوهم اليه شهادة أن لا إله إلا الله وأن محمداً رسول الله...»[(١)] (خ١٤٥٨/ ١٤٩٦/ ٧٣٧٢)، (م/ ١٩) عن ابن عباس.

فهذا الحديث نص في المسألة حيث ورد التصريح بلفظ (أول) وورد التصريح بلفظ: «أول ما تدعوهم إليه أن يوحدوا الله» رواه البخاري عن ابن عباس رضي الله عنهما.

(١) «درء التعارض ٨/ ٦).

وهذه الألفاظ تدل على أن المراد بالتوحيد هو الإقرار والإتيان بالشهادتين.

وقال شيخ الإسلام: «السلف والأئمة متفقون على أن أول ما يؤمر به العباد الشهادتان ومتفقون على أن من فعل ذلك قبل البلوغ لم يؤمر بتجديد ذلك عقب البلوغ»(١).

وقال ابن ابي العز نحوه(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثانية: أصل التوحيد وأساسه شهادة أن لا إله إلا الله.

ومعناها: لا معبود بحق إلا الله وحده لا شريك له. ومعنى الإله: المألوه، المعبود، والألوهية: العبودية بالحق. وتوحيد الألوهية: إفراد الله تعالى بالعبادة.

ولها ركنان: إثبات عبادة الله تعالى، ونفي استحقاق العبادة لغيره.

❊ الأدلة:

﴿ ۞ وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا ﴾ [النساء:٣٦]، ﴿ ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلۡحَقُّ وَأَنَّ مَا يَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ هُوَ ٱلۡبَٰطِلُ ﴾ [الحج:٦٢]، ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعۡبُدُوٓاْ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٢٣]، ﴿فَمَن يَكۡفُرۡ بِٱلطَّٰغُوتِ وَيُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱسۡتَمۡسَكَ بِٱلۡعُرۡوَةِ ٱلۡوُثۡقَىٰ ﴾ [البقرة:٢٥٦].

وفي قصة هرقل: ماذا يأمركم؟ قال أبو سفيان: يقول: (اعبدوا الله ولا تشركوا به شيئاً

---

(١) «درء التعارض» (٨/ ١١-١٢).

(٢) راجع: «الطحاوي» (١/ ٢٣)، «الفتاوى» (١٦/ ٣٣١)، «منهج ابن أبي العز في العقيدة» (ص١٥٨-١٦١)، وراجع: شروح كتاب التوحيد للنجدي: باب الدعاء إلى شهادة أن لا إله إلا الله.

واتركوا ما يقول آباؤكم)، رواه البخاري

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ولهذا كان رأس الإسلام: شهادة أن لا إله إلا الله، وهي متضمنة عبادة الله وحده وترك عبادة ما سواه..» أ.هـ (١)

وقال حافظ حكمي رحمه الله تعالى: «فمعنى لا إله إلا الله: لا معبود بحق إلا الله»(٢).

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «توحيد الإلهية هو استحقاقه سبحانه أن يعبد وحده لا شريك له»(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فتضمنت هذه الشهادة: الدلالة على وحدانيته المنافية للشرك وعدله المنافي للظلم... ولا يقوم بهذه الشهادة على وجهها من جميع الطوائف إلا أهل السنة وسائر طوائف أهل البدع لا يقومون بها..(٤).

وقد شرحنا هذا بتوسع في شرح الطبعة الكبيرة من القول المفيد، فأغنى عن التوسع هنا. (٥).



(١) (١٠/ ١٥).

(٢) «المعارج» (٢/ ٤١٦).

(٣) «شرح الطحاوية» (١/ ٢٤/ ٤٣).

(٤) «المدارج» (٣/ ٤٢٧-٤٢٨).

(٥) وراجع: «الجهل المبين بمعنى لا إله إلا الله..» «منهج شيخ الإسلام في تقرير التوحيد» (٢/ ٥١٣-٥٧٠)، «حقيقة التوحيد» (ص٣٥١-٣٥٧) وغيرها.

المسألة الثالثة: العبادة: هي كل ما أمر به سبحانه، فهي الدين كله.

وأجمع التعاريف قول شيخ الاسلام رحمه الله تعالى: «العبادة اسم جامع لكل ما يحبه الله ويرضاه من الأقوال والأعمال الظاهرة والباطنة»(١).

* ولها ركنان:

الأول: أن لا يعبد إلا الله وحده لا شريك له، وهذا هو الإخلاص، وهو معنى: لا إله إلا الله.

* والثاني: أن لا يعبد إلا بما شرع في كتابه وسنة رسوله ﷺ، وهذا هو الاتباع، وهو معنى: محمد رسول الله.

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْتُ الْجِنَّ وَالْإِنسَ إِلَّا لِيَعْبُدُونِ ﴿٥٦﴾﴾ [الذاريات:٥٦]، ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَّهُ الدِّينَ ﴿٢﴾﴾ [الزمر:٢]، ﴿وَمَا آتَاكُمُ الرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَاكُمْ عَنْهُ فَانتَهُوا﴾ [الحشر:٧]، ﴿وَقَاتِلُوهُمْ حَتَّىٰ لَا تَكُونَ فِتْنَةٌ﴾ [الأنفال:٣٩] أي: شرك ﴿وَيَكُونَ الدِّينُ كُلُّهُ لِلَّهِ﴾[الأنفال:٣٩]. ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ﴿١٦٢﴾﴾ [الأنعام:١٦٢].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «توحيد الألوهية: هو عبادة الله وحده لا شريك له وطاعته وطاعة رسوله، وفعل ما يحبه وترك ما نهى عنه الله ورسوله، وموالاه أوليائه ومعاداة أعدائه..»(٢).

---

(١) «العبودية» (ص٣٨).

(٢) « الرسائل والمسائل» (١/ ٤).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله تعالى: «وأنواع العبادة التي أمر الله بها مثل: الإسلام والإيمان والاحسان، ومنه الدعاء والخوف والرجاء والتوكل والرغبة والرهبة والخشوع والخشية والإنابة والاستعانة و الاستعاذة والاستغاثة والذبح والنذر وغير ذلك من أنواع العبادة التي أمر الله بها كلها لله تعالى.. فمن صرف منها شيئًا لغير الله فهو مشرك كافر...»(١) وقد شرحنا هذه المسائل في شرح القول المفيد الكبير، وشرح الأصول الثلاثة.



المسألة الرابعة: ما ثبت أنه عبادة لله فصرفه لغير الله تعالى على وجه التعبد شرك، إذ العبادة خاصة بالله تعالى.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗاۖ﴾ [النساء:٣٦]، وقال: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [المائدة:٧٢]، فظهر أن الشرك في العبادة مُخلِّد في النار ومأوه النار، وهذا وصف الشرك الأكبر.

وقال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨].

قال شيخ الإسلام محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله تعالى في كتاب التوحيد: «(باب من الشرك النذر لغير لله)... وفيه مسائل:... الثانية: إذا ثبت كونه عبادة فصرفه إلى غير الله شرك».

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «وهذه قاعدة في توحيد العبادة، فأي فعل كان عبادة

---

(١) «الأصول الثلاثة».

فصرفه لغير الله شرك»[١].

ونص أبو بكر بن العربي على أن الدعاء والنذر عبادتان، ولا يُمترى أن من عبد غير الله فقد أشرك...[٢].



المسألة الخامسة: أعظم ما دعت إليه الرسل توحيد الألوهية.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ بَعَثْنَا فِي كُلِّ أُمَّةٍ رَسُولًا أَنِ اعْبُدُوا اللَّهَ وَاجْتَنِبُوا الطَّاغُوتَ﴾ [النحل:٣٦]. وانظر ما سبق في المسألة الأولى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن الرسل أَمروا بالتوحيد بعبادة الله وحده لا شريك له ونهوا عن عبادة شيءٍ من المخلوقات سواه»[٣].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فالتوحيد أول دعوة الرسل وأول منازل الطريق... والتوحيد مفتاح دعوة الرسل... - ثم ذكر أدلة وردوداً جميلة على الصوفية والمتكلمة[٤].

وقال الشيخ ربيع رحمه الله تعالى: «توحيد الألوهية إنه الجانب الأهم من دعوة الرسل الذي عرضه علينا القرآن، ولأنه موضوع الصراع الدائر بينهم وبين خصومهم من الأمم – ثم

(١) «القول المفيد» (١/ ٢٥٠).

(٢) «تيسر العزيز الحميد» (١/ ٣٩٤)، وانظر: «منهج شيخ الإسلام في تقرير التوحيد» (٢/ ٥٦٣).

(٣) «نقض المنطق» (ص١٧٣)، «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٥٤٣).

(٤) «مدراج السالكين» (٣/ ٤١١).

ذكر الأدلة – ثم قال: تلك هي دعوة الأنبياء جميعاً وعلى رأسهم أولو العزم منهم، الأنبياء الذين يبلغ تعددهم أربعة وعشرين ألفاً ومئة ألف يسيرون في دعوتهم في منهج واحد وينطلقون من منطلق واحد هو التوحيد»...[١].



(١) «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» (ص٤١ –٤٣). وانظر «الفتاوى الكبرى» (٦/ ٥٦٤–٥٦٦).

المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء في توحيد الألوهية

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: أول واجب عندهم غير التوحيد.

* الخوارج:

هم جملة على مذهب المعتزلة.

والناظر في أحوال الخوارج يجد أن أول ما يبدؤون به مسائل التكفير، فمن وافقهم فهو مؤمن، ومن خالفهم فهو مشرك، وهذا عندهم: الولاء والبراء.

قال النفوسي – من الخوارج:

ومما يلي التوحيد في الضيق فرضه ... براءة مسيئ مع ولاية محسن[(١)]

وفسروا التوحيد بذلك كما قال السالمي:

ثم الولاية توحيداً تكون وأخرى ... طاعة إن شرطها حصلا[(٢)].

* الرافضة:

هم على مذهب المعتزلة في الجملة كما سبق مراراً، إلا أنهم يصرحون أن أول واجب اعتقاد إمامة الاثني عشر وعصمتهم.

انظر ما في كتاب (البرهان) من نسبة كلام إلى أهل البيت – وهو كذب عليهم – قالوا: (ما

(١) «متن النونية» (ص١١)، «الخوارج» للعواجي (٤٦١-٤٦٣).

(٢) «غاية المراد» (ص١١).

بُعث نبي قط إلا بولايتنا والبراءة من أعدائنا)[(١)].

وفسروا التوحيد بالولاية للاثني عشر، والشرك: بالشرك في الولاية[(٢)].

* المعتزلة والأشاعرة وسائر أهل الكلام:

أول واجب عندهم: النظر المؤدي إلى معرفة الله. وقيل: المعرفة بالله. وقيل: الشك، كما قاله الغزالي وغيره. وقيل: القصد إلى النظر.

وقال القاضي عبد الجبار المعتزلي: إن سأل سائل فقال: ما أول واجب عليك؟ فقل: النظر المؤدي إلى معرفة الله تعالى، لأنه تعالى لا يعرف ضرورة ولا بالمشاهدة فيجب أن نعرفه بالتفكير والنظر..[(٣)].

وقال الباقلاني: أول ما فرض الله عز وجل على جميع العباد: النظر في آياته والاعتبار بمقدوراته... لأنه سبحانه غير معلوم باضطرار ولا مشاهد بالحواس إنما يعلم وجوده بالأدلة القاهرة والبراهين الباهرة[(٤)].

فاتفق الأشاعرة مع المعتزلة كما قال أبو جعفر السمناني الأشعري: القول بإيجاب النظر بقية في المذهب من أقوال المعتزلة[(٥)].

---

(١) «البرهان» (٢/ ٣٦٧)،
و«أصول الكافي» (١/ ٤٣٧).

(٢) انظر «مرآة الأنوار» (ص٢٠٢) و(ص١٠٠)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٠١)، وانظر «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٤٢٧-٤٩٨).

(٣) «شرح الأصول الخمسة» (ص٣٩).

(٤) «الإنصاف» (٣٣).

(٥) نقلاً: درء التعارض» (٧/ ٤١٩،٤٠٧).

فكثير من المعتزلة والأشعرية وغيرهم ذهبوا إلى أنها لا تحصل إلا بالنظر.

وذهب بعض أهل الكلام والصوفية والشيعة وغيرهم إلى أنها تقع ضرورة من غير نظر وبحث، وبهذا قال جهم وبعض الأشاعرة.

وقال جمهور طوائف المسلمين: ممكن أن تقع ضرورة ومكن أن تقع بالنظر. أ. هـ بتصرف[(١)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والنبي ﷺ لم يدع أحداً من الخلق إلى النظر ابتداءً ولا إلى مجرد إثبات الصانع، بل أول ما دعاهم إليه الشهادتان كما في حديث معاذ...»[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى - بعد حديث معاذ وغيره -: «ولهذا كان الصحيح أن أول واجب على المكلف: شهادة أن لا إله إلا الله، لا النظر ولا القصد إلى النظر ولا الشك كما هي أقوال أرباب الكلام المذموم...»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام مبيناً تناقض الأشاعرة: ثم القول بأن أول الواجبات المعرفة أو النظر لا يمشي على قول من قال: لا واجب إلا بالشرع كما هو قول الأشعرية»[(٤)].

---

(١) «درء التعارض» (٧/ ٣٥٣-٣٥٤).

(٢) «درء التعارض» (٨/ ٦)، «الفتاوى» (١٦/ ٣٢٨)، وانظر «نقض عقائد الأشاعرة» (١٨٣-١٨٦)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ١٥٣).

(٣) المدارج» (٣/ ٤١٢).

(٤) «درء التعارض» (٨/ ١٢). وانظر: «الفصل» لابن حزم (٤/ ٣٥)، «صوفية حضرموت» (٤٦٥-٤٧١).

* الصوفية:

وهم أشاعرة، كما سبق في القول الثاني في المعرفة – آنفاً[(١)].

قال شيخ الإسلام ردًّا عليهم: «الإقرار والاعتراف بالخالق فطري ضروري في نفوس الناس وإن كان بعض الناس قد يحصل له ما يفسد فطرته حتى يحتاج إلى نظر تحصل له بعد المعرفة، وهذا قول جمهور الناس وحُذَّاق النُّظار...»[(٢)].

وهذه المعرفة عندهم تحصل بالرياضة والنظر وتصفية النفس...إلى آخر ضلالهم.

* الحزبية:

وهم خليط منهم من هو على طريقة أهل الكلام كما هو ظاهر كلام صاحب كتاب التوحيد: الزنداني[(٣)]. وهكذا الغزالي وأبو غدة وغيرهما.

وجمهور القوم يرون أن قضايا الحكم من أوجب، الواجبات فينكرون البداءة بالدعوة إلى التوحيد لأنها عندهم مسائل فرعية.

واستمع إلى المودودي يقول: إن مسألة القيادة إنما هي مسألة المسائل في الحياة الإنسانية وأصل أصولها.

وقال: إن غاية الدين الحقيقية إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة.

وقد رد عليه الشيخ ربيع[(٤)].



(١) «صوفية حضرموت» (ص ٤٦).

(٢) «الفتاوى» (١٦/ ٣٢٨).

(٣) (انظر (ص٥) من كتاب «توحيد الخالق»، «الصبح الشارق» (ص١٥) ص (٢٠).

(٤) انظر: «منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» (ص٢٨-٢٩).

المسألة الثانية: تفسير الألوهية بالربوبية وإهمال توحيد الألوهية وبيان معنى (لا إله إلا الله) عندهم.

* الخوارج:

متأخروهم معتزلة، ومعنى لا إله إلا الله عند أكثرهم: لا حاكم إلا الله.

* الرافضة:

لقد خلطوا في هذا كثيراً وفسروا الألوهية بتفاسير غريبة، فجعلوا نصوص التوحيد يراد بها: توحيد الإمامة للاثني عشر، وفسروا العبادة: بالولاية.

نقل البرقي في «كنزه» (ص٢٧٧) والكُليني في «أصول الكافي» (١/ ٤٢١) وغيرها: عن أبي جعفر - كذباً عليه - في قوله عز وجل: ﴿ذَٰلِكُم بِأَنَّهُۥٓ إِذَا دُعِىَ ٱللَّهُ وَحْدَهُۥ كَفَرْتُمْ﴾ بأن لـ علي الولاية، ﴿وَإِن يُشْرَكْ بِهِۦ﴾ من ليست له ولاية، ﴿تُؤْمِنُوا۟ ۚ فَٱلْحُكْمُ لِلَّهِ ٱلْعَلِىِّ ٱلْكَبِيرِ﴾.

والولاية هي أصل قبول الأعمال عندهم- وليس التوحيد-.

قال صاحب أمالي الصدوق: ومن لم يقر بولايتنا لم يقبل منه شيئاً من أعماله.

ومن هذا الخلل الكبير في مفهوم التوحيد وقعوا في شركيات كثيرة في الألوهية منها عبادة القبور ودعاء غير الله والذبح لغير الله... إلى آخره.

قال المجلسي: استعن بصاحب الزمان واتخذه لك مفزعاً فإنه نعم المعين... قل يا مولاي حاجتي كذا وكذا فاشفع لي في نجاحها(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «حدثني الثقات أن فيهم من يرى الحج إلى المشاهد أعظم من الحج إلى البيت العتيق، فيرون الإشراك بالله أعظم من عبادة الله وحده وهذا من

(١) «بحار الأنوار» (٩٤/ ٣١-٣٢).

أعظم الإيمان بالطاغوت»[١].

وذلك موجود في فروع «الكافي» (١/ ٣٢٤) وغيره مشهور في كتبهم.

وذكر الطوسي قبر الحسين وقال. ثم تنكب على القبر وتقول: مولاي إمامي مظلوم استعدى على ظالمه، النصر النصر. حتى ينقطع النفس[٢].

وقد شاهدنا انتشار الشرك في دولة الشيعة حتى لم تبق قرية إلا دخلها أنواع الشركيات، ويقعون في عبادة الجن للتوصل إلى السحر.[٣].

* المعتزلة والأشاعرة:

وهم لا يقرون في الجملة بتوحيد الألوهية ولا يذكرونه في كتبهم ويفسرون الأدلة الواردة فيه بالربوبية. ويفسرون (الإله) بالقادر على الاختراع. (والألوهية) القدرة على الفعل.

ومعنى (لا إله إلا الله) لا قادر على الاختراع إلا الله. أو: لا خالق إلا الله.

قال البغدادي في «أصول الدين»: اختلف أصحابنا في معنى الإله، فمنهم من قال: إنه مشتق من الإلهية وهي قدرته على الاختراع وهو اختيار الأشعري.

وقال القشيري الأشعري الصوفي: - نحوه- وزاد: ومنهم من قال: هو من الله الخلق والأمر.

وقال زيني دحلان: فإن توحيد الربوبية هو توحيد الألوهية.

ويفسر أبو حامد بن مرزوق (لا إله إلا الله) بأنها: لا رب إلا الله، ويعتبر التفريق بين الألوهية والربوبية بدعة.

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٢٤).

(٢) «مصباح المتهجد» (ص١٩٥).

(٣) راجع للزيادة: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٤٢٥-٥٠٠).

وقد بنوا على ذلك أصلاً خطيراً يهدم الدين من أساسه وهو: لا شرك إلا في الربوبية. (وسيأتي قريباً في باب الشرك).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «غاية ما يقرره هؤلاء إنما هو توحيد الربوبية وأن الله رب كل شيء، ومع هذا فالمشركون كانوا مقرين بذلك مع أنهم مشركون... ولا يصير الرجل بمجرد هذا التوحيد مسلماً..»(١).

وقد توسع في الرد عليهم الإمام المجدد محمد بن عبد الوهاب في «كشف الشبهات».

ومن أصول المتكلمين عموماً والأشاعرة خصوصاً: أن جعلوا العبادة لا تسمى عبادة إلا مع اعتقاد النفع والضر في المعبود وإعطائه بعض صفات الربوبية.

قال القاضي في كتابه أم البراهين: إن مسمى العبادة لا يدخل فيه شيء من التوسل والاستعانة وغيرها... فإن كل ما يدل على التعظيم لا يكون من العبادة إلا إذا اقترن به اعتقاد الربوبية.. ا.هـ

وقال دحلان: فالذي يوقع في الشرك هو اعتقاد ألوهية غير الله سبحانه أو اعتقاد التأثير لغير الله(٢).

والواقع أنهم واقعون في شرك الألوهية وشرك الربوبية وشرك الأسماء والصفات كما سيأتي في بابه(٣).

---

(١) «التدمرية» (ص١٨٦).

(٢) «الدرر السنية» (ص٣٤).

(٣) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (١٩١-١٩٧)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ١٥٤-١٦٤)، «حقيقة التوحيد» (ص٤٩٨/ ٤٤٩-٥٠٠).

* فائدة:

قال الشيخ صالح الفوزان غفر الله له: «تفسير لا إله الله عند الجهمية والمعتزلة ومن سار على نهجهم هو نفي الأسماء والصفات، لأن من أثبت الأسماء والصفات عندهم يكون مشركاً»(١).

* الصوفية:

وغالبهم متكلمون أشاعرة وواقعون في شرك الألوهية، وقد سبق النقل عن غير واحد من الصوفية.

ويفسرون (لا إله إلا الله) أيضاً: لا موجود إلا الله، و: لا معبود إلا الله.

وقال الشيخ النجمي رحمه الله تعالى: «وإذا قال أحدهم: لا إله إلا الله، فإنه يعتقد في هذه الكلمة أنه لا موجود إلا الله، بمعنى أن كل الموجودات هي الله...»(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وحقيقة قول هؤلاء: الاتحاد والحلول الخاص من جنس قول النصارى في المسيح وهو أن يكون الموحِّد هو الموحَّد...». ا.هـ وقد سبق.

ويفسرون العبادة بالمعرفة كما هو قول جهم في الإيمان، فإن الإرجاء أحد أسباب الشرك، وركن العبادة عندهم المحبة، ولو وقع صاحبها في الشرك.

وكثير من زعماء الصوفية يرى أن العبادة تقوم بالحب وحده دون الرجاء والخوف، حتى قال قائلهم: لانعبد الله طمعاً في جنته ولا خوفاً من ناره ولكن نعبده محبة له.

وقال الشبلي: ما شم روائح التوحيد من تصور عنده التوحيد..(٣).

---

(١) «شرح الرسائل» (ص١٤٧).

(٢) «المورد العذب الزلال» (ص٢٤٣-٢٤٥).

(٣) «الرسالة القشيرية» (ص٢/ ٥٨٦).

قال شيخ الإسلام: «قول المتصوفة: (إنه لا تصح العبارة عن التوحيد) كفر بإجماع المسلمين، فإن الله قد عبر عن توحيده ورسوله عبر عن توحيده والقرآن مملوء من ذكر التوحيد...» ا. هـ[(١)].

* الحزبية:

وهم خليط، فسيد قطب يفسر الألوهية بالربوبية ويخلط بينهما، ومحمد قطب وسيد قطب: يفسران: لا إله إلا الله: لا حاكم إلا الله. وحسن البنا والتلمساني والسباعي يرون أن دعاء غير الله تعالى ليس شركاً.

والمودودي والندوي كذلك، وهم في هذا الباب مفلسون.

قال محمد قطب في كتابه «حول تطبيق الشريعة» (ص ٢٠-٢١): معنى لا إله إلا الله: لا معبود إلا الله ولا حاكم إلا الله. أ. هـ

وقال الزنداني في كتابه «التوحيد» (١/ ١٢): إن تأدية الشهادة معناها أنك مقتنع ومصدق بأن لهذا الكون إلهاً خلقه وأنك أحد مخلوقاته. أ. هـ

وقال سيد قطب: الإله هو الذي يستحق أن يكون رباً، أي: حاكماً وسيداً متصرفاً[(٢)].

وقال حسن البنا: الدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء وليس من مسائل العقيدة[(٣)].

---

(١) راجع: «الانحراف العقدية عند الصوفية» (١/ ٢١٣-٢٦٧) وفيه نقولات كثيرة عنهم .وانظر في المحبة الصوفية (١/ ٣٠١-٣١٧/ المرجع السابق).

(٢) «الظلال» (٤/ ٢١١٤).

(٣) «التعاليم» (ص٣٩٢).

واقرأ عن البنا وهو يتلفظ بما لا يجوز في احتفاله بالمولد:

هذا الحبيب مـع الأحبـاب قـد حضرا   وسامح الكل فيما قد مضى وجرى[1]

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: «حركة الإخوان ليس عندهم نشاط في الدعوة إلى توحيد الله وإنكار الشرك وإنكار البدع...»[2].

وقال الشيخ النجمي رحمه الله تعالى: «لقد انعكس هذا – أي: التهاون بتوحيد الألوهية واستمراء الشرك وعدم اعتباره ردة يهدم الإسلام – انعكس هذا الوضع الذي عاشه البنا في دعوته على جميع القادة والمنظرين في هذا المنهج، وخيرهم الساكت عنه المقر له، بل من القادة من وقع في الشرك الأكبر كما سيأتي عن سعيد حوى ومصطفى السباعي وغيرهم...»[3].



المسألة الثالثة: أسباب إهمال توحيد الألوهية عند المبتدعة:

١- أنهم جعلوا أول واجب النظر... فاشتغلوا به وأهملوا توحيد الألوهية.

٢- الإرجاء أحد الأسباب حيث إن توحيد الألوهية يعود إلى الإيمان فهو شامل لعمل الجوارح والقلب واللسان، وكلمة: لا إله إلا الله، أعلى شعب الإيمان.

---

(١) راجع هذا ومثله مع الردود: «الجهل المبين بمعنى لا إله إلا الله عند التبليغ والحزبين»، و«المورد العذب الزلال» للنجمي، «الإخوان المسلمون في ميزان الإسلام».

(٢) (المجلة السلفية) (ص٤٦-٤٧).

(٣) «المورد..» (ص١٢٦-١٢٧).

قال الباقلاني: والإيمان بالله تعالى يتضمن التوحيد له سبحانه والوصف له بصفاته ونفي النقائص عنه...[(١)].

وقال: واعلم أن حقيقة الإيمان هو التصديق...[(٢)].

٣- أن الألوهية بمعنى الربوبية – عندهم- فلا حاجة لإفرادها[(٣)].

❊❊❊❊

(١) «الإنصاف» (ص٣٣-٣٤).

(٢) (ص٨٤).

(٣) راجع: «حقيقة التوحيد» (ص٤٤٩-٤٩٧)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ١٤٤-١٥٣).

الفصل الثالث

توحيد الربوبية

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في توحيد الربوبية

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: معنى كلمة الرب والربوبية.

(الرب) السيد الذي لا شبه له ولا مثل في سؤدده المصلح أمر خلقه المالك الذي له الخلق والأمر(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الرب: هو المربي الخالق الرازق الناصر الهادي وهذا الاسم أحق بالاستعانة والمسألة»(٢).

وتوحيد الربوبية، هو: إفراد الله في أفعاله كالخلق والملك والتدبير والحكم...(٣).

* * * *

(١) «تفسير ابن جرير» (١/ ٦٢).

(٢) «الفتاوى» (١/ ٢٢).

(٣) راجع: «المدارج» (١/ ٤١٢)، و«منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢١٥-٢٣٠).

المسألة الثانية: الفرق بين توحيد الألوهية والربوبية من وجوه:

١- أن اشتقاق الألوهية من الإله، واشتقاق الربوبية من الرب ولكل واحد منهماً معنى مغاير للآخر كما سبق.

٢- أن توحيد الربوبية أقرَّ به المشركون في الجملة، وأنكروا توحيد الألوهية وقالوا: ﴿أَجَعَلَ ٱلْـَٔالِهَةَ إِلَٰهًا وَٰحِدًا﴾ [ص:٥]؟! فدل على وجود فرق بينهما.

٣- أن الله تعالى ألزمهم بإفراده بالعبادة لإقرارهم بالربوبية، ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعْبُدُوا۟ رَبَّكُمُ ٱلَّذِى خَلَقَكُمْ﴾ [البقرة:٢١]، ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]، فالدليل غير المدلول.

٤- أن متعلق توحيد الربوبية الأمور الكونية كالخلق والرزق... ومتعلق توحيد الألوهية الأوامر والنواهي...

٥- أن توحيد الله تعالى بالربوبية: هو توحيد الله بأفعاله ومهمة العباد في هذا التوحيد هو التصديق والاعتقاد بموجبه، وأما توحيد الألوهية فهو إفراده الله تعالى بأفعال العباد هو توحيد عملي، فظهر الفرق بين ما هو فعل لله تعالى، وبين أفعال العباد...(١).



(١) راجع «حقيقة التوحيد» (ص١٠٨-١١٢)، «المدخل لدراسة العقيدة» (ص٩٦).

المسألة الثالثة: توحيد الربوبية مستلزم لتوحيد الألوهية.

فمن أقر بالربوبية لزم أن يقر بالألوهية وأنه لا يستحق العبادة إلا الرب وحده لا شريك له.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿ذَٰلِكُمُ ٱللَّهُ رَبُّكُمْ ۖ لَآ إِلَٰهَ إِلَّا هُوَ ۖ خَٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ فَٱعْبُدُوهُ﴾ [الأنعام:١٠٢]، فاحتج بالربوبية على وجوب إفراده بالعبادة.

وقوله تعالى: ﴿قُل لِّمَنِ ٱلْأَرْضُ وَمَن فِيهَآ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٤﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿٨٥﴾ قُلْ مَن رَّبُّ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ٱلسَّبْعِ وَرَبُّ ٱلْعَرْشِ ٱلْعَظِيمِ ﴿٨٦﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ أَفَلَا تَتَّقُونَ ﴿٨٧﴾ قُلْ مَنۢ بِيَدِهِۦ مَلَكُوتُ كُلِّ شَىْءٍ وَهُوَ يُجِيرُ وَلَا يُجَارُ عَلَيْهِ إِن كُنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٨٨﴾ سَيَقُولُونَ لِلَّهِ ۚ قُلْ فَأَنَّىٰ تُسْحَرُونَ ﴿٨٩﴾﴾ [سورة المؤمنون:٨٤-٨٩] (١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الرابعة: إثبات الربوبية ووجود الله تعالى من وجوه:

الأول: الفطرة. وقد سبق بيان أن معرفة الله تعالى فطرية، ولو وُجِد من ينكرها أو من يجحدها فبلسانه فقط - غالبًا: ﴿وَجَحَدُوا۟ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ ظُلْمًا وَعُلُوًّا﴾ [النمل:١٤] (٢).

❊ الأدلة:

---

(١) راجع: «المدارج» (١/ ٤١٣)، «عقيدة التوحيد» (ص٤١-٤٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص٢٤٥-٢٤٦)، «منهج أهل السنة ...» (١/ ٢٤٢)، (١/ ١٠٧-١١٥).

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص٢٥٣)، «منهج أهل السنة» (١/ ٢٨٠).

قال تعالى: ﴿ فَأَقِمْ وَجْهَكَ لِلدِّينِ حَنِيفًا فِطْرَتَ ٱللَّهِ ٱلَّتِي فَطَرَ ٱلنَّاسَ عَلَيْهَا ﴾ [الروم:٣٠] الآية. وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «كل مولود يولد على الفطرة..». متفق عليه (خ١٣٥٨) (م٢٦٥٨).

* الإلزام والرد على من انحرفت فطرهم:

الأدلة: قال تعالى: ﴿أَمْ خُلِقُوا۟ مِنْ غَيْرِ شَىْءٍ أَمْ هُمُ ٱلْخَٰلِقُونَ ﴿٣٥﴾﴾ [سورة الطور:٣٥]

وقوله سبحانه عن إبراهيم: ﴿فَإِنَّ ٱللَّهَ يَأْتِى بِٱلشَّمْسِ مِنَ ٱلْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ ٱلْمَغْرِبِ فَبُهِتَ ٱلَّذِى كَفَرَ ﴾ [البقرة:٢٥٨] (١).

الثاني: دلالة بعثة الأنبياء وآياتهم على وجود الله تعالى وربوبيته.

فإذا جاء الرسول بآية تدل على صدقه ثبتت الرسالة وكذلك الربوبية ضمناً، وذلك لأن آيات ودلائل النبوة أمر لا يقدر عليه الخلق بل هي من الخالق سبحانه.

وأمر آخر أن اتفاق الأنبياء على دعوة واحدة وعقيدة واحدة وما أخبروا به من علم الغيب – على بعد الأزمنة بينهم – يدل هذا على أنه من رب عليم قدير.

* **الأدلة**:

قال تعالى: ﴿لَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلَنَا بِٱلْبَيِّنَٰتِ وَأَنزَلْنَا مَعَهُمُ ٱلْكِتَٰبَ﴾ [الحديد:٢٥]،

وقال لموسى لما أيده بالعصا: ﴿فَذَٰنِكَ بُرْهَٰنَانِ مِن رَّبِّكَ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ وَمَلَإِي۟هِۦٓ﴾ [القصص:٣٢]، لأن فرعون طلب آية على وجود الله تعالى فقال: ﴿فَأْتِ بِـَٔايَةٍ إِن كُنتَ مِنَ ٱلصَّٰدِقِينَ﴾ [الشعراء:١٥٤].

(١) «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢٧٦-٢٧٩).

وقال تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦]، فهذا غيب لا يعلمه إلا الله سبحانه أوحاه إلى رسوله عيسى فكان كما قال. ومثله حديث: «إذا هلك كسرى فلا كسرى بعده»، فكان كما أخبر.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وهذه الطريقة من أقوى الطرق وأصحها وأدلها على الصانع وصفاته وأفعاله... ولهذا يسميها الله تعالى آيات بينات»(١).

الثالث: دليل الآيات الكونية: كالسماء والأرض والشمس والقمر...إلخ.

* **الأدلة**:

قال تعالى في قصة فرعون وموسى: ﴿وَمَا رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٣﴾﴾ [الشعراء:٢٣]، فأجاب موسى بآيات الله تعالى: ﴿رَبُّ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ وَمَا بَيْنَهُمَا إِنْ كُنْتُمْ مُوقِنِينَ﴾ [الشعراء:٢٤] الآيات. وهكذا كما في قصة إبراهيم عليه السلام مع الجبار: قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِي حَاجَّ إِبْرَاهِيمَ فِي رَبِّهِ أَنْ آتَاهُ اللَّهُ الْمُلْكَ إِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ رَبِّيَ الَّذِي يُحْيِي وَيُمِيتُ قَالَ أَنَا أُحْيِي وَأُمِيتُ قَالَ إِبْرَاهِيمُ فَإِنَّ اللَّهَ يَأْتِي بِالشَّمْسِ مِنَ الْمَشْرِقِ فَأْتِ بِهَا مِنَ الْمَغْرِبِ فَبُهِتَ الَّذِي كَفَرَ وَاللَّهُ لَا يَهْدِي الْقَوْمَ الظَّالِمِينَ ﴿٢٥٨﴾﴾ [سورة البقرة:٢٥٨]

قال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «فإذا قيل لك بما عرفت ربك؟ فقل: بآياته ومخلوقاته ومن آياته الليل والنهار والشمس والقمر... إلخ»(٢).

---

(١) راجع: «الصواعق» (٣/ ١١٩٧)، «الفتاوى» (١١/ ٣٧٩)، «درء التعارض» (٩/ ٤١)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢١٩-٢٩٧).

(٢) «الأصول الثلاثة».

وراجع: «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢٩٨-٣٠٢)، «شرح الأصول الثلاثة» للعثيمين (ص٤٧)، «أصول الدين عند أبي حنيفة» (ص٢٣٥).

الرابع: العقل الصريح.

* **الأدلة**:

قوله تعالى في قصة موسى: ﴿قَالَ رَبُّ ٱلۡمَشۡرِقِ وَٱلۡمَغۡرِبِ وَمَا بَيۡنَهُمَآۖ إِن كُنتُمۡ تَعۡقِلُونَ ٢٨﴾ [الشعراء:٢٨].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فبين أن الإقرار بالخالق من لوازم العقل». (١٦/ ٣٣٦).

وقال تعالى: ﴿لَوۡ كَانَ فِيهِمَآ ءَالِهَةٌ إِلَّا ٱللَّهُ لَفَسَدَتَا﴾ [الأنبياء:٢٢]، ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنۡ إِلَٰهٍۚ إِذٗا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهِۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون:٩١] الآية. فانتظام العالم كله وإحكامه دليل واضح على أن له خالقًا مدبرًا واحدًا لا شريك له.

وقال تعالى: ﴿أَمۡ خُلِقُواْ مِنۡ غَيۡرِ شَيۡءٍ أَمۡ هُمُ ٱلۡخَٰلِقُونَ﴾ [الطور:٣٥] الآيات[(١)].

* * * *

المسألة الخامسة: الإتيان بتوحيد الربوبية مع الإخلال بتوحيد الألوهية لا ينجي صاحبه من الشرك والنار.

وقد سبق في المسألة الثالثة بيان تلازم الأمرين، وأن من وقع في الشرك في الربوبية أو الألوهية فليس بموحد.

* الأدلة:

---

(١) راجع: «الفتاوى» (٥/ ٣٥٩)، «منهج السنة» (١/ ٣٠٣-٣٠٤)، «عقيدة التوحيد» (ص٣٦-٤٠)، «منهج ابن أبي العز في العقيدة» (١٧٢-١٨٠)، «حقيقة التوحيد» (١٣١-١٤٥)، «منهج شيخ الإسلام» (٤٩١-٤٩٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٢٥٣-٢٦٠).

﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلنَّاسُ ٱعۡبُدُواْ رَبَّكُمُ ٱلَّذِي خَلَقَكُمۡ﴾ [البقرة:٢١]، فذكر سبحانه إقرارهم بالربوبية وأكد ذلك بقوله: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا﴾ شركاء في العبادة ﴿وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢] أن الله خالقكم وربكم.

وقال الإمام محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «بعث الله محمداً ﷺ يجدد لهم دين أبيهم إبراهيم ويخبرهم أن هذا التقرب والاعتقاد محض حق الله.. وإلا فهؤلاء المشركون مقرون يشهدون أن الله هو الخالق الرازق وحده لا شريك له وأنه لا يرزق إلا هو ولا يحي ولا يميت إلا هو... وذكر الأدلة السابقة في المسألة الثالثة ثم قال: - فإذا تحققت أنهم مقرون بهذا ولم يدخلهم في التوحيد الذي دعاهم إليه رسول الله ﷺ وعرفت أنت التوحيد الذي جحدوه: هو توحيد العبادة.... وعرفت أن الرسول ﷺ قاتلهم على هذا الشرك ودعاهم إلى إخلاص العبادة لله وحده...«كشف الشبهات» وراجع كلام ابن بطة السابق في الباب الأول.



المسألة السادسة: الله تعالى خالق كل شيء الخير والشر، خلق الخلق وأفعالهم.

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦].

وستعاد هذه المسألة في باب القدر.



المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء في توحيد الربوبية

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: في معنى الربوبية.

* الخوارج:

لم أقف لهم على مخالفات تميزوا بها في هذا المسألة، لكنهم تبع للمعتزلة.

* الرافضة:

منهم من يفسر معنى الرب (الرب) بالإمام، وجاء في «مرآة الأنوار» (ص٥٩) نقلاً عن علي – زعموا – قال: أنا رب الأرض الذي تسكن به.

وروى شيخ المفسرين عند الشيعة إبراهيم القمي في تفسيره (٢/ ٢٥٣) وغيره: عن أبي عبد الله في قوله: ﴿ وَأَشْرَقَتِ ٱلْأَرْضُ بِنُورِ رَبِّهَا ﴾ [الزمر:٦٩] قال: رب الأرض قال: يعني إمام الأرض.

وقد كان ابن سبأ يقول لعلي رضي الله عنه: أنت الله، فأحرقهم بالنار، فهرب ابن سبأ وقُتل أصحابه. وكثير من الرافضة يسند الحوادث الكونية والنفع والضر... إلى الإمام[(١)].

* المعتزلة:

وهم في الجملة يقرون بالربوبية، لكنهم ضلوا في طرق إثباتها، كما سيأتي.

---

(١) راجع: «أصول مذهب الشيعة» (١/ ١٧٢-١٧٥)، (٢/ ٥١٠-٥١٣).

* الأشاعرة:

وهم في الجملة يقرون بالربوبية كالمعتزلة، ومتصوفتهم منحرفون في هذا الباب.

* الصوفية:

إقرارهم بالربوبية كالأشاعرة، إلا أن غلاة الصوفية يعتقدون وحدة الوجود وهي: أن الرب هو كل شيء. فلا فرق بين الخالق والمخلوق والرب والمربوب.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «حقيقة قولهم: أن الله لم يخلق شيئاً ولا أبدعه ولا برأه ولا صوره لأنه لم يكن وجود إلا وجوده، فمن الممتنع أن يكون خالقاً لوجود نفسه أو بارئاً لذاته..» (١).

* الحزبية:

وهم يقرون في الجملة بالربوبية، غير أن أفراد منهم يقول بقول الصوفية أو بعضه كسيد قطب وسعيد حوى وغيرهما، ومنهم من عنده مخالفات سيأتي ذكرها.

* * * *

(١) «الفتاوى» (٢/ ٢٤٨).

وانظر نقولات كثيرة عنهم في كتاب: «عقيدة الصوفية وحدة الوجود»، وسيأتي مزيد من مخالفتهم في الربوبية قريباً.

المسألة الثانية: طرقهم وأدلتهم في إثبات وجود الله تعالى.

* الرافضة:

قدماؤهم ممثلة ومَن بعدَهم معتزلة.

* المعتزلة:

أدلة وجود الله تعالى عند المعتزلة وغيرهم من أهل الكلام:

أ) دليل حدوث الأجسام، ومعناه: قالوا: لا يعرف صدق الرسول حتى يعرف إثبات الصانع، ولا يعرف إثبات الصانع حتى يعرف حدوث العالم، ولا يعلم حدوث العالم إلا بما به يُعلم به حدوث الأجسام، ثم استدلوا على حدوث الأجسام بأنها لا تخلوا من الحوادث. ثم وضعوا قاعدة فاسدة وهي: (ما لم يخلُ من الحوادث فهو حادث). ثم اضطروا إلى القول: بإبطال حوادث لا أول لها.

وهذا الدليل مع صعوبته وضعفه حملهم على نفي الصفات وأفعال الله تعالى، لأن من قامت به الصفات قامت به الأعراض، ومن قامت به الأعراض فهو حادث- كذا قالوا.

وبه قالت الأشاعرة، إلا أنهم قالوا: الصفات الاختيارية أعراض ونفوها وأثبتوا سبع صفات وقالوا: لا نسميها أعراضاً. وهذا أصل المعتزلة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأصل ما أوقعهم في نفي الصفات والكلام والأفعال، والقول بخلق القرآن، وإنكار الرؤية والعلو لله تعالى على خلقه هي طريقة حدوث الأعراض وتركيب الأجسام، وعنها لزمهم ما خالفوا به الكتاب والسنة والإجماع في هذا المقام مع مخالفتهم للمعقولات الصريحة التي لا تحتمل النقيض، فناقضوا العقل والسمع من هذا الوجه، وصاروا يعادون من قال بموجب العقل الصريح أو بموجب النقل الصريح...فلا

للإسلام نصروا ولا للفلاسفة كسروا...»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإن قيام الأفعال به سبحانه هو معنى الربوبية وحقيقتها، ونافي هذه المسألة نافٍ لأصل الربوبية جاحداً لها رأساً»[(٢)].

* وهذا الدليل - حدوث الأجسام باطل من وجوه:

١- تناقض أصحابه واختلافهم في مقدماته ونتائجه، وضعفه بعضهم وصححه آخرون. والتناقض دليل البطلان.

٢- أنه دليل مبتدع أحدثه الجهم بن صفوان، أخذه من الفلاسفة، ولهذا ذمه السلف وأنكروه.

٣- أن الصفات لو سميت أعراضاً، فقيامها لا يستلزم أنها حادثة... والقول في الصفات كالقول في الذات، فكما أن هناك فرقاً بين ذات الخالق سبحانه، وذات المخلوق، فكذلك الصفات والأفعال.

٤- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن هذه الطريقة هي أصل الكلام الذي ذمه السلف والأئمة. وقد توسعوا - أصحاب الكلام - في الكلام في ذلك من وجهين:

أحدهما: أنهم جعلوا ذلك أصل الدين حتى قالوا: لا يمكن معرفة الله وتصديق رسله إلا بهذه الطريقة...

الثاني: وهو الكلام بذلك في حق الله سبحانه وتعالى...»[(٣)].

---

(١) «درء التعارض» (٧/ ١٠٦-١٠٧).

(٢) «المدارج» (٣/ ٤١٤).

(٣) راجع: «الفتاوى» (٥/ ٥٤٣-٥٥٥)، «موقف شيخ الإسلام من الأشعرية» (٣/ ٩٨٤-٩٩٢)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص٣٣٧-٣٥٠)، «حقيقة التوحيد» (ص١٨٦-٣١١)، «الصفدية» ١/ ٢٧٥).

ب- واستدلوا: بدليل التركيب وغيره على نفي الصفات والأفعال، وسيأتي في بابه.

* الأشاعرة:

منهم من تلقى شبهة المعتزلة (حدوث الأجسام)، ومنهم من ردها.

* ومن أدلتهم على وجود الله تعالى:

دليل الإمكان (إمكان الأجسام): ومعناه: ما يجوز عليه الوجود والعدم فيمكن أن يكون موجوداً وممكن أن يكون معدوماً.

ويقوم هذا الدليل على أن الأجسام ممكنه وكل ممكن الوجود والعدم فلابد له من واجب الوجود يوجده وهو المؤثر الخالق له.

وهذا الدليل هو عمدة الفلاسفة كابن سيناء وغيره واعتمده الرازي والآمدي وغيرهما.

* وهذا الدليل نقضه شيخ الإسلام من وجوه:

الأول: أن هذا الدليل مبنى على القول بنفي الصفات لشبهة التركيب وهي شبهة باطلة، وتأتي في باب الصفات.

الثاني: أن هذا الدليل على طوله وتعقيده وإبهامه ليس فيه إثبات الخالق ولاوجود الذات العلية فضلاً عن كون الرب خالقاً ومبايناً لخلقه، وعلى الفرض بأنه أثبت وجود الله فلم يثبت مباينته للعالم وخلقه للعالم، ومن هذا الباب دخل أصحاب وحدة الوجود حيث قالوا: كل شيء موجود هو الله، ولا فرق بين الخالق والمخلوق...

الثالث: أنه قد رد هذا الدليل ونقضه كثير من المتكلمين والفلاسفة أمثال ابن رشد[١].

ولهم أدلة أخرى كلها فلسلفة وسفسطة وبدع كلامية.

(١) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٥٦-٢٥٧)، «موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة» (٣/ ١٠١٤-...).

* الصوفية:

وهم أشاعرة وغالبهم متكلمة وفلاسفة، وقد سبق أن من أدلتهم على وجود الله تعالى دليل الإمكان، وهو الذي أدى بكثير منهم إلى القول بوحدة الوجود كما هي عقيدة طائفة من الفلاسفة وهي (سوفيا) وهي عقيدة ابن سيناء والفارابي وابن عربي وغيرهم.

كما أن من طرقهم دعوى مشاهدة الخالق ورؤيته يقظة لا مناماً وغير ذلك من الشطحات.

* الحزبية:

وهم مختلفون، فالزنداني في كتابه (توحيد الخالق) يسلك مسلك الكلام في إثبات وجود الله تعالى وسيأتي قريبًا شيء من ذلك، ونحوه محمد قطب وسيد قطب في ردودهما على الملاحدة، ومنهم من ليس له قول في هذا الباب ولا يخوض فيه، ومنهم من هو على عقيدة أهل السنة.



المسألة الثالثة: لا يلتزمون بلازم الربوبية وهي: أن الربوبية تستلزم الألوهية والألوهية تتضمن الربوبية.

فمن أثبت توحيد الربوبية لزمه أن يثبت توحيد الألوهية، ومن هذا المعنى: لا يستحق العبادة إلا الرب سبحانه فيجب إفراده بها...

وأهل البدع في الجملة لا يقولون بهذا اللازم لاسيما الأشاعرة المتأخرون وعامة الصوفية وعامة الرافضة والشيعة وبعض المعتزلة[١].

(١) راجع: «مدراج السالكين» (١/ ٤١٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص٢٤٥)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢٤٢)، «حقيقة التوحيد» (٤٧٨-...).

المسألة الرابعة: مخالفات أهل الأهواء في توحيد الربوبية.

* الرافضة:

إلى جانب ما سبق فقد أعطوا الأئمة صفات الربوبية، فالدنيا والآخرة بيد الإمام، والسحاب والرعد من أمر الإمام، والنفع والضر بيد الإمام، بل نسبوا ذلك إلى كثير من المقبورين كما هو مشاهد عند القبور، وانظر ما ذكره الصنعاني والشوكاني في (تطهير الاعتقاد) و(شرح الصدور) و(الدرر النضيد).

ومنهم من يقول: بحلول جزء إلهي في الأئمة، وقدماؤهم السبئية والخطابية وأتباع مقاتل يقولون بالتمثيل كاليهود ويقولون كالمعتزلة أن العبد يخلق فعله...

وعقد صاحب الكافي باباً: (باب أن الأرض كلها للإمام) ونقل فيه عن أبي عبد الله قال: أما علمت أن الدنيا والآخرة للإمام يضعها حيث يشاء..[(١)].

وعنه أنه قال في الرعد والبرق: إنه من أمر صاحبكم أمير المؤمنين...[(٢)].

ونسبوا إليه أيضاً قال: إن الله مسحنا بيمينه فأفضى نوره فينا...

وقال: ولكن الله خلطنا بنفسه[(٣)].

ونسبوا إليه: آخر أربعاء في الشهر يوم نحس مستمر.

ونسبوا إلى أمير المؤمنين نحوه: يوم الأربعاء يوم شؤم يتطير فيه الناس[(٤)].

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٤٠٧-٤١٠).

(٢) «بحار الأنوار» (٢٧/ ٣٣)، و«البرهان» (٢/ ٤٢).

(٣) «أصول الكافي» (١/ ٤٤٠)، (١/ ٤٣٥).

(٤) «علل الشرائع» (ص١٩٩).

وقال الرازي: كان بدء ظهور التشبيه في الإسلام من الروافض مثل هشام بن الحكم الجواليقي ويونس بن عبد الرحمن القمي وأبي جعفر الأحول...[(١)].

ونحوه قال الأشعري وابن حزم والبغدادي.

وقال ابن المرتضي اليماني: جل الروافض على التجسيم إلا من اختلط منهم بالمعتزلة[(٢)].

فالرافضة شر فرقة، والقرامطة الباطنية شر منهم وليسوا من هذه الأمة.

وقال الهادي صاحب اليمن: ومعنى الكرسي في الله: هو الله، والعرش في الله: هو الله، ولاشك في ذلك عندنا[(٣)].

* المعتزلة:

من مخالفاتهم:

أ- نفي أفعال الله تعالى وصفاته، وقد سبق.

ب- قولهم: إن العبد مستقل بفعله (يخلق فعله) فنفوا تقدير الله تعالى للشر وأفعال العباد، وعموم مشيئته وسيأتي في باب القدر. وهذا هو معنى أصلهم (العدل).

ج- قولهم: إن المعدوم شيء، وهذا تبع لقول الفلاسفة بقدم العالم[(٤)].

د- إنكار علو الله تعالى وهو يعتبر مخالفة كبيرة في الربوبية لأنه صفة للرب سبحانه.

قال شيخ الإسلام «رحمه الله تعالى: ولكن الجهمية والمعتزلة لما كان أصلهم أن الرب لا

---

(١) «الاعتقادات» (ص٩٧).

(٢) «المنية والأمل» (ص١٩).

(٣) وراجع: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٠٥-٦٠٠)، «مجموع رسائل الهادي» (ص٢١٠-٢١٦)، «رافضة اليمن» (ص٢٩٥).

(٤) «التبصير في الدين» (ص ٦٣ – ٦٧)، «دراسات...» ٢/ ٣٣٩).

تقوم به الصفات والأفعال والكلام لزمهم أن يقولوا: كلامه بائن عنه مخلوق من مخلوقاته، وكان أول من ظهر عنه هذا الجعد بن درهم ثم الجهم بن صفوان ثم صار هذا في المعتزلة...»(١).

والمعتزلة يرون أن تأثير الأسباب في مسبباتها يقع على وجه الضرورة ويكون وقوعها استقلالاً – أي: دون إرادة الله تعالى -. وهذا راجع إلى إنكار خلق الله تعالى لأفعال الخلق. وهذا القول هو عين شرك الطبائعيين والفلاسفة والملاحدة.

* الأشاعرة والصوفية:

وقوعهم في شرك الربوبية لاسيما متأخروهم، فكثير من صوفية الأشاعرة والماتريدية وغيرهم قبورية ينسبون النفع والضر وغير ذلك إلى الأولياء.

وكذلك يعتقدون أن الأولياء يتصرفون في الكون ويعلمون الغيب ويرزقون ويشفون المرضى....إلخ. ومن النقولات عنهم نذكر طائفة:

قال البوصيري صاحب البردة:

يا أكرم الخلق مالي من ألوذ به ... سواك عند حلول الحادث العمم

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

وقال النبهاني: إن رسول الله يعلم الغيب ويعطي ويمنع، ويقضي حوائج السائلين، ويفرج كربات المكروبين، وأنه يشفع فيمن يشاء ويدخل الجنة من يشاء.

وقال القسطلاني: فهو – الرسول – خزانة السر وموضع نفوذ الأمر، فلا ينفذ أمر إلا منه ولا ينقل خير إلا عنه(٢).

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ٢٥١).

(٢) وانظر: «نقض عقائد الأشاعرة» (٢٠٢-٢٠٦).

والصوفية يُعرِّفون القطب بأنه: أكمل إنسان ممكن تدور عليه أحوال الخلق، وأنه خليفة الله تعالى في ربوبيته وكل شيءٌ بيده....إلخ.

يقول الحداد الحضرمي الصوفي: والقطب الغوث هو: إمام الأولياء أهل الدائرة والتصريف...(١).

وقال التيجاني في القطب: حيثما كان الرب إلهًا كان هو – القطب– خليفة في تصريف الحكم وتنفيذه في كل من له عليه ألوهية لله تعالى فلا يصل إلى الخلق شيء من الله إلا بحكم القطب» (٢).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فجميع هذه الألفاظ لفظ الغوث والقطب والأوتاد والنجباء وغيرها لم ينقل أحد عن النبي ﷺ بإسناد معروف أنه تكلم بشيء منها ولا أصحابه، ولكن لفظ الأبدال تكلم به بعض السلف ويروى فيه عن النبي ﷺ حديث ضعيف»(٣).

وقال: «فَأَمَّا لَفْظُ الْغَوْثِ وَالْغِيَاثِ " فَلَا يَسْتَحِقُّهُ إلَّا اللهُ فَهُوَ غِيَاثُ الْمُسْتَغِيثِينَ فَلَا يَجُوزُ لِأَحَدِ الِاسْتِغَاثَةُ بِغَيْرِهِ لَا بِمَلَكٍ مُقَرَّبٍ وَلَا نَبِيٍّ مُرْسَلٍ. وَمَنْ زَعَمَ أَنَّ أَهْلَ الْأَرْضِ يَرْفَعُونَ حَوَائِجَهُمْ الَّتِي يَطْلُبُونَ بِهَا كَشْفَ الضُّرِّ عَنْهُمْ وَنُزُولَ الرَّحْمَةِ إلَى الثَّلَاثِمِائَةِ وَالثَّلَاثمِائَة إلَى السَّبْعِينَ وَالسَّبْعُونَ إلَى الْأَرْبَعِينَ وَالْأَرْبَعُونَ إلَى السَّبْعَةِ وَالسَّبْعَةُ إلَى الْأَرْبَعَةِ وَالْأَرْبَعَةُ إلَى الْغَوْثِ فَهُوَ كَاذِبٌ ضَالٌّ مُشْرِكٌ فَقَدْ كَانَ الْمُشْرِكُونَ كَمَا أَخْبَرَ اللهُ تَعَالَى عَنْهُمْ بِقَوْلِهِ: ﴿وَإِذَا مَسَّكُمُ ٱلضُّرُّ فِي ٱلْبَحْرِ ضَلَّ مَن تَدْعُونَ إِلَّآ إِيَّاهُ﴾ [الإسراء:٦٧]، وَقَالَ سُبْحَانَهُ وَتَعَالَى: ﴿أَمَّن يُجِيبُ

---

(١) «النفائس العلوية» (ص١٤٨).

(٢) «جواهر المعاني» (٢/ ٨٠). وراجع: «مظاهر الانحراف العقدية عند الصوفية» (٢/ ٦١٣-٧٥٢)، كتاب «تقديس الأشخاص عند الصوفية».

(٣) «منهاج السنة» (١/ ٤٠).

﴿ٱلۡمُضۡطَرَّ إِذَا دَعَاهُ﴾ [النمل:٦٢][(١)].

٢- ومن مخالفتهم: إنكار الأفعال الاختيارية وقد سبق.

٣- إنكار الأسباب، فالأشعرية مع الصوفية ينكرون أي تأثير حقيقي للأسباب بل ويزعمون أن في إثباتها قدح في توحيد الربوبية... ومن ذلك أنكروا أي قدرة مؤثرة في أفعال العباد- كما سيأتي في الكلام على الجبر، وإنكار الأسباب راجع إلى القول بالجبر والخطأ في فهم التوكل.

قال ذو والنون المصري: التوكل ترك تدبير النفس ولانخلاع من الحول والقوة...

وقال: التوكل خلع الأرباب وقطع الأسباب[(٢)].

والنقولات عن الغزالي والهروي والطالبي وغيرهم كثيرة[(٣)].

فخلاصة عقيدة الأشعرية أن الأسباب غير مؤثرة في مسبباتها، وإنما هي علامات كما في قاعدتهم: (الأسباب مجرد علامات يحصل الشيء عندها لا بها).

مثال: لو رمى شخص الزجاج بحجر فانكسر. ففاعل الكسر هو الله تعالى- عندهم - والحجر علامة فقط.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن الناس من ينكر القوى والطبائع كما هو قول الأشعري ومن اتبعه.. وهؤلاء المنكرون للقوى والطبائع وينكرون الأسباب أيضاً ويقولون: إن الله يفعل عندها لا بها.. وهؤلاء خالفوا الكتاب والسنة وإجماع السلف، مع مخالفة صريح العقل والحس، فإن الله تعالى قال: ﴿فَأَنزَلۡنَا بِهِ ٱلۡمَآءَ فَأَخۡرَجۡنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف:٥٧]

(١) «الفتاوى» ١١/ ٤٣٧).

(٢) «الرسالة القشيرية» (١/ ٤١٩/ ٤٢٠).

(٣) انظر: «مظاهر الانحراف العقدية» (٣/ ٩٦٠-٩٩٤)

الآية. فأخبر أنه ينزل الماء بالسحاب ويخرج الثمر بالماء وقال: ﴿قَٰتِلُوهُمۡ يُعَذِّبۡهُمُ ٱللَّهُ بِأَيۡدِيكُمۡ ﴾ [التوبة:١٤]... والناس يعلمون بحسهم وعقلهم أن بعض الأشياء سبب لبعض كما يعلمون أن الشبع يحصل بالأكل لا بالعدم ويحصل بأكل الطعام لا بأكل الحصى..»(١).

وقال: «فالالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل والإعراض عن الأسباب المأمور بها قدح في الشرع»(٢).

وقال: «السلف والأئمة متفقون على إثبات الأسباب والحكم خلقاً وأمراً»(٣).

فارتباط الأسباب بالمسببات أمر ثابت كما هي عقيدة أهل السنة والجماعة بالضوابط الآتية:

أ- أن السبب ليس مستقلاً بالمسبب، بل لابد من إثبات أمرين آخرين ليقع المسبب، وهما:

١- وجود الأسباب الأخرى المعينة بجانب السبب الأصلي.

٢- دفع الموانع والأضداد المعارضة.

ب- ربط ذلك كله بمشيئة وقدرته وإثبات خلقه للأسباب والمسببات.

فخلاصة مذهب السنة: أن الأسباب مؤثرة في مسبباتها حقيقة، وأن ذلك التأثير كائن بما أودعه الله تعالى فيها من القوى والطبائع، وأن تأثيرها لا يكون إلا بمشيئة الله تعالى لا بذاتها، وقد يتخلف السبب عن مسببه بمشيئة الله تعالى. وأيضاً قد يوجد سبب لا سبب له إلا مشيئة الله سبحانه كما في حديث أبي هريرة أن أعرابياً قال: ما بال الإبل تكون في الصحراء كالظباء

---

(١) (٩/ ٢٨٧)

(٢) (٨/ ٥٢٨).

(٣) (٨/ ٤٨٥).

فيأتيها البعير الأجرب فتجرب؟ قال ﷺ: «فمن أعدى الأول»، متفق عليه.

وفي هذا الحديث: قطع التسلسل الذي يحتج به القدرية كما سيأتي(١).

٤- ومن مخالفتهم: نفي علو الله تعالى، وذلك يلزم منه إنكار وجود الله تعالى وربوبيته...(٢).

٥- القول بالتسلسل على وجه مبتدع.

مذهب الأشاعرة في أفعال الله تعالى أن لها بداية، وهو مذهب المعتزلة والماتريدية.

يقولون: أفعال الله له بداية والمخلوقات لها بداية.. فأول المخلوقات هذا العالم وقبله لم يكن الله يخلق ويفعل.. وأما التسلسل في المستقبل فقالوا به.

ومذهب الجهمية منع التسلسل في الماضي والمستقبل، فأفعال الله لها بداية ونهاية والمخلوقات كذلك ولذلك قالوا: بفناء النار والجنة، ووافقهم العلاف المعتزلي.

وأما أهل السنة فقالوا: بجواز التسلسل في الماضي والمستقبل في أفعال الرب سبحانه وتعالى، ولا يجوز تعطيل الله تعالى عن أفعاله وأوصافه، لأن الكمال أن يتصف الرب سبحانه بالصفات والأفعال في كل الأحوال، وتعطيله منها فيه وصفه بالنقص سبحانه وتعالى.

وأما المخلوقات بأعيانها فلها بداية ونهاية إلا ما شاء الله تعالى كالجنة وأهلها والنار وأهلها والعرش...فلا نهاية لها، كما قال تعالى: ﴿خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا﴾ [النساء:٥٧].

أما جنس المخلوقات فهي من آثار صفة الخلق والآثار عقب الصفة، فلا مانع من القول بالتسلسل على هذا الوجه كما هو قول جمهور أهل السنة، ونصره شيخ الإسلام وابن أبي العز

(١) راجع: «منهاج السنة» (٣/ ١٠٩)، «المدارج» (٣/ ٤٦٢-٤٦٣)، «القضاء والقدر عند السلف» (١٧٨-١٨١)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٢٩-٤٣٤)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٢٦٣-٢٦٧).

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص٢٤٧).

والسعدي وغيرهم(١).

* الحزبية:

من كان منهم صوفيًّا أو أشعريًّا أو معتزليًّا ففيهم ما سبق بيانه، ومما انفردوا به مما ينافي توحيد الربوبية والألوهية: اعتناق التشريع الكفري الديمقراطي والمدنية العلمانية، ومنهم من يُحكِّم القوانين، ومعلوم أن إفراد الله تعالى بالحكم من الربوبية، كما أن التحاكم إلى شرعه سبحانه من الألوهية، وهم أخلُّوا بالأمرين كما سيأتي في باب الإمامة.

****

(١) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (٣٢٢-٣٣)، «الأصول التي بنى عليها المبتدعة مذهبهم في الصفات» (٢/ ٣٢٤-٣٣٦)، (شرح الطحاوية عند قوله: قديم بلا ابتداء وما بعدها).

الفصل الرابع

توحيد الأسماء والصفات

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في توحيد الأسماء والصفات

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: أسماء الله تعالى كلها حسنى.

أي: بالغة في الحسن أكمله، لأنها دلت على الرب جل وعلا ولاشتمالها على صفات عليا.

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠]، وقال: ﴿لَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ ﴿٨﴾﴾ [طه:٨]، وقال سبحانه: ﴿فَلَهُ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الإسراء:١١٠].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «أسماء الله تعالى كلها حسنى ليس فيها اسم غير ذلك أصلاً..»(١).

* * * *

المسألة الثانية: أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف.

أعلام باعتبار دلالتها على الذات، وأوصاف باعتبار ما دلت عليه من المعاني، وهي بالاعتبار الأول مترادفة لدلالتها على مسمى واحد وهو الله عز وجل، وبالاعتبار الثاني متباينة لدلالة كل واحد منها على معناه الخاص.

* الأدلة:

---

(١) «البدائع» (١/ ٢٨٧. ط: عالم الفوائد)، وراجع: «القواعد المثلى: القاعدة الأولى للأسماء».

قال تعالى: ﴿وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلرَّحِيمُ﴾ [يونس:١٠٧]، ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨].

وقال سبحانه: ﴿إِنَّ بَطْشَ رَبِّكَ لَشَدِيدٌ ﴿١٢﴾ إِنَّهُۥ هُوَ يُبْدِئُ وَيُعِيدُ ﴿١٣﴾ وَهُوَ ٱلْغَفُورُ ٱلْوَدُودُ ﴿١٤﴾ ذُو ٱلْعَرْشِ ٱلْمَجِيدُ ﴿١٥﴾ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴿١٦﴾﴾ [البروج:١٢-١٦]، كلها أوصاف للواحد الأحد سبحانه.

وعند النسائي (٨/ ٢٢٦) عن أبي شريح مرفوعاً: «إن الله هو الحكم وإليه الحكم».

وعند أحمد (٣/ ١٢) عن أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ سمع رجلاً يقول: اللهم إني أسألك بأن لك الحمد لا إله إلا أنت وحدك لا شريك لك المنان بديع السماوات والأرض ذو الجلال والإكرام. فقال النبي ﷺ: «لقد سألت الله باسمه الأعظم...» فعدد الأسماء والصفات.

وفي مسلم (٢٧١٩) أن النبي ﷺ قال: «أنت المقدم وأنت المؤخر وأنت على كل شيء قدير».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «أسماء الله تعالى أعلام وأوصاف والوصف بها لا ينافي العلمية»(١).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿وَرَبُّكَ ٱلْغَفُورُ ذُو ٱلرَّحْمَةِ﴾ [الكهف:٥٨] دلت الآية على أن الرحيم هو المتصف بالرحمة.

ولإجماع أهل اللغة على أنه لا يقال عليم إلا لمن له علم، ولا سميع إلا لمن له سمع... وهذا أبين من أن يحتاج إلى دليل(٢).

---

(١) «البدائع» (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر (القاعدة الثانية للأسماء / من القواعد المثلى).

ومن العقل: أن الذات المجردة عن الصفات لا حقيقة لها، فنفي صفات الرب عز وجل ضلال مبين وإلحاد في الدين(١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثالثة: أسماء الله تعالى إن دلت على وصف متعد تضمنت ثلاثة أمور:

أحدها: ثبوت ذلك الاسم لله عز وجل.

الثاني: ثبوت الصفة التي تضمنها لله عز وجل.

الثالث: ثبوت حكمها ومقتضاها وهو ما يتعلق بالخلق كالمغفرة من الغفور، والرحمة بالعباد من الرحيم سبحانه...

وإن دلت على وصف غير متعدٍ تضمنت الأمرين الأولين.

مثال: (الحي) اسم لله تعالى، وتضمن إثبات صفة الحياة لله عز وجل(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) راجع: «الفتاوى» (٥/ ٣٣٨-٣٣٩) و(٥/ ٩)، «منهاج السنة» (١/ ١٨٧)، «منهج شيخ الإسلام في العقيدة» (٢/ ٧٦٤)، «القواعد الكلية» للبريكان (٢٥٠)، «شرح القواعد المثلى» (ص٣٧-٤٢).

(٢) راجع «القواعد المثلى» (ص٨٧، القاعدة الثالثة)، «شرح القواعد المثلى» (ص٥٣-٦٠).

المسألة الرابعة: دلالة أسماء الله تعالى على ذاته وصفاته تكون بالمطابقة وبالتضمن وبالالتزام.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «الاسم من أسمائه سبحانه له دلالات: دلالة على الذات والصفة بالمطابقة، ودلالة على أحدهما بالتضمن، ودلالة على الصفة الأخرى باللزوم»(١).

مثال (الخالق) يدل على ذات الله وعلى صفة الخلق بالمطابقة، ويدل على الذات وحدها، وعلى صفة الخلق وحده بالتضمن ويدل على صفتي العلم والقدرة بالالتزام، ولهذا لما ذكر الله خلق السماوات والأرض قال: ﴿لِتَعۡلَمُوٓاْ أَنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيۡءٖ قَدِيرٞ وَأَنَّ ٱللَّهَ قَدۡ أَحَاطَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عِلۡمَۢا﴾ [الطلاق:١٢](٢).



المسألة الخامسة: أسماء الله عز وجل وصفاته توقيفية.

* الأدلة:

قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌ﴾ [الإسراء:٣٦] الآية. وقوله سبحانه: ﴿ٱتَّبِعُواْ مَآ أُنزِلَ إِلَيۡكُم مِّن رَّبِّكُمۡ وَلَا تَتَّبِعُواْ مِن دُونِهِۦٓ أَوۡلِيَآءَ﴾ [الأعراف:٣]، وقوله: ﴿قُلۡ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ ٱلۡفَوَٰحِشَ مَا ظَهَرَ مِنۡهَا وَمَا بَطَنَ وَٱلۡإِثۡمَ وَٱلۡبَغۡيَ بِغَيۡرِ ٱلۡحَقِّ وَأَن تُشۡرِكُواْ بِٱللَّهِ مَا لَمۡ يُنَزِّلۡ بِهِۦ سُلۡطَٰنٗا وَأَن تَقُولُواْ عَلَى ٱللَّهِ مَا لَا تَعۡلَمُونَ ٣٣﴾ [الأعراف:٣٣].

---

(١) «البدائع» (١/ ٢٨٥).

(٢) انظر: «منهج شيخ الإسلام»(٢/ ٧٦٤-٤٦٦)، «شرح هذه القاعدة في القواعد المثلى: القاعدة الرابعة»، «شرح القواعد المثلى» (ص ٥٦-٧٤) وغيرها.

وقال ﷺ: «عليكم بسنتي تمسكوا بها وإياكم ومحدثات الأمور» الحديث.

قال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «نَصِفُ الله بما وصف به نفسه لا نتعدى ذلك...»(١).

وقال الصابوني رحمه الله تعالى: «إن أصحاب الحديث – يثبتون لله جل جلاله ما أثبته لنفسه في كتابه وعلى لسان رسوله ﷺ»(٢).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «وعلى هذا فيجب الوقوف فيها على ما جاء به الكتاب والسنة فلا يزاد ولا ينقص»(٣).

المسألة السادسة: أسماء الله تعالى وصفاته غير محصورة بعدد معين.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلۡمٗا﴾ [طه: ١١٠].

وفي الحديث المشهور عن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك أو أنزلته في كتابك أو علمته أحداً من خلقك أو استأثرت به في علم الغيب عندك»، رواه أحمد وغيره. وقوله: «لا نحصي ثناءً عليك»، رواه مسلم.

وعلى هذا إجماع أهل السنة، ونقل النووي اتفاق العلماء عليه(٤).

---

(١) «شرح اللمعة» (ص١٧).

(٢) «عقيدة أهل الحديث» (ص٢٠، ط: مجالس الهدى).

(٣) «القواعد» (ص٣٢٠). وراجع: «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٧٧١)، «درء التعارض» (١٠/ ٢٨٠)، «البدائع» (١/ ٢٨٥)، «منهج ابن القيم في شرح الأسماء الحسنى» (ص ٢٥٠)، «شرح القواعد» (ص ٧٥-٧٨) وغيرها.

(٤) «شرح مسلم» (١٨/ ٥).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والذي عليه جماهير المسلمين أن أسماء الله أكثر من تسعة وتسعين...»(١).

ولم يخالف في ذلك إلا ابن حزم والسهيلي وبعض المتأخرين ممن خالفوا الدليل والأمة(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السابعة: أسماء الله تعالى وصفاته تتفاضل فبعضها أفضل من بعض ويرجع هذا التفاضل إلى ما تحمله من معاني.

❊ الأدلة:

حديث بريدة السابق في اسم الله الأعظم وفيه: «لقد سأل الله باسمه الأعظم»، فلفظ الجلالة (الله) أفضل وأعظم مما سواه، وهكذا مثلاً (الخلاق) أبلغ من (الخالق)، وحديث أبي هريرة في الصحيحين: «إن رحمتي سبقت غضبي»، وفي لفظ: «غلبت» والسابق أفضل.

وحديث: «أعوذ برضاك من سخطك» رواه مسلم. والمستعاذ به أفضل من المستعاذ منه.

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ومنها: أن بعض صفاته وأفعاله سبحانه أفضل من بعض... ومعلوم أن كلامه الذي يثني به على نفسه ويذكر فيه أصافه وتوحيده أفضل من كلامه الذي يذم به أعداءه ويذكر أوصافهم، ولهذا كانت سورة الإخلاص أفضل من سورة

(١) (٦/ ٣٨٠-..).

(٢) راجع: «القواعد المثلى: القاعدة السادسة»، «شرح القواعد» (ص٧٨-١٠٠)، «البدائع» (١/ ١٦٢) دار الكتاب العربي. «المحلى في شرح القواعد المثلى» (١٢٩-١٤٣)، «منهج ابن القيم في شرح الأسماء» (ص ١٩٩).

(تبت)...»[١].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وفي الجملة فدلالة النصوص والآثار السلفية والأحكام والشرعية والحجج العقلية على أن كلام الله تعالى بعضه أفضل من بعض...»[٢].

المسألة الثامنة: أسماء الله عز وجل وصفاته غير مخلوقه، لأنها صفات وأسماء الرب جل جلاله والكلام في الأسماء والصفات كالكلام على الذات.

* الأدلة:

حديث ابن مسعود السابق: «أسألك بكل اسم هو لك سميت به نفسك».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وقد دل الحديث على أن أسماء الله تعالى غير مخلوقة، بل هو يتكلم بها وسمى بها نفسه، ولهذا لم يقل: بكل اسم خلقته، فالحديث صريح أن أسماء الله تعالى ليست من فعل الآدميين وتسمياتهم»[٣].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والذين وافقوا السلف على أن كلامه غير مخلوق وأسماءه غير مخلوقه يقولون الأسماء والكلام من صفات ذاته لكن هل يسمي نفسه بمشيئته وقدرته؟ وهذا فيه قولان: النفي هو قول ابن كلاب ومن وافقه، والإثبات قول أئمة الحديث والسنة»[٤].

---

(١) «شفاء العليل» (ص ٥٣٤)، «منهج ابن القيم في شرح الأسماء الحسنى» (ص ١٨٢ – ١٨٧).

(٢) «جواب أهل العلم والإيمان» (ص ٧١ --٧٣)، وانظر (ص٦٢-٧٣) أيضاً. وانظر «القواعد الكلية» (ص ٢٥٩).

(٣) «شفاء العليل» (ص ٤٧٢).

(٤) «الفتاوى» (٦/ ١٨٦).

وقال الشافعي رحمه الله تعالى: «من حلف باسم من أسماء الله فحنث فعليه الكفارة؛ لأن اسم الله تعالى غير مخلوق».

وقال ابن هانئ: «قال أحمد: من زعم أن أسماء الله مخلوقة فهو كافر»(١).



المسألة التاسعة: صفات الله تعالى صفات كمال لانقص فيها بوجه من الوجوه.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠] أي: الوصف الأكمل، والأعلى الذي لا شيء فوقه.

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ ﴿١١﴾﴾ [الشورى:١١]، وقوله: ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤]، وقول النبي ﷺ: «لا أحصي ثناءً عليك» الحديث.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الكمال ثابت لله تعالى بل الثابت له هو أقصى ما يمكن من الأكملية بحيث لا يكون كمال لانقص فيه إلا وهو ثابت للرب تبارك وتعالى يستحقه بنفسه المقدسة...»(٢).

وقال: «فقد بينا أن الذي يستحقه الرب هو الكمال الذي لانقص فيه بوجه من

---

(١) وراجع: «الرد على المريسي» للدارمي (ص ١٠-١٤)، «الفتاوى» (٦/ ٣٩٣-٣٩٤، ١٨٥-١٨٦)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٣٩٠-٣٩٥)، «المحلى شرح القواعد المثلى» (ص١٦٢).

(٢) الفتاوى (٦/ ٧١).

الوجوه...»[(١)].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فصفاته كلها صفات كمال، فهو موصوف من الصفات بأكملها وله من الكمال أكمله وهكذا أسماؤه الدالة على صفاته هي أحسن الأسماء وأكملها..»[(٢)].

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «وإذا كانت الصفة كمالاً في حال ونقصاً في حال فإن الله يوصف به في حال الكمال دون حال النقص..» [(٣)].

❋ ❋ ❋ ❋

المسألة العاشرة: باب الصفات أوسع من باب الأسماء.

فكل اسم تشتق منه صفة وليس كل صفة يشتق منها اسم كصفة المحبة والغضب والبطش.. وغيرها، وهكذا الأفعال كالمجيء والنزول... وغيرها فلا يقال الغاضب والنازل والجائي... من أسمائه.

ودليل هذه القاعدة هو أنه لم يرد في الكتاب والسنة تسمية الله تعالى بكل صفة، فلا نسميه إلا بما ورد في الكتاب والسنة اسماً له سبحانه.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ولهذا غلط من سماه بالصانع عند الإطلاق بل هو الفعال لما

---

(١) (٦/ ١٣٧-١٤٠).

(٢) «البدائع» (١/ ٢٩٥-٢٩٦).

(٣) «شرح القواعد» (ص ١٢١).

وراجع: «شرح القواعد» (ص ١١١- ١٢١)، «المحلى» (١٦٩-١٨٢)، «القواعد الكلية» (ص٢٩٣-١٩٥ و ص (٨٧-٩٠)، «البدائع» (١/ ٢٨٤)، «القواعد الكلية» (١٦٦).

يريد...

وقال: لا يلزم من الإخبار عنه بالفعل مقيداً أن يشتق له منه اسم مطلق كما غلط فيه بعض المتأخرين فجعل من أسمائه الحسنى المضل والفاتن الماكر، تعالى الله عن قوله – فإن هذه الأسماء لم يطلق عليه سبحانه منها إلا الأفعال مخصوصة معينة، فلا يجوز أن يسمي بأسمائها المطلقة والله أعلم»(١).

* * * *

المسألة الحادية عشر: صفات الله تعالى تنقسم إلى قسمين ثبوتية ومنفية.

فالثبوتية ما أثبته الله تعالى لنفسه في كتابه الكريم أو سنة نبيه صلى الله عليه وسلم، وكلها صفات كمال لا نقص فيه بوجه من الوجوه، فيجب إثباتها.

والصفات المنفية: ما نفاها الله سبحانه عن نفسه في كتابه أوسنة نبيه ﷺ وكلها صفات نقص في حقه... فيجب نفيها ونفي كل نقص عنه سبحانه مع إثبات كمال ضدها.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ ءَامِنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [النساء:١٣٦] الآية. ومن الإيمان بالله: الإيمان بأسمائه وصفاته الواردة في الكتاب والسنة.

وقال تعالى: ﴿وَتَوَكَّلْ عَلَى ٱلْحَيِّ ٱلَّذِى لَا يَمُوتُ﴾ [الفرقان:٥٨]، ﴿ٱلْحَىُّ ٱلْقَيُّومُ لَا تَأْخُذُهُۥ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

---

(١) «البدائع» (١/ ٢٨٤-٢٨٥). راجع: «القواعد الكلية» (ص ١٦٦- ١٧٠)، «القواعد الطيبات» (ص ٢٠)، «شرح القواعد المثلى» (ص ١٢٢-١٢٣)، «القاعدة الثانية في الصفات»، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٢١).

ومن صفاته الثبوتية: الوجه واليدين والغضب والمحبة والنزول والكلام...

ومن الصفات السلبية: النوم والموت والظلم، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾ [النساء: ٤٠]، والعجز، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعۡجِزَهُۥ مِن شَيۡءٖ فِي ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَلَا فِي ٱلۡأَرۡضِۚ إِنَّهُۥ كَانَ عَلِيمٗا قَدِيرٗا ٤٤﴾ [فاطر: ٤٤].

ويدخل تحت هذه القاعدة قاعدة أخرى وهي: (كل نفي في حق الله تعالى فإنه يتضمن كمال ضده)، فنفي الظلم لكمال عدله، ونفي العجز لكمال قدرته وعلمه ونفي الموت لكمال حياته... ونحو ذلك. كما سبق من نفي العجز وختم الآية بقوله: ﴿عَلِيمٗا قَدِيرٗا ٤٤﴾ [فاطر: ٤٤]، وكقوله تعالى: ﴿لَمۡ يَلِدۡ وَلَمۡ يُولَدۡ ٣ وَلَمۡ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدُۢ ٤﴾ [الإخلاص: ٣-٤]، فنفي الحاجة للولد لأنه المستغني عن كل ما سواه، فلا كفؤ له ولا سمي له، بل هو الأحد الصمد(١).

المسألة الثانية عشرة: الصفات الثبوتية صفات مدح وكمال، فكلما كثرت وتنوعت ظهر من كمال الموصوف بها ما هو أكثر.

ولذلك فإنها تذكر مفصلة غالباً والصفات السلبية - المنفية - تنفي مجملة غالباً.

ومن ذلك كانت القاعدة: (طريقة الكتاب والسنة في أسماء الله تعالى وصفاته الإثبات المفصل والنفي المجمل).

---

(١) راجع: «الفتاوى» (١٧/ ١٠٨)، «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٧٦٢)، «منهج ابن أبي العز» (٢٣٢)، «البدائع» (١/ ٢٩٢)، «شرح القواعد» (ص ١٢٤-١٣٢)، «القواعد الكلية» (ص ١٥٩) (منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة ٢/ ٤٢٠).

❊ **الأدلة:**

قال تعالى: ﴿سَبِّحِ اسْمَ رَبِّكَ الْأَعْلَى ۝١ الَّذِي خَلَقَ فَسَوَّى ۝٢﴾ [الأعلى:١-٢] الآيات. وقوله: ﴿وَهُوَ الْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِ وَهُوَ الْحَكِيمُ الْخَبِيرُ﴾ [الأنعام:١٨] والأدلة كثيرة.

وقال تعالى في النفي: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ ۝٤﴾ [الإخلاص:٤]، وقد يأتي الإثبات مجملاً نحو: ﴿وَلِلَّهِ الْمَثَلُ الْأَعْلَى﴾ [النحل:٦٠]، ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢﴾ [الفاتحة:٢]، وذلك لتنويع طرق الاستدلال ولعموم الإثبات.

وقد يأتي النفي مفصلاً نحو: ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ۝٣﴾ [الإخلاص:٣]، ﴿لَا تَأْخُذُهُ سِنَةٌ وَلَا نَوْمٌ﴾ [البقرة:٢٥٥].

وذلك لتنويع الاستدلال، ولنفي ما ادعاه الكاذبون في حقه سبحانه أو دفع توهم.

وغالب ما يفصل النفي بعد إثبات أو قبله كما في سورة الإخلاص وآية الكرسي.

وكذلك إجمال الإثبات غالباً يكون بعد تفصيل أو قبله نحو: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ ۝٢ الرَّحْمَٰنِ الرَّحِيمِ ۝٣ مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ ۝٤﴾ [الفاتحة:٢-٤] (١).



(١) راجع: «منهج ابن أبي العز» (ص٢٣٠)، «القواعد الكلية» (ص ١٥٢- ١٥٩)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٣٠-٤٣٢)، «شرح القواعد» (ص ١٣٤-١٣٧).

المسألة الثالثة عشر: الصفات الثبوتية منها ما يتعلق بالمشيئة كالكلام والنزول والغضب والمحبة... ونحوها وتسمى الصفات الفعلية والاختيارية.

ومنها ما لا يتعلق بالمشيئة كالوجه واليدين والعنينين والسمع والعلو والعظمة ونحوها، وتسمى الصفات الذاتية.

وقد تتعلق الصفات بالمشيئة وهي ذاتية كالكلام، فإن الله تعالى لم يزل متكلماً بما شاء متى ما شاء، وهي ذاتية لأنها لا تنفك عن ذاته سبحانه.

وهكذا سائر الصفات الاختيارية أزلية النوع متجددة الآحاد.

❊ الأدلة:

﴿إِنَّمَآ أَمۡرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيۡـًٔا أَن يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ﴾ [يس:٨٢]، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]، ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر:٢٢]، ﴿فَلَمَّآ ءَاسَفُونَا ٱنتَقَمۡنَا مِنۡهُمۡ﴾ [الزخرف:٥٥]، ﴿وَلَمَّا جَآءَ مُوسَىٰ لِمِيقَٰتِنَا وَكَلَّمَهُۥ رَبُّهُۥ﴾ [الأعراف:١٤٣].

وحديث أبي هريرة في الصحيحين في حديث الشفاعة: «إن ربي قد غضب اليوم غضباً لم يغضب قبله مثله»، وقوله تعالى للجنة: «أنت رحمتي أرحم بك من أشاء» الحديث متفق عليه. وسيأتي مزيد تفصيل [١].

❊ ❊ ❊ ❊

(١) وانظر «القواعد المثلى: القاعدة الخامسة للصفات»، «الفتاوى» (١٦/ ٣٩٠)، «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٧٦٢)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٢٠-٤٢٦)، «شرح القواعد» (١٣٨-١٤١)، «المحلى» (ص ١٩٨-٢٠١).

المسألة الرابعة عشر: اتفق أهل السنة على إثبات الصفات كما جاءت بلا تمثيل ولا تعطيل ولا تكييف ولا تحريف.

فأثبتوا الصفات ونفوا المماثلة والنقص.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُ كُفُوًا أَحَدٌ﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿فَلَا تَضْرِبُوا لِلَّهِ الْأَمْثَالَ﴾ [النحل:٧٤]، ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿أَفَمَن يَخْلُقُ كَمَن لَّا يَخْلُقُ أَفَلَا تَذَكَّرُونَ ﴿١٧﴾﴾ [النحل:١٧]، ﴿ءَأَنتُمْ أَعْلَمُ أَمِ اللَّهُ﴾ [البقرة:١٤٠]. وذم الله اليهود بقوله: ﴿يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ﴾ [المائدة:١٣] الآية. وقطع الطمع عن معرفة كيفية صفاته ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠].

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «اتفق أهل السنة على أن الله ليس كمثله شيء لا في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله... وأن خصائص الرب تعالى لا يوصف بها شيء من المخلوقات ولا يماثله شيء من المخلوقات في شيء من صفاته: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾ رد على الممثلة، ﴿وَهُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ رد على النفاة المعطلة....»(١).

وقال ابن القاسم رحمه الله تعالى: «لا ينبغي لأحد أن يصف به الله إلا بما وصف به نفسه ولا يشبِّه يديه بشيء ولا وجهه، ولكن يقول: له يدان كما وصف نفسه في القرآن، وله وجه كما وصف نفسه، يقف عند ما وصف به نفسه في الكتاب، فإنه تبارك وتعالى لامثيل له ولا

(١) «الطحاوية» (١/ ٥٧).

شبيه ولكن هو الله لا إله إلا هو»(١).

وقال شيخ الإسلام: «ومن الإيمان بالله الإيمان بما يصف نفسه في كتابه وبما وصفه به رسوله محمد صلى الله عليه وعلى آله وسلم من غير تحريف ولا تعطيل ولا تكييف ولا تمثيل، بل يؤمنون بأن الله ليس كمثله شيء وهو السميع البصير..»(٢).

المسألة الخامسة عشرة: الصفات معلومة المعنى مجهولة الكيف.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف:٣] أي: لعلكم تفهمون معانيه ومن ذلك الصفات. ونفي العلم بالكيفية ﴿وَلَا يُحِيطُونَ بِهِۦ عِلْمًا﴾ [طه:١١٠]، وقد سبق في الفصل الأول نحو هذا.

قال مالك رحمه الله تعالى: «الاستواء معلوم والكيف مجهول...»(٣).

وقال الوليد بن مسلم: «سألت الأوزاعي ومالك بن أنس وسفيان الثوري والليث عن هذه الأحاديث التي فيها الرؤية وغير ذلك فقالوا: امضها بلا كيف»(٤).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والله سبحانه أخبرنا أنه عليم قدير سميع بصير غفور

---

(١) «أصول السنة» لابن أبي زمنين (٧٥).

(٢) «الواسطية» (ص١٥). وراجع: (شروح الواسطية)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٢٧-٤٣٠)، «منهج ابن ابي العز» (ص ٢٢٦-٢٢٨)، «القواعد المثلى: القاعدة السادسة للصفات»، «القواعد الطيبات» (ص٤٣-٤٤)، «درء التعارض» (١٠/ ٢٤٥).

(٣) «اللالكائي» (٣/ ٣٩٨).

(٤) «مختصر العلو» (رقم ١١٦).

رحيم إلى غير ذلك من أسمائه وصفاته، فنحن نفهم معنى ذلك ونميز بين العلم والقدرة، وبين الرحمة والسمع والبصر ونعلم أن الأسماء اتفقت كلها في دلالتها على ذات واحدة مع تنوع معانيها...»(١).

وقد سبق الرد على المفوضة وبيان أنه من شر المذاهب(٢).

المسألة السادسة عشرة: القول في الصفات كالقول في الذات لأن العلم بالصفات فرع عن العلم بالذات.

وهكذا: القول في بعض الصفات كالقول في البعض الآخر؛ لأن باب الصفات واحد، فما جاز على أحد المثلين جاز على الآخر.

❊ الأدلة:

قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلْبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١]، فليس كمثله في ذاته ولا في سمعه وبصره وسائر صفاته، فذكر التفصيل بعد العموم دلالة على أن بابها واحد وجمع بين السميع والبصير مع نفي المماثلة دلالة على أن باب الصفات واحد.

قال أبو القاسم التيمي رحمه الله تعالى: «الكلام في الصفات فرع عن الكلام في الذات، وإثبات الذات إثبات وجود لا إثبات كيفية، فكذلك إثبات الصفات وعلى هذا مضى السلف»(٣).

---

(١) «التدمرية» (ص ٩٨-١٠٠).

(٢) راجع: «منهج ابن أبي العز» (ص ٢٣٥-٢٣٧)، «القواعد المثلى: القاعدة الثالثة في الاستدلال»، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٥٨- ٤١٦) و(ص ٤١٤-٤٦٢)، «القواعد الطيبات» (١٣٠-١٣٢).

(٣) «الحجة في بيان المحجة» (١/ ١٧٥).

وكذلك قال غيره كما في ذم التأويل لابن قدامة (ص١٥)[١].

المسألة السابعة عشر: المضاف إلى الله تعالى نوعان: صفات وأعيان.

فالأول: إضافة صفة إلى موصوف ودلت الإضافة على أنها وصف قائم به سبحانه كقوله تعالى: ﴿بَلْ يَدَاهُ مَبْسُوطَتَانِ﴾ [المائدة:٦٤].

والثاني: إضافة مخلوق إلى خلقه كقوله تعالى: ﴿وَأَنَّهُۥ لَمَّا قَامَ عَبْدُ ٱللَّهِ يَدْعُوهُ﴾ [الجن:١٩] وروح الله، أرض الله، بيت الله، ونحو ذلك.

وهذه قاعدة عظيمة ترد على من أنكر قيام الصفات بالرب سبحانه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: والفرق بين البابين: أن المضاف إذا كان معنى لا يقوم بنفسه ولا بغيره من المخلوقات وجب أن تكون صفة لله تعالى قائماً به وامتنع أن تكون إضافتها إضافة مخلوق مربوب، وإن كان المضاف عيناً قائمة بنفسها كعيسى وجبريل وأرواح بني آدم امتنع أن تكون صفة لله تعالى لأن ما قام بنفسه لا يكون صفة لغيره...»[٢].

---

(١) راجع: «التدمرية» (ص٤٣)، «منهج شيخ الإسلام» (٧٧٣-٧٧٥)، «القواعد الكلية» (٣٦٣-٣٧١)، شرح حديث النزول (ص ١٠/ ٢٣)، «طريق الوصول إلى العلم المأمول» (ص٦)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤١٣-٤١٧).

(٢) «منهاج السنة» (٧/ ٢٦٥).

وراجع: «القواعد الكلية» (٢١٩- ٢٢٥)، «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٧٥٧-٧٥٩)، «البدائع» (١/ ٢٩٢-٢٩٤).

المسألة الثامنة عشرة: الاستفصال في الألفاظ المجملة قبل النفي والإثبات واجب.

* وذلك أن الألفاظ نوعان:

أ) ما ورد في الكتاب والسنة، فهذا حق.

ب) ألفاظ لم ترد في الكتاب والسنة كالألفاظ التي يذكر أهل الكلام وغيرهم، نحو: (الجهة، الحيز، الجسم، حلول الحوادث، العرض، الجوهر...).

فهذه يتوقف فيها حتى يتبين معناها ومراد المتكلم بها ما ثم وافق الكتاب والسنة في معناه فهو حق ويتوقف في اللفظ إذ الأسماء والصفات توقيفية إن خالف معناها الكتاب والسنة ردت لفظاً ومعنى.

* الأدلة:

عموم أدلة التثبت، كقوله تعالى: ﴿إِن جَآءَكُمۡ فَاسِقُۢ بِنَبَإٖ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦]، وقوله تعالى: ﴿إِذۡ تَلَقَّوۡنَهُۥ بِأَلۡسِنَتِكُمۡ وَتَقُولُونَ بِأَفۡوَاهِكُم مَّا لَيۡسَ لَكُم بِهِۦ عِلۡمٞ﴾ [النور:١٥]، ﴿وَلَا تَقۡفُ مَا لَيۡسَ لَكَ بِهِۦ عِلۡمٌۚ﴾ [الإسراء:٣٦].

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «والتعبير عن الحق بالألفاظ الشرعية النبوية الإلهية هو سبيل أهل السنة والجماعة، والمعطلة يعرضون عما قاله الشرع من الأسماء والصفات ولا يتدبرون معانيها ويجعلون ما ابتدعوه من المعاني والألفاظ هو المحكم...»(١).

وقال في الألفاظ المجملة: «كرهه السلف لاشتماله على أمور كاذبة مخالفة للحق، ولاشتمال مقدماتهم على الحق والباطل كثر المرء والجدال وتولد لهم عنها من الأقوال المخالفة للشرع

(١) «شرح الطحاوية» (١ / ٧٠-٧١).

الصحيح والعقل الصريح ما يضيق عنه المجال»[(١)].

وقال شيخ الإسلام كما في (تلخيص الحموية للعثيمين ص ٩٦): «ما لم يرد نفيه ولا إثباته مما تنازع الناس فيه كالجسم والحيز والجهة ونحوها فطريقة السلف التوقف في لفظه، فلا يثبتونه ولا ينفونه، لعدم ورود ذلك، وأما معناه فيستفصلون عنه: فإن أريد به باطل ينزه الله تعالى عنه ردوه، وإن أريد به حق لا يمتنع على الله قبلوه»[(٢)].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) وانظر «منهج ابن أبي العز» (ص ٢٤٠).

(٢) راجع: «فتح رب البرية» (٩٦-١٠٨، ط مكتبة الذهبي)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٣١)، و«منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤١٨-٤٢٠)، (٥٤٦-٥٥٤).

المسألة التاسعة عشر: الحذر والتحذير من الإلحاد في أسماء الله تعالى وصفاته.

وهو الميل بها عما يجب فيها وهو أنواع يجمعها: تحريف معاني الأسماء والصفات إلى معانٍ مخالفة للحق. وقد ذكرها مفصلة ابن القيم وابن عثيمين وغيرهما.

* الأدلة:

قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ فَٱدْعُوهُ بِهَا ۖ وَذَرُوا۟ ٱلَّذِينَ يُلْحِدُونَ فِىٓ أَسْمَـٰٓئِهِۦ ۚ سَيُجْزَوْنَ مَا كَانُوا۟ يَعْمَلُونَ ﴿١٨٠﴾﴾ [الأعراف: ١٨٠].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «(العشرون) وهي الجامعة لما تقدم من والوجوه وهو معرفة الإلحاد في أسمائه حتى لا يقع فيه... والإلحاد في أسمائه هو العدول بها وبحقائقها ومعانيها عن الحق الثابت لها..» [(١)].



(١) «البدائع» (١/ ١٦٩) ط الكتاب العربي. «القواعد المثلى: القاعدة السابعة للأسماء»، «شرح القواعد» (ص ١٠٦-١١٠)، «تفسير البغوي» (٢/ ٥٧٦)، «القواعد الطيبات» (ص ٣٧-٣٩)، «منهج أهل السنة ..» (٢/ ٣٩٦-٣٩٩).

المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء في أسماء اللّه تعالى وصفاته

* وتحته مسائل:

المسألة الأولى: موقفهم من قاعدة (أسماء الله تعالى كلها حسنى).

* الخوارج:

لم أقف لهم على كلام في هذا إلا ما سيأتي في المسألة السابعة.

* الجهمية:

وهم ينفون الأسماء والصفات جملة، فلا يثبتونها فضلاً عن إثبات كونها حسنى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وكان الجهم غالياً في تعطيل الصفات، فكان ينفي أن يسمى الله تعالى باسم يسمى به العبد، فلا يسمى شيئاً ولا حيًّا ولا عالماً ولا سميعاً ولا بصيراً إلا على وجه المجاز»(١).

وكل نفات الصفات مخالفون لهذه القاعدة؛ لأن حسن الأسماء لاشتمالها على أوصاف، فمن نفى الصفات فقد نفى حسن الأسماء.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «أسماء الرب تبارك وتعالى دالة على صفات كماله، فهي مشتقة من الصفات، فهي أسماء وهي أوصاف، وبذلك كانت حسنى، إذ لو كانت ألفاظاً لامعاني فيها لم تكن حسنى ولا كانت دالة على مدح وكمال»(٢).

---

(١) (٨/ ٤٦٠).

(٢) «المدارج» (١/ ١٦-٣٧).

وهكذا كل من سمى الله عز وجل بأسماء غير حسنى فهو مخالف لهذه القاعدة كما سيأتي.

* المعتزلة:

وهم كالجهمية، إلا أنهم يثبتون الأسماء وينفون الصفات يقولون: عليم بلا علم وسميع بلا سمع...

وحجتهم كما قال واصل ابن عطاء: من أثبت معنى صفة قديمة قد أثبت إلهين كما في «الملل والنحل» (١/ ٤٦). وهو مذهب جمهور المعتزلة.

قال الشيخ ابن عثيمين في «القواعد المثلى» (ص ٦٤): «وهذه العلة عليلة، بل ميتة لدلالة السمع والعقل على بطلانها.

أما السمع فلأن الله تعالى وصف نفسه بأوصاف كثيرة مع أنه الواحد، فقال تعالى: ﴿سَبِّحِ ٱسْمَ رَبِّكَ ٱلْأَعْلَى ۝١ ٱلَّذِى خَلَقَ فَسَوَّىٰ ۝٢﴾ [الأعلى:١-٢] الآيات.

وأما العقل: فلأن الصفات لست ذوات بائنة من الموصوف حتى يلزم من ثبوتها تعدد ذواتها، بل هي من صفات من اتصف بها، فهي قائمة به، وكل موجود فلابد له من تعدد صفاته...» أ. هـ بتصرف.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن العجيب أن المعتزلة يفتخرون بأنهم أهل التوحيد والعدل، وهم في توحيدهم نفوا الصفات نفياً يستلزم التعطيل والإشراك»(١).

* الرافضة:

فهم على مذهب المعتزلة. وعندهم من البلاء الزائد على جميع أهل الضلالة: وصفهم الأئمة بأسماء الله الحسنى وبعض صفاته... فيروون عن أبي عبد الله في قوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ

(١) (٧/ ٤٩٣).

ٱلۡحُسۡنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠] قال: نحن والله الأسماء الحسنى التي لا يقبل من العباد عملاً إلا بمعرفتنا...[(١)].

وروى الكشي عن علي – زعموا – أنه قال: أنا وجه الله، أنا جنب الله، وأنا الأول وأنا الآخر وأنا الظاهر وأنا الباطن.[(٢)].

ولهم في هذا روايات كثيرة كذبوا بها على أهل البيت، والواقع أنها من كفريات الرافضة، وأهل البيت (من السلف) برآء منهم ومن ضلالهم[(٣)].

* الأشاعرة:

يثبتون أسماء الله تعالى ويقولون: إنها حسنى، وكثير منهم يقول: إنها أسماء وأوصاف، ومنهم من يقول في بعض الأسماء: هي أعلام محضة.

وقال الرازي: أسماء الله دالة على صفاته[(٤)].

وقال صاحب «تحفة المريد» (ص ٨٨) في تعريف الأسماء: ما دل على الذات بمجردها كـ (الله) أو باعتبار الصفة كـ (العالم والقادر). أ. هـ

فالجزء الأول يوافق القول بأن الأسماء أعلام محضة، وهذا ينافي وصف الأسماء بالحسنى.

وقال الجويني في إرشاده (ص ١٣٨): جميع أسماء الرب سبحانه تنقسم إلى ما يدل على الذات أو يدل على الصفات القديمة... إلخ.

وهذا كسابقه، ويضاف إلى ذلك أنهم عطلوا أكثر الأسماء الحسنى عن معانيها بتأويلات

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ١٤٣-١٤٤)، «تفسير العياشي» (٢/ ٤٢).

(٢) «رجال الكشي» (ص ٢١١)، «بحار الأنوار» (٩٤/ ١٨٠).

(٣) وانظر «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٢٥-٥٧٠) وغيره.

(٤) «شرح الأسماء» (ص ٣٥٨).

فاسدة، كالعلي والودود والرحيم وغير ذلك[(١)].

* الصوفية:

هم كالأشاعرة.

المسألة الثانية: موقفهم من قاعدة (أسماء الله تعالى توقيفية).

* المعتزلة ومن وافقهم:

أن الأسماء غير توقيفية، ووافقهم الباقلاني من الأشاعرة والتفتازاني من الماتريدية... وغيرهم[(٢)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن المسلمين في أسماء الله تعالى على طريقتين: كثير منهم يقول: إن أسماءه سمعية شرعية لا يسمى إلا بالأسماء التي جاءت بها الشريعة، فإن هذه عبادة، والعبادات مبناها على التوقف، ومنهم من يقول: ما صح في اللغة وكان معناه ثابتاً له لم يحرم تسميته به، فإن الشارع لم يحرم علينا ذلك فيكون عفواً...»[(٣)].

وقد توسع الجبائي في ذلك حتى سمى الله تعالى بما لا يليق به سبحانه[(٤)].

---

(١) راجع: «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٧٦-٤٨٠)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٦٥-٢٦٨).

(٢) انظر: «شرح المقاصد» (٤/ ٣٤٤)، «تمهيد الأوائل» (ص ٢٦١)، «الطبقات» للسبكي (٣/ ٣٥٧)، «مقالات الاسلاميين» (٢/ ٢٠٧).

(٣) (٩/ ٣١٠).

(٤) وراجع: «حقيقة التوحيد» (ص ٢٧١- ٢٧٣).

* **الأشاعرة:**

ذهبوا إلى أنها توقيفية، ومع ذلك فهم يسمون الله تعالى بأسماء غير حسنة ومن ذلك: الصانع، المريد، المتكلم، الموجود،... وجعلوا هذا من باب الإخبار كما قرره الرازي والغزالي وباب الإخبار إلى الآن لم أقف على قائل به من السلف وإن كان مشهوراً عن الأشاعرة، ثم اشتهر عن شيخ الإسلام في ردوده عليهم(١).

* والجهمية والروافض ومتأخروا الخوارج: على مذهب المعتزلة.

* والصوفية وغيرهم: على مذهب الأشاعرة.

* * * *

المسألة الثالثة: موقفهم من قاعدة (أسماء الله غير محصورة...).

عامة المسلمين لا يقولون بحصرها غير أفراد كابن حزم والسهيلي وغيرهم.

* * * *

(١) راجع: «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٤٨٢ - ٤٨٥)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٦٩).

المسألة الرابعة: موقفهم من قاعدة (أسماء الله تعالى غير مخلوقة).

* المعتزلة والجهمية:

أن أسماء الله تعالى وصفاته مخلوقة كما أن كلام الله تعالى عندهم مخلوق، وهذا مبني على قولهم: الصفة بائنة من الموصوف وهي مخلوقة – كما سبق آنفاً –. وهذا هو معنى قولهم: الاسم غير المسمى.

قال الدرامي رحمه الله تعالى: «وفيما ذكرنا دلالة قاطعه ظاهرة على إلحاد هؤلاء الملحدين في أسمائه المبتدعين أنها مخلوقة»[(١)].

وقال: «فهذا الذي ادعوا في أسماء الله أصل كبير من أصول الجهمية التي بنوا عليها محنتهم...»[(٢)].

وقال ابن راهوية رحمه الله تعالى: «أفضوا – أي: الجهمية – إلى أن قالوا أسماء الله مخلوقة لأنه كان ولا اسم وهذا كفر»[(٣)].

ومذهب الجهمية والمعتزلة باطل لغة وشرعاً كما سبق في باب (عقيدة أهل السنة)[(٤)].

* الأشاعرة:

جمهورهم أن الأسماء والصفات غير مخلوقة ثم يفرقون بين الأسماء والتسميات،

---

(١) «النقض على بشر المريسي» (ص ١٣).

(٢) (ص ١٠).

(٣) اللالكائي رقم (٣٥٢).

(٤) وراجع: «الإشارة» للجويني، «منهج الأشاعرة» (٢/ ٣٩٣-٣٩٥)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٢٧٣)، «حقيقة التوحيد» (٢٧٤-٢٧٨).

ويقولون: إن التسميات مخلوق دون الأسماء، والاسم عندهم هو عين المسمى وذاته، والتسمية هي اللفظ المتكلم به وهو مبني على قولهم: كلام الله نفسي غير مخلوق، واللفظ مخلوق وحقيقة قولهم كقول المعتزلة أن الأسماء هي الألفاظ الدالة على المسمى وليست هي عين المسمى(١).

* وقد رد العلماء على الأشاعرة ومن ذلك:

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «أنكر قولهم جمهور الناس من أهل السنة لما في قولهم من الأمور الباطلة مثل دعواهم أن لفظ (اسم) الذي هو (ا س م) معناه: ذات الشيء ونفسه، وأن الأسماء مثل زيد وعمرو هي التسميات ليست هي أسماء المسميات وكلامهم باطل، وأيضاً فهم تكلفوا هذا التكلف ليقولوا: إن اسم الله غير مخلوق ومرادهم أن الله غير مخلوق وهذا مما لا تنازع فيه الجهمية والمعتزلة فوافقوا المعتزلة والجهمية في المعنى ووافقوا أهل السنة في اللفظ..»(٢).

* مذهب أهل السنة في الاسم والمسمى:

أن الاسم للمسمى دليل عليه كما قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ ٱلْأَسْمَآءُ ٱلْحُسْنَىٰ﴾ [الأعراف:١٨٠].

وأما قولهم: (الاسم هو المسمى أو الاسم غير المسمى) فهذا إن أريد به المعنى السابق عند الأشاعرة والمعتزلة فباطل، وإن أجمل المتكلم مراده فلابد من الاستفصال كما قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «الاسم يراد به المسمى تارة ويُراد به اللفظ الدال عليه أخرى، فإذا قلت: قال الله كذا، أو: سمع الله لمن حمده، ونحو ذلك فهذا المراد به المسمى نفسه، وإذا قلت: الله اسم عربي، والرحمن اسم عربي، والرحيم من أسماء الله تعالى ونحو ذلك فالاسم هاهنا هو المراد لا

(١) انظر: «الإرشاد» للجويني (ص ١٤١)، «تحفة المريد» (ص ٨٧) وغيرهما.

(٢) (٦/ ١٨٩).

المسمى – يعني: اللفظ لا الذات – ولا يقال: غيره لما في لفظ الغير من الإجمال، فإن أريد بالمغايرة أن اللفظ غير المعنى فحق، وإن أريد أن الله سبحانه كان ولا اسم له حتى خلق لنفسه أسماء أو حتى سماه خلقه بأسماء من صنعهم فهذا من أعظم الضلال والإلحاد في أسماء الله تعالى»(١).



المسألة الخامسة: موقفهم من قاعدة: (أسماء الله تعالى تتفاضل).

جمهور المعتزلة وكثير من الأشاعرة يقولون بالتفاضل.

وذهب بعض الأشاعرة وبعض المتكلمين إلى عدم التفاضل، واحتجوا بأن القول بالتفاضل في كلام الله تعالى وأسمائه يشعر بنقص المفضول... وممن قال بهذا: الباجي والرازي و الآمدي وابن حزم وغيرهم.

وهذا القول رده شيخ الإسلام فقال: «ظنوا – أن المفاضلة إنما تقع في المخلوقات لا في الصفات، ولا ينقل عن أحد من السلف والأئمة أنه أنكر فضل كلام الله تعالى بعضه على بعض...»(٢) وقد ذكر أدلة كثيرة على التفاضل (٣).

---

(١) «شرح الطحاوية» (ص ١٣١).

وراجع للباب: «الفتاوى» (٦/ ٢٠٧)، «موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة» (٣/ ١٠٤٢-١٠٤٣)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٣٩٣-٣٩٦)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٢٧٣-٢٧٦)، «حقيقة التوحيد» (٢٧٦-٢٨١).

(٢) «جواب أهل العلم» (ص ٧٢) و ص (٦٢).

(٣) وانظر: «منهج ابن القيم في الأسماء والحسنى» (ص ١٨٤-١٨٦)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٦٨).

وأما قول المعتزلة بالتفاضل فهو مبني على القول بأن الأسماء مخلوقة، وهو قول باطل، بل كفر كما سبق.

* * * *

المسألة السادسة: لا يثبتون من الأسماء والصفات ما جاء في أحاديث الآحاد.

وهذا مذهب عامة المبتدعة، وقد سبق في باب الاستدلال.

* * * *

المسألة السابعة: موقفهم من الصفات جملة.

* الخوارج:

جمهور متأخريهم معطلة، وهم في الصفات على مذهب أبي الهذيل المعتزلي حيث قال: عالم بعلم وعلمه ذاته، وقادر بقدرة وقدرته ذاته... إلخ[(١)].

قال صاحب كتاب «الأديان والفرق» (ص ٥٧) وهو إباضي: وقال أهل الاستقامة: إن الله سبحانه عالم بذاته وقادر بذاته لا بقدرة سواه، وحيٌّ بذاته ومريد بذاته ومتكلم بذاته وسميع وبصير بذاته ليس كمثله شيء وهو السميع البصير.

وقال السالمي الإباضي:

أسماؤه وصفاته الذات ليس بغير ... الذات بل عينها فافهم ولا تحلا
ولا يحيط به سبحانه بصر ... دنيا ولا أخرى فدع أقوال نصلا
وهو على العرش والأشياء استوى وإذا ... عدلت فهو استواء غير ما عقلا

(١) ذكره الشهرستاني في «الملل» (١/ ٥٠) والأشعري في «المقالات» (١/ ٢٦٥).

وإنــــما اســـتوى ملـــك ومقـــدرة | لـه عـلى كلهـا اسـتيلاء وقـد عـدلا
وكـما يقـال اسـتوى سـلطانهم فعـلا | عـلى الـبلاد فحـار السـهل والجـبلا

فأوَّل الاستواء كالمعتزلة بالاستيلاء(١).

وقال أحمد بن النضر الإباضي:

وهـو البصـير بغـير عـين ركبـت | في الـرأس بالأجفـان واللاحظـان

وقد صرح الورجلاني بتأويل الصفات الخبرية على طريقة الأشاعرة والمعتزلة، ومثل هذا كثير في مذهب الإباضية وكتبهم، فتبين بيقين أنهم معطلة.

وقال الشيخ ناصر العقل حفظه الله تعالى: «يقولون صفات الله توقيفية وهم بهذا يوافقون أهل السنة من وجه – نظرياً – لكنهم عند التفصيل يخوضون في التأويل، وعلى هذا فهم عملياً مع الأشاعرة وأهل الكلام في مسألة الصفات». أ.هــ المراد(٢).

* الرافضة:

أكثر متقدميهم ممثلة، وأكثر متأخريهم معطلة، فقد ذكر البغدادي في «الفرق بين الفرق» (ص ٧٠): أن هشام بن الحكم زعم أن معبوده جسم ذو حد ونهاية وأن طوله مثل عرضه.

وذكر الأشعري في مقالاته (١/ ١٠٦-١٠٩): أن أوائل الشيعة كانوا مجسمة، وقد عدل قوم من متأخريهم إلى التعطيل.

وقال ابن المرتضى اليماني: جل الروافض على التجسيم إلا من اختلط بالمعتزلة منهم(٣).

ثم تحول الشيعة في آخر المائة الثالثة والرابعة إلى الاعتزال، وصنف لهم المفيد كتاباً في ذلك

---

(١) انظر «غاية المراد» (ص٧).

(٢) راجع «الخوارج» للعواجي (ص ٢٦٧- ٢٩٢)، «دراسات في المذاهب» للعقل (٢/ ٦٩-٧٠).

(٣) «المنية والأمل» (١٩). وانظر نقولات كثير في كتاب «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٢٥- ٥٣٥).

وأسندوا روايات – مكذوبة – عن الأئمة تفيد التعطيل كقولهم: كمال التوحيد نفي الصفات عنه، وقولهم: حمد الله نفي الصفات عنه. وقولهم: ولا نفي - أي للتمثيل - مع إثبات الصفات.

وصرح علّامتهم ابن المطهر أنهم على مذهب المعتزلة(١).

ومن ذلك أنكروا – كالإباضية – الرؤية والاستواء وقالوا بخلق القرآن... وقد سبق أنهم يصفون الأئمة ببعض صفات الله تعالى فعلى هذا فهم معتزلة وأخبث منهم بكثير(٢).

* الجهمية:

وهم غلاة في التعطيل، فينفون الأسماء والصفات جملة ويصفون الله تعالى بالسلب كقولهم: ليس بعالم ولا سميع ولا بصير... ولا هو خارج العالم ولا داخله... إلخ.

ويقولون: إن علم الله حادث لا في محل، وأنه لا يعلم الأشياء إلا بعد حدوثها، وأن كلام الله مخلوق وكذا الأسماء والصفات مخلوقة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وبنوا ذلك على قاعدة مبتدعة الصابئين المكذبين ببعض ما جاءت به الرسل الذين لا يصفون الرب إلا بالصفات السلبية وهم في هذا التعطيل

---

(١) انظر: «التوحيد» لابن بابوية (ص ٥٧) و (ص ٣٤- ٣٥/ ٤٠)، «نهج المسترشدين» (ص ٣٢).

(٢) راجع: «الفتاوى» (١٣/ ٩٧/ ٩٨)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٣٥- ٢٦٧).

موافقون لفرعون الذين جحد الصانع بالكلية، فإن جحود صفاته مستلزم لجحود ذاته...»(١).

فرجع قول الجهمية إلى أحد أمرين: التعطيل المطلق ولذلك انتحل قولهم الباطنية ونحوهم، وهو نوع من الإلحاد، أو القول بالحلول ووحدة الوجود كغلاة الصوفية فهم جهمية.

* المعتزلة:

وهم معطلة أشبه بالجهمية، فالتوحيد عندهم هو التعطيل ونفي الصفات وأن أسماء الله تعالى وصفاته مخلوقة، لأن ذات الله تعالى لا تقوم بها صفة ولا فعل، ومن قال بإثبات الصفات فهو غير موحد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ثم إن الجهمية من المعتزلة وغيرهم أدرجوا نفي الصفات في مسمى التوحيد فصار من قال: إن لله علماً وقدرة أو أنه يرى في الآخرة أو أن القرآن كلام الله غير مخلوق. يقولون: إنه مشبه غير موحد» (٢).

* الأشاعرة:

أثبتوا سبع صفات بطريقة هي أقرب إلى التعطيل، ويزيد الماتريدية صفة ثامنة وهي: التكوين.

وسائر الصفات يؤولونها أو يقولون بالتفويض، هذا ما استقروا عليه، وإن كان مذهب متقدميهم أكثر إثباتاً.

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ٣٥١)، راجع: «دراسات في الفرق» (٢/ ٢٣٤-٢٧٠)، «القواعد الكلية» (ص ٢٩-٣٠).

(٢) «الفتاوى» (٣/ ٩٩). راجع: «الفرق بين الفرق» (١١٤-١١٥)، «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٦٥٧-٦٧٠)، «الفتاوى» ٦/ ٣٥٩)، «حقيقة التوحيد» (٢٨٣-٢٨٦)، «دراسات في الفرق» (٢/ ١٣٦-٣٤٠)، «القواعد الكلية» (ص ٣٢-٣٣)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص ٨٥).

وكان ابن كلاب (٢٤٣ هـ) والأشعري (٣٢٤ هـ) ونحوهم من القدماء يثبتون الصفات الواردة في القرآن الكريم، ويحرفون الصفات الفعلية، ويقولون بأن العقل تابع للسمع.

ثم جاء الباقلاني (٤٠٣ هـ) وهو المؤسس الثاني للأشعرية، فزاد في التعطيل، وجعل علم الكلام أصل، وقدم العقل على النقل، وقرب الأشعرية من المعتزلة، ولم يثبت إلا نحو عشرين صفة، وقدح في أهل السنة بألقاب ظالمة.

ثم جاء الجويني أبو المعالي (٤٧٨ هـ) فمال بقوة إلى الاعتزال، وقرأ في كتب أبي هاشم الجبائي، وزاد في نفي الصفات إلا سبع، فجمع ضلال من قبله وزاد عليه، وقرب الأشاعرة من المعتزلة كثيرًا، وفي آخر أمره مال إلى التفويض، ويقال أنه تاب ولا نعلم ما يثبت ذلك، وهو الذي وضع قاعدة تفيد (وجوب تأويل النصوص التي تثبت الصفات بحجة أنها توهم التمثيل).

ثم جاء الغزالي (٥٠٥) فقرب الأشاعرة من الفلاسفة، وكان يطالع كتاب (الشفا) للملحد ابن سيناء، فأمرضه الشفا، وجمع التصوف والتمشعر في قالب واحد.

وجاء خاتمة المطاف الفخر الرازي (٦٠٦) ابن الخطيب، فشهر الفلسفة فتم ضلال الأشاعرة، ويقال أنه تاب، والله أعلم.

والخلاصة: مذهب الأشاعرة مبني على ضلال، ومبني على خيال، فالشافعي سلفي، والأشعري تاب، وإن صحت توبة الجويني والغزالي والرازي فلم يبق لهم زعيم ينتسبون إليه.

قال البغدادي[(١)]: «الركن الرابع: وهو الكلام في الصفات القائمة بالله عز وجل، إن علم الله تعالى وقدرته وحياته وإرادته وسمعه وبصره وكلامه صفات له أزلية ونعوت له أبدية....».

أ. هـ[(٢)].

وجمهورهم على أن صفات المعاني ليست عين الذات ولا غير الذات كما قال صاحب جوهر التوحيد كما في «تحفة المريد» (ص ٧٩):

متكلم ثم صفات الذات ليست بغير أو بعين الذات

ووجهوا معنا (ليست بغير) نفي الانفكاك عن الذات (.. بعين الذات) حقيقة الصفات غير حقيقة الذات من حيث المفهوم.

ثم لهم في هذه الصفات تأويلات مخالفة كثيرة[(٣)].

وقد بني الأشاعرة نفي الصفات تحت قاعدة: (مخالفات الحوادث، نفي التمثيل) وقد سبق في باب الربوبية شيء من هذا مع رده وبيان بطلانه.

ويرد عليهم بقاعدة: الكلام في الصفات كالكلام في الذات... والكلام في بعض الصفات كالكلام في الأخرى، فلزمهم أن يثبتوا بقية الصفات أو ينكروها جميعاً.

فعبد القاهر البغدادي وهو من متأخري الأشاعرة وأكثرهم نفياً للصفات يقول: في نفي الصفات نفي الموصوف كما أن نفي الفعل نفي الفاعل...[(٤)].

---

(١) في كتابه «الفرق بين الفرق» (ص ٣٥٧).

(٢) وانظر «تحفة المريد» (ص ٥٤٣٢)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٨٠) و (ص ٣٠١-٣٠٥).

(٣) انظر: «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٥٠٢- ٥٤٤)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٧٨-٢٧٩).

(٤) «الفرق بين الفرق» (ص ٣٥٨).

فيقال له ولغيره: أنتم من نفاه الصفات والأفعال فليزمكم ما يلزم المعتزلة.

ومن أسس الأشعرية نفي الصفات الاختيارية... كالمحبة والنزول والرضا... وقد سبق.

وقولهم مردود، فالله تعالى وصف نفسه بصفات الأفعال، كما قال تعالى: ﴿وَجَآءَ رَبُّكَ وَٱلۡمَلَكُ صَفّٗا صَفّٗا ٢٢﴾ [الفجر:٢٢]، ﴿ثُمَّ ٱسۡتَوَىٰ عَلَى ٱلۡعَرۡشِ﴾ [الأعراف:٥٤]...

- أن الأفعال من صفات الكمال، ونفيها نفي للكمال وإثبات ضده.

- أن الذي يقدر على الفعل أكمل ممن لا يقدر عليه.

- أن النفاة متناقضون، وهذا دلالة على بطلان قولهم(١).

* وأما صفة التكوين عند الماتريدية فهي مجموع القدرة والإرادة:

- فيعتقدون أن جميع الصفات تندرج تحتها، وأن أفعال الربوبية من الخلق والرزق والإحياء والإماتة والتصرف كلها تعود لصفة واحدة وهي التكوين.

- كما أنهم يثبتون - أي الماتريدية - الصفات الاختيارية لكنهم يرجعونها جميعاً إلى صفة التكوين، وأما اللازمة فينكروها، وأما الأشاعرة فينكرونها الجميع(٢).

وسيأتي الكلام على مسألة (الصفة والموصوف) قريباً.

* خلاصة مذهب الأشاعرة والماتريدية في الصفات الاختيارية:

- أصابت الماتريدية في كون أفعال الله تعالى قائمة بالله سبحانه ومن صفاته وأن الفعل غير المفعول وضلت في اعتقادها أن أفعال الله تعالى وصفاته الفعلية لا تتجدد، وإنما هي قديمة، وأن ما يحدث هو مخلوق وهو تعلق الصفة الأزلية بالمخلوق.

---

(١) راجع: «جامع الرسائل» (٢/ ٣٩)، «منهج شيخ الإسلام» (٢/ ٦٦٦-٦٧٢)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٨٧).

(٢) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٨٠-٢٩١) و (ص ٣٠٢).

* وأصابت الأشاعرة في كون أفعال الله تحدث وتتجدد وضلت في مسألتين:

الأولى: أن أفعال الله تعالى ليست من صفاته ولا تقوم به، لأنها حادثة، وإنما تنسب إلى الله تعالى نسبة إضافة وعبارة.

والثانية: أن الفعل هو المفعول، والخلق هو المخلوق.

والأشاعرة وافقت المعتزلة في هذه المسألة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: « وَقَدْ احْتَجَّ مَنْ قَالَ: " الْخَلْقُ " هُوَ الْمَخْلُوقُ - كَأَبِي الْحَسَنِ وَمَنْ اتَّبَعَهُ مِثْلُ ابْنِ عَقِيلٍ - بِأَنْ قَالُوا: لَوْ كَانَ غَيْرُهُ لَكَانَ إمَّا قَدِيمًا وَإِمَّا حَادِثًا فَإِنْ كَانَ قَدِيمًا لَزِمَ قِدَمُ الْمَخْلُوقِ لِأَنَّهُمَا مُتَضَايِفَانِ؛ وَإِنْ كَانَ حَادِثًا لَزِمَ أَنْ تَقُومَ بِهِ الْحَوَادِثُ ثُمَّ ذَلِكَ الْمَخْلُوقُ يَفْتَقِرُ إلَى خَلْقٍ آخَرَ وَيَلْزَمُ التَّسَلْسُلُ. فَأَجَابَهُمْ " الْجُمْهُورُ " - وَكُلُّ طَائِفَةٍ عَلَى أَصْلِهَا - فَطَائِفَةٌ قَالَتْ: الْخَلْقُ قَدِيمٌ وَإِنْ كَانَ الْمَخْلُوقُ حَادِثًا كَمَا يَقُولُ ذَلِكَ كَثِيرٌ مِنْ أَهْلِ الْمَذَاهِبِ الْأَرْبَعَةِ وَعَلَيْهِ أَكْثَرُ الْحَنَفِيَّةِ؛ قَالَ هَؤُلَاءِ: أَنْتُمْ تُسَلِّمُونَ لَنَا أَنَّ الْإِرَادَةَ قَدِيمَةٌ أَزَلِيَّةٌ؛ وَالْمُرَادُ مُحْدَثٌ فَنَحْنُ نَقُولُ فِي الْخَلْقِ مَا قُلْتُمْ فِي الْإِرَادَةِ. وَقَالَتْ " طَائِفَةٌ ": بَلْ الْخَلْقُ حَادِثٌ فِي ذَاتِهِ وَلَا يَفْتَقِرُ إلَى خَلْقٍ آخَرَ؛ بَلْ يَحْدُثُ بِقُدْرَتِهِ. وَأَنْتُمْ تَقُولُونَ: إنَّ الْمَخْلُوقَ يَحْصُلُ بِقُدْرَتِهِ بَعْدَ أَنْ لَمْ يَكُنْ فَإِنْ كَانَ الْمُنْفَصِلُ يَحْصُلُ بِمُجَرَّدِ الْقُدْرَةِ فَالْمُتَّصِلُ بِهِ أَوْلَى وَهَذَا جَوَابُ كَثِيرٍ مِنْ الكَرَّامِيَّة والهشامية وَغَيْرِهِمْ. وَ " طَائِفَةٌ " يَقُولُونَ: هَبْ أَنَّهُ يَفْتَقِرُ إلَى فِعْلٍ قَبْلَهُ فَلِمَ قُلْتُمْ: إنَّ ذَلِكَ مُمْتَنِعٌ؟ وَقَوْلُكُمْ: هَذَا تَسَلْسُلٌ. فَيُقَالُ: لَيْسَ هَذَا تَسَلْسُلًا فِي الْفَاعِلِينَ وَالْعِلَلِ الْفَاعِلَةِ؛ فَإِنَّ هَذَا مُمْتَنِعٌ بِاتِّفَاقِ الْعُقَلَاءِ؛ بَلْ هُوَ تَسَلْسُلٌ فِي الْآثَارِ وَالْأَفْعَالِ وَهُوَ حُصُولُ شَيْءٍ بَعْدَ شَيْءٍ وَهَذَا مَحَلُّ النِّزَاعِ. " فَالسَّلَفُ " يَقُولُونَ: لَمْ يَزَلْ مُتَكَلِّمًا إذَا شَاءَ؛ وَقَدْ قَالَ تَعَالَى: ﴿قُلْ لَوْ كَانَ الْبَحْرُ مِدَادًا لِكَلِمَاتِ رَبِّي لَنَفِدَ الْبَحْرُ قَبْلَ أَنْ تَنْفَدَ كَلِمَاتُ رَبِّي وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِ مَدَدًا﴾ . فَكَلِمَاتُ اللَّهِ لَا نِهَايَةَ لَهَا وَهَذَا تَسَلْسُلٌ جَائِزٌ كَالتَّسَلْسُلِ فِي الْمُسْتَقْبَلِ فَإِنَّ نَعِيمَ الْجَنَّةِ دَائِمٌ لَا نَفَادَ لَهُ فَمَا مِنْ شَيْءٍ

إِلَّا وَبَعْدَهُ شَيْءٌ لَا نِهَايَةَ لَهُ. ...[(١)].

* الصوفية:

إلى جانب معتقدهم الأشعري، فهم يصفون أقطابهم بصفة الرب جل وعلا، ويعتقدون وحدة الوجود وأن كل شيء هو الله، وهذا من جهة تعطيل وإلحاد كبير، ومن جهة تمثيل وتجسيم وهو كفر من جميع جهاته[(٢)].

* الحزبية:

وغالب كبارهم على المذهب الأشعري كما ذكره الشيخ حماد الأنصاري والشيخ أحمد النجمي وغيرهما.

فحسن البنا مفوض كما صرح بقوله: ونحن نعتقد أن رأي السلف السكوت وتفويض علم هذه المعاني إلى الله تعالى أسلم وأولى بالاتباع»[(٣)].

فجمع بين بدعة التفويض والجهل بنسبة ذلك إلى السلف.

وقد صرح سعيد حوى بأشعريته وصوفيته فقال: سلمت الأمة في قضايا العقائد لاثنين أبي الحسن الأشعري وأبي منصور الماتريدي...» أ. هـ

وكان الغزالي المعاصر وهو إخواني يسخر من عقيدة السلف ويسميها قشوراً.

ويقول إسماعيل الشطي الحزبي: لا أدري كيف أثبت لله يداً.

---

(١) «الفتاوى» (٦/ ٢٣١). وراجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٩٠- ٢٩١).

(٢) راجع: «مظاهر الانحراف عند الصوفية» (١/ ٢٠٢-٢٣٠)، «الصوفية في حضرموت» (٣٨١-٤٣٦).

(٣) مجموع الرسائل» (ص ٤٥٥).

وأما سيد قطب فاعتزالياته وتمشعره –وهو مضطرب بينهما– أظهر وأشهر، وقد تصدى لبيانها شيخنا الربيع جزاه الله خيرًا.

ولهم من هذا الكثير[(١)].



المسألة الثامنة: اعتمادهم على النفي المفصل.

وهذا مما يتفق عليه عامة المتكلمين من معتزلة وأشاعرة وغيرهم فيقولون: ليس بجسم ولا صورة ولا في جهة ولا يتغير ولا تحل به الحوادث ولا جوهر ولا عرض ولا...[(٢)].

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «ولهذا يأتي الإثبات للصفات في كتاب الله تعالى مفصلاً والنفي مجملاً، عكس طريقة أهل الكلام المذموم، فإنهم يأتون بالنفي المفصل والإثبات المجمل يقولون: ليس بجسم ولا شبح ولا جثة ولا صورة ولا لحم ولادم ولا شخص ولا جوهر ولا عرض...»[(٣)].

وقال: «وهذا النفي المجرد مع كونه لا مدح فيه، فإن فيه إساءة أدب...»[(٤)].

---

(١) راجع: «المورد العذب» (ص ١٦٢–١٧١)، «الإخوان في الميزان» (٧٥–٨٠)، «الجماعات الإسلامية» (ص ٢٥٧–٢٨٠)، «أضواء إسلامية» (ص ١٣٥–١٧١) وغيرها.

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٠٩).

(٣) «الطحاوية» (١/ ٦٩).

(٤) «الطحاوية» (١/ ٧٠)وانظر «منهج أهل السنة» (٢/ ٤٣١)، «منهج أبن أبي العز» (٢٣٠–٢٣٢)، «النفي في باب صفات الله عز وجل ...» (ص ١٦٨–١٧١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «أما المخالفون من المشركين والصابئين ومن اتبعهم من الجهمية والفلاسفة والمعتزلة ونحوهم فطريقتهم: نفي مفصل وإثبات مجمل، ينفون صفات الكمال ويثبتون ما لا يوجد إلا في الخيال فيقولون: ليس بكذا ولا كذا فمنهم من يقول: ليس له صفة ثبوتية بل إما سلبية وإما إضافية وإما مركبة منهما كما يقول من يقوله من الصائبة والفلاسفة كابن سيناء وأمثاله، ويقول: هو وجود مطلق بشرط سلب الأمور الثبوتية عنه.

ومنهم من يقول: وجود مطلق بشرط الإطلاق... وهذا إنما وجوده في الأذهان لا في الأعيان...» (١).



المسألة التاسعة: اعتمادهم على الألفاظ المجملة.

وذلك للتلبيس كما قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والمقصود هنا أن الأئمة الكبار كانوا يمنعون من إطلاق الألفاظ المبتدعة المجملة لما فيها من لبس الحق بالباطل مع ما توقعه من الاشتباه والاختلاف والفتنة، بخلاف الألفاظ المأثورة؛ فإن ما كان مأثوراً حصلت به الألفة، وما كان معروفاً حصلت به المعرفة»(٢).

وقد ذكر شيخ الإسلام أن منشأ هذه الألفاظ المجملة هو علم الكلام المذموم وقال:

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ١٨٧). وانظر: «أم البراهين» (ص ٢٤)، «المواقف في علم الكلام» (ص ٢٧٢)، «منهج أهل السنة» (٢/ ٥٤٩) و (ص ٥٥٥-٥٥٨).

(٢) «درء التعارض» (١/ ٢٧١)، «النفي في باب الصفات» (١٢٥-١٤٠).

«وكانوا - أي المبتدعة - يعبرون بالعبارات المجملة...»[(١)].

فيكثر في كلامهم: الغير، الجهة، الحيز، الحد، التفسير، التركيب، الحوادث، الأعراض، الجوهر، الجزء، الجسم، الأبعاض، الجوارح، المكان...[(٢)].

* * * *

المسألة العاشرة: موقف المبتدعة من صفة الكلام لله عز وجل وصفة الاستواء والرؤية.

* الخوارج:

(الرؤية): قال ابن أبي العز: «المخالف في الرؤية: الجهمية والمعتزلة ومن تبعهم من الخوارج والإمامية»[(٣)].

وقال النووي رحمه الله تعالى: «زعمت طائفة من أهل البدع المعتزلة والخوارج وبعض المرجئة أن الله تعالى لا يراه أحد من خلقه وأن رؤيته مستحيلة عقلاً..»[(٤)].

وقال صاحب كتاب «وفاء الضمانة» وهو إباضي: إن رؤيته مستحيلة عقلاً...[(٥)].

وقال بعد حديث عائشة: (من زعم أن محمداً رأى ربه فقد كذب): والحديث دليل لأصحابنا كالمعتزلة على نفي الرؤية دنياً وأخرى، لأن ما كان نفيه تنزيهاً يكون عاماً في الدنيا والآخرة. أ.هـ

---

(١) «القواعد الكلية» (ص ٢٠٧).

(٢) وانظر: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٣١).

(٣) «شرح الطحاوية» (ص ١٢٩).

(٤) «شرح النووي» (٣/ ١٥).

(٥) (ص ٣٧٦-٣٧٧).

(الكلام): قال الأشعري[١]: «والخوارج جميعاً يقولون بخلق القرآن...» أ.هـ المراد.

وقال الإباضي ابن جميع: وليس منا من قال إن القرآن غير مخلوق [٢].

وقال الحارثي الإباضي: فعند المحققين من الإباضية أنه مخلوق... وهو قول المعتزلة[٣].

(الاستواء): قال الأشعري: «أما التوحيد فإن قول الخوارج فيه كقول المعتزلة»[٤]

* الرافضة:

(الرؤية): عامتهم ينفون الرؤية، فيروي ابن بابويه وصاحب البحار عن أبي عبد الله[٥]- كذباً عليه كما هو معلوم - وقد سئل: هل سنرى الله في المعاد؟ فقال: تعالى الله عن ذلك علواً كبيراً...[٦].

وبالغ جعفر النجفي فحكم بكفر من قال بالرؤية[٧].

والروايات عنهم في ذلك كثيرة.

(الكلام): يقولون كالجهمية: كلام الله تعالى مخلوق والقرآن مخلوق.

---

(١) في مقالته (١/ ٢٠٣).

(٢) «مقدمة التوحيد» (ص ١٩).

(٣) «العقود الفضية» (ص ٢٨٧). وراجع للمزيد للمسألتين: «الخوارج» للعواجي (ص ٢٧٥- ٢٩٢)، «دراسات» للعقل (٢/ ٧١-٧٢).

(٤) (١/ ٢٠٣).

(٥) مع أنه قد صح عنه إثبات الرؤية والعلو وغيرهما من الصفات.

(٦) «بحار الأنوار» (٤/ ٣١).

(٧) «كشف الغطا» (ص ٤١٧).

قال محسن الأمين الرافضي الكبير: قالت الشيعة والمعتزلة: القرآن مخلوق(١).

وهم يخالفون روايات كثيرة ينسبونها إلى الأئمة أن القرآن غير مخلوق، فانبرى ابن بابويه وقال: معنى أنه غير مخلوق: أي: غير مكذوب لا يعني به أنه غير محدث(٢).

(الاستواء): هم كالمعتزلة. وهذه الصفة أجمعت المبتدعة على إنكارها.

* الجهمية والمعتزلة:

(الرؤية) ذكر البغدادي اتفاقهم على القول باستحالة رؤية الله عز وجل بالأبصار، وزعموا أنه لا يرى نفسه ولا يراه غيره(٣).

وقال القاضي عبد الجبار: فأما أهل العدل بأسرهم والزيدية والخوارج وأكثر المرجئة فإنهم قالوا: لا يجوز أن يرى الله تعالى بالبصر، لأن ذلك يستحيل (٤).

(الكلام): واتفقوا على حدوث كلام الله تعالى وحدوث أمره ونهيه وأكثرهم يسمون كلام الله مخلوقاً والقرآن مخلوق(٥).

وقال عبد الجبار: وأما مذهبنا فهو أن القرآن كلام الله تعالى ووحيه وهو مخلوق محدث(٦).

(الاستواء) وقال شيخ الإسلام الذهبي رحمه الله تعالى: «وكان الجهم ينكر صفات الرب

---

(١) «أعيان الشيعة» (١/ ٤٦١).

(٢) «التوحيد» (ص ٢٢٥)، «البحار» (٩٢/ ١١٩).

(٣) (ص ١٣١) ط التراث.

(٤) «المغني» (٤/ ١٣٩). وراجع «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص ١٢٨-...)، (شروح الطحاوية).

(٥) «الفرق بين الفرق» (ص ١٣١)، «دراسات» (٣٣٩-٣٤٠).

(٦) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٢٨). وراجع «الفتاوى» (١٢/ ٢٩-٣٠، ٣٦٨)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص ١١٨-...)، «العقيدة السلفية» (ص ٢٩٧) و(ص ٣٠٣- ٣٣٠)، (وشروح الطحاوية).

عز وجل وينزهه بزعمه عن الصفات كلها، ويقول بخلق القرآن، ويزعم أن الله ليس على العرش بل في كل مكان»(١).

وعامة المبتدعة من الجهمية والمعتزلة وجمهور الأشاعرة تنكر العلو والاستواء.

وقال القاضي عبد الجبار: المراد بالاستواء الاستيلاء والاقتداء...(٢).

وقد بسط قولهم وشبههم مع ردها شارح الطحاوية.

* الأشاعرة:

(الرؤية) لما أنكر المبتدعة العلو ترتب على ذلك إنكار الرؤية.

وأما الأشاعرة والماتريدية فجمعوا بين النقيضين: نفي العلو وإثبات الرؤية، وقد ألجأهم هذا التناقض إلى تفسير الرؤية بالعلم القلبي.

قال البيضاوي في «الطوالع»: يرى بمعنى أنه ينكشف لعباده من غير ارتسام شعاع به وحصول مواجهة خلافاً للمشبه.

وقال البيجوري في شرح الجوهرة: إذ الرؤية قوة يجعلها في خلقه لا يشترط فيها مقابلة المرئي ولا كونه في جهة وحيز.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومنهم من أقر بالرؤية التي أخبر بها النبي ﷺ كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، وإما برؤية فسروها بزيادة كشف أو علم جعلها بحاسة سادسة ونحو ذلك من الأقوال التي يذهب إليها ضرار بن عمرو وطوائف من أهل الكلام - يعني الأشاعرة والماتريدية - المنتسبين إلى نصرة أهل السنة في الرؤية وإن كان ما يثبتونه من جنس ما

(١) «تاريخ الإسلام» (١٢١-١٤٠) (ص٦٦-٦٧).

(٢) راجع: «شرح الأصول الخمسة» (ص ٢٢٧)، انظر كتاب «العلو» للذهبي، تحقيق البراك (١/ ١٨٥-٢١٩).

تنفيه المعتزلة والضرارية والنزاع بينهم لفظي، ونزاعهم مع أهل السنة معنوي، والمقصود أن مثبتة الرؤية منهم من أنكر أن يكون المؤمن ينعم بنفس رؤية ربه وقالوا: لأنه لا مناسبة بين المحدث والقديم كما ذكره الجويني...».

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: «قول الأشاعرة إنه يرى لا إلى جهة، يعني: لا يرى في جهة العلو ويرى إدراكاً؛ فإن هذا لوكان إثباتاً للرؤية فهو غير مقبول عقلاً ولا مقبول سمعاً... وليس لهم حجة من جهة سمعية ولا عقلية، إلا أنهم نفوا علو الله تعالى وقالوا هو في كل مكان وفرَّعوا عليه قولهم يرى لا إلى جهة وهذا باطل...»[(١)].

(الكلام): مذهبهم أن الكلام ثابت لله تعالى، وهو كلام نفسي قديم لا يتعلق بالمشيئة ولا الإرادة ولا يتجدد ولا يُسمع، وأنه معنى واحد لا يتنوع وليس بحرف وصوت.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لا خلاف بين الناس أن أول من أحدث هذا القول الكلام النفسي في الإسلام ابن كلاب البصري واتبعه على ذلك أبو الحسن الأشعري..»[(٢)].

وعلى هذا المذهب يعتقدون أن ألفاظ القرآن مخلوقة من كلام جبريل، وهذا راجع إلى قولهم (بنفي حلول الحوادث) وقولهم وقول المعتزلة سواء والاختلاف لفظي.

قال الأنصاري في شرح «أم البراهين»: وحقيقة الكلام هو المعنى القائم بالذات المعبر عنه بالعبارات، وكلام الله ليس بحروف؛ لأن الحروف حادثة، ولا بصوت؛ لأن الأصوات حادثة، وكلام الله منزه عن التقديم والتأخير، والكتب المنزلة يطلق عليها كلام الله لأنها دالة على بعض مدلولات الكلام النفسي الأزلي أ.هـ.

---

(١) «جامع شروح الطحاوية» ١/ ٣٥٩) بتصرف. وانظر: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٥٤٩- ٥٥٢) وغيره.

(٢) «الاستقامة» (١/ ١٢١).

وهذا القول المبتدع مردود شرعاً: «كل محدثة بدعة»، «من أحدث في أمرنا هذا ما ليس منه فهو رد» متفق عليه.

وهو أخذٌ بأصول الجهمية، كما قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لكن الأصل العقلي الذي بنى عليه ابن كلاب قوله في كلام الله وصفاته هو أصل الجهمية والمعتزلة بعينه»(١).

قولهم مخالف أيضًا للغة والعقل(٢).

(العلو والاستواء) إثبات العلو من معاني الربوبية، وقد أنكره المبتدعة من الجهمية والمعتزلة وأكثر الأشاعرة والماتريدية والصوفية.

ويفسر الأشاعرة أدلة العلو والاستواء: بعلو الصفات والقهر.

قال الأنصاري في شرح أم البراهين: ويستحيل أن تكون على الله مماثلة الحوادث بأن يكون فوق العرش، ويستحيل أن تكون له جهة في نفسه لا فوق ولا تحت. أ.هـ.

وهذا عين قول الجهمية، وقد أجمع السلف على كفر منكري علو الله تعالى.

وفسروا الاستواء أيضاً بقولهم: استواؤه فعل يفعله في العرش يصير به مستوٍ عليه من غير فعل يقوم بالرب كما يقوله الأشعري، فالاستواء عنده فعل فعله في العرش سماه استواءً، فهو ينفي قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى فيجعل الاستواء فعلاً بائناً عنه لأن الفعل عندهم بمعنى المفعول...

ومنهم من فسر الاستواء بالاستيلاء كالمعتزلة.

والمتأمل في كلام الأشاعرة يعلم أن الأشاعرة بيت التناقض والحيرة(١).

---

(١) حديث النزول (ص ١٧٣).

(٢) راجع: «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» (ص ٣٤٥- ٤٠٧)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٩٥- ٢٩٨)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (٢/ ٥١٧- ٥٣٤).

* الصوفية:

(العلو) وهم كالجهمية والأشاعرة القائلين: (الله في كل مكان).

ثم ينقسمون في ذلك قسمين: أصحاب وحدة الوجود القائلون أن الله عين وجود المخلوقات(٢).

وطائفة حلوليه وهم الأقل: القائلون بأنه حل في كل مكان(٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فهذا كتاب الله من أوله إلى آخره وسنة رسوله ﷺ من أولها إلى آخرها ثم عامة كلام الصحابة والتابعين ثم كلام سائر الأمة مملوء بما هو إما نص وإما ظاهر في أن الله سبحانه فوق كل شيء وعلى كل شيءٍ وأنه فوق العرش وأنه فوق السماء»(٤).

(الرؤية) وهم أوسع ضلالًا من الأشعرية حيث زادوا القول: بأن الله يرى في الدنيا والآخرة(٥).

وقال صاحب «المقصد النفيس» (ق ١٠): رؤية المؤمنين لربهم في الآخرة حق بأن ينكشف انكشافاً تاماً منزهاً عن المقابلة والجهة...(٦).

(الكلام) جمهورهم كالأشاعرة، وغلاتهم يقولون بقول الفلاسفة فيقولون: كلام الله

---

(١) راجع: «العلو» للذهبي، بتحقيق البراك (١/ ١٨٥،٢٢٣ - ٢٢٦)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٩١-٢٩٤).

(٢) «فصوص ابن عربي» (ص ٧٧).

(٣) راجع: «العلو» (١/ ١٨٦) و (ص ١٩٢-١٩٩).

(٤) «الحموية» (ص ١٤٦).

(٥) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٥٥٢) .

(٦) «صوفية حضرموت» (ص ٤٣٦).

لا وجود له خارج نفس الرسول، وإنما هو ما يفيض على النفوس من المعاني...

وهذا القول كفر [١].

ومنهم من يدعي أن الله تعالى كلمه مباشرة.

****

(١) راجع: «العقيدة السلفية في كلام رب البرية» (ص ٢٩٥- ٢٩٦).

الفصل الخامس

في مسائل الشرك بالله تعالى

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في مسائل الشرك بالله تعالى

المسألة الأولى: في تعريف الشرك وبيان أنواعه: الشرك هو تسوية غير الله بالله تعالى فيما هو من خصائص الله تعالى من الربوبية والألوهية والأسماء والصفات.

* وشرح ذلك فيما يلي:

١- شرك يكون باعتقاد أكثر من إله وخالق كشرك المجوس وغيرهم كالنصارى، وقد أبطل الله تعالى هذا الشرك فقال سبحانه: ﴿مَا ٱتَّخَذَ ٱللَّهُ مِن وَلَدٍ وَمَا كَانَ مَعَهُۥ مِنْ إِلَٰهٍ ۚ إِذًا لَّذَهَبَ كُلُّ إِلَٰهٍۭ بِمَا خَلَقَ﴾ [المؤمنون:٩١] الآية.

وهذا الشرك مجمع على تحريمه وكون صاحبه خارجاً من الإسلام.

وهذا الشرك مناقض لوحدانية الذات والأفعال.

٢- شرك مناقض لوحدانية الصفات، ويكون باعتقاد شريك له في الصفات، وقد أبطل الله تعالى هذا الشرك فقال سبحانه: ﴿هَلْ تَعْلَمُ لَهُۥ سَمِيًّا﴾ [مريم:٦٥]، ﴿وَلَمْ يَكُن لَّهُۥ كُفُوًا أَحَدٌۢ ﴿٤﴾﴾ [الإخلاص:٤]، ﴿وَلِلَّهِ ٱلْمَثَلُ ٱلْأَعْلَىٰ﴾ [النحل:٦٠]، ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ﴾ [الشورى:١١].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فهذا الرب هو الذي لا سمي له لتفرده بالكمال في صفاته وأفعاله، فأما من لا صفة له ولا فعل ولا حقائق لأسمائه إن هي إلا ألفاظ فارغة عن المعاني فالعدم سمي له»(١).

* ومن أنواع هذا الشرك وأمثلته:

- اعتقاد اتصاف المخلوق بصفات لا تليق إلا بالله تعالى كعلم الغيب.

- اعتقاد أن لبعض المخلوقين قدرة على التصرف فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى.

- اعتقاد اتصاف الله تعالى بصفات المخلوق أو بعضها كقوله الممثلة وكقول اليهود: ﴿يَدُ ٱللَّهِ مَغْلُولَةٌ﴾ [المائدة:٦٤]، ونحو ذلك.

وسيأتي شرح أكثر في الفصل الآتي.

٣- شرك في عبادة الله تعالى ومعاملته وإن كان صاحبه يعتقد أنه سبحانه لا شريك له في ذاته ولا في صفاته ولا في أفعاله، قال الله تعالى: ﴿فَلَا تَجْعَلُوا۟ لِلَّهِ أَندَادًا وَأَنتُمْ تَعْلَمُونَ ﴿٢٢﴾﴾ [البقرة:٢٢]، ﴿وَٱعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُشْرِكُوا۟ بِهِۦ شَيْـًٔا﴾ [النساء:٣٦]، ﴿فَمَن كَانَ يَرْجُوا۟ لِقَآءَ رَبِّهِۦ فَلْيَعْمَلْ عَمَلًا صَٰلِحًا وَلَا يُشْرِكْ بِعِبَادَةِ رَبِّهِۦٓ أَحَدًۢا ﴿١١٠﴾﴾ [الكهف:١١٠]، ﴿وَمَآ أُمِرُوٓا۟ إِلَّا لِيَعْبُدُوا۟ ٱللَّهَ مُخْلِصِينَ لَهُ ٱلدِّينَ﴾ [البينة:٥].

وأدلة كثيرة تنص على أن صرف العبادة لغير الله تعالى شرك.

وهذا الشرك يكون في أفعاله القلوب وأعمال الجوارح.

- فأعمال القلب: كالمحبة والخوف والرجاء والتوكل ونحو ذلك.

- وأعمال الجوارح كالسجود والذبح والنذر والحج والطواف ونحو ذلك.

---

(١) «الصواعق» (٣/ ١٠٢٨).

ومن الأدلة على ذلك قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ تَدۡعُونَ مِن دُونِهِۦ مَا يَمۡلِكُونَ مِن قِطۡمِيرٍ ۝١٣ إِن تَدۡعُوهُمۡ لَا يَسۡمَعُواْ دُعَآءَكُمۡ وَلَوۡ سَمِعُواْ مَا ٱسۡتَجَابُواْ لَكُمۡۖ وَيَوۡمَ ٱلۡقِيَٰمَةِ يَكۡفُرُونَ بِشِرۡكِكُمۡۚ وَلَا يُنَبِّئُكَ مِثۡلُ خَبِيرٖ ۝١٤﴾ [فاطر:١٣-١٤].

وقوله: ﴿وَمِنَ ٱلنَّاسِ مَن يَتَّخِذُ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَندَادٗا يُحِبُّونَهُمۡ كَحُبِّ ٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٦٥] الآية.

وقد فُصِّل ذلك في (الأصول الثلاثة) (القول المفيد) (كتاب التوحيد) وغيرها.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «اعلم رحمك الله تعالى أن الشرك بالله أعظم ذنب عصي به الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

وفي الصحيحين أنه ﷺ سئل: أي الذنب أعظم؟ قال: «أن تجعل لله نداً وهو خلقك»، والند المثل، وقال تعالى: ﴿فَلَا تَجۡعَلُواْ لِلَّهِ أَندَادٗا وَأَنتُمۡ تَعۡلَمُونَ﴾ [البقرة:٢٢].

وقال تعالى: ﴿وَجَعَلَ لِلَّهِ أَندَادٗا لِّيُضِلَّ عَن سَبِيلِهِۦۚ قُلۡ تَمَتَّعۡ بِكُفۡرِكَ قَلِيلًاۖ إِنَّكَ مِنۡ أَصۡحَٰبِ ٱلنَّارِ﴾ [الزمر:٨]، فمن جعل لله نداً من خلقه فيما يستحقه عز وجل من الإلهية والربوبية فقد كفر بإجماع الأمة»(١).

٤- شرك التعطيل، وهو أكبر الشرك و أعظمه وأقبحه، كشرك فرعون والدهرية والاشتراكية ونحوهم ممن أنكر وجود الرب سبحانه، قال تعالى عن فرعون: ﴿مَا عَلِمۡتُ لَكُم مِّنۡ إِلَٰهٍ غَيۡرِي﴾ [القصص:٣٨]، وقال عن الدهرية: ﴿وَمَا يُهۡلِكُنَآ إِلَّا ٱلدَّهۡرُ﴾ [الجاثية:٢٤]. وهؤلاء يكابرون فطرهم كما قال تعالى: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ﴾ [النمل:١٤]. وقد سبق إبطال هذا الشرك عند الكلام على إثبات وجود الله تعالى.

---

(١) «الفتاوى» (١/ ٨٨).

ومن هذا الشرك تعطيل الرب سبحانه عن صفاته وكماله كشرك غلاة الجهمية والمعتزلة وغيرهم.

ومنه شرك أصحاب وحده الوجود الذين جعلوا المخلوق والخالق شيئاً واحداً وحقيقته إنكار وجود رب خالق سبحانه(١).



المسألة الثانية: من وقع في نوع من أنواع الشرك الأكبر لم ينفعه الإقرار بالتوحيد.

قال تعالى: ﴿وَٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَلَا تُشۡرِكُواْ بِهِۦ شَيۡـٔٗا﴾ [النساء:٣٦]، فحرم جميع أنواع الشرك، وقد كان المشركون في الجاهلية يقرون بالربوبية والخلق والرزق لله تعالى ويشركون في العبادة فسماهم الله تعالى مشركين... وقد سبق بيانه في باب الألوهية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن المعلوم أن التوحيد الذي بعث به رسوله وأنزل به كتابه هو ما دل عليه الكتاب والسنة الإجماع مثل عبادة الله وحده لا شريك له، فمن عبد غيره كان مشركاً ولم يكن موحداً وإن أقر أنه خالق كل شيء(٢).

وقال الشيخ عبد الرحمن آل الشيخ رحمه الله تعالى: «أجمع العلماء سلفاً وخلفاً من الصحابة والتابعين والأئمة وجميع أهل السنة أن المرء لا يكون مسلماً إلا بالتجرد من الشرك الأكبر والبراءة منه ومن فعله، وبغضهم ومعادتهم بحسب الطاقة والقدرة وإخلاص الأعمال كلها

---

(١) راجع: «حقيقة التوحيد» (ص ٣٣٩-٣٤٦/ ٥٢٩-٥٤٣)، «إكرام الموحدين» (ص ٤٢٢-٤٣٠)، شرحنا للقول المفيد الكبير، وفيه مراجع كثيرة وتوسع مغني عن التوسع هنا. «الشرك في القديم والحديث» (١/ ١١٧-١٨١)، «الجواب الكافي» (ص ١٥٠-١٥٢).

(٢) «نقض تأسيس الجهمية» كما في «الإجماع في مسائل توحيد الإلهية» (ص ٢٢).

لله»[(١)].

وقال الشيخ سليمان آل الشيخ رحمه الله تعالى: «وقد أجمع العلماء على أن من قال: لا إله إلا الله وهو مشرك أنه يقاتل حتى يأتي بالتوحيد..»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فمن جعل الملائكة والأنبياء وسائط يدعوهم ويتوكل عليهم ويسألهم جلب المنافع ودفع المضار مثل أن يسألهم غفران الذنوب وهداية القلوب وتفريج الكروب وسد الفاقات؛ فهو كافر بإجماع المسلمين»[(٣)].

وقال: «ومن أعظم الشرك أن يستغيث الرجل بميت أو غائب»[(٤)].

وقال الشيخ سليمان آل الشيخ رحمه الله تعالى: «وقد نص العلماء من أهل المذاهب الأربعة وغيرهم في باب حكم المرتد على أن من أشرك بالله فهو كافر - أي: عبد الله غيره بنوع من أنواع العبادة»[(٥)].

الأدلة على ذلك كثيرة مبسوطة في كتب كثيرة، وقد أوضحناه أكثر في شرح القول المفيد[(٦)].

---

(١) «الدرر السنية» (١١/ ٥٤٥).

(٢) «تيسير العزيز الحميد» (ص ١١٤).

(٣) «الفتاوى» (١/ ١٢٤).

(٤) (٢٧/ ٨١).

(٥) «التيسير» (ص ٢٢٩).

(٦) وراجع المزيد: «الإجماع في مسائل الإلهية» (ص ٢٠-٤٠) و(ص ٩٨-١٠٠)، «حقيقة التوحيد» (ص ٥٤٠-٥٤٣)، (كتاب كشف الشبهات مع شروحه)، «نقض عقائد الأشاعرة» (١٩٨-٢٠٥)، «الشرك في القديم والحديث» (١/ ١١٧-١٨١) و(٥٠٠-٥٧١).



المسألة الثالثة: في كون الشرك ينقسم إلى قسمين أكبر وأصغر وبيان الفرق بينهما.

الشرك الأكبر: سبق تعريفه، وهو تسوية غير الله تعالى بالله في شيء مما يختص به، والمشركون يستقلون في ذلك ويستكثرون كل بحسبه، ولا يشترط المساواة من جميع الوجوه، فهذا لم يقل به أحد كما قال ذلك شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(١).

وعلى هذا فالشرك في الربوبية أكبر وليس فيه شرك أصغر(٢).

وهو كذلك في الأسماء والصفات وفي العبادة فصرف العبادة لغير الله تعالى شرك أكبر كما سبق في باب (الألوهية).

وصاحبه مخلد في النار بإجماع الأمة، نقل الإجماع القرطبي والنووي وابن القيم وشيخ الإسلام وجمع من العلماء.

وقال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ﴾ [النساء:٤٨]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ وَمَأۡوَىٰهُ ٱلنَّارُ﴾ [المائدة:٧٢].

والشرك الأكبر محبط لجميع الأعمال وصاحبه حلال الدم والمال...(٣).

والأدلة على ذلك كثيرة.

---

(١) الفتاوى (٧/ ٧٥).

(٢) «الجواب الكافي» (/ ١٥٣).

(٣) راجع: «شرح مسلم» للنووي (٢/ ٩٧)، «الفتاوى» (١/ ٩١-٩٤)، «الرد على البكري» (ص ٩٥)، «المدارج» (١/ ٣٣٩)، (وقد ذكرنا أقوالاً كثيرة وراجع في شرح القول المفيد: باب الشرك)، «فتاوى ابن باز» (١/ ٤٣)، «الشرك في القديم والحديث» (١/ ١٥٦-١٧٧) وغيرها.

وأما الشرك الأصغر فهو في الألوهية في بعض الألفاظ والأعمال القلبية[(١)]، فعامة أهل السنة يقسمون الشرك في الألوهية إلى أكبر وأصغر كما قرره ابن القيم وابن رجب وشيخ الإسلام والسعدي وابن باز وجمع من العلماء.

قال ابن القيم: «وهذا الشرك – في الألوهية – ينقسم إلى مغفور وإلى غير مغفور وأكبر وأصغر»[(٢)].

وقال ابن رجب رحمه الله تعالى: «وأما توحيد الألوهية فالشرك فيه تارة يوجب الكفر والخروج من الملة والخلود في النار، ومنه ما هو أصغر كالحلف بغير الله وقول ما شاء الله وشئت...»[(٣)].

وقد اختلف العلماء في حد الشرك الأصغر مع اتفاقهم أنه لا يخرج من الملة ولا يوجب الخلود في النار، بل صاحبه مسلم عاصٍ.

وأحسن ما قيل في تعريفه: هو كل قول أو عمل أطلق عليه الشرع لفظ الشرك أو وصف الشرك وليس مخرجًا من الملة.

وهكذا يدخل فيه ما كان في معناه مما يتضمن الشرك ولا يصل إلى الشرك الأكبر.

وأما كيف يعرف كونه أصغر: فذلك بالجمع بين الأدلة والنظر في معانيها.

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ مَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدۡ حَرَّمَ ٱللَّهُ عَلَيۡهِ ٱلۡجَنَّةَ﴾ [المائدة:٧٢]: هل يدخل فيه الشرك الأصغر والخفي؟ الجواب: أنه لا يدخل

---

(١) اللفظ كالحلف بغير الله تعالى، والأعمال كيسير الرياء واعتقاد سبب غير شرعي يشابه أعمال المشركين كتعليق التمائم مع اعتقاد أنها سبب.

(٢) «الجواب الكافي» (١٥٣).

(٣) «فضل علم السلف على الخلف» (ص ١٠٢).

فيه بالإجماع، لأن تحريم الجنة وإدخال النار والتخليد فيها إنما هو لأهل الموت على الشرك الأكبر... ويكون المفهوم إذاً من آيتي النساء والمائدة ونحوها أنها واردة في الشرك الأكبر...(١).

وانظر نقل الاتفاق على أن الشرك الأصغر لا يخرج من الملة..(٢).

* تقسيم الشرك إلى أكبر وأصغر وراد في الأدلة:

عن محمود بن لبيد رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ قال: «إن من أخوف ما أخاف عليكم الشرك الأصغر». رواه أحمد وحسنه الألباني.

وعن شداد بن أوس رضي الله عنه قال: كنا نعد الرياء على عهد رسول الله ﷺ الشرك الأصغر. رواه الطبراني (٧١٦٠) وغيره وصححه الألباني في الترغيب (١/ ١٨).

* وينقسم الشرك الأصغر إلى قول وعمل:

فالقولي: نحو: الحلف بغير الله، وقول ما شاء الله وشاء فلان، ونحوها ومنه: عبد الحارث، عبد النبي، عبد الحسين... ومنه مطرنا بنوء كذا،...

والعملي: نحو: إتيان الكهان والعرافين، لبس الحلقة والخيط والحروز... ونحوها للتداوي.

ومنه عمل القلب: كيسير الرياء، والتطير والتشاؤم.

وقد يجتمع فيه عمل القلب والجوارح كإطالة الصلاة رياءً.

ومن عمل القلب: إرادة الإنسان بعمله الدنيا كقصد المال من التعليم...

---

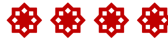
(١) «التمهيد شرح كتاب التوحيد» (٤٦-٤٧).

(٢) الشرك في القديم» (١/ ١٧٦).

* **تنبيه هام**:

قد يكون الشرك الأصغر أكبر إذا صحبه اعتقاد يوجب الحكم عليه بالشرك الأكبر.

مثال من يحلف بغير الله لاعتقاده أن المحلوف به أعظم من الله تعالى... ومن يعبِّد اسمه لغير الله (عبد النبي، عبد الحسين) مثلاً، لاعتقاده جواز عبادته... ومن جعل عمله خالصاً لغير الله تعالى... ونحو ذلك[(١)].



(١) - راجع «الشرك في القديم والحديث» (١/ ١٦٦-١٧٩).

المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء في الشرك وأحكامه

* الخوارج:

يذهبون إلى أن الشرك فعل معصية من الكبائر وأنه أكبر فقط، كما أن الكفر عندهم أكبر فقط كما سيأتي في باب (الكفر) وسيأتي الرد عليهم هنالك.

ومع هذا التشديد إلا أنهم وقعوا في شرك التعطيل للأسماء والصفات - كما سبق في بابه - متابعين فيه المعتزلة[(١)].

قال الأشعري[(٢)]: «وقالت البيهسية: الناس مشركون بجهل الدين مشركون بمواقعه الذنوب وإن كان ذنب لم يحكم الله فيه حكماً مغلظاً فهو مغفور....» أ. هـ المراد.

وذُكر عن يزيد بن أنيسه الخارجي: أن أصحاب الحدود من موافقيه وغيرهم كفار مشركون، وكل ذنب صغر أو كبر فهو شرك.

وقالت النجدات: الكبائر كلها شرك، وأما الصغائر فلا..

وقال بكر بن أخت عبد الواحد بن زياد: كل ذنبٍ صغير أو كبير ولو كذبة على سبيل المزاح فهي شرك بالله وفاعلها كافر مخلد في النار...

فحاصل أقوالهم: التكفير بالكبيرة، ومنهم من يكفّر بكل ذنب، ويسمونها شركاً[(٣)].

---

(١) وانظر: «الشرك في القديم والحديث» (٢/ ٨٠٥-٨٠٧).

(٢) في مقالته (١/ ٢٩٥).

(٣) راجع: «الملل والنحل» (١/ ١٣٦)، «رسالة الدبسي» (ص ٢٨)، «الفصل» (٤/ ١٩١)، «قواعد الإسلام» (ص ٣٧)، «الخوارج» للعواجي (٣٣٦- ٣٥١).

* الرافضة:

وهم أخف الخلق عقولاً وأسخفهم رأياً:

فسروا معنى الشرك: بالشرك في ولاية الأئمة أو إنكار إمامتهم.

هم مع هذا يصنعون شركيات كثيرة في الألوهية والربوبية والأسماء والصفات - كما سبق في أبواب مضت.

ومن ذلك: تفسير ﴿لَئِنْ أَشْرَكْتَ لَيَحْبَطَنَّ عَمَلُكَ﴾ [الزمر:٦٥] يعني: لئن أشركت في الولاية غير علي.

قال القفاري - وهو خبير بهم وبكتبهم -: «نصوص التوحيد جعلوها في ولاية الأئمة، فأول ما نفجأ به أن نصوص القرآن التي تأمر بعبادة الله وحده غيَّروا معناها إلى الإيمان بإمامة علي والأئمة، والنصوص التي تنهى عن الشرك جعلوا المقصود بها: الشرك في ولاية الأئمة».

ثم ذكر أمثلة ونقولات كثيرة..

وهذا الشرك عندهم أكبر غير مغفور، فلو أن شخصاً سجد لله تعالى حتى ينقطع عنقه ما قبل الله منه إلا بولاية أهل البيت.

ثم هؤلاء الرافضة وقعوا في شرك التعطيل والتمثيل كما سبق في باب الصفات. ووقعوا في شرك الألوهية بعبادة القبور...(١).

فبهذا يتضح أن الرافضة لا تعتبر الشرك إلا ما سبق ذكره عنهم.

* الجهمية:

تفسر الشرك بإثبات الصفات لله تعالى، لأن مذهبهم في تعريف التوحيد هو نفي جميع

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٤٢٧)، «تفسير القمي» (٢/ ٢٥١)، «بحار الأنوار» (٢٧/ ١٦٧-١٦٨)، «أصول مذهب الشيعة» (/ ٢/ ٤٢٧ - وما بعدها).

الأسماء والصفات مع إثبات كونه قادراً خالقاً على معنى يريدونه هم مؤداه التعطيل وتشبيه الرب سبحانه بالمعدومات.

ولذا قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «حقيقة قول الجهمية المعطلة هو قول فرعون وهو جحد الخالق... فلما كان قول الجهمية المعطلة يؤول إلى قول فرعون كان منتهى قولهم إنكار رب العالمين وإنكار عبادته وإنكار كلامه حتى ظهروا بدعوى التحقيق والتوحيد والعرفان فصاروا يقولون: العالَم هو الله، والوجود واحد والرب هو العبد وما ثَم رب وعبد وخالق ومخلوق... ولهذا صاروا يعيبون على الأنبياء وينتقصونهم ويعيبون على نوح وعلى إبراهيم وغيرهما ويمدحون فرعون ويجوزون عبادة جميع المخلوقات..»(١).

فالجهمية تفسر الشرك بما سبق وتفسر التوحيد بالتعطيل الفرعوني.

وقد أجمع العلماء على كفرهم وخروجهم من الملة(٢).

* المعتزلة:

الشرك عندهم إثبات الصفات الخبرية كالوجه واليدين والعينين... لأنه يستلزم التركيب، والقول به قول بوجود إله آخر كما صرح به الجويني من الأشاعرة(٣).

وقد سبق أن نقلنا عن واصل بن عطاء أن من أثبت صفة فقد أثبت إلهين.

وعندهم أن تعدد الصفات يلزم منه تعدد الآلهة، وهذا شرك.

وقد سبق بيان بطلان هذه الشبه.

* وأما الشرك المناقض لوحدانية الصفات والأفعال:

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ١٨٥).

(٢) راجع: «الشرك في القديم والحديث» (٢/ ٧٩٥- ٨٠١)، «الفتاوى» (٣/ ٣٥٢).

(٣) «الأشاعرة» (ص ٥٢).

فعند المعتزلة: إن إثبات الصفات يستلزم تشبيه الله تعالى بالمخلوقات، وهذا من الشرك.

وعندهم: أن إثبات خلق الله تعالى لأفعال العباد شرك؛ لأنه يستلزم وصف الله تعالى بالنقص وهو إرادة المعاصي، أو وصف الله تعالى بأن يكون في ملكه ما لا يريد من المعاصي ونحوها، ففيه وصف الرب بالعجز، وهذا شرك.

وحقيقة قول المعتزلة هو الشرك، إذ جعلوا العبد يخلق فعله فأثبتوا خالقًا غير الله تعالى.

وسيأتي في باب القدر الرد عليهم.

وأما دعوى أن الإثبات يستلزم التشبيه فباطل إذا لا يلزم هذا في حق المخلوقين مع بعضهم فيد الرجل لا تشبه يد النملة... فكيف يصح هذا للازم في حق الرب سبحانه و ﴿لَيۡسَ كَمِثۡلِهِۦ شَيۡءٞۖ وَهُوَ ٱلسَّمِيعُ ٱلۡبَصِيرُ﴾ [الشورى:١١][(١)].

وأما الشرك المناقض لوحدانية العبادة فعند المعتزلة أن التوحيد قسمان، وأخرجوا توحيد الألوهية وبالتالي تغير مفهوم الشرك عندهم. فجعلوا الشرك هو ما تضمن الشرك في الاعتقاد (في الربوبية والصفات).

وأما الشرك العملي وهو الشرك في العبادة فلم يعتبروه من الشرك إلا إذا تضمن اعتقاد استقلالية المعبود بالخلق والإيجاد، أو تضمن مشاركته في الذات والصفات.

والمعتزلة في هذا أخف ضلالاً من الجهمية والأشاعرة، وذلك بالوعيد على طريقة الخوارج، والمرجئة شر منهم في هذا، وسيأتي بسطه قريباً عند الكلام على الأشاعرة.

وقد رد عليه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: فقال: «ولهذا - أي: مفهوم الشرك - كان أن أتباع هؤلاء من يسجد للشمس والقمر والكواكب ويدعوهم كما يدعو الله تعالى ويصوم لها وينسك لها ويتقرب إليها ثم يقول: إن هذا ليس بشرك، وإنما الشرك إذا اعتقدتُ أنها هي

---

(١) راجع: «حقيقة التوحيد» (٣٣٩- ٣٤٦) و (٣٢٨) وما بعده.

المدبرة لي، فإذا جعلتها سبباً وواسطة لم أكن مشركاً. ومن المعلوم بالاضرار من دين الإسلام أن هذا شرك»(١).

مع هذا أيضاً فقد وقعوا في شرك التعطيل ونفي الصفات(٢).

* الأشاعرة والصوفية:

يفسرون الشرك كالمعتزلة.

فعند الأشاعرة أن إثبات الصفات الاختيارية أو الخبرية من الشرك.

قال الجويني: ويترتب على اعتقاد حقيقة التوحيد إيضاح الدليل على أن الإله ليس بمؤلف، إذ لو كان تعالى الله عنه وتقدس لكان كل بَعْضٍ قائماً بنفسه عالماً حياً قادراً وذلك تصريح بإثبات إلهين(٣).

وزعم الأشاعرة أن إثبات الأسباب شرك؛ لأنه يستلزم أن تكون لها مشاركة في الخلق والإيجاد.

وعندهم أن إثبات مشيئته للعبد واختيار في فعله شرك للعلة السابقة.

والجواب: أن إثبات الصفات الخبرية تابع للذات قائمة بها لا مستقلة عنها حتى يقال يلزم منها إثبات إلهين، نفيها هو عين الشرك، لأنه يؤدي إلى نفي الذات، فذات بلا صفات عدم. وهذا شرك التعطيل.

وأما الأسباب فالاعتماد عليها، أو إثبات استقلالها - كما تقول المعتزلة - شرك.

والغلو في نفي تأثيرها كما تقول الأشاعرة قدح في الشريعة، وقد سبق بيانه في موضعه.

---

(١) «درء التعارض» (١/ ٢٢٧- ٢٢٨).

(٢) «الشرك في القديم والحديث» (٢/ ٨١٠).

(٣) «الإرشاد» (ص ٥٢)، «أصول الدين» (٧٥، ١٠٩).

وأما قول المعتزلة باستقلال العبد بفعله فهو شرك كما سبق والغلو في نفي مشيئة العبد واستطاعته كما تقول الأشاعرة والجبرية ضلال وسيأتي في باب القدر(١).

* موقف الأشاعرة والصوفية من الشرك في العبادة (وهو ما عليه غالب متأخري الأشاعرة):

سبق أنهم لا يرون الشرك إلا في الاعتقاد، وإليك نقولات عنهم:

وقال تقي الدين السبكي وهو أشعري صوفي: الشرك والعبادة لا يتحققان إلا باعتقاد الربوبية لغيره تعالى والاستقلال بالنفع والضر والإيجاد والخلق ونفوذ المشيئة لا محالة، والتأثيرات بالذات دون الحاجة إلى الغير، فليس في المسلمين الموحدين المستغيثين بالصالحين شرك وهم برآء من الشرك(٢).

وقال محمد بن عبده الماتريدي: فالإشراك اعتقاد أن لغير الله تعالى أثر فوق ما وهبه الله كالأسباب الظاهرة، وأن لشيء من الأشياء سلطاناً على ما خرج عن قدرة المخلوقين كالاستشفاء من الأمراض بغير الأدوية...(٣).

وقال أحد الأزهريين – وهو الدجوي -: فقولهم أن التوحيد ينقسم إلى توحيد الربوبية والألوهية تقسيم غير معروف لأحد قبل ابن تيمية وما كان الرسول يقول لأحد دخل الإسلام هناك توحيدان، ولا معنى لهذا التقسيم، فإن الإله الحق هو الرب الحق... ولا معنى لأن نعبد من لا نعتقد فيه أنه رب ينفع ويضر.

وقال السمهودي (ت ٩١١) في كتابه «وفاء الوفاء بأخبار المصطفى»: اعلم أن الاستغاثة

(١) راجع: «حقيقة التوحيد» (٣٣٩-٣٤٦).

(٢) «شفاء الأسقام» للسبكي (ص ١٧٥).

(٣) رسالته في التوحيد

والتشفع بالنبي ﷺ: وبجاهه وبركته من فعل الأنبياء وسائر السلف الصالح.

وقال دحلان الصوفي الأشعري: والذي يقدح في التوحيد هو اعتقاد التأثير لغير الله واعتقاد ألوهيته واستحقاق العبادة لغير الله، وأما مجرد النداء من غير اعتقاد شيء من ذلك فلا ضرر فيه(١).

وقال محمد علوي المالكي: إنه لا يكفر المستغيث إلا إذا اعتقد الخلق والإيجاد لغير الله (٢).

وإليك رداً مختصراً عليهم، وسنجمل الرد في النقاط الآتية:

١- إثبات أن الشرك في العباد شرك أكبر وأنه لا يشترط فيه الاعتقاد المذكور...

٢- إثبات أن هؤلاء الحمقى واقعون في الشرك الاعتقادي الذي ذكروه...

٣- الخلط بين الشرك الأكبر والأصغر عندهم. والله المستعان.

* الأدلة على أن الشرك يقع في العبادة:

١- قال تعالى عن قوم نوح عليه السلام: ﴿وَقَالُوا۟ لَا تَذَرُنَّ ءَالِهَتَكُمْ وَلَا تَذَرُنَّ وَدًّا وَلَا سُوَاعًا وَلَا يَغُوثَ وَيَعُوقَ وَنَسْرًا ﴿٢٣﴾﴾ [نوح:٢٣]، قال ابن عباس رضي الله عنهما: هذه أسماء رجال صالحين عبُدت. (خ٤٩٢٠).

(١) «الدرر السنية» (ص ١٣٤)، «شواهد الحق» للنبهاني (ص ١٥٠).

(٢) «مفاهيم يجب أن تصحح» (ص ٢٥، ١٠٣- ١٠٥). وانظراً أقوالاً أخرى في «كشف النقاب» للنقوي (٤٤-٥١) و «كشف الارتياب للعاملي» (ص ٢٧٤)، «أم البراهين» للقضاعي (ص ٣٨٢، ٣٨٤،٣٩٠)، وانظراً أيضاً «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٠٠-٢٠٢)، «الشرك في القديم والحديث» (٢/ ١٢٠- ١٢٢) وغيرها.

قال الشيخ سليمان آل الشيخ رحمه الله تعالى: «فتبين أن مبدأ الشرك بالصالحين هو الغلو فيهم.... وهذا أول شرك حدث في الأرض وهو الذي أوحاه الشيطان إلى عباد القبور في هذا الزمان»(١).

٢- وقال الله تعالى عن قوم هود عليه السلام: ﴿قَالُوٓاْ أَجِئۡتَنَا لِنَعۡبُدَ ٱللَّهَ وَحۡدَهُۥ وَنَذَرَ مَا كَانَ يَعۡبُدُ ءَابَآؤُنَا﴾ [الأعراف:٧٠] الآية. يستفاد من الآية أن قوم هود عليه السلام كانوا يعبدون الله تعالى. ويعبدون آلهتهم وهي أصنام لرجال صالحين، فأنكروا على هود دعوتهم إلى توحيد الله بالعبادة وترك الشرك فيها، مع أنهم يؤمنون بربوبية الله تعالى.

٣- وقال تعالى عن قوم إبراهم عليه والسلام: ﴿إِذۡ قَالَ لِأَبِيهِ وَقَوۡمِهِۦ مَا هَٰذِهِ ٱلتَّمَاثِيلُ ٱلَّتِيٓ أَنتُمۡ لَهَا عَٰكِفُونَ ۝٥٢ قَالُواْ وَجَدۡنَآ ءَابَآءَنَا لَهَا عَٰبِدِينَ ۝٥٣﴾ [الأنبياء:٥٢-٥٣]، فكانوا بذلك كافرين مع اعترافهم بربوبية الله تعالى.

٤- وقال تعالى عن قوم موسى عليه السلام بعد إيمانهم بالله وعبورهم البحر فراراً بدينهم: ﴿وَجَٰوَزۡنَا بِبَنِيٓ إِسۡرَٰٓءِيلَ ٱلۡبَحۡرَ فَأَتَوۡاْ عَلَىٰ قَوۡمٖ يَعۡكُفُونَ عَلَىٰٓ أَصۡنَامٖ لَّهُمۡۚ قَالُواْ﴾ أي قوم موسى ﴿ٱجۡعَل لَّنَآ إِلَٰهٗا كَمَا لَهُمۡ ءَالِهَةٞ﴾ أي: واسطة بينهم وبين الله يعبدونها. ﴿قَالَ إِنَّكُمۡ قَوۡمٞ تَجۡهَلُونَ إِنَّ هَٰٓؤُلَآءِ مُتَبَّرٞ مَّا هُمۡ فِيهِ وَبَٰطِلٞ مَّا كَانُواْ يَعۡمَلُونَ﴾ [الأعراف:١٣٨-١٣٩]، فجعل طلب الواسطة شركاً وعبادة لغير الله تعالى، وهذه الآية واضحة الدلالة على أن الشرك يقع في العبادة ولو كان المشرك يؤمن بالله تعالى ورسوله ﷺ ويصلي ويجاهد.

(١) «تيسر العزيز الحميد» (ص ٣١٠).

٥- وقال تعالى عن مشركي العرب: ﴿وَالَّذِينَ اتَّخَذُوا مِن دُونِهِ أَوْلِيَاءَ مَا نَعْبُدُهُمْ إِلَّا لِيُقَرِّبُونَا إِلَى اللَّهِ زُلْفَىٰ﴾ [الزمر:٣]، ﴿وَيَعْبُدُونَ مِن دُونِ اللَّهِ مَا لَا يَضُرُّهُمْ وَلَا يَنفَعُهُمْ وَيَقُولُونَ هَٰؤُلَاءِ شُفَعَاؤُنَا عِندَ اللَّهِ﴾ [يونس:١٨]، هذا هو شركهم دعاء غير الله والذبح لغير الله لغير الله... كل هذا تحت دعوى (ليقربونا إلى الله)، وهذه هي حجة القبورية، فالشرك ملة واحدة.

وقد قال سهيل بن عمرو في صلح الحديبية عند أن قال رسول الله ﷺ: لعلي (اكتب: هذا ما صالح عليه محمد رسول الله). قال سهيل: لو عرفنا أنك رسول الله ما قاتلناك... رواه البخاري.

فهم مقرون بالربوبية بل والألوهية لله إلا أنهم أشركوا معه في ألوهيته غيره، فكان قائلهم يقول في الحج: لبيك لا شريك لك... إلا شريكاً تملكه وما ملك.

وهذا مع أنه شرك وكفر يحل الدم والعرض والمال... إلا أنه أقل فظاعة من شرك من ينسب الضر والنفع والتصرف في الكون إلى غير الله تعالى كالقبورية...

والأدلة على ذلك كثيرة(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فإن المسلمين متفقون على ما علموه بالاضطرار من دين الإسلام أن العبد لا يجوز أن يعبد ولا يستغيث ولا يتوكل إلا على الله وأن من عبد ملكاً مقرباً أو نبياً مرسلاً أو دعاه أو استغاث به فهو مشرك، فلا يجوز عند أحد من المسلمين أن يقول قائل يا جبريل أو يا إبراهيم أو يا رسول الله اغفر لي وارحمني وارزقني، أو انصرني أو

(١) وانظر كتاب (كشف الشبهات: مع شروحه)، «حقيقة التوحيد» (٤٠٢- ٤٤٨)، وكتاب «جهود الحنفية لإبطال عقائد القبورية»، «الواسطة بين الله وخلقه» للشنقيطي، «الشرك في القديم والحديث» (٣ / ١١٦٦- ١٢٦٨)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٢٠٠- ٢٤٣).

أغثنني أو أجرني من عدوى أو نحو ذلك، بل كل هذا من خصائص الألوهية»(١).

وقال: «وأما زيارة قبوره الأنبياء والصالحين لأجل طلب الحاجات منهم، أو دعائهم والإقسام بهم على الله، أو ظن أن الدعاء أو الصلاة عند قبورهم أفضل منه في المساجد والبيوت؛ فهذا ضلال وشرك وبدعة باتفاق المسلمين»(٢).

وقال الحجاوي رحمه الله تعالى: «من جعل بينه وبين الله وسائط يدعوهم ويسألهم الشفاعة ويتوكل عليهم؛ كفر إجماعاً، لأن ذلك كفعل عابدي الأصنام»(٣).

ومن العجيب أن هذه الشركيات إنما فشت في متأخري الأشاعرة من زمن القشيري والغزالي وأمثالهم في القرن الرابع والخامس والسادس وبعد ذلك ولم تكن عند متقدميهم بهذه الكثرة والشهرة، وإليك بعض كلام الاشاعرة:

قال الخطابي رحمه الله تعالى: «لا يستعاذ بغير الله وصفاته... والاستعاذة بالمخلوق شرك منافٍ لتوحيد الخالق لما فيه من تعطيل معاملته تعالى الواجبة له على عبيده».

وقال الشهرستاني في «الملل والنحل»: «وطلبهم الحوائج منها إثبات الإلهية لها».

وقال الرازي: «وقال الجمهور الأعظم: إن الدعاء أهم مقامات العبودية ودل عليه وجوه من النقل والعقل..»(٤)، ونحو ذلك تجده عن الحليمي والجرجاني وغيرهما(٥).

---

(١) «الفتاوى» (٣/ ٢٧٢).

(٢) (١٧/ ٤٧١). وانظر «الفتاوى» (١١/ ٦٦٤)(٢٧/ ١٧٢)(٢٨/ ٤٧٥)(١/ ٣٤٧).

(٣) «الإقناع» (٦/ ١٦٨).

(٤) «تفسير الرازي» (٥/ ٩٨) (٢٦/ ٢٨٥) و(١٧/ ٥٩).

(٥) انظر «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢١٤- ٢١٦)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ١٤٤- ١٨٥).

❊ البرهان على أن الأشاعرة والصوفية وقعوا في شرك الاعتقاد:

أما متقدموا الأشاعرة فغالب شركهم هو تعطيل الصفات وأفعال الله تعالى، وهكذا شرك من جهة نسبة الشر إلى فعل الله تعالى، سيأتي في باب القدر أن الشر في مفعولاته لا في أفعاله.

ومن الشرك نفي علو الله تعالى على خلقه فهو مناقض لتوحيد الربوبية(١).

وأما متأخرو الأشاعرة المتصوفين وهم جمهور القوم فإليك البراهين على وقوعهم في شرك الاعتقاد:

- قولهم - أو كثير منهم - بوحدة والوجود (وقد سبق بيانه في باب الربوبية) ووحدة الوجود: يعنون: أن الرب والعبد شيء واحد، وأن كل شيء موجود هو الله...

وهذا موجود في كتب الحلاج الغزالي والقشيري وابن عربي وابن سبعين والكلاعي والنبهاني وغيرهم من متقدميهم ومتأخريهم، فهل هذا شرك في الربوبية والاعتقاد أم لا؟!

- زعمهم أن الأولياء يتصرفون في الكون وأن القطب له مطلق التصرف والتأثير والنفع والضر... (قد سبق أيضاً النقل عنهم في الأبواب السابقة).

❊ وإليك نقولات أخرى فيها وقوعهم في شرك الاعتقاد:

قال الخواص وقد سأله الشعراني: هل يعطى أحد من الأولياء التصرف في الكون (بكن) في هذه الدار؟ فقال: نعم بحكم الإرث لرسول الله ﷺ.

وقال إبراهيم نياس وهو يعدد خصوصياته:

قد خصني بالعلم والتصريف ... إن قلت كن يكن بلا تسويف

وقال التجاني: إن الله فوضهم - الأولياء - تفويضًا عامًا أن يفعلوا في المملكة - أي: الأرض - كل ما يريدون ويملكهم كلمة التكوين، متى قالوا للشيء كن كان من حينه فلا

(١) انظر: «نقض عقائد الأشاعرة» (٢٤٤- ٢٥١)، «منهج أهل السنة ومنهج الأشاعرة» (١/ ٣١٠).

يستعصي عليهم شيء في الوجود.

وذكر ابن ضيف الله في طبقاته أن العركي كان له قدرة على إنزال المطر.

وحكى صفي الدين الخزرجي عن محمد الزغبي نحوه في طبقاته.

وذكر الفوتي أن امرأة مرضت فنادت يا أحمد التجاني فعوفيت من ساعتها.

وذكر الدباغ أن لأهل التصرف - الأولياء - قدرة على إحياء الموتى.

بل ذكر الشعراني أن يوسف العجمي خرج من خلوته فنظر إلى كلب فأصابت ذلك الكلب الكرامة، فانقادت له جميع الكلاب بل وصار الناس يهرعون إليه في قضاء حوائجهم...

وقد سبق نحو هذا الكثير(١).

* خطؤهم في معنى الشرك الأصغر:

من الأشاعرة من يقسم الشرك إلى أكبر وأصغر، فيجعلون شرك الاعتقاد أكبر وشرك العبادة أصغر لا يخرج من الملة، وهذا تقسيم باطل كما سبق(٢).

* الحزبية:

بعد المطالعة في كتب القوم وجدت أن منهم وهو الغالب على المتأثرين بسيد قطب من يغلو في مفهوم الشرك والكفر، فيكفرون بأدنى شيء كما سيأتي بسطه في (باب الكفر) وبعد قليل أيضاً.

ومنهم من لا يفهم التوحيد ولا الشرك فهماً صحيحاً، فهو يخبط خبط عشواء.

---

(١) وراجع «تقديس الأشخاص عند الصوفية» (١/ ١٣٤-١٧٠)، وكتاب «مظاهر الانحراف العقدي عن الصوفية»، وكتاب «الصوفية في حضرموت وغيرها».

(٢) انظر: «الشرك في القديم والحديث».

ومنهم - وهم المتأثرون بالصوفية - من يقولون بقول الصوفية فيجعلون بعض الشركيات من الأمور السهلة.

ومن هؤلاء حسن البنا في رسالة العقائد (ص ٤٣٢) حيث يقول:... إلى غير ذلك من الآيات التي تثبت أنه تعالى واحد في ذاته، واحد في صفاته، واحد في أفعاله وتصرفاته، لا رب غيره ولا إله سواه. أ.هـ.

هذا مفهوم التوحيد عنده، وهو متركز على الربوبية، ولذلك فإنه يقول: والدعاء إذا قرن بالتوسل إلى الله بأحد من خلقه خلاف فرعي في كيفية الدعاء وليس من مسائل العقيدة.

ومن هذا قول البنا:

هذا الحبيب مع الأحباب قد حضرا ... وسامح الكل فيما قد مضى وجرى

وبهذا تعلم أن الألوهية عنده بل والربوبية غير واضحة، فالجهل فيها ظاهر، وهذا البيت شرك في الألوهية والربوبية - وقد سبق بيانه.

انظر إليه في رسالة العقائد (ص ٤١٦) وهو يقول: الإلهيات تبحث فيما يتعلق بالإله من حيث صفاته وأسمائه وأفعاله ويلحق بها ما يستلزم اعتقاده من العبد لمولاه. أ. هـ

وهذا هو كلام الأشاعرة عينه وخلط بين أقسام التوحيد.

ومن هذا المنطلق لمفهوم التوحيد يشيد حسن البنا بنفسه وهو يرحل لزيارة القبور التي هي أوكار للشرك والموالد والدعوة إلى ذلك.

ويزاد على ذلك الكلمات التي تقدح في الربوبية كالبيت السابق وأيضاً قوله:

الله قل ذو الوجود وما حوى ... إن كنت مرتاداً بلوغ كمال

فالكل دون الله إن حقيقته ... عدم على التفصيل والإجمال

وهذا أشبه بعقيدة وحدة الوجود - نسأل الله السلامة.

وعلى هذا الطريق من تهوين الشرك في الألوهية يقول مصطفى السباعي:

يـا سـيدي يـا رسـول الله جئـت إلى أعتاب بابك أشكو البرح من سقمي

فهذا يستغيث بالرسول ﷺ، وهذا عندهم مسألة فرعية.

وسعيد حوى يفتخر بالتصوف ويقرر العقائد الشركية في كتبه علانية.

ومن ذلك قوله: إن فكرة التوسل برسول الله كانت موجودة في جيل الصحابة...(١).

وهذا افتراء عظيم على الصحابة ما كان عندهم التوسل الشركي – وحاشاهم.

ويقرر عمر التلمساني الشرك عند القبور لأنه لا يخل عندهم بالتوحيد فيقول:

فمالنا وللحملة على أولياء الله وزوارهم والداعين عند قبورهم...(٢).

وهذا عائض القرني يدعو إلى شد الرحال إلى القبور وتقبيل ترابها كما في كتابه «المسك والعنبر»(٣)

وسيد قطب كما سبق أنه يقول بوحدة والوجود وتعطيل الصفات فإنه أيضاً وضع منهجاً في تعريف الشرك عليه جمهور المتحزبين، وهو أن أكبر شرك هو شرك الحاكمية، فيقول في عبادة الأصنام ونحوها:

إن هذه الصورة الساذجة كلها لا تستغرق صور الشرك بالله... - إلى قوله - ما يعتور البشرية من صور الشرك والجاهلية الجديدة...(٤).

قال الشيخ ربيع غفر الله له: «في هذا الكلام تهوين لدعوة الأنبياء التي ركزت على ذم عبادة الأصنام والأوثان...

---

(١) «تربيتنا الروحية» (ص ١٠٧) (٣٠٩).

(٢) «شهيد المحراب» (٢٢٦).

(٣) (ص ١٩١ / ١٩٦)، «لحن الخلود» (ص ٥٧).

(٤) «ظلال القرآن» (٤/ ٢١١٤).

وفيه: صرف الدعاة من محاربة أعظم وأكبر أنواع الشرك الذي حاربه الأنبياء...

وفيه: خلط بين قضايا الشرك الأكبر والأصغر وبين قضايا المعاصي صغيرها وكبيرها فإذا كانت صور الشرك لانهاية لها - عند سيد - فكل معصية وكل مخالفة صغيرة وكبيرة كفر عند سيد إلا الشرك بالقبور الذي لم يذكره سيد هنا ولم ينتقده في كل موضع يتحمس فيه للعقيدة وللتوحيد ولـ (لا إله إلا الله) وكل موضع يتحمس فيه ضد الشرك.

إن هذا التفسير للشرك وللتوحيد الذي يفسره سيد يُفرح عباد القبور من الروافض والصوفية، ذلك لأنه لا يمسهم ولا يمس عقائدهم... وعنده في بلده - أي مصر - ألوف القبور تقدم لها أنواع العبادات فلا يحرك - سيد - ساكناً... [١]

ويشرح محمد قطب الشرك فيقول: لقد تغيرت ولا شك بعض مظاهر العبادة فلم يعد هنالك تلك (الإناث) التي كانت العرب في شركهم يعبدونها ولكن عبادة الشيطان ذاتها لم تتغير وحلت محل (الإناث) القديمة أوثان أخرى: الدولة، والزعيم، والمذهب، والحزب، والعلم، والتقدم، والإنتاج، والحضارة، والتطور، والمجتمع، والوطن،..... عشرات من (الإناث) الجديدة غير تلك الإناث الساذجة البسيطة التي كان يعبدها العرب في الجاهلية... [٢].

وقال الشيخ ربيع[٣]: «ونسي محمد قطب تعلق بعض المنتسبين إلى الإسلام بالقبور... بل هو وأخوه يهونان من شأن الشرك الأكبر ويصرفان الدعاة عن مقاومة الشرك العظيم ويوجهانهم ليصرفوا جل اهتمامهم إن لم يكن كله إلى محاربة ما يسميانه بالأوثان الجديدة أو

(١) راجع كلاماً طويلاً لسيد قطب مع رد الشيخ ربيع في «أضواء إسلامية» (١٠٩-١٢٣).

(٢) «دراسات قرآنية ص ٤٦٩». وانظر رد الشيخ ربيع في «أضواء إسلامية» ص ١١٥-...).

(٣) (ص ١١٨).

الشرك الحضاري، بل تطور الأمر بكثير من الدعاة المتأثرين بهما وبمنهجهما إلى السخرية واحتقارًا لمن يحارب الشرك الأكبر الذي بعث الله الرسل لاستئصاله وتطهير الأرض منه».هـ

وهذا هو مفهوم الشرك عند سلمان العودة حيث يردد: (الشرك الحضاري) يعني: شرك الحاكمية، ويردد على الشرك في الألوهية (الشرك البدائي) بل يقول بكل جرأة ووقاحة: لو كان الأنبياء والمصلحون إلى يوم القيامة يحاربون من ألوان الشرك المناقض لكلمة (لا إله إلا الله) ما يتعلق بالأوضاع الشعبية فقط، لما تعرض لهم أحد ولما وقف في وجههم إلا القليل...[١].

وذكر الشيخ محمد الإمام في كتاب المتعلق بجامعة الإيمان[٢] أن أحد طلاب الجامعة لهم سنوات فيها سئل: عن الذبح لغير الله؟ فقال: ليس شركاً أكبر.

وذكر شيخنا مقبل رحمه الله تعالى في بعض أشرطته أن حزب الإخوان في اليمن استنكر غاية الاستنكار هدم قبر العيدروس الذي يعبد من دون الله تعالى في عدن وأنهم جعلوا الاهتمام بذلك اهتماماً بالقشور...

وذكر رحمه الله تعالى [٣]وغيره: أن الحزبيين في أفغانستان قتلوا الشيخ جميل الرحمن لأنه عندهم يفرق المسلمين بالدعوة إلى التوحيد ونبذ الشرك ويحكم شرع الله تعالى...، تحت حجج واهية وتلبيسات مكشوفة.

وهذا الباب واسع، وخلاصته أن الشرك الأكبر عند القوم هو شرك الحاكمية، وعند النظر نجد بعضهم من أوائل من وقع في هذا الشرك بقبول الديمقراطية والنظام الدولي والعلمانية وموالاة أعداء الإسلام إلى جانب الوقوع – من بعضهم – في شرك الألوهية.

---

(١) «هكذا علم الأنبياء» (ص ٤٥، ٧٤).

(٢) (ص ٦٦).

(٣) في «مقتل الشيخ جميل الرحمن» (٣٦- ٤٠).

الفصل السادس

في القضاء والقدر

وتحته مبحثان

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في القضاء والقدر

المسألة الأولى: الإيمان بالقضاء والقدر أحد أركان الإيمان.

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ﴾ [القمر:٤٩]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢].

وحديث عمر في مسلم (٨) أن جبريل سأل النبي ﷺ عن الإيمان فقال: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر وتؤمن بالقدر خيره وشره».

وأجمع المسلمون على وجوب الإيمان بالقضاء والقدر.

قال النووي رحمه الله تعالى: «وقد تظاهرت الأدلة من الكتاب والسنة وإجماع الصحابة وأهل الحل والعقد من السلف على إثبات قدر الله سبحانه وتعالى»(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والقرآن والسنة تثبت القدر.... فالإيمان بالقدر من أول الإيمان كما في حديث جبريل... وقد تبرأ ابن عمر والصحابة من المكذبين بالقدر...»(٢).

---

(١) «شرح مسلم» (١/ ١٥٥).

(٢) «الفتاوى» (١٦/ ٣٠٦). وراجع: «القضاء والقدر عند السلف» (٤٣٠٤٥)، «الإيمان بالقضاء والقدر» للحمد (ص ٤٥-٥٠)، «توفيق رب البرية في حل المسائل القدرية» (٢٠)، (شروح حديث جبريل من الأربعين النووية) وغيرها.

المسألة الثانية: مراتب القدر أربع:

١- العلم: وهو الإيمان بأن الله تعالى عالم بكل شيء جملة وتفصيلاً أزلاً وأبداً، سواء كان ذلك مما يتعلق بأفعاله سبحانه أو بأفعال عباده.

قال تعالى: ﴿عَـٰلِمُ ٱلْغَيْبِ وَٱلشَّهَـٰدَةِ﴾ [الرعد:٩]، ﴿عَـٰلِمِ ٱلْغَيْبِ ۖ لَا يَعْزُبُ عَنْهُ مِثْقَالُ ذَرَّةٍ فِى ٱلسَّمَـٰوَٰتِ وَلَا فِى ٱلْأَرْضِ وَلَآ أَصْغَرُ مِن ذَٰلِكَ وَلَآ أَكْبَرُ إِلَّا فِى كِتَـٰبٍ مُّبِينٍ ۝٣﴾ [سبأ:٣].

٢- الكتابة: وهي الإيمان بأن الله كتب ما سبق به علمه من مقادير الخلائق إلى يوم القيامة وإلى ما شاء الله سبحانه، قال تعالى: ﴿قَالَ عِلْمُهَا عِندَ رَبِّى فِى كِتَـٰبٍ ۖ لَّا يَضِلُّ رَبِّى وَلَا يَنسَى ۝٥٢﴾ [طه:٥٢].

٣- المشيئة: وهذه المرتبة تقتضي الإيمان بمشيئة الله تعالى النافذة وقدرته الشاملة، فما شاء كان وما لم يشأ لم يكن، وأنه لا حركة ولا سكون ولا هداية ولا إضلال إلا بمشيئته.

قال تعالى: ﴿وَرَبُّكَ يَخْلُقُ مَا يَشَآءُ وَيَخْتَارُ﴾ [القصص:٦٨]، ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ رَبُّ ٱلْعَـٰلَمِينَ ۝٢٩﴾ [التكوير:٢٩]، ﴿مَن يَشَإِ ٱللَّهُ يُضْلِلْهُ وَمَن يَشَأْ يَجْعَلْهُ عَلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ۝٣٩﴾ [الأنعام:٣٩].

٤- الخلق: وهذه المرتبة تقتضي الإيمان بأن جميع الكائنات مخلوقة لله تعالى بذواتها وصفاتها وحركاتها، وبأن كل ما سوى الله تعالى مخلوق مُوْجَد من العدم كائن بعد أن لم يكن، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَـٰلِقُ كُلِّ شَىْءٍ﴾ [الزمر:٦٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمْ وَمَا تَعْمَلُونَ﴾ [الصافات:٩٦](١).

---

(١) راجع: «الواسطية» لشيخ الإسلام، جمع المصلح (ص ١٥٣- ١٥٧)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ٥٩- ٦٤)، «توفيق رب البرية» (ص ٢٩- ٣٦)، «القضاء والقدر عن السلف» (ص ٤٨-٤٥).

المسألة الثالثة: أقسام التقدير خمسة:

١- التقدير العام: هو كتابة اللوح المحفوظ: وهو تقدير الرب سبحانه لجميع ما سيكون جملة وتفصيلاً وهو شامل للمراتب الأربع السابقة، وهذا التقدير لا تغيير فيه جف القلم بما هو كائن.

دليله: عن عبد الله بن عمرو رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «كتب الله مقادير الخلائق قبل أن يخلق السماوات الأرض بخمسين ألف سنة وعرشه على الماء»، رواه مسلم.

٢- التقدير عند الميثاق على البشر حين خلق آدم ثم جعلهم بعلمه وحكمته فريقين: فريق في الجنة وفريق في السعير، وهذا أيضاً لا تغيير فيه.

دليله: ﴿ وَإِذْ أَخَذَ رَبُّكَ مِنْ بَنِيٓ ءَادَمَ مِن ظُهُورِهِمْ ذُرِّيَّتَهُمْ وَأَشْهَدَهُمْ عَلَىٰٓ أَنفُسِهِمْ أَلَسْتُ بِرَبِّكُمْ قَالُواْ بَلَىٰ شَهِدْنَآ أَن تَقُولُواْ يَوْمَ ٱلْقِيَـٰمَةِ إِنَّا كُنَّا عَنْ هَـٰذَا غَـٰفِلِينَ ﴾ [الأعراف:١٧٢] الآية. وأصرح من الآية حديث هشام بن حكيم - وله شواهد كثيرة - قال: قال رسول الله ﷺ: «إن الله أخذ ذرية آدم من ظهره ثم أشهدهم على أنفسهم ثم أفاض بهم في كفيه فقال: هؤلاء في الجنة وهؤلاء في النار، فأهل الجنة ميسرون لعمل أهل الجنة، وأهل النار ميسرون لعمل أهل النار»، رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (١ / ٧٣) وصححه الألباني.

٣- التقدير العمري، وهو تقدير ما يجري على العبد في حياته إلى نهاية أجله وكتابة شقاوته وسعادته وعمله وكل شيء يتعلق به، وزمنه عند نفخ الروح في الجنين في بطن أمه وهو مأخوذ من التقدير العام، وهذا هو الذي يحصل فيه تغيير كما يريد الله سبحانه وتعالى.

دليله: قال تعالى: ﴿يَمْحُواْ ٱللَّهُ مَا يَشَآءُ وَيُثْبِتُ وَعِندَهُۥٓ أُمُّ ٱلْكِتَـٰبِ ۝٣٩﴾ [الرعد:٣٩].

وعن ابن مسعود رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إن أحدكم يجمع خلقه في بطن أمه أربعين يومًا ثم يكون علقة مثل ذلك ثم يكون مضغة مثل ذلك، ثم يرسل الله الملك فينفخ فيه

الروح، ويؤمر بأربع كلمات: بكتب رزقه وأجله وشقي أو سعيد» متفق عليه، وفي رواية: «اكتب عمله..» وفي حديث ابن عمر نحوه وفيه: (فيقضي إليه أمره فيكتب فيقضى ما هو لاق حتى يموت حتى النكبة ينكبها) رواه البزار وصححه الوادعي.

٤- التقدير السنوي: وهذا التقدير يكون في ليلة القدر من كل سنة فيكتب فيها كل ما سيحصل إلى السنة التي تليها، وهو داخل في التقدير العام، والتقدير العمري أيضًا.

دليله: قوله تعالى: ﴿فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [الدخان:٤].

٥- التقدير اليومي: وهو تقدير لما يكون في كل يوم وهو داخل في التقدير العام، والعمري والسنوي أيضًا.

دليله: قوله تعالى: ﴿كُلَّ يَوْمٍ هُوَ فِي شَأْنٍ﴾ [الرحمن:٢٩] (١).

* * * *

المسألة الرابعة: عدد الأقلام التي تكتب بها المقادير:

ذكر شارح الطحاوية قال: والذي دلت عليه السنة أن الأقلام أربعة وذكرها.

القلم الأول: وهو الذي خلقه الله تعالى وكتب به في اللوح المحفوظ المقادير.

دليله: قوله ﷺ: «أول ما خلق الله القلم فقال له: اكتب مقادير كل شيء حتى تقوم الساعة»، رواه أبو دواد (٤٧٠٠) عن عبادة رضي الله عنه.

القلم الثاني: حين خلق آدم وهو قلم عام أيضاً سبق دليله في التقدير عند أخذ الميثاق.

القلم الثالث: حين يرسل الملك إلى الجنين.

---

(١) راجع: «الواسطية» لشيخ الإسلام (١٥٥- ١٥٨)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (٦٧- ٥٩)، «أعلام السنة المنشورة» (١٢٩- ١٣٣)، «القضاء والقدر عند السلف» (٥٦- ٥٩)، «توفيق رب البرية» (ص ٣٨- ٤٢).

سبق دليله في التقدير العمري.

القلم الرابع: الموضوع على العبد عند بلوغه الذي بأيدي الكرام الكاتبين.

دليله: قوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن الصبي حتى يعقل، وعن المجنون حتى يبرأ، وعن النائم حتى يستيقظ»، رواه أبو داود (٤٣٩٩) عن علي رضي الله عنه.

وهذا لكتابة الحسنات والسيئات لا لكتابة المقادير، والله أعلم.

وذكر أيضاً: قلم الوحي، وهو الذي يكتب به وحي الله تعالى إلى أنبيائه ورسله، وقد رفع النبي ﷺ ليلة أسري به إلى مستوى يسمع فيه صريف الأقلام، فهذه الأقلام هي التي تكتب ما يوحيه تعالى من الأمور التي يدبرها في شأن العالم العلوي والسفلي (١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الخامسة: الفرق بين القضاء والقدر:

القدر عند الإطلاق عام يشمل القضاء والقدر، فهما إن اجتمعا افترقا في المعنى وإذا افترقا اجتمعا فشمل أحدهما الآخر.

فالقضاء لغة: إحكام الشيء وإنهاء الأمر.

وقال ابن فارس: يدل على إحكام الأمر واتقانه وإنفاذه.

وقال أحمد بن إبراهيم شارح النونية: القضاء أصله الفصل والقطع.

والقدر لغة: قال ابن فارس: القدر يدل على مبلغ الشيء وكنهه ونهايته.

والقضاء شرعاً: ما قضى الله به في خلقه من إيجاد أو إعدام أو تغيير.

---

(١) راجع «شرح الطحاوية» (ص ٣٧١-٣٧٢) و (ص ٣٧٣-٣٧٤) ط ابن تيمية – اليمن. «توفيق رب البرية» (ص ٤٧).

والقدر شرعاً: ما قدره الله تعالى أن يكون في خلقه.

ويجتمعان في العلم والتقدير العام وعموم المشيئة.

وهذا الفرق رجحه ابن عثيمين والرحيلي والحمد والغامدي وغيرهما.

والقضاء والقدر متلازمان لا ينفك أحدهما عن الآخر؛ لأن أحدهما بمنزلة الأساس وهو القدر، والآخر بمنزلة البنا وهو القضاء فمن رام الفصل بينهما فقد رام هدم البناء ونقضه.

* وفي المسألة السابقة أقوال:

١- أنهما بمعنى واحد ٢- أن بينهما عموم وخصوص

٣- أن لكل واحد معنى مستقل ٤- ما ذكرناه أول المسألة وهو الراجح[(١)].

* * * *

المسألة السادسة: المشيئة كونية والإرادة كونية وشرعية وقد سبق بيان المشيئة في مراتب القدر.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «طريقة الفقهاء وأهل الحديث وكثير من أهل النظر وغيرهم أن الإرادة في كتاب الله نوعان:

إرادة تتعلق بالأمر وإرادة تتعلق بالخلق... فإرادة الأمر هي المتضمنة للمحبة والرضا وهي الإرادة الدينية، والثانية المتعلقة بالخلق هي المشيئة وهي الإرادة الكونية القدرية...»[(٢)].

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «والمحققون من أهل السنة يقولون: الإرادة في كتاب

---

(١) راجع: «الواسطية» للعثيمين (٢/ ١٨٧)، «توفيق رب البرية» (ص ١٢-١٤)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ١٩-٢٠)، «القضاء والقدر عند السلف» (٣٦- ٤٠) وغيرها.

(٢) «منهاج السنة» (٣/ ١٥٦).

نوعان: إرادة كونية خلقية وإرادة دينية أمريه شرعية»(١).

فالإرادة الكونية معناها: المشيئة الشاملة، فما أراده الله تعالى كان، وما لم يرده لم يكن.

والإرادة الشرعية: متعلقة بالأمر الذي أراده الله تعالى كما يحبه ويرضاه.

* والفرق بينهما:

الإرادة الكونية لابد من وقوعها كما قال تعالى: ﴿فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾ [البروج:١٦].

والإرادة الشرعية قد تقع وقد لا تقع، كما قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ يُرِيدُ أَن يَتُوبَ عَلَيْكُمْ﴾ [النساء:٢٧] وإن كان كثير لا يتوب: ﴿بَلْ أَكْثَرُهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ﴾ [البقرة:١٠٠].

الإرادة الكونية تشمل ما يحبه الله ويرضاه وما لا يحبه، والشرعية متعلقة بما يحبه فقط.

قال تعالى: ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥].

الإرادة الكونية متعلقة بالربوبية، والإرادة الشرعية متعلقة بالألوهية والعبادة.. كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِن يُرِيدُ لِيُطَهِّرَكُمْ وَلِيُتِمَّ نِعْمَتَهُۥ عَلَيْكُمْ﴾ [المائدة:٦] أي: بالدين والعبادة.

الإرادة الكونية قد تكون مقصودة لذاتها، وقد تكون مقصودة لغيرها مثل خلق إبليس وسائر الشرور كما سيأتي في بابه، والإرادة الشرعية مقصودة لذاتها، فالله تعالى أراد الطاعة وأحبها وشرعها ورضيها لذاتها (٢).

* * * *

(١) «شرح الطحاوية» (ص ٧٩).

(٢) راجع للمزيد «شفاء العليل» (٢/ ٢٨٩)، «الفتاوى» (٨/ ١٨٩)، «توفيق رب البرية» (ص ٩٣-٩٦)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (٨٩-٩٣)، «المختصر في عقيدة أهل السنة في القدر» للرحيلي (٥٥-٥٧).

المسألة السابعة: الاستطاعة نوعان: كونية وشرعية.

الأولى: استطاعة كونية، وهي بمعنى الإعانة والهداية من الله سبحانه تعالى للعبد، فهي صفة من صفات الرب سبحانه وخصائصه، فهو الهادي والمعين كما أنها خاصة بالمؤمن دون الكافر، وهذه الاستطاعة شرط لوجود الفعل المأمور به وتحققه فمن وفقه الله تعالى وأعانه فعل... ولمن لم يوفقه لم يفعل... ووقتها مع الفعل.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ ﴾ [هود:٢٠]، فالمراد نفي حقيقة القدرة لا نفي الأسباب والآلات، وحديث أبي ذر عن النبي ﷺ عن ربه سبحانه: «يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم» الحديث.

فمن هداه الله تعالى اهتدى، ومن خذله لم يهتد، فهذه الاستطاعة ضدها الخذلان.

الثانية: استطاعة شرعية، وهي: سلامة الآلات والجوارح والصحة وارتفاع الموانع.. وضدها العجز، وهذه الاستطاعة هي الفعل وقد لا توجد، فقد يكون العبد قادراً صحيحاً ولا يصلي - مثلاً.

فلا يرتفع الأمر والنهي عن العبد إلا عند فقدان هذه الاستطاعة، أما إن وجدت وجد الأمر والنهي والثواب والعقاب في حقه.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا ﴾ [آل عمران:٩٧]، وقوله سبحانه: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا ﴾ [البقرة:٢٨٦]. وقوله ﷺ: «رفع القلم عن ثلاثة: عن المجنون حتى يفيق...» الحديث رواه أبوداود وغيره.

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «والاستطاعة التي يجب بها الفعل من نحو التوفيق الذي لا يجوز أن يوصف المخلوق به تكون مع الفعل، وأما الاستطاعة من جهة الصحة والوسع والتمكن وسلامة الآلات فهي قبل الفعل وبها يتعلق الخطاب وهي كما قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾»(١).

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «والذي قاله عامة أهل السنة: أن للعبد قدرة هي مناط الأمر والنهي، وهذه قد تكون قبله، ولا يجب أن تكون معه والقدرة التي بها الفعل لابد أن تكون مع الفعل لا يجوز أن يوجد الفعل بقدرة معدومة...»(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثامنة: الهداية نوعان: هداية توفيق وهداية دلالة وإرشاد.

الأولى: هداية التوفيق: ومعناها: التأييد والإلهام والإعانة وخلق المشيئة المستلزمة للفعل وتيسير أسبابه.

وهذه الهداية بمعنى: الاستطاعة الكونية فهي صفة لله سبحانه.

❊ وتقوم هذه الهداية على أمرين:

١- فعل الرب سبحانه وحقيقتها خلق الاهتداء في قلوب المهتدين وإعانتهم...

- كما سبق

٢- فعل العبد وهو الاهتداء وهو بذل الأسباب والسعي في طلب الهداية.

---

(١) «الطحاوية» (ص ٦٧٢/ ط ابن تيمية).

(٢) «شرح الطحاوية» (ص ٦٧٣) وانظر «الفتاوى» (١٨/ ١٧٣-١٧٤)، «منهاج السنة» (٣/ ٤١-٥٣)، «توفيق رب البرية» (١٩٣-٢٠٦)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٢٢- ٤٢٥).

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿ مَن يَهْدِ ٱللَّهُ فَهُوَ ٱلْمُهْتَدِى ﴾ [الأعراف:١٧٨]، ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْا۟ زَادَهُمْ هُدًى ﴾ [محمد:١٧]، ﴿ إِنَّكَ لَا تَهْدِى مَنْ أَحْبَبْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ يَهْدِى مَن يَشَآءُ ﴾ [القصص:٥٦].

ومنه قوله عليه الصلاة والسلام: «اللهم اهدني فيمن هديت» في دعاء القنوت. رواه أحمد عن الحسن رضي الله عنه.

الثانية: هداية الدلالة والإرشاد: ومعناها: البيان والدعوة والتعليم... وهذه عامة من جهة فاعلها وهو الله سبحانه ثم رسله وأنبيائه وأتباعهم وعامة من جهة مفعولها – المكلفين – فتشمل المؤمن والكافر، ولا تستلزم حصول التوفيق فقد يحصل وقد لا يحصل.

* الأدلة:

قوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ فَٱسْتَحَبُّوا۟ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ ﴾ [فصلت:١٧]، ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «واتفقت رسل الله تعالى من أولهم إلى آخرهم وكتبه المنزلة عليهم على أنه تعالى يضل من يشاء ويهدي من يشاء، وأن من يهديه فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأن الإهداء والإضلال بيده لا بيد العبيد، وأن العبد هو الضال أو المهتدي، فالهداية والإضلال فعله سبحانه وقدره، والاهتداء والضلال فعل العبد وكسبه»(١).

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «يهدي من يشاء ويعصم فضلاً، ويضل من يشاء ويخذل ويبتلي عدلاً...»(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: ﴿ وَإِنَّكَ لَتَهْدِىٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ ﴾ [الشورى:٥٢]،

---

(١) «شفاء العليل» (١/ ١٨١).

(٢) «الطحاوية»

فهذه هداية الدعوة والتعليم والإرشاد، وهي التي هدى بها ثمود فاستحبوا العمى عليها وهي التي قال تعالى فيها: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِلَّ قَوۡمَۢا بَعۡدَ إِذۡ هَدَىٰهُمۡ حَتَّىٰ يُبَيِّنَ لَهُم مَّا يَتَّقُونَ﴾ [التوبة:١١٥]، فهداهم هدى البيان التي لا يضل من هداه بها فذاك عدله فيهم، وهذه حكمته فأعطاهم ما تقوم به الحجة عليهم ومنعهم ما ليسوا له بأهل ولا يليق بهم» أ. هـ من التفسير نقلاً عن «شفاء العليل» (ص ٥٣)(١).



المسألة التاسعة: الإضلال والخذلان نوعان:

الأول: من جانب العبد وذلك بعدم الاهتداء، ويكون بالإعراض عن أسباب الهداية والخير وهو سبب الضلال وبداية الضلال.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿فَلَمَّا زَاغُوٓاْ أَزَاغَ ٱللَّهُ قُلُوبَهُمۡ﴾ [الصف:٥]، ﴿طَبَعَ ٱللَّهُ عَلَيۡهَا بِكُفۡرِهِمۡ﴾ [النساء:١٥٥]، ﴿وَٱللَّهُ أَرۡكَسَهُم بِمَا كَسَبُوٓاْ﴾ [النساء:٨٨]، ﴿كَلَّاۖ بَلۡۜ رَانَ عَلَىٰ قُلُوبِهِم مَّا كَانُواْ يَكۡسِبُونَ ١٤﴾ [المطففين:١٤].

الثاني: من جانب الرب سبحانه وتعالى.

---

(١) راجع «شرح الطحاوية» (١٦٦-١٦٨)، «توفيق رب البرية» (١٠١- ١١٤)، «المختصر في عقيدة أهل السنة في القدرة» (ص ٤٥-٥٠)، «القضاء والقدر عند السلف» (١٩٢-١٩٧)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٢٨-٤٢٩)، «التكليف في ضوء القضاء والقدر» (ص ١١٧-١٢٦).

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «الخذلان: أن يكلك الله إلى نفسك ويخلي بينك وبينها»(١).

فإضلال الله تعالى للعبد بعدم هدايته وتوفيقه بسبب إعراضه عن أسباب الهداية، فاستحق الإضلال والختم على قلبه.

* الأدلة:

الأدلة السابقة، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ [الأنفال:٢٣]، ﴿وَأَمَّا مَنۢ بَخِلَ وَٱسْتَغْنَىٰ ۝٨ وَكَذَّبَ بِٱلْحُسْنَىٰ ۝٩ فَسَنُيَسِّرُهُۥ لِلْعُسْرَىٰ ۝١٠﴾ [الليل:٨-١٠].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن ما يبتلى به العبد من الذنوب هي عقوبة له على عدم فعله ما خلقه الله له وفطره عليه..»(٢).

* تنبيهات:

الأول: التوفيق والخذلان تتبعض في حق المسلم، فقد يجتمع فيه توفيق وخذلان، وإيمان وكفر أصغر، ويتفاضل التوفيق والهداية في العباد كالإيمان. فالرسل والأنبياء أعلى توفيقاً من غيرهم، والطائع أعلى توفيقاً من الموحد العاصي...(٣).

الثاني: أن هداية الله تعالى للعبد فضله وإحسانه وإضلاله لآخرين حكمة منه وعدل لا ظلم لهم. وسيأتي الكلام على الظلم في بابه(٤).

---

(١) «المدارج» (١/ ١٨٠).

(٢) «الفتاوى» (١٤/ ٣٣١).

وراجع: «الطحاوية» (ص ١٦٨)، «المختصر...» (ص ٤٩-٥١)، «توفيق رب البرية» (١٠٨-١١٠)، «التكليف ...» (ص ١٦-١٢٨)، «القضاء والقدر ..» (ص ١٩٦).

(٣) وانظر للمزيد: «توفيق رب البرية» (١١٦- ١١٧).

(٤) وانظر «المختصر ...» (ص ٤٩)، «توفيق رب البرية» (ص ١٢٣- ١٢٤).

* تنبيه ثالث:

الختم والطبع وقفل القلوب وما أشبه ذلك بمعنى الخذلان والكلام عليه واحد من ناحية القدر(١).

* تنبيه رابع:

التزيين أيضاً تابع للمسألة السابقة:

فالتزيين من الله تعالى على قسمين:

١- تزيين خير، ومعناه خلق دواعي الخير في المؤمن وجبله عليه، فهو قريب من معنى التوفيق، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَ﴾ [الحجرات:٧].

٢- تزيين الشر، ومعناه: خلق دواعي الشر وإيجادها وخذلان العبد حتى يقع فيه، وإضافته إلى الله تعالى لأنه المقدر الخالق له وهو كالخذلان عقوبة لهم لتركهم الطاعة والإيمان فهو تزيين ابتلاء واختبار وعقوبة، قال تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡأٓخِرَةِ زَيَّنَّا لَهُمۡ أَعۡمَٰلَهُمۡ فَهُمۡ يَعۡمَهُونَ ﴾ [النمل:٤].

٣- ويدخل في تزيين الابتلاء قوله تعالى: ﴿ زُيِّنَ لِلنَّاسِ حُبُّ ٱلشَّهَوَٰتِ مِنَ ٱلنِّسَآءِ وَٱلۡبَنِينَ ﴾ [آل عمران:١٤] الآية.

---

(١) وانظر: «شفاء العليل» لابن القيم، «توفيق رب البرية» (ص ١٢٥- ١٣٠)، «التكليف ...» (ص ١٢٦- ١٢٨)، «القضاء والقدر عند السلف» (ص ١٩٦).

٤- وإضافة التزيين إلى الشيطان معناه: الوسوسة والإغراء والدفع... قال تعالى: ﴿وَزَيَّنَ لَهُمُ ٱلشَّيْطَٰنُ أَعْمَٰلَهُمْ فَصَدَّهُمْ عَنِ ٱلسَّبِيلِ﴾ [النمل:٢٤].

وكل ذلك بمشيئة الله تعالى(١).

المسألة العاشرة: إثبات الحكمة في أفعال الله تعالى ومن أسماء الله تعالى الحكيم ومن صفاته الحكمة وهي: الاتقان لكل شيء ووضع الشيء في موضعه الحق.

فالله جل وعلا خلق لحكمة ويفعل لحكمة ويمنع لحكمة ولا يخرج شيء عن علمه وحكمته، ولكن قد تُعلم الحكمة وقد لا تعلم، والواجب الإيمان والتسليم، وهذه الحكمة راجعة إلى العباد من جهة أثرها، وإلى الله تعالى لأنها صفته وذلك الأثر يحبه ويرضاه، ولا يوصف الله تعالى بالعلة والتعليل.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَٱللَّهُ عَلِيمٌ حَكِيمٌ﴾، ﴿حِكْمَةٌۢ بَٰلِغَةٌ ۖ فَمَا تُغْنِ ٱلنُّذُرُ﴾ [القمر:٥]، وقوله تعالى: ﴿وَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُرْحَمُونَ﴾ [الحجرات:١٠]، ﴿إِنَّا جَعَلْنَٰهُ قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا لَّعَلَّكُمْ تَعْقِلُونَ ۝٣﴾ [الزخرف:٣]، ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ ۚ وَكَانَ ٱللَّهُ عَزِيزًا حَكِيمًا ۝١٦٥﴾ [النساء:١٦٥]. والأدلة كثيرة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لكن تفصيل حكمة الرب مما يعجز كثير من الناس عن معرفتها ومنها ما يعجز عن معرفتها جميع الخلق حتى الملائكة، ولهذا قالوا: ﴿أَتَجْعَلُ فِيهَا مَن

---

(١) وانظر تفاسير الآيات من كتب التفسير - ابن كثير - السعدي - الطبري، «توفيق رب البرية» (ص ١٢٨-١٢٩)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٥١).

يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ ٱلدِّمَآءَ ﴾ [البقرة:٣٠] قال: ﴿ قَالَ إِنِّيٓ أَعْلَمُ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٣٠]، فتكفيهم في مثل هذا المعرفة المجملة والإيمان العام»(١).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وهو سبحانه كما هو العليم الحكيم في اختياره من يختاره من خلقه وإضلاله من يضله منهم، فهو العليم الحكيم بما في أمره وشرعه من العواقب الحميدة والغايات العظيمة، قال تعالى: ﴿ وَٱللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾ [البقرة:٢١٦]»(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الحادية عشر: تعلق الشر بالقضاء والقدر:

الشر خلقه الله تعالى وقدره لحكمة بالغة... فلا خالق سواه وليس في أفعال الله تعالى وأسمائه وصفاته شر، بل كلها خير وكمال، وإنما الشر في مخلوقاته ومقدوراته، فالشر في المقضي لا في القضاء والقدر وذلك معنى حديث: «والشر ليس إليك» رواه مسلم.

وأما حديث عمر: «وتؤمن بالقدر خيره وشره» فمعناه: المقدور. أي: وتؤمن بما قدره الله في الخلق من خير وشر. فالشر مصدره ومجاله هذا الكون السفلي.

❊ والشر نوعان:

١) شر محض: وهذا عدمي، أي: لا وجود له في المخلوقات، بعكس الخير، فيوجد خير محض.

(١) «الفتاوى» (٨/ ٥١٤)، (٨/ ١٩٧).

(٢) «شفاء العليل» (ص ٣٣). وراجع: «الفتاوى» (٨/ ١٤٥ / ١٨١)، «إيثار الحق على الخلق» (ص ٢٣١)، «التكليف في ضوء القضاء والقدر» (٧٧-٩٤)، «توفيق رب البرية» (ص ١٦٧-١٧٨).

٢) شر نسبي: وهذا هو الموجود في الكون، ويسمي: الشر الوجودي والشر الإضافي، وهو كل ما ليس خيراً مثل المصائب والمعاصي والكفر وإبليس... وغير ذلك.

وهذا شر في ذاته، ولكن في وجوده حكمة بالغة وخير نسبي، وذلك لما يترتب على وجود ذلك الشر من خير. مثاله: خلق إبليس يترتب عليه من الحكم حصول الابتلاء ليظهر الصادق من الكاذب والمؤمن من الكافر...

وأما لماذا خُلق الشر في هذه المخلوقات؟ فهو كالكلام على الخذلان، فإنه متى عدم - أو ضعف - العلم النافع والعمل الصالح من النفس لزم أن يخلفه الشر والجهل وموجبهما ولابد، لأن النفس لابد لها من أحد الضدين، فإذا لم تشتغل بالنافع الصالح اشتغلت بالضد الضار الفاسد.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ما يحصل للنفوس البشرية من الضرر والأذى فله سبحانه في ذلك أعظم حكمة مطلوبة، وتلك الحكمة إنما تحصل على الوجه الواقع المقدر بما خلق لها من الأسباب التي لا تنال غاياتها إلا بها، فوجود هذه الأسباب بالنسبة إلى الخالق الحكيم سبحانه هو من الحكمة».

وقال: «فأسماؤه الحسنى تمنع نسبة الشر والسوء والظلم إليه مع أنه سبحانه الخالق لكل شيء...»(١).

(١) «شفاء العليل»(ص ١٩١) (٣٦٦).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الرب لا يفعل سيئة قط، بل فعله كله حسن وحسنات وفعله كله خير، لهذا كان النبي ﷺ يقول: «والخير بيديك، والشر ليس إليك» فإنه لا يخلق شراً محضاً، بل كل ما يخلقه ففيه حكمة هو باعتبارها خير، ولكن قد يكون فيه شر لبعض الناس وهو شر جزئي إضافي وإما شر كلي أو شر مطلق فالرب منزه عنه، وهذا هو الشر الذي ليس إليه...» (١).



المسألة الثانية عشر: قول أهل السنة في التحسين والتقبيح العقليين وكيفية إدراك ذلك.

والمراد هنا ما تعلق به الثواب والعقاب والمدح والذم...

بمعنى: هل العقل يدرك كون الفعل سبباً للذم والعقاب أو المدح والثواب؟ أم لا يدرك ذلك إلا بالشرع فقط؟ أم بهما جميعاً؟ وهل الأفعال متصفة بالحسن والقبح في ذاتها؟

ولهذا المسألة فروع ستأتي، وكل هذه المسائل مما أثارها أهل الكلام فناقشها أهل السنة على ضوء الكتاب والسنة ومنهج السلف.

أولاً: الأفعال متصفة في ذاتها بصفات الحسن أو القبح وتقتضي الحمد والذم لكنها على قسمين:

- من الأفعال ما هو معروف المصلحة، والحكمة ظاهرة فيه إما بذاته أو صفة فيه كالصدق والعدل وإكرام الضيف فهذا العقل يحسنه لو لم يرد الشرع... إلا إذا كان عقلاً سقيماً منكوساً.

---

(١) «الفتاوى» (١٤/ ٢٦٦). وراجع: «الفتاوى» (٨/ ٥١١-٥١٢)، «منهاج السنة» (١/ ١٤٥- ١٤٦)، «الطحاوية» (ص ٦٨٦-٦٩٠)، «توفيق رب البرية» (ص ١٦١-١٦٦)، «التكليف ...» (ص ١٥-٩٩)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ٩٥-١٠٢)، «المختصر» (٦١-٦٥).

ومثله ما هو معروف المفسدة كالظلم والكذب والشرك... فهذا العقل يقبحه ولو لم يرد الشرع...

- ومن الأفعال قسم لا يعرف العقل فيه المصلحة أو المفسدة لقلة إدراكه أو لكون الحكمة فيه تعبدية فهذه يُعلم حسنها وقبحها من الشرع لا من العقل ويصير حسناً بمجرد تحسين الشرع له وقبل ورود الشرع لا يعرف العقل حسنه ولا قبحه.

ولا عقاب قبل ورود الشرع.

والحسن شرعاً: ما أمر الله به، والقبيح شرعاً: ما نهى الله عنه.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَأْمُرُهُم بِالْمَعْرُوفِ وَيَنْهَاهُمْ عَنِ الْمُنكَرِ وَيُحِلُّ لَهُمُ الطَّيِّبَاتِ وَيُحَرِّمُ عَلَيْهِمُ الْخَبَائِثَ﴾ [الأعراف:١٥٧]، فالمعروف والطيبات من الحسن كما أن المنكر والخبائث من القبيح.

وقال تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا الزِّنَىٰ إِنَّهُ كَانَ فَاحِشَةً وَسَاءَ سَبِيلًا ﴿٣٢﴾﴾ [الإسراء:٣٢]، وقوله: ﴿أَفَنَجْعَلُ الْمُسْلِمِينَ كَالْمُجْرِمِينَ ﴿٣٥﴾ مَا لَكُمْ كَيْفَ تَحْكُمُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [القلم:٣٥-٣٦]. وقوله: ﴿أَمْ تَأْمُرُهُمْ أَحْلَامُهُم بِهَٰذَا أَمْ هُمْ قَوْمٌ طَاغُونَ ﴿٣٢﴾﴾ [الطور:٣٢]، فأثبت لهم أحلاماً وعقولاً تحكم لكنهم طغوا بتعمد القبيح.

ثانياً: لا يعاقب الله تعالى أحداً قبل بلوغ الرسالة رحمة بالعباد حتى في الأفعال التي يعلم حسنها وقبحها العقل،... فالعقل تابع للشرع.

الدليل: قوله تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

ثالثاً: أن الحكمة في أوامر الله تعالى منشؤها نفس الأمر وليس المأمور به، فقد يكون المأمور به مما لا يستحسنه العقل لقصوره عن معرفة الغايات والحكم، وإنما الحسن في الأمر نفسه بقصد الاختبار والابتلاء كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلْقِتَالُ وَهُوَ كُرْهٌ لَّكُمْ﴾ [البقرة:٢١٦] الآية.

رابعاً: علاقة التحسين والتقبيح بالقدر، والحكمة: أن من أثبت الحسن والقبح العقليين قال بالحكمة في أفعال الله تعالى، ومن نفى الحسن والقبح نفى الحكمة غالباً، وسيأتي توضيحه عند مناقشة أقوال أهل البدع.

خامساً: الرب سبحانه يستحيل أن يأمر بالكفر والشرك والفحشاء... أو ينهى عن التوحيد والعدل.... ويستحيل أن يُدخل الطائع النار لأجل طاعته... شرعاً وعقلاً، وإن كان سبحانه قادراً على كل شيء إلا أنه لا يفعله لكمال عدله وحكمته.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ﴾ [النساء:٤٠]، وقال سبحانه: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨]، ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ ﴿٢٠﴾﴾ [البقرة:٢٠]، ﴿وَٱللَّهُ مَوْلَىٰكُمْ وَهُوَ ٱلْعَلِيمُ ٱلْحَكِيمُ﴾ [التحريم:٢].

سادساً: العقل لا يوجب على الله تعالى شيئاً أبداً، لكن الله سبحانه وتعالى قد أوجب على نفسه المقدسة أشياء وأموراً تفضلاً منه على عباده، وحرم على نفسه أموراً لمنافاتها لكماله كالظلم.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَىٰ نَفْسِهِ ٱلرَّحْمَةَ﴾ [الأنعام:٥٤]، ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم:٤٧]، قال تعالى في الحديث القدسي: «يا عبادي إني حرمت الظلم على

نفسي»، رواه مسلم عن أبي ذر رضي الله عنه ونحوه حديث معاذ مرفوعاً: «حق العباد على الله أن لا يعذب من لا يشرك به شيئاً» متفق عليه(١).



المسألة الثالثةَ عشر: تكليف ما لا يطاق لا يقع شرعاً ولا عقلًا(٢).

فكل ما أمر الله تعالى به عباده فهو مما يطيقونه كما سبق في باب الاستطاعة شيء من ذلك.

وما لا يطاق لذاته إما لاستحالته كالجمع بين الضدين مثلاً فهذا لم يرد التكليف به أصلًا وغير واقع في الشريعة، وأما ما لا يُقدر عليه ليس لاستحالته، ولا لعجز عنه لكن لتركه والانشغال بضده مثل أمر الكافر بالإيمان حال كفره فهذا جائز التكليف به، لأنه بإمكانه أن يترك ما هو عليه ويفعل المأمور به، وتسمية هذا النوع (ما لا يطاق) بدعة كلامية بل هو مما يطاق، فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله المكلف لا يطيقه، وهذا ظاهر البطلان، وسببه عدم التفريق بين الاستطاعة الشرعية والكونية.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿يُرِيدُ ٱللَّهُ بِكُمُ ٱلْيُسْرَ وَلَا يُرِيدُ بِكُمُ ٱلْعُسْرَ﴾ [البقرة:١٨٥]، ﴿وَمَا جَعَلَ عَلَيْكُمْ فِي ٱلدِّينِ مِنْ حَرَجٍ﴾ [الحج:٧٨]، فقد رفع

---

(١) راجع: «الفتاوى» (٨/ ٤٢٨- ٤٣١، ٤٩٢)، «منهاج السنة» (١/ ٤٤٨)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٣٤- ٤٤٣)، «التكليف ..» (ص ٢٣١- ٢٣٩)، «توفيق رب البرية» (ص ١٧٩- ١٩١) وغيرها .

(٢) إنما خالف المبتدعة في وقوعه عقلاً فقط ، أما شرعاً فلا يقع اتفاقاً عند الجميع إلا بعض الأشاعرة . كما سيأتي . «الفتاوى» (٨/ ٤٧٠)، «الطحاوية» (ص ٦٩٣).

الحرج حتى في أشياء يطيقها العبد تيسراً عليه.

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ولم يكلفهم الله تعالى إلا ما يطيقون...»(١).

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «العباد يطيقون فوق ما كلفهم الله به لكنه سبحانه يريد بعباده اليسر والتخفيف... فلو زاد فيما كلفناه به لأطقناه لكنه تفضل علينا ورحمنا...»(٢).

* * * *

المسألة الرابعةَ عشر: تعريف العدل والظلم، وبيان أن الله تعالى منزه عن الظلم سبحانه.

الله سبحانه حَكَم عدل في أقواله وأفعاله.

والعدل هو: وضع الشيء في موضعه، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل: ٩٠].

والظلم هو: وضع الشيء في غير موضعه.

وقال صاحب الصحاح وغيره من أهل اللغة: «الظلم.. أصله: وضع الشيء في غير موضعه».

فالله سبحانه منزه عن الظلم وهو قادر عليه لأنه على كل شيء قدير، لكن لا يقع منه لكمال عدله ورحمته، وقد حرمه الله تعالى على نفسه، ولو كان ممتنعاً لم يحرمه على نفسه، إذ الممتنع لا يوصف بالتحريم، إنما يوصف به الممكن.

وأما حديث: «لو أن الله عذب أهل سماوته وأهل أرضه لعذبهم وهو غير ظالم» وهو

---

(١) «الطحاوية».

(٢) «شرح الطحاوية» (ص ٦٩٦).

وراجع: «الطحاوية» (٦٩٣-٦٩٧)، «التكليف ..» (ص ٤١-٥١)، «القضاء والقدر عند السلف» (ص ١٨٩)، «توفيق رب البرية» (ص ١٩٢-١٩٤)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٤٣ - ٤٤٥) وغيرها.

حديث صحيح رواه أبو دواد وغيره، فمعناه: لو عذبهم على ذنوبهم أو على تقصيرهم في حقه لم يكن ظالماً لهم، وليس على غير ذنب كما تقول المبتدعة.

* الأدلة:

﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ مِثۡقَالَ ذَرَّةٖ﴾ [النساء:٤٠]، ﴿وَمَن يَعۡمَلۡ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤۡمِنٞ فَلَا يَخَافُ ظُلۡمٗا وَلَا هَضۡمٗا ١١٢﴾ [طه:١١٢]، فالظلم بمثل: تحمل سيئات غيره، والهضم، بمثل: نقص حسناته بدون سبب منه.

قال أبو إسحاق رحمه الله تعالى: «إنه سبحانه وإن كانت قدرته تنالهم بما شاء فإنه لا يشاء إلا العدل»[(١)].

المسألة الخامسة عشر: أفعال العباد الاختيارية خيرها وشرها مخلوقة.

داخلة في خلق الله تعالى وقضائه وقدره... وهي كسب للعباد ولهم مشيئة وإرادة واختيار وقدره، والله تعالى خالقهم وخالق قدراتهم وإراداتهم وهم المباشرون الفاعلون حقيقة.

قال العلامة السعدي رحمه الله تعالى: «أعمال العباد خيرها وشرها بأي شيء وقعت؟ فيقال: بقدرتهم وإرادتهم ومشيئتهم وهذا يعترف به كل أحد. فيقال: ومن خلق قدراتهم وإرادتهم ومشيئتهم؟ فالجواب الذي يعترف به كل أحد أن الله تعالى هو الذي خلق قدرتهم وإرادتهم، والذي خلق ما به تقع الأفعال هو الخالق للأفعال، فهذا يحل الإشكال ويتمكن

---

(١) بواسطة «شفاء العليل» (ص ٨٧).

وراجع: «توفيق رب البرية» (ص ٢٠٧-٢١٤)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٤٥-٤٤٨)، «التكليف..» (ص ٩٥-١٠٢)، «الصحاح» للجوهري (٤/ ١٦٠٣)، «القاموس المحيط» (٤/ ١٠٦)، «التنبيهات اللطيفة» (ص٨٢).

العبد من أن يعقل بقلبه اجتماع القدر والقضاء والاختيار.

ومع ذلك فهو سبحانه أمد المؤمنين بأسباب وألطاف وإعانات متنوعة وصرف عنهم الموانع، كما قال ﷺ: «أما من كان من أهل السعادة فسييسر لعمل أهل السعادة»، وكذلك خذل الفاسقين ووكلهم إلى أنفسهم لأنهم لم يؤمنوا به ولم يتوكلوا عليه، فولاهم ما تولوا لأنفسهم.

فأفعال العباد هي من الله تعالى خلقاً وإيجاداً وتقديراً، وهي من العباد فعلاً وكسباً واختياراً...»(١).

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «وأفعال العباد هي خلق الله وكسب من العباد»(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والعبد فاعلون حقيقة والله خالق أفعالهم، والعبد هو المؤمن والكافر والبر والفاجر والمصلي والصائم وللعباد قدرة على أعمالهم ولهم إرادة والله خالقهم وخالق قدرتهم وإرادتهم»(٣).

وقال: «مما اتفق عليه سلف الأمة وأئمتها أن العباد لهم مشيئة وقدرة يفعلون بمشيئتهم وقدرتهم ما أقدرهم الله عليه...»(٤).

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ خَٰلِقُ كُلِّ شَيۡءٖ﴾ [الزمر:٦٢]، ﴿وَٱللَّهُ خَلَقَكُمۡ وَمَا تَعۡمَلُونَ﴾

---

(١) «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ٦٥).

(٢) «الطحاوية» (ص ٦٧٩).

(٣) «الواسطية».

(٤) «الفتاوى» (٨/ ١١٧- ١١٨).

[الصافات:٩٦] أي: والذي تعملون. ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَاهُ بِقَدَرٍ ﴿٤٩﴾﴾ [القمر:٤٩].

وقال تعالى: ﴿لِمَن شَاءَ مِنكُمْ أَن يَسْتَقِيمَ ﴿٢٨﴾ وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ ﴿٢٩﴾﴾ [التكوير:٢٨-٢٩]، ﴿فَمَن شَاءَ ذَكَرَهُ ﴿٥٥﴾ وَمَا يَذْكُرُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ هُوَ أَهْلُ التَّقْوَىٰ وَأَهْلُ الْمَغْفِرَةِ ﴿٥٦﴾﴾ [المدثر:٥٥-٥٦]، ﴿وَمَا تَشَاءُونَ إِلَّا أَن يَشَاءَ اللَّهُ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلِيمًا حَكِيمًا ﴿٣٠﴾﴾ [الإنسان:٣٠]، ﴿الْيَوْمَ تُجْزَىٰ كُلُّ نَفْسٍ بِمَا كَسَبَتْ﴾ [غافر:١٧]، ﴿فَاتَّقُوا اللَّهَ مَا اسْتَطَعْتُمْ﴾ [التغابن:١٦]، ﴿وَخَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ فَقَدَّرَهُ تَقْدِيرًا﴾ [الفرقان:٢].

فكل دليل على الخلق والقدر وكل دليل على فعل أو قول أو... من العباد فهي أدلة لهذه المسألة(١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السادسة عشر: لا نجعل قضاء الله وقدره حجة لنا في ترك أوامره أو ترك نواهيه. فليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين وسائر العقلاء من أهل الملل...(٢).

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿سَيَقُولُ الَّذِينَ أَشْرَكُوا لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا أَشْرَكْنَا وَلَا آبَاؤُنَا﴾ الآية [الأنعام:١٤٨]، فقد كذبهم سبحانه عند أن احتجوا بالقدر على شركهم لأنه بعث إليهم رسولاً فكذبوه واستحبوا العمى على الهدى.

---

(١) راجع «شرح لمعة الاعتقاد» (٥٦-٥٩)، «المختصر ..» (ص ٣٣...)، «توفيق رب البرية» (ص ١٤٩)، «شفاء العليل» (ص ١٠٨-١٤٠)، «الطحاوية» (٦٧٩- ٦٨٥)، وشروح الواسطية والطحاوية واللمعة.

(٢) «الفتاوى» (٨/ ١٨٩).

وهي حجة إبليس على كفره ﴿فَبِمَآ أَغْوَيْتَنِى﴾ [الأعراف:١٦] فلم يُقبل منه، وقال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥].

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «ولا نجعل قضاء الله وقدره حجة لنا في ترك أوامره واجتناب نواهيه، بل يجب أن نؤمن ونعلم أن لله علينا الحجة بإنزال الكتب وبعثة الرسل، قال الله تعالى: ﴿لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]»(١) (٢).



المسألة السابعة عشر: أهل السنة يثبتون الأسباب وحقيقتها وأن لها تأثيراً في المسبب ولها وجود وقوة ولكن هذه القوة والتأثير ليست بذاتها بل بما أودعه الله تعالى فيها.

فهو الخالق للقوة والتأثير وهو خالق السبب والمسبب ويخلق بسبب وبدون سبب.

وقد يتخلف السبب عن مسببه لحكمة منه سبحانه وبتقديره تعالى كعدم إحراق النار لإبراهيم عليه السلام وإن كانت النار تحرق.

ففعل الأسباب لا ينافي الإيمان بالقدر، بل إن مباشرتها من تمام الإيمان بالقدر، ولهذا يجب على العبد - مع الإيمان بالقدر - الاجتهاد في العمل والطاعات والأسباب التي ينجو بها من عقاب الله تعالى ويفوز برحمته ورضوانه.

فالله تعالى خالق السبب والعبد مكتسب له.

---

(١) «اللمعة».

(٢) راجع: «شرح اللمعة» (ص ٥٨)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ٨١-٨٧)، «توفيق رب البرية» (٣٣٧- ٣٤١)، «المختصر ..» (ص ٦٣-٦٦)، «القضاء والقدر عند السلف» (ص ١٠٢)، «الطحاوية» (ص ١٦٣).

❊ **الأدلة:**

قال تعالى: ﴿ فَٱمْشُواْ فِي مَنَاكِبِهَا وَكُلُواْ مِن رِّزْقِهِۦ ﴾ [الملك:١٥]، ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠] الآية.

قال ﷺ: «احرص على ما ينفعك واستعن بالله ولا تعجزن»، رواه مسلم عن أبي هريرة رضي الله عنه. وقال: «اعملوا فكل ميسر لما خلق له» متفق عليه عن علي رضي الله عنه.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «إسقاط الأسباب الظاهرة كفر... بل التوحيد نفسه من الأسباب، بل هو أعظم الأسباب فلا يجوز إسقاطه... وبالجملة فليس إسقاط الأسباب من التوحيد، بل القيام بها واعتبارها وإنزالها منازلها التي أنزلها الله تعالى فيها هو محض التوحيد والعبودية، والقول بإسقاط الأسباب هو توحيد الجبرية...»(١).

وقال الشاطبي رحمه الله تعالى: «ومحصوله طلب المسبَّب عن السبب لا باعتقاد الاستقلال، بل من كونه موضوعاً على أنه سبب المسبَّب، فالسبب لابد أن يكون سبباً لمسبب وإلا لم يكن سبباً، فالالتفات إلى المسبَّب من هذا الوجه ليس بخارج عن مقتضي عادة الله تعالى في خلقه ولا هو منافٍ لكون السبب واقعاً بقدرة الله تعالى...» (٢).

❊ ❊ ❊ ❊

(١) «المدارج» (٣/ ٤٥٨- ٤٥٩).

(٢) «الموافقات» (١/ ١٣٣).

وراجع: «الفتاوى» (/ ٢٨٤- ٢٩٠)، «التكليف ...» (ص ١٨٩-١٩٩)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٣٣-٣٤٣)، «توفيق رب البرية» (٢١٥-٢٢٠).

المسألة الثامنة عشر: ثلاث مسائل متفرقة.

١- الرزق الحلال وكذا الحرام داخل تحت رزق الله تعالى، لكن الرزق الحرام لا يحبه الله تعالى ولا يرضاه، والقول فيه كالقول في سائر المعاصي، وكالقول في أفعال العباد.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَا مِن دَآبَّةٍ فِي ٱلۡأَرۡضِ إِلَّا عَلَى ٱللَّهِ رِزۡقُهَا وَيَعۡلَمُ مُسۡتَقَرَّهَا وَمُسۡتَوۡدَعَهَاۚ كُلّٞ فِي كِتَٰبٖ مُّبِينٖ ٦﴾ [هود:٦]، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ هُوَ ٱلرَّزَّاقُ ذُو ٱلۡقُوَّةِ ٱلۡمَتِينُ ٥٨﴾ [الذاريات:٥٨].

الدليل على أن الله تعالى لا يحب ولا يرضى الرزق الحرام قوله تعالى: ﴿فَكُلُواْ مِمَّا رَزَقَكُمُ ٱللَّهُ حَلَٰلٗا طَيِّبٗا وَٱشۡكُرُواْ نِعۡمَتَ ٱللَّهِ إِن كُنتُمۡ إِيَّاهُ تَعۡبُدُونَ ١١٤ إِنَّمَا حَرَّمَ عَلَيۡكُمُ ٱلۡمَيۡتَةَ وَٱلدَّمَ﴾ [النحل:١١٤-١١٥] الآية. وما حرمه الله تعالى فهو مما لا يحبه ولا يرضاه.

وقوله ﷺ: «كل جسم نبت من حرام فالنار أولى به» رواه أحمد عن جابر رضي الله عنه. وأصرح منه قوله: «إن الله طيب لا يقبل إلا طيباً، وإن الله أمر المؤمنين بما أمر به المرسلين فقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلرُّسُلُ كُلُواْ مِنَ ٱلطَّيِّبَٰتِ وَٱعۡمَلُواْ صَٰلِحًا﴾ [المؤمنون:٥١]، وقال: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ كُلُواْ مِن طَيِّبَٰتِ مَا رَزَقۡنَٰكُمۡ﴾ [البقرة:١٧٢]، ثم ذكر الرجل يطيل السفر أشعث أغبر يمد يديه إلى السماء يارب يا رب ومطعمه حرام ومشربه حرام فأنى يستجاب له»، رواه مسلم عن أبي هريرة(١).

(١) راجع: «الفتاوى» (٨/ ٥٤٥)، «شرح السفارينية» للعثيمين (ص ٣٥٣- ٣٥٥)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٥٠)، «توفيق رب البرية» (ص ٢٧٣).

٢- وجود المخلوقات متعلق بكلامه المتجدد سبحانه وتعالى بنص القرآن، قال تعالى: ﴿إِنَّمَا قَوْلُنَا لِشَيْءٍ إِذَآ أَرَدْنَٰهُ أَن نَّقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ۝٤٠﴾ [النحل: ٤٠]. وهذه المسألة داخلة في قيام الصفات الاختيارية بالله تعالى[١].

٣- المخالفات في الألفاظ في باب القدرة كثيرة[٢].

****

(١) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ١١١).

(٢) راجع: «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ١٣٩ - ١٦١)، «توفيق رب البرية» (ص ٢٤٧- ٢٥٢).

المبحث الثاني

عقيدة أهل البدع في باب القدر

المسألة الأولى: الإيمان بالقضاء والقدر أحد أركان الأيمان.

وهذا مجمع عليه عند المسلمين كما سبق، إلا بعض غلاة الرافضة فإنهم حذفوا هذا الركن، وهؤلاء كفار، فلا عبرة بهم.

* * * *

المسألة الثانية: مراتب القدر الأربع:

١ - العلم:

لم ينكره إلا غلاة القدرية الذين يقولون إن الله لا يعلم الأشياء إلا بعد وقوعها، وهم أتباع غيلان الدمشقي وقد انقرضوا، وهم كفرة مرتدون بهذا.

٢- الكتابة:

لا أعلم مخالفاً غير غلاة القدرية نفاة العلم.

وأما المعتزلة فإنهم ينفون أن يكون الله تعالى قدر المعاصي، فهل ينفون كتابتها؟![(١)].

---

(١) راجع: «توفيق رب البرية» (ص ٦٧-٦٨)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ١٦٥ - ١٧١)، «المختصر في عقيدة أهل السنة في القدر» (ص ٢٩ - ٣٠)، وانظر الطحاوية وشروحها، والواسطية وشروحها.

٣- المشيئة:

* القدرية المعتزلة:

أنكروا عموم المشيئة، أي: أنكروا المشيئة لأفعال العباد، كما سيأتي في بابه.

* الجبرية الأشاعرة:

أثبتوا المشيئة وغلوا فيها حتى نفوا إرادة العبد وقدرته، وابتدعوا ما يسمى بالكسب - كما سيأتي.

* الجبرية الجهمية:

غلوا في إثبات المشيئة حتى زعموا أن العبد مجبور، لا فعل له ولا إرادة بمنزلة حركة المرتعش، وسيأتي.

* الرافضة:

تقول بقول المعتزلة.

* الصوفية:

تقول بقول الأشاعرة، ومنهم من يقول بقول الجهمية.

* الخوارج والكلابية والماتريدية:

على مذهب أهل السنة في باب القدر في الجملة إلا في مسائل معدودة، غير أن الشبيبية والحمزية ومتأخري الإباضية من الخوارج على مذهب المعتزلة، والأزارقة والشيبانية على مذهب الجبرية(١).

---

(١) راجع: «الخوارج» للعواجي (ص ٢٩٣-٢٩٨)، «المقالات» (١/ ١٧٨-١٧٨) وغيرها.

٤- الخلق:

❊ القدرية المعتزلة:

أنكرت عموم الخلق، أي: أنكروا خلق الله تعالى لأفعال والعباد ونحو ذلك.

❊ الرافضة: كالمعتزلة.

❊ الجبرية الغلاة- الجهمية: أثبتوا الخلق وغلوا حتى أنكروا أفعال العباد.

❊ الجبرية الأشاعرة:

أثبتوا الخلق وغلوا فيه كالجهمية إلا مسألة الكسب.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثالثة: الأصول الكلية عند المبتدعة في القدر.

وهم ثلاث فرق: الإبليسية والقدرية والجبرية.

الإبليسية: وهم من أقر بالقدر والأمر والنهي وادعوا التناقض بينهما كما هو حال إبليس والزنادقة ونحوهم كقول المعري - لعنه الله تعالى -:

أنهيت عن قتل النفوس تعمداً ... وزعمت أن لها معاداً آتيا

وهؤلاء في الحقيقة كفار يكذبون بالقدر وبالشرع ويريدون تشكيك المسلمين.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال: «وقد تبين أن القدرية الخائضين بالباطل إما أن يكونوا مكذبين لما أخبر به الرب من خلقه وأمره، وإما أن يكونوا مُظَلِّمين له في حكمه وهو سبحانه الصادق العدل كما قال تعالى: ﴿وَتَمَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ صِدْقًا وَعَدْلًا لَّا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَهُوَ السَّمِيعُ الْعَلِيمُ ﴿١١٥﴾﴾ [الأنعام:١١٥]، فإن الكلام إما إنشاء وإما إخبار، فالإخبار صدق لا كذب، والإنشاء أمر التكوين وأمر التشريع عدل لا ظلم، والقدرية المجوسية كذبوا بما أخبر

به عن خلقه وشرعه من أمر الدين، والإبليسية جعلوه ظالماً في مجموعها أو في كل منهما...»[(١)].

* القدرية المعتزلة وأتباعهم وهم القدرية المجوسية:

وحقيقة مذهبهم أن أفعال العباد من خير وشر ليست بقدر الله تعالى، بل هي إيجاد العباد وتقديرهم لا مشيئته لله تعالى فيها ولا خلق.

قال أحدهم: اتفق أهل العدل - المعتزلة - على أن أفعال العباد من تصرفهم وقيامهم وقعودهم حادثة من جهتهم، وأن الله عز وجل أقدرهم على ذلك ولا فاعل لها ولا محدث سواهم.

وأن من قال أن الله سبحانه وتعالى خالقها ومحدثها فقد عظم خطؤه وأحالوا حدوث فعل من فاعلين»[(٢)].

وشبهتهم: قالوا: إن الله تعالى منزه عن الظلم، موصوف بالعدل، فلو قلنا: إن الله سبحانه خلق الذنب في العبد ثم عاقبه عليه فهذا ظلم كيف يعاقبون على شيء خلق فيهم.

وقالوا: إذا كان الله تعالى لا يحب الذنوب فكيف يخلقها، بل هي خارجة عن خلقه ومشيئته.

واستدلوا بقوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩]، وقوله: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت:١٧]، ﴿إِن تَكْفُرُواْ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِيٌّ

(١) «الفتاوى» (١٦/ ٢٤٤-٢٤٥). وراجع: «المختصر ..» (ص ٣٠-٣١)، «توفيق رب البرية» (ص ٤٣-٤٤)، «الفتاوى» (٣/ ١١١)، (٨/ ٢٥٦-٢٦٠)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ١٦٧).

(٢) «المغني» (٨/ ٣).

عَنكُمْۖ وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧] ونحوها[١].

وهذا أصل ضلالهم في القدر.

* الجواب والرد عليهم:

أولاً: قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وهؤلاء المعتزلة ونحوهم القدرية طرفا نقيض، هؤلاء يلاحظون القدر ويعرضون عن الأمر - يعني الجبرية - وأولئك - المعتزلة - يلاحظون الأمر ويعرضون عن القدر، والطائفتان تظن أن ملاحظة الأمر والنهي متعذر»[٢].

فتبين أن أصل ضلالهم الجهل بالشرع والخوض في القدر بغير علم صحيح.

وأن هؤلاء القدرية استدلوا بأدلة وتركوا أدلة أخرى، والواجب الإيمان بجميع الآيات وعدم ضرب بعضها ببعض قال تعالى: ﴿أَفَتُؤْمِنُونَ بِبَعْضِ ٱلْكِتَٰبِ وَتَكْفُرُونَ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة:٨٥].

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «والقدرية نفاة القدر جعلوا العباد خالقين مع الله تعالى، ولهذا كانوا مجوس هذه الأمة، بل أردأ من المجوس من حيث أن المجوس أثبتوا خالقَين وهؤلاء أثبتوا خالقِين – بكسر القاف –...».

وقال: «فكل دليل صحيح يقيمه القدري فإنما يدل على أن العبد فاعل حقيقة وأنه مريد له مختار له حقيقة، ولا يدل على أنه غير مقدور لله تعالى، وأنه غير واقع بمشيئته وقدرته.

وكل دليل صحيح يقيمه الجبري فإنما يدل على أن الله تعالى خالق كل شيء، وأن أفعاله العباد من جملة أفعاله ولا يدل على أن العبد ليس بفاعل حقيقة ولا مختار...

فإذا ضممت ما مع كل طائفة من الحق إلى حق الأخرى فإنما يدلك على ما دل عليه القرآن

---

(١) «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (١٧١-١٨٢).

(٢) «الفتاوى» (١٠/ ٧١٨).

والسنة وسائر الكتب المنزلة من عموم قدرة الله تعالى ومشيئته...»(١).

ثانياً: يلزم من قولهم: أن إرادة المخلوق غلبت إرادة الله تعالى.

فالله تعالى أراد الطاعة، والعاصي أراد المعصية ووقع فيها فحصل ما أراد العبد وغلبت إرادته إرادة الرب تعالى.

وهذا القول الكفري راجع لعدم تفريقهم بين الإرادة الكونية والشرعية، وقد قال تعالى: ﴿وَمَا تَشَآءُونَ إِلَّآ أَن يَشَآءَ ٱللَّهُ﴾.

ثالثاً: أن عقاب العبد على فعله ليس ظلماً، لأن الله تعالى جعل له عقلاً واختياراً وإرادة ومشيئة واستطاعة وقدرة يفعل بها، وأرسل إليهم الرسل والناصحين فأين الظلم؟

ولا ينافي في كون هذه الإرادة والقدرة تابعة لإرادة الله تعالى الكونية، إذ جعل السبب بيد العبد وأمرهم ونهاهم كما سيأتي في باب الهداية والضلال، قال تعالى: ﴿وَنَفْسٍ وَمَا سَوَّىٰهَا ۝٧ فَأَلْهَمَهَا فُجُورَهَا وَتَقْوَىٰهَا﴾ [الشمس:٧-٨] ثم قال: ﴿قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ۝٩ وَقَدْ خَابَ مَن دَسَّىٰهَا ۝١٠﴾ [الشمس:٩-١٠] فأثبت القدر وأفعال العباد، وبالتالي فالثواب والعقاب واقع على فعل العبد الذي هو باختياره وإرادته.

رابعاً: أما قوله تعالى: ﴿فَمَن شَآءَ فَلْيُؤْمِن وَمَن شَآءَ فَلْيَكْفُرْ﴾ [الكهف:٢٩] المراد به التهديد لا التخيير.

وأما قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا تَعْبُدُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ أَوْثَٰنًا وَتَخْلُقُونَ إِفْكًا﴾ [العنكبوت:١٧] معناه: تقدرون وتصورون.

وقوله: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧] لا يرضاه شرعاً ولا يحبه، وفرق بين الإرادة

(١) «الطحاوية» (ص ٦٨٠-٦٨٥) بتصرف.

الكونية والإرادة الشرعية - كما سبق[(١)].

* الجبرية: الجهمية والأشاعرة والصوفية...

أما غلاة الجبرية من الجهمية وغلاة الصوفية... الذين لا يثبون للعبد قدرة ولا فعل، وهؤلاء كفار؛ لأنهم لا فرق عندهم بين المؤمن والكافر... وكفرهم مجمع عليه، وقد انقرضوا إلا بعض غلاة الصوفية كأتباع ابن عربي الاتحادية ونحوهم.

أما الجبرية الأشاعرة فما زالوا موجودين، وقولهم مأخوذ من قول جهم: لا يثبتون للعبد قدرة مؤثرة، إنما يثبتون قدرة للعبد غير مؤثرة وسموها (الكسب).

وأصل شبهتهم: ظنوا أن في إثبات قدرة للعبد وإرادة واختيار حقيقي له تأثير إخراج لها عن أن تكون داخلة تحت قدرة الله تعالى وإرادته، ومن ثَم خارجة عن مخلوقاته... كما هو قول القدرية، ففروا من هذا إلى القول بالجبر: أن الله تعالى خلق أفعال العباد وخلق لهم قدرة وإرادة لكن لا تؤثر في الفعل بل التأثير كله لله تعالى وليس للعبد تأثير وقدرة حقيقية.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «والذي استقر عليه قول الأشعري أن القدرة الحادثة لا تؤثر في مقدورها ولم يقع بها المقدور ولا صفة من صفاته».

وقال الرازي: «زعم أبو الحسن الأشعري أنه لا تأثير لقدرة العبد في مقدوره أصلاً بل القدرة والمقدور والأفعال بقدرة الله تعالى.أ.هـ.

واستدلوا بمثل قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ [الأنفال:١٧] ونحوها[(٢)].

---

(١) - راجع: «المعتزلة ..» (ص ١٧١- ١٨٥)، «توفيق رب البرية» (ص ٧٣-٨٢)، «جامع شروح الطحاوية» (٢/ ١٣٩٨- ١٤٠٢)، «القضاء والقدر عند السلف» (١٠٥- ١٠٧) وغيرها.

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤١٨).

* الرد على الشبهة:

أولاً: حالهم كالمعتزلة أخذوا بعض الأدلة وتركوا البعض الآخر، وقد قال الله تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ ١٥١﴾ [النساء: ١٥٠-١٥١] الآية.

ثانيًا: سبب ضلالهم عدم التفريق بين الإرادة الكونية والشرعية، وزعمهم أن الفعل هو المفعول والخلق هو المخلوق.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأما جمهور أهل السنة المتبعون للسلف والأئمة فيقولون: إن فعل العبد فعل له حقيقة ولكنه مخلوق لله سبحانه ومفعول له، لا يقولون هو نفس فعل الله تعالى، ويفرقون بين الخلق والمخلوق والفعل والمفعول..»(١).

ثالثاً: أنه يلزم من قولهم: إبطال الشرع والأمر والدين وأن عقاب الجاني ظلم لأنه ليس له قدرة مؤثرة، فقطع يد السارق والقصاص بالقاتل... وقع على ما لا قدرة لهم فيه وهكذا عذاب الآخرة... وهذا القول من الكفر الأكبر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وهؤلاء هم القدرية المشركة الذين يحتجون بالقدر على دفع الأمر والنهي هم شر من القدرية المجوسية...»(٢).

رابعاً: أن زعمهم أن إثبات قدرة مؤثرة للعبد فيها إثبات خالق مع الله.... إلخ.

وهذا باطل؛ لأن هذه القدرة مخلوقة لله تعالى وتحت مشيئته لا خارجة عنها.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في جوابه عن هذا السؤال: هل قدرة العبد المخلوقة مؤثرة

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ٢٩٨)، «الفتاوى» (٢/ ١١٩).

(٢) «الفتاوى» (١١/ ٤٢١)، «التدمرية» (ص ٢٣٥).

في وجود فعله، إن كانت مؤثرة لزم الشرك وإلا لزم الجبر؟

فأجاب رحمه الله تعالى: «التأثير اسم مشترك قد يراد بالتأثير الانفراد بالاختراع، فإن أريد بتأثير قدرة العبد هذه القدرة فحاشا لله تعالى، لم يقله سني، إنما هو المعزو إلى أهل الضلال وهم المعتزلة.

وإن أريد بالتأثير نوع معاونة إما في صفة من صفات الفعل أو وجه من وجوهه كما قال كثير من الأشاعرة فهو أيضاً باطل بما به بطل التأثير في ذات الفعل.

وإن أريد بالتأثير أن خروج الفعل من العدم إلى الوجود وكان بتوسط القدرة المحدثة بمعنى أن القدرة المخلوقة هي سبب وواسطة في خلق الله سبحانه الفعل بهذه القدرة كما خلق النبات بالماء؛ فهذا حق، فهذا شأن جميع الأسباب والمسببات، وليس إضافة التأثير بهذا التفسير إلى قدرة العبد شركاً»(١).

خامساً: قوله تعالى: ﴿وَمَا رَمَيْتَ إِذْ رَمَيْتَ﴾ إثبات لفعل العبد وقدرته وهو رد على المجبرة ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ رَمَىٰ﴾ إثبات لتقدير الله تعالى وهو رد على القدرية(٢).

* الرافضة:

وهم أشبه بغلاة القدرية، وذلك لقولهم بالبداء، فهم يرون أن الله تعالى يحصل له البداء، أي: الجهل والنسيان، فيفاجأ بالأشياء لم يكن يعلمها أو على خلاف ما كان يعلمها...

---

(١) «الفتاوى» (٨/ ٣٨٩، ١٣٤).

(٢) راجع: «الفتاوى» (٨/ ٧٠-٧٥، ٤٦٦)، «الحجة» للأصبهاني (٢/ ٥٢-٥٥)، «توفيق رب البرية» (ص ٨٣-٨٦ ، ١٤٩-١٥٥)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (١٦٦ ، ١٦٩)، «جامع شروح الطحاوية» (ص ١٠٨٧- ١١٠٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤١٧-٤٢٤)، «مظاهر الانحراف العقدية» (٣/ ٩٤٠- ٩٩٥)، «الصوفية في حضرموت» (٦٦٧-٧٠٦).

ومنهم من قال بقول الفلاسفة: إن الله لا يعلم الجزئيات قبل وقوعها[(١)].

وكثير من الرافضة على مذهب المعتزلة القدرية، وطائفة منهم على مذهب الجبرية.

وعقيدة البداء كفر بواح، كيف إذا أضيف إلى ذلك قولهم إن الأئمة يعلمون ما كان وما سيكون ويُسعدون ويُشقون...

فكفر هؤلاء الرافضة من أعظم الكفر.

ويرد عليهم بقول الله تعالى: ﴿عَٰلِمُ ٱلۡغَيۡبِ فَلَا يُظۡهِرُ عَلَىٰ غَيۡبِهِۦٓ أَحَدًا ٢٦﴾ [الجن:٢٦] الآية، وقوله: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ بِكُلِّ شَيۡءٍ عَلِيمُۢ﴾ [الأنفال:٧٥]، وغيرها من الأدلة وقد سبقت.

* * * *

المسألة الثالثة: في تقسيم الإرادة إلى كونية وشرعية.

فإن من أعظم أسباب ضلال الفرق في باب القدر عدم التفريق بين الإرادة الكونية والإرادة الشرعية.

* القدرية:

أثبتوا الإرادة الشرعية وأنكروا الإرادة الكونية، وشبهتهم في ذلك كما سبق: أن إثبات الإرادة الكونية يلزم منه أن الله تعالى يحب ما أراده كوناً ومن ذلك الكفر والمعاصي...

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وجهم ومن وافقه من المعتزلة اشتركوا في أن مشيئة الله تعالى ومحبته ورضاه بمعنى واحد، ثم قالت المعتزلة: وهو لا يحب الكفر والفسوق والعصيان فلا يشاؤه، فقالوا: إنه يكون بلا مشيئة.

---

(١) راجع: «مختصر التحفة الاثني عشرية» (ص ٨١)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ١٧٠)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦٢٨-٦٤٧)، (٢/ ٩٣٥-٩٥١).

وقالت الجهمية: بل هو يشاء ذلك فهو يحبه ويرضاه»[(١)].

قال القاضي عبد الجبار في قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥]: هذه الآيات تدل على أنه تعالى لا يريد الفساد ولا يحبه، سواء كان من جهته أو من جهة غيره... وقال: إن إرادة القبيح قبيح....»[(٢)].

ويستمر في تقريره أن أفعال العباد غير مرادة لأن الإرادة تستلزم المحبة...

* والجواب عليهم:

١- أن هناك فرقاً بين الإرادة والمحبة، فالمحبة بمعنى الإرادة الشرعية، والإرادة الكونية أعم من ذلك، فهي تشمل ما يحبه الله تعالى وما لا يحبه - كما سبق - وبهذا التقسيم يندفع الإشكال.

٢- ويقال أيضاً جواباً على قولهم: كيف يريد أمراً ولا يحبه؟ والجواب: إن المراد نوعان: مراد لذاته، ومراد لغيره.

فالمراد لذاته مطلوب محبوب لذاته، وما فيه من الخير فهو مراد إرادة الغايات والمقاصد.

- والمراد لغيره قد لا يكون مقصوداً لذاته، فهو مكروه من حيث نفسه وذاته، لكنه مراد لغيره من المحبوبات فيبغض من وجه ويحب من وجه آخر، كالدواء المُر يراد به الشفاء.

٣- لا تلازم بين الإرادة والمحبة، فقد تقع إحداهما دون الأخرى، فليس معنى كونه أراده أنه يحبه، ولا يدل عدم محبة الشيء أن الله تعالى لم يخلقها ويريدها كوناً.

والأدلة الكثيرة تدل على ما سبق تقريره، ولكن أهل البدع يأخذون طرفاً ويتركون الآخر.

(١) «الفتاوى» (٨/ ٤٧٤ - ٤٧٥).

(٢) «شرح الأصول الخمسة» (٤٥٩-٤٦٠).

فالجمع بين قوله تعالى: ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥] مع قوله تعالى: ﴿إِنَّا كُلَّ شَيْءٍ خَلَقْنَٰهُ بِقَدَرٍ ۝٤٩﴾ [القمر:٤٩] ونحوها: أن كل شيء خلقه الله تعالى وأراده كوناً، وأن الفساد ونحوه من الشرور لا يحبها ولا يرضاها، أي: لم يردها شرعاً، وبهذا تجتمع الأدلة. وسيأتي توضيحه أكثر عند الكلام على الشر.

٤- أن هنالك فرقاً بين الإرادة الكونية والمحبة شرعاً وعقلاً ولغة وفطرة وعرفاً، فالذي يجعلهما بمعنى واحد مخالف لذلك كله.

مثلاً: يريد الانسان شيئاً ولا يحبه كشرب الدواء المُرّ أو قطع العضو المتآكل.... لكنه يريده للشفاء.

٥- من الأدلة الصريحة في الرد على المبتدعة ما في البخاري عن أبي هريرة عن النبي ﷺ، قال: «قال تعالى: وما ترددت في شيء أنا فاعله ترددي في قبض روح عبدي المؤمن يكره الموت وأكره مساءته»، ففيه إثبات أن الله تعالى قد يريد أمراً وهو لا يحبه[(١)].

* الجبرية:

أنكروا الإرادة الشرعية وأثبتوا الإرادة الكونية وقالوا: إن كل ما أراده الله تعالى كوناً فقد أحبه ورضيه...

وقالوا: إن الأمر لا يستلزم الإرادة ولهذا لم يأمر الله تعالى بالكفر وأراده.

قال الباقلاني: واعلم أنه لا فرق بين الإرادة والمشيئة والاختيار والرضا والمحبة[(٢)].

وقرره أيضاً صاحب «جوهرة التوحيد» (ص ١٠٨)[(١)].

---

(١) راجع: «منهاج السنة» (٣/ ٣٩)، «توفيق رب البرية» (٢٢٣-٢٢٨) (٩٣-١٠٠)، «المختصر .. (ص ٥٩- ٦٠)، «الإيمان بالقضاء والقدر ..» (ص ٩٩-١٠٩)، «القضاء والقدر عند السلف» (ص ٧٧-٧٨).

(٢) «التمهيد» (ص ٤٨).

وشبههم كالمعتزلة كما سبق.

وقد سبق الرد عليهم مع القدرية في خطأ قولهم بتلازم المحبة والإرادة.

وقد رد ابن حزم رحمه الله تعالى برد جميل: «حيث صرح بأن الله تعالى قد يريد الشيء ولا يحبه ولا يرضى به ورغم ذلك فإنه يوجده لإرادته، وإرادته الكفر والمعصية لا تستلزم محبته؛ لأن الإرادة قد تتعلق بالشيء لإيجاده فقط، وليس كل من فعل ما أراد الله تعالى يكون مثاباً أو مطيعاً أو محسناً، إنما المحسن من فعل ما أمر الله تعالى به ورضي عنه». أ. هـ

ولما كان القرآن الكريم مشتملاً على كثير من الآيات الدالة في ظاهرها على أن ما وقع من الشر ليس إلا بمشيئته وآيات أخرى تدل على أنه لا يحب الكفر والفسوق والعصيان لزم بالضرورة أن يكون الذي أثبته غير الذي نفاه من ذلك، فالذي نفاه هو الرضى بالكفر والمعصية والذي أثبته هو إرادة إيجاده ومشيئته وليس محبته ولا رضاه وهم معنيان متغايران بنص القرآن وحكم اللغة(٢).

ومن أعظم ما يرد عليهم قوله تعالى: ﴿وَلَا يَرْضَىٰ لِعِبَادِهِ ٱلْكُفْرَ﴾ [الزمر:٧]، ﴿وَٱللَّهُ لَا يُحِبُّ ٱلْفَسَادَ﴾ [البقرة:٢٠٥] ونحوها من الأدلة.

أما قولهم: (الأمر لا يستلزم الإرادة...) فالمعتزلة تقول: الأمر يستلزم الإرادة والمحبة. وقد سبق بيان بطلانه وأن كلا الطائفتين على باطل.

* وأما الجبرية فالرد عليهم:

أن لفظ الأمر مجمل فقد يراد به الأمر الكوني، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَآ أَمْرُهُۥٓ إِذَآ أَرَادَ شَيْـًٔا أَن

---

(١) وانظر «منهاج السنة» (٣/ ١٥٨/ ١٨٠/ ١٨٣)، «الفتاوى» (٨/ ٩٩-١٠٠).

(٢) راجع: «الفصل» لابن حزم (٣/ ١٤٢- ١٥١)، «التكليف ..» (ص ١٠٨- ١١٢).

﴿يَقُولَ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ٨٢﴾ [يس:٨٢]، وقوله: ﴿أَمَرۡنَا مُتۡرَفِيهَا فَفَسَقُواْ فِيهَا فَحَقَّ عَلَيۡهَا ٱلۡقَوۡلُ﴾ [الإسراء:١٦]، ونحوها وهو يستلزم الإرادة الكونية القدرية.

وقد يراد به الأمر الشرعي الذي يستلزم الإرادة الشرعية والمحبة كقوله تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يَأۡمُرُ بِٱلۡعَدۡلِ وَٱلۡإِحۡسَٰنِ﴾ [النحل:٩٠] ونحو ذلك، وعندئذ فلا تلازم بين الأمر الديني والإرادة الكونية، والعكس صحيح: أي: لا تلازم بين الإرادة الكونية والأمر الديني.

وأما الإرادة الشرعية فالتلازم حاصل بينها وبين الأمر الديني، وهذا رد على الجبرية نفاه الشرع، والأول رد على القدرية نفاه القدر.

والأشاعرة مع قولهم أن كل ما أراده فقد أحبه، إلا أن منهم من يقول في الكفر والمعاصي: لا يحبها ولا يرضاها ديناً كما لا يريدها ديناً، ولا يشاؤها ديناً(١).

ومعناه عندهم: أن الله تعالى يحب الكفر ولم يأمر به عباده، وهذا تناقض، فالكافر عندهم واقع فيما يحبه الله ومعاقب على كفره لأنه لم يؤمر به(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الرابعة: في الاستطاعة الشرعية والكونية.

❊ القدرية:

أقروا بالاستطاعة الشرعية قبل الفعل لا معه، وهي قدرة على الفعل وعلى ضده، كالإيمان والكفر، والناس فيها سواء مسلمهم وكافرهم، وأنكروا الاستطاعة الكونية.

---

(١) انظر «المنهاج» لشيخ الإسلام (٣/ ١٨١).

(٢) راجع: «التكليف» (ص ١٠٤- ١١٠)، «المختصر ..» (ص ٥٩- ٦٠)، «نقض عقائد الأشاعرة ..» (ص ٤٢١)، «توفيق رب البرية» (ص ٢٩٩- ٢٣٠).

وهذا راجع لقولهم في أفعال العباد.

ودليلهم وشبهتهم مبني على اعتقادهم الضال في القدر: وهو أن الله تعالى لو كان له تأثير في أفعال العباد وقدرتهم وتخصيص بعضهم بمزيد استطاعة ونوع قدرة لكان ظالماً للمحروم والله منزه عن الظلم(١).

* والرد عليهم:

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «وما قالته القدرية بناءً على أصلهم الفاسد وهو إقدار الله تعالى للمؤمن والكافر والبر والفاجر سواء فلا يقولون إن الله خص المؤمن والمطيع بإعانة حصل بها الإيمان، بل هذا بنفسه رجح الطاعة وهذا بنفسه رجح المعصية، كالوالد الذي أعطى كل واحد من بنيه سيفاً، فهذا جاهد في سبيل الله تعالى، وهذا قطع به الطريق.

وهذا القول فاسد باتفاق أهل السنة والجماعة، فإنهم مثبتون على أن لله تعالى على عبده المطيع نعمة دينية خصة بها دون الكافر، وأنه أعانه على الطاعة إعانة لم يعن بها الكافر، كما قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱللَّهَ حَبَّبَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡإِيمَٰنَ وَزَيَّنَهُۥ فِي قُلُوبِكُمۡ وَكَرَّهَ إِلَيۡكُمُ ٱلۡكُفۡرَ وَٱلۡفُسُوقَ وَٱلۡعِصۡيَانَۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلرَّٰشِدُونَ﴾ [الحجرات:٧]، ﴿فَمَن يُرِدِ ٱللَّهُ أَن يَهۡدِيَهُۥ يَشۡرَحۡ صَدۡرَهُۥ لِلۡإِسۡلَٰمِۖ وَمَن يُرِدۡ أَن يُضِلَّهُۥ يَجۡعَلۡ صَدۡرَهُۥ ضَيِّقًا حَرَجٗا كَأَنَّمَا يَصَّعَّدُ فِي ٱلسَّمَآءِۚ كَذَٰلِكَ يَجۡعَلُ ٱللَّهُ ٱلرِّجۡسَ عَلَى ٱلَّذِينَ لَا يُؤۡمِنُونَ﴾ [الأنعام:١٢٥]...»(٢).

ويرد عليهم بالأدلة الشرعية التي تثبت الاستطاعة الكونية والتي تقارن الفعل كقوله تعالى: ﴿مَا كَانُواْ يَسۡتَطِيعُونَ ٱلسَّمۡعَ وَمَا كَانُواْ يُبۡصِرُونَ﴾ [هود:٢٠]، فسبب عدم السمع عدم

(١) انظر «الفتاوى» (٨/ ٤٨٠).

(٢) «شرح الطحاوية» (٦٧٦).

الاستطاعة.

وأيضاً قد يكون قادراً مستطيعاً ولا يفعل لعدم التوفيق(١).

* الجبرية:

أقروا بالاستطاعة الكونية وغلاة الجبرية يقولون: ليس للعبد استطاعة لا قبل الفعل ولامعه... كقولهم في أفعال العباد.

أما الأشاعرة: أقروا بالاستطاعة الكونية وأنكروا الاستطاعة الشرعية وقالوا: الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل لا يجوز أن تتقدم الفعل ولا أن تتأخر عنه، بل تقارنه وتصاحبه وهي من الله تعالى وما يفعله الإنسان بها فهو كسب له وهو القدرة المقارنة بلا تأثير...

وشبهتهم: أن القدرة لا تصلح للضدين الفعل والترك، فإن القدرة المقارنة للفعل لا تصلح إلا بذلك الفعل، وهي مستلزمه له لا توجد بدونه كما قرره الرازي وغيره، وإذا كان الأمر كذلك فلا فائدة في إثبات الاستطاعة التي تكون قبل الفعل إذا العبد مجبور على أفعاله(٢).

* ويرد عليهم:

١- بالأدلة التي تذكر الاستطاعة الشرعية، كقوله تعالى: ﴿وَلِلَّهِ عَلَى ٱلنَّاسِ حِجُّ ٱلْبَيْتِ مَنِ ٱسْتَطَاعَ إِلَيْهِ سَبِيلًا﴾ [آل عمران:٩٧]، ﴿وَمَن لَّمْ يَسْتَطِعْ مِنكُمْ طَوْلًا﴾ [النساء:٢٥] الآية، ونحوها من الأدلة التي تثبت استطاعة متعلقة بفعل العبد ومترتب عليها التكليف.

٢- كل إنسان أعطاه الله تعالى القدرة والصحة يستطيع الفعل، ولكن قد يفعل وقد يترك، فإن وفقه فعل، وإن خذله ترك، وهذه الاستطاعة - الصحة والقدرة - تصلح للضدين وأمر الله تعالى مشروط بهذه الطاقة، فلا يكلف الله من ليس معه هذه الطاقة، وضد هذه الاستطاعة

---

(١) وانظر: «درء التعارض» (١/ ٣٠)، «الفتاوى» (٨/ ٤٣٧)، «توفيق رب البرية» (٢١٠-٢٠٤).

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٢٢-٤٢٤) وغيره.

العجز، ولذلك رفع الحرج مع العجز، ولا تنافي بين الاستطاعتين: واحدة شرعية من العبد والأخرى من الله تعالى وبهذا يتبين فساد قول الجبرية...»[(١)].

٣- قول الأشاعرة يلزم منه إبطال الشرع كما هو مؤدى مذهب الجبرية: فمن كان عنده استطاعة شرعية ولم يفعل فهو عندهم غير مكلف، لأنه غير مستطيع، فنعوذ بالله من الضلال!

المسألة الخامسة: في الهداية والضلال والتوفيق والخذلان:

* القدرية:

أقروا بهداية الدلالة والإرشاد وأنكروا هداية التوفيق.

فقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «قالت المعتزلة: الهدى من الله تعالى: بيان طريق الصواب، والضلال: تسمية العبد ضالاً، وحكمه تعالى على العبد بالضلال عند خلق العبد الضلال في نفسه.

وهذا مبني على أصلهم الفاسد: أن أفعال العباد مخلوقة لهم»[(٢)].

وشبهتهم أن إثبات هداية التوفيق ظلم كما سبق بيانه في الاستطاعة.

* الرد عليهم:

رد عليهم ابن القيم رحمه الله تعالى فقال: «والمعتزلة تتأوله بما يُقطع ببطلانه وعدم إرادة المتكلم له كقوله بعضهم: المراد تسمية العبد مهتدياً وضالاً... وليس في لغة أمة من الأمم فضلاً عن أفصح اللغات وأكملها (هداه) بمعنى: سماه مهتدياً، و (أضله) سماه ضالاً. وهل يصح أن يقال (علمه) إذا سماه عالماً و(فهمه) إذا سماه فاهماً.

(١) «شرح الطحاوية» (٦٧٨-٦٧٩)، «توفيق رب البرية» (ص ٢٠٠-٢٠١).

(٢) «شرح الطحاوية» (١٦٧).

وتأويل بعضهم هذه النصوص على أن المراد بها هداية البيان والتعريف لا خلق الهدى في القلب فإن الله سبحانه لا يقدر على ذلك عند هذه الطائفة.

وهذا التأويل من أبطل الباطل، فإن الله سبحانه يخبر أنه قسم هدايته لعبده قسمين: قسماً لا يقدر عليه غيره وقسماً مقدوراً للعباد فقال في القسم المقدور عليه للغير: ﴿وَإِنَّكَ لَتَهْدِيٓ إِلَىٰ صِرَٰطٍ مُّسْتَقِيمٍ﴾ [الشورى:٥٢]، وقال في غير المقدور للغير: ﴿إِنَّكَ لَا تَهْدِي مَنْ أَحْبَبْتَ﴾ [القصص:٥٦][1].

ومن أوضح الأدلة في الرد عليهم قوله تعالى عن المؤمنين: ﴿ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِي هَدَىٰنَا لِهَٰذَا وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِيَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣]، والحديث القدسي: «يا عبادي، كلكم ضال إلا من هديته فاستهدوني أهدكم»، ففيه رد على القدرية والجبرية[2].

وأما جعل هداية التوفيق ظلماً فهذا جهل مركب، ولكن نقول: الله سبحانه أعلم بمواقع فضله ورحمته ومن يصلح لها ومن لا يصلح لها، وذلك كله تابع لحكمته سبحانه: ﴿وَلَوْ عَلِمَ ٱللَّهُ فِيهِمْ خَيْرًا لَّأَسْمَعَهُمْ﴾ و ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

وأما تفسير الهداية بالزيادة في التوفيق، وهو ما يسمى عند المعتزلة باللطف الإلهي، وهو عندهم واجب على الله تعالى لقولهم بوجوب فعل الأصلح[3].

---

(١) «شفاء العليل» (١/ ٢١٧، ٢١٩)، «المختصر ..» (ص ٥٢).

(٢) «توفيق رب البرية» (ص ١١٤-١٢٢).

(٣) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥١٩).

* والجواب:

يقال: إن كنتم تريدون باللطف هداية البيان والإرشاد فهذا يشترك فيه المؤمن والكافر الذي بلغته الحجة ولم يؤمن، فعلى هذا: تفسيركم اللطف بهذا المعنى لا يلزم منه الإيمان حتى يقال بوجوبه أو عدم وجوبه.

وإن كنتم تريدون باللطف الذي إذا فعله الله سبحانه بعبده أصبح مؤمناً وإذا لم يفعله لم يكن مؤمناً... فهذا هو التوفيق الذي تنكرونه، فإن أقررتم بطل مذهبكم، وإن أبيتم بطلت مسألة اللطف عندكم. وقد رد عليهم ابن القيم وغيره(١).

* فائدة:

مذهب أهل السنة في اللطف: أنهم يثبتون اللطف من الله تعالى لمن شاء من عباده لكنهم لا يوجبون على الله ذلك بل هو تفضل منه سبحانه. واللطف هو ما يسمى بالتوفيق إلى فعل الخير واجتناب الشر ومما يدل على أنه تفضل منه سبحانه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكُمْ وَرَحْمَتُهُۥ لَٱتَّبَعْتُمُ ٱلشَّيْطَٰنَ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [النساء:٨٣]...(٢).

* الجبرية:

أقروا بهداية التوفيق وأنكروا جمهورهم هداية البيان والإرشاد وردوا الأمر إلى محض المشيئة وأنكروا الاهتداء من العبد والضلال.

والخذلان عندهم: خلق المعصية والضلال في العبد الضال.

وسبب قولهم هذا مذهب الجبر وإنكار الأسباب والحكمة، قال بعضهم: التوفيق: خلق قدرة الطاعة، والخذلان: خلق قدرة المعصية ثم الموفق لا يعصي إذ لا قدرة له على المعصية.

(١) راجع: «المتدرج» (١/ ٤١٤- ٤١٦)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (١٩٢-١٩٧).

(٢) «المعتزلة ..» (ص ١٩٦)، «توفيق رب البرية» (١٣٣-١٤٨).

وقال الشهرستاني في نهاية الإقدام: «قالت الأشعرية: التوفيق والخذلان ينسبان إلى الله تعالى نسبة واحدة على جهة واحدة، فالتوفيق من الله سبحانه: خلق القدرة الخاصة على الطاعة.

وقال شارح الجوهرة: التوفيق خلق قدرة الطاعة في العبد.. وفي بعض العبارات خلق الطاعة نفسها(١).

* والرد عليهم:

١- أن أصل مذهبهم باطل وهو الجبر، وما بُني على باطل فهو باطل.

٢- أن أدلة الكتاب والسنة أثبتت نوعي الهداية، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا ثَمُودُ فَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [فصلت:١٧] الآية. المراد هداية الدلالة والإرشاد. وقوله: ﴿فَٱسْتَحَبُّواْ ٱلْعَمَىٰ عَلَى ٱلْهُدَىٰ﴾ [فصلت:١٧] دلالة على أنه العبد غير مجبور.

٣- ويرد عليهم بأدلة أثبتت تسبب العبد في الهداية أو الضلال كقوله تعالى: ﴿كَذَٰلِكَ حَقَّتْ كَلِمَتُ رَبِّكَ عَلَى ٱلَّذِينَ فَسَقُوٓاْ أَنَّهُمْ لَا يُؤْمِنُونَ ٣٣﴾ [يونس:٣٣]، ﴿وَمَا يُضِلُّ بِهِۦٓ إِلَّا ٱلْفَٰسِقِينَ ٢٦﴾ [البقرة:٢٦]، ﴿ذَٰلِكَ بِأَنَّ ٱللَّهَ لَمْ يَكُ مُغَيِّرًا نِّعْمَةً أَنْعَمَهَا عَلَىٰ قَوْمٍ حَتَّىٰ يُغَيِّرُواْ مَا بِأَنفُسِهِمْ وَأَنَّ ٱللَّهَ سَمِيعٌ عَلِيمٌ ٥٣﴾ [الأنفال:٥٣]، ومثلها قوله تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ ٱهْتَدَوْاْ زَادَهُمْ هُدًى وَءَاتَىٰهُمْ تَقْوَىٰهُمْ ١٧﴾ [محمد:١٧] ونحوها.

كما أن الجبرية قالت: الله هدى الكافر لكنه أضل نفسه... قالت الجبرية: الله تعالى لم يهد الكافر ولم يرد هدايته لأنه خلق الضلال والخذلان فيه دون سبب ولا حكمة.

---

(١) «نقض عقائد الأشعرية» (ص ٤٢٨)، وانظر «التكليف» (ص ١٢٣)، «الملل والنحل» لابن حزم (٣/ ٤٦).

والمذهبان على ضلال، والحق في تقسيم الهداية إلى قسمين، فالله تعالى هدى الكافر هداية دلالة وإرشاد، وهذا عدله، ولم يهده هداية التوفيق، وهذا فضله وحكمته(١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السادسة: في الحكمة والتعليل.

❊ القدرية:

قالوا: الله تعالى يفعل لحكمة مخلوقة وهذه الحكمة تعود للعباد ومصالحهم ولا تعود إلى الله تعالى وهي واجبة عليه سبحانه. كما ذكره عبد الجبار في كتابه «المغني».

قال الشهرستاني: واتفقوا - أي: المعتزلة - على أن الله تعالى لا يفعل إلا الصلاح والخير ويجب عليه من حيث الحكمة رعاية مصالح العباد، وأما الأصلح.. ففي وجوبه خلاف عندهم.(٢).

ويفسرون الصلاح: الفعل المتوجه إلى الخير من قوام العالم وبقاء النوع في العاجلة والمؤدي إلى السعادة السرمدية في الآخرة.

❊ والرد عليهم:

١- قولهم بخلق الحكمة تابع لقولهم بخلق الصفات، وهو مذهب باطل سبق رده في فصل الصفات.

٢- قولهم في الحكمة: (لا تعود إلى الله) تابع للقول الأول في نفي الصفات.

---

(١) راجع: «شفاء العليل» (١/ ٢٢٦)، «توفيق رب البرية» (١٤١-١٤٧)، «التكلف» (١٢٣- ١٣٣)، «المختصر ..» (ص٥٣)، «القضاء والقدر عند السلف» (١٩٢-١٩٧).

(٢) «الملل» (١/ ٤٥)، و«نهاية الاقدام» (ص ٣٩٧-٣٩٨).

* والحق أن الحكمة متضمنة لشيئين:

الأول: حكمة تعود إلى الله سبحانه وذلك بحبه لها ورضاه عنها.

الثاني: حكمة تعود إلى العباد وهي كونها نعمة عليهم.

٣- قولهم: (وهي واجبه على الله) هذا مبني على قولهم أنها مخلوقة، والحق أنها صفة من صفاته سبحانه ولا يقال أنها واجبة على الله تعالى.

وتفسيرهم الحكمة برعاية مصالح العباد وفعل الصلاح والأصلح راجع إلى قولهم في الصفات وأفعال العباد، فعندهم أن خلق الشر ليس من الحكمة، فلذلك نفوا عموم خلق الله تعالى.

* والجواب عليهم في تفسير الحكمة:

تفسير الحكمة بهذا التفسير فيه نظر، بل باطل؛ لتضمنه نفي المعني الصحيح وهو: وضع الشيء في موضعه الصحيح.

بل تفسيرهم مؤدٍ إلى إبطال حجة الله تعالى على عباده: فكل عاقل يعلم أنه لا صلاح للكافر في كفره، فلا حجة لله تعالى عليه - على مذهب المعتزلة.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأما الإيجاب على الله سبحانه وتعالى والتحريم بالقياس على المخلوق فهذا قول القدرية، وهو قول مبتدع مخالف لصحيح المنقول وصريح المعقول، وأهل السنة متفقون على أنه سبحانه خالق كل شيء وربه ومليكه، وأنه ما شاء كان، وما لم يشأ لم يكن، وأن العباد لا يوجبون عليه شيئاً... ومن توهم من القدرية والمعتزلة ونحوهم أنهم يستحقون عليه من جنس ما يستحقه الأجير على المستأجر فهو جاهل...»[١].

وقال رحمه الله تعالى: «وذهب جمهور العلماء إلى أنه تعالى إنما أمر العباد بما فيه صلاحهم

(١) «اقتضاء الصراط المستقيم» (ص ٤٠٩-٤١٠).

ونهاهم عما فيه فسادهم، وأن فعل المأمور به مصلحة عامة لمن فعله وأن إرسال الرسل مصلحة عامة وإن كان فيه ضرر على بعض الناس لمعصيته، فإن الله تعالى كتب في كتاب فهو عنده موضوع فوق العرش: «إن رحمتي تغلب غضبي»، فهم يقولون: فعل المأمور به وترك المنهي عنه مصلحة لكل فاعل وتارك، أما نفس الأمر وإرسال الرسل فمصلحة عامة للعباد وإن تضمن شراً لبعضهم، وهكذا سائر ما يقدره الله تعالى تغلب فيه المصلحة والرحمة والمنفعة وإن كان ضمن ذلك ضرراً لبعض الناس فلله سبحانه في ذلك حكمة أخرى، وهذا قول أكثر الفقهاء وأهل الحديث...» أ. هـ (١).

* الجبرية: نفاه الحكمة (ويسمونها الأغراض).

وقالوا: الله تعالى يفعل لا لحكمة مع تنزيه الله سبحانه عن العبث، واستدلوا بقوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ [الأنبياء:٢٣].

وشبهتهم: إن إثبات الحكمة يستلزم التسلسل، فالعله تحتاج إلى علة...

وقالوا: من فعل لحكمة فهو محتاج إليها وتكون مكملة له والله تعالى منزه عن الحاجة... كامل من دونها وغير محتاج إليها.

وقالوا: إثبات الحكمة يلزم منه قيام الحوادث بالله تعالى.

قال الجرجاني الأشعري: لا يجوز تعليل أفعاله بشيء من الأغراض والعلل المتناهية(٢).

* والرد عليهم:

١ - الأدلة الكثيرة التي فيها إثبات الحكمة، والحكيم من أسمائه سبحانه.

---

(١) «منهاج السنة» ١/ ٣٢٥). وراجع: «المعتزلة ..» (ص ١٩٧ - ٢٠٢)، «القضاء والقدر عند السلف» (٢١٠ - ٢٢١)، «توفيق رب البرية» (ص ١٦٧-١٧٧)، «التكليف ...» (ص ٧٧-٩١) وغيرها.

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٢٥-٤٢٧).

٢- دلالة العقل والعرف والفطرة أن من فعل لحكمة أكمل ممن يفعل لا لحكمة كأفعال الصبيان غير المميزين.

٣- يلزم ممن نفي الحكمة حصول العبث والله تعالى منزه عنه سبحانه.

٤- الحكمة من لوازم العلم والإرادة، فمن نفاها لزمه نفيهما، ومن أثبتها لزمه إثباتها، فإذا ثبت أن الله تعالى مريد فيقال: إما أن يكون أرادها لحكمة أو لغير حكمة والثاني غير معقول، فإن الإرادة لا تعقل إلا إذا كان قد فعل لحكمة يقصدها بالفعل.

أما قوله تعالى: ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ﴾ لا تدل على أنه لا حكمة في فعله، بل عكس ذلك، فلا يسأل لكمال علمه وعدله وحكمته، فأفعاله سبحانه لا نقص فيها ولا عبث ولا ظلم.

٦- أما دعوى التسلسل فقد سبق في باب الربوبية بيان الحق فيها، ثم الحِكَم كلها منقطعة عند حكمة لا حكمة فوقها، كما أن الأسباب كلها تقف عند سبب لا سبب فوقه إلا مشيئة الله تعالى، وكون الناس جهلوا في أشياء لضعف عقولهم فليس لهم أن ينفوا الحكمة انتصاراً لجهلهم.

٧- أما دعوى الحاجة في إثبات الحكمة... فباطل عقلاً وشرعاً؛ لأن الله تعالى هو الغني العظيم الصمد وهو الحكيم قبل الفعل وبعده...

وإثبات الحكمة لا يلزم منه أن يكون محتاجاً إليها ولا إلى المحكوم فيه، بل تدل على كمال علمه ولطفه سبحانه.

ثم دعوى الحاجة منبعثة من قياس الخالق بالمخلوق، وهذا من أبطل الباطل.

٨- دعوى قيام الحوادث راجعة إلى قولهم في الصفات الاختيارية، وقد سبق في فصل الصفات ردها.

فالحكمة ثابتة لله تعالى وإن رغمت أنوف المعطلة.

ولا يقال في الصفات: إن الله محتاج إلى صفاته لأنها لا تنفك عنه(١).

* الماتريدية:

أثبتوا الحكمة ووافقوا المعتزلة في رجوعها للعباد دون الله تعالى، وأنكروا تجددها كما هو مذهبهم في الصفات.

وقالوا: أفعال الله تعالى معللة على سبيل اللزوم لا الوجوب.

* الكلابية:

قولهم كالماتريدية وزادوا: وهي قديمة قائمة بالله تعالى وليست حادثة.

فالله سبحانه عندهم لم يزل راضياً عمن علم أنه سيموت مؤمناً وقت كفره، فالحكمة عندهم لا تقارب الفعل ولا تتجدد...(٢).

* * * *

المسألة السابعة: في الشر وعلاقته بالقدر.

* القدرية:

قالوا: يوجد شر ولكن الشر لم يخلقه الله تعالى، وهذا أول ضلالهم في باب القدر - كما سبق في المسألة الثانية.

ويرد عليهم بما سبق.

(١) راجع: «شفاء العليل» (ص ٢١٠)، «مختصر الصواعق» (١/ ٢٠٣)، «إيثار الحق على الخلق» (ص ٢٣١)، «توفيق رب البرية» (ص ١٧٢- ١٧٥٤)، «التكليف ..» (ص ٨٢-٩١)، «القضاء والقدر عند السلف ..» (ص ٢١٨-٢٢٢).

(٢) «توفيق رب البرية» (ص ١٧٠).

ومنها الأدلة الكثيرة التي تثبت دخول الشر في عموم خلق الله سبحانه وتعالى كقوله تعالى:

﴿ مِن شَرِّ مَا خَلَقَ ﴾ [الفلق:٢].

* الشر قسمان:

- شر محض، وهذا عدمي.

- وشر إضافي وهذا وجودي، وأن في خلق الله تعالى له خير من جانب آخر، ومن ذلك الكفر والمعاصي.

* الجبرية:

قالوا: لا يوجد شر في الكون، بل كل قضاء الله تعالى وقدره خير، وكل خلق الله تعالى ومخلوقاته خير، وهذا قول غلاة الصوفية(١)..

وأما جهم: قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أثناء بيانه أن الشر لا يضاف إلى الله تعالى مع كونه داخلاً في عموم خلقه ذكر الحكمة من ذلك فقال: «إنما خلقه لحكمة هو باعتبارها خير وإن كان شراً إضافياً، فإذا أُضيف مفرداً توهم المتوهم مذهب جهم بن صفوان أن الله تعالى خلق الشر المحض الذي لا خير فيه لأحد لا لحكمة ولا لرحمة، والكتاب والسنة والاعتبار هذا يبطل كما إذا قيل: محمد وأمته يسفكون الدماء ويفسدون في الأرض.

كان هذا ذماً لهم وكان هذا باطلاً.

وإذا قيل: يجاهدون لتكون كلمة الله تعالى هي العليا ويقتلون من منعهم من ذلك.

كان هذا مدحاً لهم وكان حقاً(٢).

فتبين من هذا أن مذهب الجهمية إثبات أن الله سبحانه خلق الشر المحض.

---

(١) «توفيق رب البرية» (ص ١٦٥).

(٢) «الفتاوى» (٨/ ٢٠٧).

* أما الأشاعرة:

فالشر عندهم قسمان: شر ذاتي حسي مثل إبليس والكافر والحيوانات المؤذية كالحيات ...

والثاني: وشر معنوي مثل المعاصي والكفر والمصائب... وهذا القسم الثاني ادعت الجبرية أن الله تعالى يحبه ويرضاه كما ادعت القدرية عدم خلقه(١).

فمن مذهبهم أن الله تعالى خلق الشر لكنه خير عندهم لأنه من القدر، وهذا القول ناتج عن عدم التفريق بين القدر والمقدور والفعل والمفعول...(٢).

* * * *

المسألة الثامنة: في التحسين والتقبيح.

القدرية المعتزلة ووافقهم جمهور الماتريدية والكرامية وغيرهم يقولون: الحسن والقبح عقليان لا يتوقف في معرفتهما وأخذهما على الدليل السمعي.

ويجعلون الحسن والقبح صفات ذاتية للفعل لازمة له، ويجعلون الشرع مجرد كاشف مبين لتلك الصفات لا سبباً لشيء من الصفات، ومنها ما يدرك بالسمع مثل العبادات كالصلاة، ورتبوا على ذلك: أن العقل يكفي عن ورود الشرع وهو حجة يتحقق معه الثواب والعقاب.

وهذا الحُسْن واجب على الله تعالى، بمعنى: أن الله تعالى يجب عليه أن يفعل ما استحسنه العقل، ويحرم عليه أن يفعل ما استقبحه العقل. (وهذا تفردت به المعتزلة).

قال أبو الهذيل: يجب على المكلف قبل ورود السمع... أن يعرف الله تعالى بالدليل من غير خاطر وإن قصر في المعرفة استوجب العقوبة أبداً، ويعلم أيضاً حُسْن الحَسن وقبح القبيح،

---

(١) «توفيق رب البرية» (ص ١٦٥).

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة ...» (ص ٤٥٠).

فيجب عليه الإقدام على الحسن والإعراض عن القبيح[(١)].

وذكر الغزالي نحو ذلك إلا العبادات فتدرك بالسمع[(٢)].

* والرد عليهم:

١- أغلب الأفعال المشروعة مشتملة على أوصاف تقتضي الحسن والقبح في ذاتها، والعقل يدرك تحسينها وتقبيحها إلا القليل منها، وهو ما كانت علته تعبدية فيكتسب حسنها من الشرع لا من العقل، وهذا ما لم ينتكس العقل فيصير القبيح في نظره حسناً والحسن قبيحاً.

فنفي المعتزلة للتحسين الشرعي جهل وضلال، فإن الشارع إذا أمر بشيء صار حسناً، وإذا نهى عن شيء صار قبيحاً واكتسب الفعل صفة الحسن والقبح بخطاب الشرع كتحريم الخمر ولحم الخنزير إلى غير ذلك، وكذلك الشأن في سائر الأحكام المتعلقة بالعبادات فهي وإن خالفت ما استحسنه العقل أو استقبحه فلا يعتدون به، لأنه لا أمر ولا نهي إلا من قبل الشرع الحكيم، وحكم العقل هذا قد يكون متأثراً بهوى أو عادة مألوفة مرذولة[(٣)].

٢- قولهم بتلازم الثواب والعقاب مع التحسين والتقبيح العقلي مردود بنص القرآن والسنة، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، وأدلة كثيرة تفيد أن الله تعالى جعل الأحكام والثواب والعقاب لا يكون إلا بإرسال الرسل وبلوغ الحجة فيكون بالشرع دون العقل. فمثلاً الكذب والزنا: كلها قبيحة في ذاتها لكن العقاب عليها مشروط

(١) «الملل والنحل» (١/ ٥٥)، «شرح الأصول الخمسة» (ص ٤٨٤)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة ..» (ص ١٥٥-١٥٨)، (١٦٣-١٦٤).

(٢) «المستصفى» (١/ ٥٦).

(٣) «التكليف ..» (ص ٢٣٧).

بحكم الشرع.

٣- ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿كُلَّمَآ أُلۡقِيَ فِيهَا فَوۡجٞ سَأَلَهُمۡ خَزَنَتُهَآ أَلَمۡ يَأۡتِكُمۡ نَذِيرٞ ۝٨﴾ [الملك:٨] الآيات. فلم يسألوهم عن مخالفتهم للعقل، بل عن مخالفتهم للنذر وبذلك دخلوا النار. ﴿قَالُواْ بَلَىٰ قَدۡ جَآءَنَا نَذِيرٞ فَكَذَّبۡنَا﴾ [الملك:٩]، وهذا مما يبطل قول المعتزلة أن العقاب على القبائح ثابت بالعقل قبل ورود الشرع(١).

٤- أما قولهم بالوجوب على الله تعالى... فرده شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال: «وهذا ضعيف ولاسيما إذا ضم إليه قياس الرب على خلقه فقيل ما حسن من المخلوق حسن من الخالق وما قبح من المخلوق قبح من الخالق، وهم مشبهة الأفعال وهذا باطل(٢)».

وقد سبق الرد عليهم في مسألة سابقة.

* الجبرية:

نفوا التحسين والتقبيح العقلي وأثبتوا التحسين والتقبيح الشرعي فقط فقالوا: العقل لا يحسن ولا يقبح ولا يدل على ذلك والأفعال ليس لها صفة الحسن والقبح في ذاتها، ولا يجب على الله تعالى شيء من قبل العقل فلا قبيح إلا ما نهى الله تعالى عنه ولا حسن إلا ما أمر الله سبحانه به ورتبوا على ذلك:

لو أمر الله تعالى بالقبيح لكان حسناً ولو نهى عن الحسن لكان فعله قبيحاً... فلو أمر بالظلم لكان الظلم حسناً، ولو نهى عن بر الوالدين لكان برهما قبيحاً.

ويجوز على الله تعالى فعل كل ممكن، فلو أثاب الكافر وأدخله الجنة وعاقب المطيع وأدخله

---

(١) «المعتزلة...» (ص ١٦٥-١٦٧).

(٢) «الفتاوى» (٨/ ٤٣٦)، وانظر «المدراج» (١/ ٢٥٣).

النار لكان جائزاً، بل يجوزون أن الله تعالى يأمر بالشرك وينهى عن التوحيد عقلاً، وهذا راجع لقولهم بالجبر ونفي الحكمة.

قال الإيجي: القبيح ما نهى عنه الشرع والحسن بخلافه ولا حكم للعقل في حسن الأشياء وقبحها(١).

وقال البيجوري: ليست الطاعة مستلزمه للثواب ولا معصية للعقاب إنما هما أمارتان تدلان على الثواب لمن أطاعه والعقاب لمن عصاه حتى لو عكس دلالتهما بأن قال من أطاعني عذبته ومن عصاني أثَبْته لكان ذلك منه حسناً فلا حرج عليه وهذا كله بحسب العقل. شرح الجوهرة (٢).

* والرد عليهم:

١- أما نفي التحسين والتقبيح العقلي فمكابرة مردودة عقلاً وشرعاً.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: والعقلاء متفقون على أن كون بعض الأفعال ملائماً للإنسان وبعضها منافياً له، إذا قيل هذا حسن وهذا قبيح فهذا الحسن والقبح مما يعلم بالعقل باتفاق العقلاء... ولاريب أن من أنواعه ما لا يعلم إلا بالشرع...(٣).

٢- من الأدلة الدالة على حسن الأفعال وقبحها في ذاتها قوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنَّمَا حَرَّمَ رَبِّيَ الْفَوَاحِشَ مَا ظَهَرَ مِنْهَا وَمَا بَطَنَ وَالْإِثْمَ وَالْبَغْيَ بِغَيْرِ الْحَقِّ وَأَنْ تُشْرِكُوا بِاللَّهِ مَا لَمْ يُنَزِّلْ بِهِ سُلْطَانًا وَأَنْ تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ مَا لَا تَعْلَمُونَ ﴿٣٣﴾ ﴾ [الأعراف:٣٣]، وقوله: ﴿ وَإِذَا فَعَلُوا فَاحِشَةً قَالُوا وَجَدْنَا عَلَيْهَا آبَاءَنَا وَاللَّهُ أَمَرَنَا بِهَا قُلْ إِنَّ اللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِالْفَحْشَاءِ ﴾ [الأعراف:٢٨] الآيات.

---

(١) «المواقف».

(٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٢٣٥-٢٣٦).

(٣) «الفتاوى».

فالفحشاء هنا: ما كان فاحشاً في العقول والفطر مع فحشه في ذاته فلو لم يعلم كونه فاحشة إلا بالنهي الشرعي لكان معنى الآية: (إنما حرم ربي ما نهى عنه) وهذا لا يقال.

والآية الثانية يكون معناها: (إن الله لا يأمر بما ينهى عنه) وهذا لا يقوله أحد، بل الآية صريحة أن فعلهم فاحشة قبل نهيهم عنه.

٣- البغي والشرك قبيح قبل النهي عنه وبعد النهي عنه، فمن قال إن القبيح إنما صار كذلك بعد النهي عنه بمنزلة من يقول: الشرك إنما صار شركاً بعد النهي عنه وليس شركاً قبل ذلك، وهذا لا يقول به عاقل... وقد قال تعالى: ﴿أَفَلَا تَعْقِلُونَ﴾ [البقرة:٤٤].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن هؤلاء يقولون بأن الأفعال لم تشتمل على صفات هي أحكام ولا على صفات هي علل الأحكام، بل القادر أمر بأحد المتماثلين دون الآخر لمحض الإرادة لا لحكمة ولا لرعاية مصلحة في الخلق والأمر.

ويقولون: إنه يجوز أن يأمر بالشرك بالله تعالى وينهى عن عبادته وحده ويجوز أن يأمر بالظلم والفواحش وينهى عن البر والتقوى، فهذا القول ولوازمه هو أيضاً ضعيف مخالف للكتاب والسنة والإجماع والسلف والفقهاء مع مخالفته أيضاً للمعقول الصريح فإن الله تعالى نزه نفسه عن الفحشاء فقال: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَأْمُرُ بِٱلْفَحْشَآءِ﴾ [الأعراف:٢٨].

كما نزه نفسه عن التسوية بين الخير والشر فقال: ﴿أَمْ حَسِبَ ٱلَّذِينَ ٱجْتَرَحُوا۟ ٱلسَّيِّـَٔاتِ أَن نَّجْعَلَهُمْ كَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ سَوَآءً مَّحْيَاهُمْ وَمَمَاتُهُمْ ۚ سَآءَ مَا يَحْكُمُونَ ﴿٢١﴾﴾ [الجاثية:٢١]. «الفتاوى» (٨/ ٤٣٦)[١].

---

(١) «الفتاوى» (٨/ ٤٣٤-٤٣٦)، «منهاج السنة» (١/ ٣٦٤) ط الرياض. «المدارج» (١/ ٢٣١-٢٣٥)، «موقف ابن تيمية من الأشاعرة» (٣/ ١٣٢٠ - ١٣٢٣)، «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص ١٦٦)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٣٥- ٤٤٠).

المسألة العاشرة: تكليف ما لا يطاق هل يقع عقلا أم لا؟

وهي فرع للمسألة السابقة.

* القدرية وجمهور الماتريدية:

منعوا ولم يجوزوا تكليف مالا يطاق مطلقاً وقد منعوه لقبحه عقلاً، وفسروا ما لا يطاق: بأنه ما لم يقع من العبد لانشغاله بضده كتكليف الكافر بالإيمان حال كفره.

وشبهتهم: لما قالوا الاستطاعة قبل الفعل فقط حتى يتحقق التكليف ومن ثم الثواب والعقاب، ومنعوا أن تكون الاستطاعة مقارنة للفعل؛ لأن معنى ذلك أن يكون تكليف الكافر بالإيمان بما لا يطاق، إذ لو أطاقه لوقع منه، فلما لم يقع منه عرف أنه غير قادر عليه وتكليف ما لا يطاق قبيح.

وقولهم فاسد وما بنوا عليه فاسد - في مسألة الاستطاعة وفي مسألة التحسين والتقبيح -.

وتسمية ما لا يقدر عليه ليس لاستحالته ولا لعجز عنه، ولكن لتركه والانشغال بضده مثل تكليف الكافر بالإيمان حال كفره تسمية هذا (لا يطاق) بدعة مخالفة للشرع والعقل، بل هو مما يطاق ويقدر عليه، وأدلة التوبة تؤيد هذا، فيترك الكفر أو المعصية ويُقبِل على الطاعة.

* الجبرية:

فَغُلاتهم جوزوا التكليف بالمستحيل كالجهمية، وبعض الأشاعرة جوزوه عقلاً – كتكليف الأعمى أن يبصر – وهذا مردود عقلاً وشرعاً.

* جمهور الأشاعرة:

لا يكلف بالمستحيل، أما الممكن غير الواقع مثل الطيران والمشي على البحر فهذا يمكن التكليف به عقلاً، وجعلوا من تكليف ما لا يطاق تكليف الكافر بالإيمان والقائم بالقعود ... ونحو ذلك.

وسموه (لا يطاق) لأن المكلف لا يمكنه في حال واحدة أن يكون قائماً وقاعداً، أو مؤمناً وكافراً، ونحو ذلك.

واستدلوا بالآيات التي تنفي الاستطاعة، ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ وَمَا كَانُوا۟ يُبْصِرُونَ﴾ [هود:٢٠].

قال الإيجي في «المواقف»: تكليف ما لا يطاق جائز عندنا، لما قدمنا أنه لا يجب عليه شيء ولا يقبح منه شيء، إذ يفعل ما يشاء.

* والرد عليهم:

١- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فمن قال أن القدرة لا تكون إلا مع الفعل يقول أن العاصي كلف ما لا يطيق». اهـ فقولهم في الاستطاعة باطل، وما بنوا عليه هنا باطل أيضاً.

٢- الأدلة الكثيرة ترد عليهم كقوله تعالى: ﴿لَا تُكَلَّفُ نَفْسٌ إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٣٣]، ﴿رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٦]، أي: ما يثقل علينا فعله إلا بمشقة.

٣- جعلهم ما يتركه العبد لا يطاق لكونه تاركاً له مشتغلاً بضده بدعة في الشرع واللغة، فإن مضمونه أن فعل ما لا يفعله العبد لا يطيقه، وهم التزموا هذا لقولهم إن الاستطاعة لا تكون إلا مع الفعل، فقالوا: كل من لم يفعل فعلاً فإنه لا يطيقه.

وهذا خلاف الكتاب والسنة وخلاف ما عليه العقلاء(١).

٤- أما احتجاجهم بقوله تعالى: ﴿مَا كَانُوا۟ يَسْتَطِيعُونَ ٱلسَّمْعَ﴾ فإن الله ذم هؤلاء على كونهم لا يستطيعون السمع لبغضهم للحق، وليس معناه: لا قدرة لهم على سماع الحق، فإنهم قادرون، وبالتالي مكلَّفون بما يقدرون عليه ويطيقونه.

(١) «شرح الطحاوية» (ص ٤٥٠) ط: شاكر.

ولو أراد بذلك أنهم لا يطيقون السمع لكان جميع الخلق لا يستطيعون السمع قبل السمع(١).

٥- من بدع الأشاعرة أن بعضهم ذهب إلى جواز التكليف بالممتنع لذاته، وادعوا أن ذلك واقع في الشريعة كتكليف أبي لهب بالإيمان.

وهذه البدعة مخالفة للإجماع عند جميع الفرق (بأن تكليف ما لا يطاق لا يقع شرعاً) فضلاً عن الممتنع لذاته(٢).



(١) «شرح الطحاوية» (ص ٤٥٠).

(٢) راجع: «التكليف..» (ص ٤٦-٥٢)، «توفيق رب البرية» (ص ١٩٢-١٩٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٤٣-٤٤٥)، «منهاج السنة» (٣/ ١٠٧)، «الفتاوى» (٨/ ٣٠٢-٤٧٠) وغيرها.

المسألة الحادية عشر: في معنى العدل والظلم.

وهي فرع لمسألة التحسين والتقبيح العقلي.

* القدرية:

والمعتزلة تسمي نفسها بالعدلية لإثباتها العدل لله تعالى ونفيها الظلم عنه، وهذا مجمع عند الفرق، وإنما اختلفوا في معنى الظلم والعدل ومذهب المعتزلة فيه باطل.

قالوا: الظلم: منع الغير حقاً له.

وهو مقدور لله تعالى، ولكن الله سبحانه منزه عنه.

والعدل: توفير حق الغير واستيفاء الحق منه(١).

* وبنوا على هذا مسائل منها:

أفعال العباد والتوفيق والهداية والاستطاعة وغيرها كما سبق، فنفوا خلق الله لأفعال العباد من أجل تنزيهه عن الظلم ونفوا هداية التوفيق والاستطاعة الكونية من أجل تنزيهه تعالى عن الظلم والقول بالعدل ...

ومنها: القول بوجوب فعل الأصلح ووجوب إثابة الطائع....

ومنها: القول بالوعيد على مذهب المعتزلة كما سيأتي لأنه من استيفاء الحق.

* ويرد عليهم:

١- بما سبق في الأبواب السابقة

٢- تعريف الظلم بما قالوه فيه نظر، إذ أنه لا يستوعب جميع أنواع الظلم ثم هو مبني على مذهبهم في القدر.

---

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٣٠١).

وأيضاً: ليس حق على الله تعالى يوجبونه عليه كما تزعم المعتزلة، فيكون إذا منعهم قد ظلمهم، بل هم دائرون بين عدله وفضله.

وأيضاً: قد يُمنع الشخص حقاً له عقوبة أو تعزيراً كالحجر على المفلس والسفيه، ولا يكون هذا ظلماً.

٣- تعريف العدل بما قالوه فيه نظر، إذ أنه لا يستوعب جميع أنواع العدل.

وأيضاً: هذا فيه قياس الخالق بالمخلوق، وعلى هذا درج المعتزلة في كثير من مسائل الاعتقاد.

وأيضاً: أن الثواب عندهم من باب العوض على العمل، وهذا باطل، فإن الأعمال سبب للثواب ولدخول الجنة وإلا فهو غير واجب على الله تعالى، بل هو تفضل وإنعام منه سبحانه ورحمة كما دل عليه حديث: «لن يدخل أحد منكم الجنة بعمله» قالوا: ولا أنت يا رسول الله؟ قال: «ولا أنا إلا أن يتغمدني الله برحمة منه وفضل»، رواه مسلم عن عائشة ﵁.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «الأعمال أسباب لا أعواض وأثمان والذي نفاه النبي ﷺ في الدخول بالعمل هو نفي استحقاق العوض ببذل عوضه فالمثبت باء السببية والمنفي باء المعاوضة والمقابلة، وهذا فصل الخطاب في المسألة، والقدرية الجبرية تنفي باء السببية جملة وتنكر أن تكون الأعمال سبباً في النجاة ودخول الجنة وتلك النصوص وأضعافها تبطل قولهم.

والقدرية النفاة تثبت باء المعاوضة والمقابلة، وتزعم أن الجنة عوض الأعمال وأنها ثمن لها، وأن دخول الجنة إنما هو بمحض الأعمال، والنصوص النافية تبطل قولهم.

والعقل والفطرة تبطل قول الطائفتين ولا يصح في العقول والفطرة إلا ما ذكرناه من التفصيل...»[(١)].

(١) «مفتاح دار السعادة» (٢/ ٩٢).

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «مما يجب أن يعلم أن الله تعالى لا يمنع الثواب إلا إذ منع سببه وهو العمل الصالح: ﴿وَمَن يَعْمَلْ مِنَ ٱلصَّٰلِحَٰتِ وَهُوَ مُؤْمِنٌ فَلَا يَخَافُ ظُلْمًا وَلَا هَضْمًا ﴿١١٢﴾﴾ [طه:١١٢]، وكذلك لا يعاقب إلا بعد حصول سبب العقاب فإن الله تعالى قال: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتْ أَيْدِيكُمْ وَيَعْفُواْ عَن كَثِيرٍ ﴿٣٠﴾﴾ [الشورى:٣٠]، وهو سبحانه المعطي المانع، لا مانع لما أعطى ولا معطي لما منع، لكن إذا منَّ على الإنسان بالإيمان والعمل والصالح فلا يمنعه موجب ذلك أصلاً...»(١).

الجبرية: عرفوا الظلم بأنه: التصرف في ملك الغير بغير إذنه. أو هو: مخالفة الأمر الذي تجب طاعته.

والظلم ممتنع في حق الله تعالى وغير متصور لأن الله تعالى مالك كل شيء ولا فوقه إذاً فلا ظلم يتصور من الله تعالى.

ولو تصور الظلم في حق الله تعالى وكونه قبيحاً بالعقل فإن الله تعالى لو فعله لتحول إلى عدل وحسن لا ظلم ولا قبيح.

وهذا كله لقولهم بالجبر والتحسين والتقبيح ونفي الحكمة.

قال الإيجي في المواقف: وتصرفه فيما هو ملكه كيف كان لا يكون ظلماً.

ونحوه كلام ابن المنير في الانتصاف من الكشاف.

ومنهم من عرف الظلم بأنه: كل ما لا يدخل تحت القدرة وأما كل ما يدخل تحت قدرته سبحانه فليس ظلماً.

* والرد عليهم:

---

(١) «الطحاوية» (ص ٦٧١) ط ابن تيمية. وانظر: «الرد على القدرية الأشرار» (ص ٢١٤- حاشية)، «القضاء والقدر عند السلف» (ص ١٩٨- ٢٠١)، «توفيق رب البرية» (٢٠٨- ٢١٣).

١- أن مذهبهم في مسألة التحسين والتقبيح والجبر باطل، وما بني على باطل فهو باطل.

٢- تعريف الظلم بما ذكروه غير معروف عند أهل اللغة ولا عن أحد من السلف فهو بدعة منكرة.

٣- أن الله تعالى حرم الظلم على نفسه والممتنع لا يوصف بالتحريم، وإنما الذي يوصف بالتحريم ويمكن تحريمه هو الممكن ...

٤- أن الكمال ليس فيما قالته الأشاعرة، فلا يستحق أحد المدح في شيء لا يقدر عليه إنما يمدح في الممكن، وقد مدح الله تعالى نفسه بترك الظلم: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّٰمٍ لِّلْعَبِيدِ﴾ [فصلت:٤٦] مع قدرته عليه لكنه لا يفعله لكمال عدله.

٥- أن التصرف في ملك الغير قد لا يكون ظلماً بل عدلاً كتنمية مال الغائب أو نحو أخذ الزكاة ممن رفض أداءها ... وقد يكون التصرف في ملك النفس ظلمًا كالإسراف والتبذير: ﴿وَلَٰكِنْ أَنفُسَهُمْ يَظْلِمُونَ﴾ [آل عمران:١١٧][1].



المسألة الثانية عشر: في الأسباب.

* القدرية:

غلو في إثبات تأثير الأسباب حتى جعلوها المؤثرة بذتها من دون الله تعالى.

وعندهم أن السبب مستقل في إيجاد المسبَّب، فإذا وجدت الأسباب فلابد من وجود

---

(١) راجع: «منهاج السنة» (١/ ١٣٤-١٣٧)، «شفاء العليل» (ص ٨٧)، «الرد على القدرية الأشرار» (١/ ٢١٥) حاشية «توفيق رب البرية» (ص ٢٠٨-٢١١)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٤٥- ٤٤٧)، «التكليف ..» (ص ٩٧-١٠٠)، «القضاء والقدر عند السلف» (ص ١٩٩-٢٠٠) وغيرها.

مسبباتها.

وهذه المسألة فرع للمسألة السابقة في الظلم حيث أخرجوا أفعال العباد، لأن من فروع مذهبهم أن العبد سبب لفعله ومحدث له، وشبهتهم ما سبق ذكره عنهم مراراً الفرار من الظلم.

* والرد عليهم:

١- قولهم هذا مبني على مذهب باطل فهو باطل.

٢- أنهم أشبهوا الفلاسفة الذين يقولون: السبب موجد المسبَّب والله علة المعلول وسبب المسببات، فانبنى على قول الفلاسفة إنكار المعاد والصفات والقدر والقول بقدم العالم، ومن قال بهذه فهو كافر بإجماع المسلمين.

ومثلهم القائلين الطبيعة أوجدت نفسها بطريقة الأسباب دون اعتراف بالخالق وهم الملاحدة(١).

٣- الغلو في الأسباب شرك في الربوبية حيث أثبتوا أنها تخلق المسبَّب من دون الله تعالى.

ولشيخ الإسلام كلام جميل في الباب قال رحمه الله تعالى: «ومما ينبغي أن يعلم: ما قاله طائفة من العلماء قالوا: الالتفات إلى الأسباب شرك في التوحيد ومحو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل والإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرع، وإنما التوكل والرجاء معنى يتألف من موجب التوحيد والعقل والشرع.

وبيان ذلك: أن الالتفات إلى الأسباب هو اعتماد القلب عليها ورجاؤه والاستناد إليها، وليس في المخلوقات ما يستحق هذا لأنه ليس مستقلاً، ولابد من شركاء وأضداد، ومع هذا كله فإن لم يسخره مسبب الأسباب لم يُسخَّر... فقد تبين أن الالتفات إلى الأسباب شرك في

(١) «توفيق رب البرية» (ص ٢١٧).

التوحيد وهو ظلم وجهل، وهذه حال من دعا غير الله وتوكل عليه.

وأما قولهم: (محو الأسباب أن تكون أسباباً نقص في العقل) فهو كذلك وهو طعن في الشرع أيضاً، فإن كثيراً من أهل الكلام أنكروا الأسباب بالكلية وجعلوا وجودها كعدمها، كما أن أولئك الطبيعيين جعلوها عللاً مقتضيه، وكما أن المعتزلة فرقوا بين أفعال الحيوان وغيرها والأقوال الثلاثة باطلة، فإن الله تعالى يقول: ﴿وَهُوَ ٱلَّذِى يُرْسِلُ ٱلرِّيَٰحَ بُشْرًۢا بَيْنَ يَدَىْ رَحْمَتِهِۦ ۖ حَتَّىٰٓ إِذَآ أَقَلَّتْ سَحَابًا ثِقَالًا سُقْنَٰهُ لِبَلَدٍ مَّيِّتٍ فَأَنزَلْنَا بِهِ ٱلْمَآءَ فَأَخْرَجْنَا بِهِۦ مِن كُلِّ ٱلثَّمَرَٰتِ﴾ [الأعراف:٥٧]، وقال: ﴿يَهْدِى بِهِ ٱللَّهُ مَنِ ٱتَّبَعَ رِضْوَٰنَهُۥ سُبُلَ ٱلسَّلَٰمِ﴾ [المائدة:١٦]، وقال تعالى: ﴿يُضِلُّ بِهِۦ كَثِيرًا وَيَهْدِى بِهِۦ كَثِيرًا﴾ [البقرة:٢٦]، وأمثال ذلك فمن قال: يفعل عندها لابها فقد خالف لفظ القرآن، مع أن الحس والعقل يشهدان أنها أسباب ويعلم الفرق بين الجبهة وبين العين في اختصاص أحدهما بقوة ليست في الأخرى وبين الخبز والحصى أحدهما يحصل به الغذاء دون الآخر.

وأما قولهم: (الإعراض عن الأسباب بالكلية قدح في الشرح) بل هو أيضاً قدح في العقل، فإن أفعال العباد من أقوى الأسباب لما نيط بها، فمن جعل الذين آمنوا وعملوا الصالحات كالمفسدين في الأرض فهو من أعظم الناس جهلاً وأشدهم كفراً... وكذلك من ترك الأسباب المشروعة المأمور بها من جلب المنافع أو دفع المضار قادح في الشرع خارج عن العقل ومن هنا غلطوا في ترك الأسباب المأمور بها وظنوا أن هذا من تمام التوكل....(١).

٤- مما يرد به على المعتزلة أن السبب قد يتخلف عن مسبَّبه، وهذا لا ينكره عاقل كما بطل إحراق النار لإبراهيم عليه السلام.

* الجبرية:

---

(١) «الفتاوى» (٨/ ١٦٩-١٧٥-١٧٧) بتصرف.

المنكرون لحقيقة الأسباب وتأثيرها يجعلون هذا الإنكار من التوحيد وإثبات تأثيرها عندهم شرك ويقولون: الأسباب مجرد علامات يحصل الشيء عندها لا بها.

وشبهتهم: أن إثبات تأثير الأسباب يلزم منه أنها هي الموجدة للمسببات بذاتها، ففيه إثبات خالق غير الله تعالى.

وهذا راجع لمذهبهم في الجبر وأفعال العباد...

قال الأنصاري الأشعري: ويستحيل على الله تعالى أن يكون معه شريك في الأفعال بأن يكون غيره يفعل كفعله... وإذا عرفت هذا فلا تأثير لشيء من الكائنات في الأسباب العادية لا بطبعها ولا بقوة جعلها الله تعالى فيها...

وكذا لا تأثير للعباد وغيرهم من الأحياء في أفعالهم... فهي كالأسباب العادية يخلق الله تعالى الفعل عندها أي معها لابها ولا يلزم من تعلقها بالفعل الاختياري تأثيرها فيه.

وقال البيجوري: فلا تأثير للأسباب في مسبباتها فلا تأثير للنار في الحرق... فمن اعتقد أن شيئاً منها يؤثر بنفسه فلا نزاع في كفره ومن اعتقد أن شيئاً منها يؤثر بقوة أودعها الله تعالى فيه فهو فاسق مبتدع وفي كفره قولان(١).

مثال يوضح مذهبهم: كسر الزجاج بالحجر: عندهم أن الحجر ليست هي التي كسرت، إنها الذي كسر هو الله تعالى، ولكن حصل الكسر عند وقوع الحجر على الزجاج لا به(٢).

* والرد عليهم:

١- سبق قول شيخ الإسلام: فمن قال يفعل عندها لابها فقد خالف لفظ القرآن مع أن الحس والعقل يشهدان أنها أسباب ...

(١) ما معهم عقول!!، ولا يستحون من هذه الفضائح.

(٢) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٢٩- ٤٣٢).

٢- وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ولو تتبعنا ما يفيد إثبات الأسباب من القرآن والسنة لزاد على العشرة آلاف موضع...

ولهذا قال من قال من أهل العلم: تكلم قوم في إنكار الأسباب فأضحكوا ذوي العقول على عقولهم. وظنوا أنهم ينصرون التوحيد فشابهوا المعطلة الذين أنكروا صفات الرب سبحانه وظنوا أنهم ينصرون التوحيد فما أفادهم إلا تكذيب الله تعالى ورسله وتنزيهه عن كل كمال...

ثم من أعظم الجناية على الشرائع والنبوات والتوحيد إيهام الناس أن التوحيد لا يهتم إلا بإنكار الأسباب... وأنت لا تجد كتاباً من الكتب أعظم إثباتاً للأسباب من القرآن، وبالله العجب إذا كان الله تعالى خالق السبب والمسبَّب وهو الذي جعل هذه سبباً لهذا والأسباب والمسببات طوع مشيئته وقدرته منقادة لحكمته إن شاء أن يبطل سببيته الشيء أبطلها... وإن شاء أقام لتلك الأسباب موانع تمنع تأثيرها مع بقاء قواها، وإن شاء خلى بينها وبين اقتضائه لآثارها فهو سبحانه يفعل هذا وهذا و هذا، فأي قدح يوجب ذلك في التوحيد؟ وأي شرك يترتب على ذلك بوجه من الوجوه؟»(١).

وقال قبل ذلك: «فإنكار الأسباب والقوى والطبائع جحد للضروريات وقدح في العقول والفطر ومكابرة للحس وجحد للشرع والجزاء...» (ثم شرح ذلك بأدلتها).

٣- أن في مذهبهم هذا ذريعة لإفساد الدين وتسليط الأعداء، فهذا المذهب لما كثر أتباعه من الصوفية الجبرية وغيرهم تُرك الجهاد وادعوا التوكل، بل وتركوا الشرع والدين...(٢).

---

(١) «شفاء العليل» (٣٧٨-٣٧٩) و(ص ٣٧٥). ط: التراث. وقد استرسل في الرد عليهم.

(٢) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٣١-٤٣٦)، «توفيق رب البرية» (ص ٢١٥-٢٢١)، «القضاء والقدر» (ص ١٤٠-١٤٢) وغيرها.

المسألة الثالثة عشرة: الاحتجاج بالقدر على المعائب.

* القدرية:

لا يحتجون بالقدر على المعاصي؛ لأنهم يرون أن الله تعالى لم يخلق أفعال العباد... ومذهبهم سبق بيانه.

* الجبرية الغلاة (الجهمية وغلاة الصوفية):

يحتجون بالقدر على المعاصي لقولهم بالجبر كما قال الدسوقي: من نظر إلى المخلوقين بعين القدر والحقيقة عذرهم، وبعين الشرع مقتهم، فهم معذورون باطناً لا ظاهراً، لأنه مجبور في صورة مختار.

ومنهم من يرى أن المنكر على الكفرة والعصاة مخطئ كحال الاتحادية من الصوفية كابن عربي وغيره ويرون أن الرضى بالمعاصي من الرضا بالقدر...

أما الأشاعرة: فهم يحتجون بالقدر على المعاصي والمعائب لقولهم بالجبر.

* القدرية الإبليسية والمشركين:

يحتجون بالقدر على المعاصي كما ذكر الله تعالى عنهم قولهم: ﴿لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا﴾ [الأنعام:١٤٨].

* الرد عليهم:

الاحتجاج بالقدر على الذنب مخالف للكتاب والسنة والإجماع والعقل والفطرة.

قال الله تعالى: ﴿سَيَقُولُ ٱلَّذِينَ أَشْرَكُوا۟ لَوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَآ أَشْرَكْنَا وَلَآ ءَابَآؤُنَا﴾ فكان الجواب: ﴿كَذَٰلِكَ كَذَّبَ ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِهِمْ حَتَّىٰ ذَاقُوا۟ بَأْسَنَا ۗ قُلْ هَلْ عِندَكُم مِّنْ عِلْمٍ فَتُخْرِجُوهُ لَنَآ ۖ إِن تَتَّبِعُونَ إِلَّا ٱلظَّنَّ وَإِنْ أَنتُمْ إِلَّا تَخْرُصُونَ ﴿١٤٨﴾﴾ [الأنعام:١٤٨] فكذبهم فيما ادعوا، وأصابهم بالعذاب ولم ينفعهم احتجاجهم بالقدر، وبين أنهم تكلموا بغير علم، إنما بالظن والكذب.

ومن السنة أدلة الحدود كرجم الزاني وقطع السارق... كلها ترد عليهم إذ لو صح الاحتجاج بالقدر لما أقيم الحد.

وأدلة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر كلها ترد عليهم.

وأما الإجماع فقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وليس لأحد أن يحتج بالقدر على الذنب باتفاق المسلمين وسائر العقلاء.

ومن العقل: أنه يلزم منه أن لا يفرق بين الحق وأهله والباطل وأهله وفيه إبطال للرسالات والشرائع...

ومن الفطرة: أن العبد إذا رأى المسيء مقته ورأى أنه قد تعدى الصواب ولهذا جُبل الناس على بغض الظلمة والفجرة والمظهرين للمنكرات.

وأما احتجاج آدم على موسى فإنما احتج عليه بالمصيبة وهي خروجه من الجنة، ولم يكن حواره مع موسى حول الذنب، إنما كان حول الخروج من الجنة، فاحتج آدم بأن هذه المصيبة قد قدرت عليه.

والاحتجاج بالقدر على المصائب جائز(١).

* * * *

المسألة الرابعة عشرة: موقف الحزبيين من القدر.

مذهبهم في هذا الباب فيه غموض، وغالبهم لا يفهم مسائل القدر ولا يلتفت إليها،

---

(١) راجع: «الطحاوية» (ص ١٦٢-١٦٤)، «الفتاوى» (٨/ ٤١٠-٤١٢)، (١٠/ ١٥٩-١٦٤)، «توفيق رب البرية» (ص ٢٣٧-٢٤٢)، «الإيمان بالقضاء والقدر» (ص ١٣٩-١٤٢)، «القضاء والقدر عند السلف» (١٠٢-١٠٣)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٥١) وغيرها.

ومنهم من نُسب إلى الجبر كسيد قطب في نفيه حقيقة الأسباب وغير ذلك كما في «الظلال» (٦/ ٤٠٠٢-٤٠٠٣) كما قرره الشيخ ربيع(١).

وأما الغزالي: فرد جملة من أحاديث القدر بحجة أنها تخدم مذهب الجبرية والرجل عقلاني يميل إلى مذهب المعتزلة فقال في كتابه «السنة النبوية» (ص ١٤٢-١٦٠): فصل بعنوان القدر والجبر... وقال: إن ظواهر الجبر في هذه الآثار كلها مرفوضة عند علماء الإسلام... (ثم قدح في تلك الأحاديث).

****

(١) راجع: «أضواء على عقيدة سيد قطب» (ص ١٤٣-،١٤٥-١٤٦).

الفصل السابع

في الإيمان

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة والجماعة في الإيمان

المسألة الأولى: تعريف الإيمان.

الإيمان قول باللسان، وعمل بالجوارح، واعتقاد بالقلب، يزيد بالطاعة، وينقص بالمعصية.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ اللهُ لِيُضِيعَ إِيمَانَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر:٣٣]، ﴿وَلَمَّا رَأَى الْمُؤْمِنُونَ الْأَحْزَابَ قَالُوا هَذَا مَا وَعَدَنَا اللهُ وَرَسُولُهُ وَصَدَقَ اللهُ وَرَسُولُهُ وَمَا زَادَهُمْ إِلَّا إِيمَانًا وَتَسْلِيمًا﴾ [الأحزاب:٢٢]، ﴿أُوْلَٰٓئِكَ كَتَبَ فِي قُلُوبِهِمُ ٱلْإِيمَٰنَ﴾ [المجادلة:٢٢]، وقوله: ﴿قُولُوٓاْ ءَامَنَّا بِٱللَّهِ﴾ [البقرة:١٣٦]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُواْ وَجَٰهَدُواْ بِأَمْوَٰلِهِمْ وَأَنفُسِهِمْ فِي سَبِيلِ ٱللَّهِۚ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلصَّٰدِقُونَ ﴿١٥﴾﴾ [الحجرات:١٥].

ومن الأدلة على زيادة الإيمان ونقصه: قوله تعالى: ﴿وَيَزْدَادَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِيمَٰنًا﴾ [المدثر:٣١]، فقد جاء التصريح بزيادة الإيمان في ستة مواضع.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «الإيمان بضع وسبعون شعبة، فأعلاها – وفي رواية: فأفضلها – قول: لا إله إلا الله، وأدناها إماطة الأذى من الطريق، والحياء شعبة من الإيمان»، رواه مسلم (٣٥).

ومن الأدلة على نقص الإيمان الأدلة السابقة فما كان من شأنه الزيادة فمن شأنه النقص،

وقول النبي ﷺ في النساء: «ناقصات عقل ودين»، متفق عليه عن أبي سعيد رضي الله عنه.

وقد بسطنا شرح هذه الأدلة في شرح القول المفيد وشرح الواسطية وشرح السنة لابن أبي زمنين، والحمد لله تعالى.

قال الإمام الشافعي رحمه الله تعالى: «كان الإجماع من الصحابة والتابعين ومن بعدهم ومن أدركنا يقولون: الإيمان قول وعمل ونية، ولا يجزئ واحد من الثلاث إلا بالآخر»(١).

وقال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «أجمع أهل الفقه والحديث على أن الإيمان قول وعمل، ولا عمل إلا بنية، والإيمان عندهم يزيد بالطاعة وينقص بالمعصية، والطاعات كلها عندهم إيمان...»(٢).



المسألة الثانية: تلازم الإيمان الظاهر والباطن، فإيمان القلب أصل للقول والعمل.

وقال ابن منده عند حديث أبي هريرة السابق: «الإيمان بضع وسبعون شعبة»: «فجعل أصله الإقرار بالقلب واللسان، وجعل شُعبه الأعمال»(٣).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الإيمان أصله في القلب، ولابد فيه من شيئين: تصديق

---

(١) اللالكائي (١٥٩٣)، «الفتاوى» (٧/ ٢٠٩).

(٢) «التمهيد» (٩/ ٢٣٨).

وراجع: «الطحاوية» (٤٩٧-٥٣٠)، «شرح لمعة الاعتقاد» (ص ٦١-٦٢) «الإيمان عند السلف» للخضير (١/ ٣٩-٩٢)، «زيادة الإيمان ونقصانه» للبدر (٣٣-٢٨٣)، «أقوال ذوي العرفان في أن أعمال الجوارح داخلة في مسمى الإيمان»، وغيرها.

(٣) «الإيمان» (٢/ ٣٥٠).

القلب وإقراره ومعرفته... فلابد فيه من قول القلب وعمله ثم قول البدن وعمله، ولابد فيه من عمل القلب مثل حب الله ورسوله وخشية الله وحب ما يحبه الله ورسوله وبغض ما يبغضه الله ورسوله، وإخلاص العمل لله وحده، وتوكل القلب على الله وحده، وغير ذلك من أعمال القلوب التي أوجبها الله ورسوله وجعله من الإيمان، ثم القلب هو الأصل، فإذا كان فيه معرفة وإرادة سرى ذلك إلى البدن بالضرورة، ولا يمكن أن يتخلف البدن عما يريده القلب»(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ما يقوم بالقلب من تصديق وحب الله وتعظيم لابد أن يظهر على الجوارح، وكذلك بالعكس، ولهذا يستدل بانتفاء اللازم الظاهر على انتفاء الملزوم الباطن...»(٢).

* الأدلة:

قوله سبحانه: ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْـَٔاخِرِ يُوَآدُّونَ مَنْ حَآدَّ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ﴾ [المجادلة:٢٢] الآية. وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ كَانُواْ يُؤْمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلنَّبِيِّ وَمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا ٱتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [المائدة:٨١]، ﴿وَلَوْ أَرَادُواْ ٱلْخُرُوجَ لَأَعَدُّواْ لَهُۥ عُدَّةً﴾ [التوبة:٤٦]، والإرادة بالقلب.

وعن النعمان رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ألا وإن في الجسد مضغة، إذا صلحت صلح الجسد كله، وإذا فسدت فسد الجسد كله، ألا وهي القلب»(٣).

(١) «الفتاوى» (٧/ ١٨٦ - ٥٤١).

(٢) (٦/ ٤٨٧) وما بعده من «الجواب الصحيح».

(٣) (خ ٥٢)، (م ١٥٩٩).

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «ولا شك أنه يلزم من عدم طاعة الجوارح عدم طاعة القلب، إذ لو أطاع القلب وانقاد لأطاعت الجوارح وانقادت...»[(١)].



المسألة الثالثة: الإيمان يتفاضل ويتبعَّض.

ومعنى يتفاضل: أن بعضه أفضل من بعض.

ويتبعض: يذهب بعضه ويبقى بعضه.

* الأدلة على التفاضل:

حديث أبي هريرة السابق في شعب الإيمان، وهو صريح في ذلك.

والفريضة أفضل من النافلة، كما في الحديث القدسي: «وما تقرب إلي عبدي بشيء أحب إلي مما افترضته عليه»، رواه البخاري عن أبي هريرة رضي الله عنه.

ومثله حديث جابر أن النبي ﷺ قال: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له...» الحديث، رواه أحمد وغيره وصححه الألباني.

ومنه: «أكمل المؤمنين إيماناً أحاسنهم أخلاقاً»، رواه الترمذي عن أبي هريرة، ونحو ذلك من الأدلة.

* الأدلة على تبعُّض الإيمان:

أدلة زيادة الإيمان ونقصه تدل على التبعض، ومنها قوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ ٱقۡتَتَلُواْ فَأَصۡلِحُواْ بَيۡنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩] الآية.

---

(١) راجع: «الصواعق» (٤/ ١٥٣٥) «الطحاوية» (٥٢٠)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٧٠-٧٨، ٣١٩-٣٢١)، «الإيمان عند السلف» (٣٢٦-٣٣٧).

وحديث ابن مسعود رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر»، متفق عليه.

ففي الآية سماهم مؤمنين، وفي هذا الحديث وغيره أطلق على المقتتلين اسم الكفر، فدل على أنه قد يجتمع في المسلم إيمان وكفر أصغر أو نفاق أصغر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأصلهم – أي: أهل السنة – أن الإيمان يتبعض فيذهب بعضه ويبقى بعضه، كما في قوله عليه الصلاة والسلام: «يخرج من النار من كان في قلبه مثقال ذرة من إيمان»، ولهذا مذهبهم أن الإيمان يتفاضل ويتبعض...»[(١)].

وقد ضل في هذا الوعيدية والمرجئة كما سيأتي إيضاحه في المبحث الآتي[(٢)].

* * * *

المسألة الرابعة: الاستثناء في الإيمان مذهب السلف.

وهذه المسألة لها علاقة بالتي قبلها؛ لأن من قال بتفاضل الإيمان وتبعضه قال بالاستثناء، وذلك لأن الاستثناء عندهم على اعتبار أنه لا يقطع بتكميل الإيمان كما سيأتي من كلام شيخ الإسلام.

ومعنى الاستثناء أن يقول: (أنا مؤمن إن شاء الله) ونحوها من الكلمات.

* الأدلة:

(١) (١٨/ ٢٧٠).

(٢) راجع: «الفتاوى» (١٣/ ٤٨-٥٠)، وشروح الواسطية والطحاوية «زيادة الإيمان ونقصه» (ص ٤٢٦-٤٢٨)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ١٩-٢١)، «شرح ألفاظ السلف» للزهراني (ص ١٤٠-١٦٠)، وغيرها.

قوله تعالى: ﴿فَلَا تُزَكُّوٓاْ أَنفُسَكُمۡۖ هُوَ أَعۡلَمُ بِمَنِ ٱتَّقَىٰٓ﴾ [النجم:٣٢]، فالسلف كانوا يستثنون مخافة التزكية.

وقوله سبحانه: ﴿لَتَدۡخُلُنَّ ٱلۡمَسۡجِدَ ٱلۡحَرَامَ إِن شَآءَ ٱللَّهُ ءَامِنِينَ﴾ [الفتح:٢٧]، فدل على أن الاستثناء لا يلزم منه الشك، بل يستثني مع تيقنه.

وقوله سبحانه: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡتُونَ مَآ ءَاتَواْ وَّقُلُوبُهُمۡ وَجِلَةٌ﴾ [المؤمنون:٦٠] الآية. يخافون ألا تقبل عند الله تعالى فلذلك يستثنون.

ومنه قوله ﷺ: «إني لأرجو أن أكون أخشاكم لله»، رواه مسلم عن عائشة ڤ.

فقوله: (لأرجو الله) استثناء على اليقين.

والأدلة كثيرة انظرها في المراجع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «مذهب السلف وأصحاب الحديث كابن مسعود وأصحابه... كانوا يستثنون في الإيمان، وهذا متواتر عنهم... وقد صرح أئمة هؤلاء بأن الاستثناء إنما هو لأن الإيمان يتضمن فعل الواجبات فلا يشهدون لأنفسهم بذلك كما لا يشهدون لها بالبر والتقوى...»(١).



---

(١) (٧/ ٤٣٩).

راجع: «الطحاوية» (٥٣٨)، «آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام» (ص ٤٥٢-...) «زيادة الإيمان ونقصه» (٤٥٣-٤٨٩)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٩١-١٠٠)، «التكفير وضوابطه» (ص ٢١)، وغيرها.

المسألة الخامسة: في الفرق بين الإيمان والإسلام.

فجمهور أهل السنة على التفريق بين الإسلام والإيمان، وأن الإيمان درجة أعلى من الإسلام، والإحسان درجة أعلى من الإيمان، وبين الإسلام والإيمان تلازم، فلا إسلام لمن لا إيمان له، ولا إيمان لمن لا إسلام له.

وأحسن ما قيل في التفريق بينهما في حال مجيء اللفظين معاً: فإن الإسلام يفسر بالأعمال الظاهرة، والإيمان يفسر بالأعمال الباطنة.

وأما عند مجيء الإسلام أو الإيمان في النصوص مفرداً فإن معناهما حينئذٍ يشمل جميع الطاعات، وتصح في هذا القاعدة المشهورة: (إن اجتمعا افترقا، وإن افترقا اجتمعا) أي: إن ذكرا في موضع واحد فعلى التفريق السابق في المعنى، وإن ذكر كل واحد بمفرده شمل الآخر.

وقد ذهب بعض أهل السنة –اجتهادًا– إلى أنهما بمعنى واحد، وهو غلط منهم وسيأتي أنه قول المبتدعة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وقد فرق النبي ﷺ في حديث جبريل بين مسمى الإيمان ومسمى الإسلام ومسمى الإحسان...»(١).

وقال: «الإيمان أكمل وأفضل، وهذا هو الذي دل عليه الكتاب والسنة في غير موضع، وهو المأثور عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان... والصحيح أن الإسلام هو الأعمال الظاهرة كلها...»(٢).

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦)، (٣٦٦/ ٣٧٢).

(٢) (٧/ ٤١٤).

وقال ابن كثير رحمه الله تعالى: «كل مسلم مؤمن ولا ينعكس...»(١).

وقال الخطابي رحمه الله تعالى: «والصحيح من ذلك أن يقيد الكلام في هذا ولا يطلق على أحد الوجهين، وذلك أن المسلم قد يكون مؤمناً في بعض الأحوال ولا يكون مؤمناً في بعضها، والمؤمن مسلم في جميع الأحوال، فكل مؤمن مسلم وليس كل مسلم مؤمناً، فإذا حملت الأمر على هذا استقام لك تأويل الآيات واعتدل القول فيها ولم يختلف منها شيء»(٢).

* ومن الأدلة:

حديث جبريل، وأحاديث زيادة الإيمان ونقصه...

وقوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلْأَعْرَابُ ءَامَنَّا ۖ قُل لَّمْ تُؤْمِنُوا۟ وَلَٰكِن قُولُوٓا۟ أَسْلَمْنَا﴾ [الحجرات:١٤] الآية.

وهي صريحة، فنفى عنهم كمال الإيمان وأثبت لهم الإسلام العام.

قال ابن كثير: «استفيد من الآية أن الإيمان أخص من الإسلام كما هو مذهب أهل السنة والجماعة، ويدل عليه حديث جبريل...». اهـ

وفي الباب أدلة كثيرة انظرها في المراجع(٣).

* * * *

(١) «تفسير الذاريات» آية (٣٥-٣٦).

(٢) «معالم السنن» (٥/ ٦١) مع السنن، وانظر «الفتاوى» (٧/ ٣٥٩).

(٣) راجع: «الطحاوية» (ص ٥٣٣)، (شروح حديث جبريل من الأربعين النووية والصحيحين) «الإيمان عند السلف» (١/ ١٠٢-١٢٥)، «آراء المرجئة» (ص ٣٨٥-٣٩١)، وغيرها.

المسألة السادسة: لا يقال العمل شرط كمال أو شرط صحة، بل يقال العمل من الإيمان وركن فيه.

* وبيان ذلك كما يلي:

أولاً: الشرط في الاصطلاح الأصولي أو المنطقي له دلالة على كون الشرط غير داخل في الماهية (حقيقة الشيء).

فالشرط خارج عن حقيقة ما هو شرط فيه، وإذا قلنا (العمل شرط) خارج الإيمان... فهو كلام المرجئة الذين أخرجوا العمل عن مسمى الإيمان.

ثانياً: أن هذه المقولة (العمل شرط كمال) مقولة قديمة قررها الأشاعرة وأثبتوها في مصنفاتهم، كما قرره الصاوي والنفراوي وابن التلمساني وجمع سواهم.

وقال شارح الجوهرة: «المختار عند أهل السنة – يعني الأشاعرة – في الأعمال الصالحة أنها شرط كمال للإيمان...»(١).

وقال النفراوي: «والحاصل أن الأعمال جزء من الإيمان الكامل»(٢).

ثالثاً: إنكار العلماء الكبار لهذه المقولة.

قال الشيخ عبد العزيز الراجحي غفر الله تعالى له: «فلا يقال العمل شرط كمال أو أنه لازم له، فإن هذه أقوال المرجئة، ولا نعلم لأهل السنة قولاً بأن العمل شرط كمال، وكذا من قال (لا كفر إلا باعتقاد) فهذا قول المرجئة...».

وقال: «قوله: إن الإيمان شرط كمال أو شرط صحة لا أعلم له أصلاً لا في مذهب جمهور

---

(١) «إتحاف المريد» (ص ٩٢).

(٢) «الفواكه الدواني» (١/ ٣٨، ٣٩، ٩٢)، ومن نسب هذا القول إلى الشيخ الألباني فقد غلط عليه.

أهل السنة...» اهـ بتصرف يسير[(١)].

وقال الشيخ صالح الفوزان غفر الله تعالى له: «القول الأول – يعني شرط كمال – هو قول المرجئة – يعني مرجئة الفقهاء – وهو خطأ...»[(٢)].

وقال الشيخ عبد العزيز آل الشيخ غفر الله تعالى له وقد سئل عن المقولة: (العمل شرط كمال...)؟ فقال: «هذه كلها أكاذيب، العمل جزء من الإيمان، لا انفكاك بين العمل وبين الإيمان».

وقال الشيخ بكر أبو زيد غفر الله تعالى له: «ما فاه به بعض الناس مما تلقفوه عن الجهمية وغلاة المرجئة من أن العمل كمالي في حقيقة الإيمان ليس ركناً فيه، وهذا إعراض عن المحكم من كتاب الله تعالى...»[(٣)].

وقال الشيخ ابن باز غفر الله تعالى له: «العمل هو جزء، ما هو بشرط، هو جزء من الإيمان... ما هو بشرط كمال، هذا قول المرجئة...».

* تنبيه:

جاء عن الشيخ ابن باز قوله: (العمل شرط صحة...) [(٤)]

ونقل الزهراني عن الشيخ ابن عثيمين نحوه[(٥)]، وذُكر عن الشيخ الألباني نحوه، نقله بعض الناس.

---

(١) «أسئلة وأجوبة في الإيمان والكفر» (١٠-١٢).

(٢) «المنتقى» (٢/ ٩).

(٣) «درء الفتنة» (ص ٣٤).

(٤) نقلاً من كتاب «الإيمان عند السلف» (ص ٥٨ ج ٢) وفي ثبوته نظر.

(٥) «شرح ألفاظ السلف» (ص ٣٢٤).

والجواب عن هذا: أن بعض العلماء قد يجمل القول أحياناً إما لأمر أو لآخر، مع أن مراده المذهب الحق كما صرح به في موضع آخر.

أما الشيخ ابن باز فقد سبق تصريحه بأنه لا يقال (العمل شرط)، وكلام العلماء هؤلاء مؤول على أوجه:

ومنها: أن مرادهم بالشرط: المعنى اللغوي بمعنى: أن العمل من الإيمان الشرعي لا يصح إلا به.

وعلى كُلٍّ، فقد صرح هؤلاء العلماء بردِّ مقالة المرجئة وكشف ضلالهم وبيان المعتقد الصالح.

وما تراه من دندنة بعض المبتدعة حول الإرجاء للطعن في علماء السنة لا تغتر به، فهي كما قيل (شنشنة أعرفها من أخزم)، ومن هؤلاء المبتدعة سفر الحوالي وعبد الله القرني وأمثالهم(١).



(١) راجع للمسألة («شرح ألفاظ السلف» (ص ٣٢٣ وما بعدها)، «الإيمان عند السلف» - هذا الكتاب فيه بعض الأخطاء - (٢/ ٥٢-٢٣٠) وغيرها.

المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء في الإيمان

المسألة الأولى: في تعريف الإيمان عندهم.

* الخوارج:

الإيمان عندهم: قول وعمل واعتقاد، لا يزيد ولا ينقص ولا يتبعض. وهذا مذهب جمهور الخوارج.

قال ابن منده رحمه الله تعالى: «وقالت الخوارج: الإيمان فعل الطاعات المفترضة كلها بالقلب واللسان والجوارح»(١).

ونحو هذا قال ابن حزم(٢).

وقال القاسم بن سلام رحمه الله تعالى: «ولم ينفرد الخوارج بالقول بأن الإيمان قول وعمل، وإنما هو قول أهل السنة، وكل ما انفرد به الخوارج أنهم كفروا من لم يعمل وأقر باللسان...» (٣)

وشبهة الخوارج في نفي الزيادة والنقص هو ما ذكره شيخ الإسلام فقال: «ثم قالت الخوارج والمعتزلة: الطاعة كلها إيمان، فإذا ذهب بعض الإيمان ذهب سائره، فحكموا بأن صاحب الكبيرة ليس معه شيء من الإيمان»(٤).

---

(١) «الإيمان» (١/ ٣٣١).

(٢) «الفصل» (٣/ ١٨٨) وغيره.

(٣) من كتاب «الخوارج» للعواجي (ص ٣١٧).

(٤) «الفتاوى» (٧/ ٥١٠).

وقال: «وأصل نزاع هذه الفرق في الإيمان من الخوارج والمرجئة والمعتزلة والجهمية وغيرهم أنهم جعلوا الإيمان شيئاً واحداً إذا زال بعضه زال جميعه(١)، وإذا ثبت بعضه ثبت جميعه(٢)، فلم يقولوا بذهاب بعضه وبقاء بعضه، كما قال النبي ﷺ: «يخرج من النار من كان في قلبه مثال حبة من الإيمان»(٣).

وأما الإباضية فيقولون بزيادة الإيمان ونقصه كما قرره الربيع بن حبيب الإباضي في مسنده وعلي بن معمر الإباضي وغيرهما(٤).

وما قرره جمهور الخوارج من عدم الزيادة والنقص ونفي التبعيض مردود عليهم بأدلة كثيرة سبق ذكر بعضها في المبحث السابق، واستوفى أكثرها الشيخ عبد الرزاق البدر في كتابه «زيادة الإيمان ونقصه» جزاه الله تعالى خيرًا.

* ومما يرد به عليهم وعلى غيرهم:

١- أن الشيء الجامع لأمور إذا زال بعضه لا يلزم منه زوال جميعه، فالإنسان إذا قطعت رجله أو خرجت روحه لم يخرج عن كونه إنساناً.

فما يدعونه من أن (الحقيقة المركبة إذا زال بعضها زال جميعها) باطل شرعاً وعقلاً، كما زعموا في الإيمان أنه يزول بزوال بعضه.

٢- أن زوال بعض الإيمان لا يلزم منه زوال اسم الإيمان عن صاحبه، فقد سمى الله تعالى القاتل وغيره من العصاة مؤمنين بغاة، فيكون مؤمناً فاسقاً لا كافراً كما تزعم الخوارج.

(١) هذا قول الخوارج.

(٢) هذا قول المرجئة.

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٥١٠)، (٧/ ٥١١)، و«الإيمان» (ص ١٨٦) وغيره.

(٤) «الإباضية بين الفرق» (ص ٤٤١)، «الخوارج» للعواجي (ص ٣٢٤).

٣- أن أجزاء الإيمان مختلفة متفاوتة، فمنها ما يزول الإيمان كلية بزوالها كفعل أمر كفري ناقض للإيمان، ومنها ما يزول كمال الإيمان الواجب بزوالها كفعل كبيرة من الكبائر، ومنها ما يزول كمال الإيمان المستحب بزوالها كترك مستحب أو فعل مكروه مثاله: ترك النوافل الراتبة.

وكالصلاة منها المستحب كرفع اليدين، ومنها الواجب كالتشهد الأوسط، ومنها الركن كقراءة الفاتحة والركوع...

مثال زوال الإيمان الواجب: قوله تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ لَا تَتَّخِذُواْ عَدُوِّى وَعَدُوَّكُمْ أَوْلِيَآءَ﴾ [الممتحنة:١] الآيات. فناداهم باسم الإيمان مع وجود هذه الكبيرة وهي الموالاة لأمر دنيوي.

٤- قولهم -أي الخوارج- هذا مخالف للشرع والعقل والفطرة والإجماع. وقد سبق نقله في المبحث السابق.

٥- أن مذهبهم هذا أدى بهم إلى التكفير، وبهذا صاروا كما جاءت الأدلة في وصفهم «كلاب أهل النار» و«يمرقون من الدين»، «يقتلون أهل الإيمان ويتركون أهل الأوثان» وغيرها، فمن وصفوا في الأدلة بهذا أبعد عن الحق والصواب ولكن أكثرهم لا يعقلون(١).

* المعتزلة:

مذهبهم كمذهب الخوارج سواء، ومذهبهم مأخوذ عنهم وبنوا عليه تفسيق صاحب الكبيرة وخلوده في النار.

قال القاضي أبو يعلى رحمه الله تعالى: «وأن الإيمان الشرعي: جميع الطاعات الباطنة والظاهرة الواجبة والمندوبة، وهذا قول أكثر المعتزلة.

---

(١) راجع: «مختصر الفتاوى المصرية» (ص ٢٠٤)، «زيادة الإيمان ونقصه» (ص ٣٥٢-٣٦٠)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٩١-١٩٥)، «التكفير» للرحيلي (ص ١٧٨-١٨٠)، «دراسات...» لناصر العقل (ص ٧٣-٧٧)، «الخوارج» للعواجي (٣١٣-٣٣٠) وغيرها.

فنفوا الزيادة والنقص والتفاضل والتبعُّض.

وقال أبو هاشم الجبائي: إن ذلك مختص بالواجبات دون التطوع»(١).

وشبهتهم هي شُبهة الخوارج، والرد عليهم كالرد على الخوارج(٢).

* الرافضة:

مذهبهم خليط من الإرجاء والتكفير.

فهم مع طائفة الشيعة من غلاة المرجئة، وأما مع بقية المسلمين فمن غلاة المكفرين.

وقد عرفوا الإيمان بما لم تقل به طائفة، إذ أدخلوا مسألة الإمامة فيه.

قال العاملي: «الإيمان عندنا إنما يتحقق بالاعتراف بإمامة الأئمة الاثني عشر عليهم السلام إلا من مات في عهد أحدهم، فلا يشترط في إيمانه إلا معرفة إمام زمانه ومن قبله...»(٣).

وقال ابن المطهر: «مسألة الإمامة هي أحد أركان الإيمان المستحق بسببه الخلود في الجنان والتخلص من غضب الرحمن.

وقال بعدها: أو هو الإيمان نفسه وهو أهم مطالب الدين(٤).

وأخرجوا العمل بالإسلام الحق عن الإيمان، فأخذوا بأخبث مذهب في الإرجاء.

وقال صاحب الكافي: باب أن الإيمان لا يضر معه سيئة والكفر لا ينفع معه حسنة.

وذكر عن أبي عبد الله – زعموا – قوله: الإيمان لا يضر معه عمل، وكذلك الكفر لا ينفع معه عمل. اهـ

---

(١) «مسائل الإيمان» (ص ١٥٦).

(٢) راجع ما سبق.

(٣) «مفتاح الكرامة» (٢/ ٨٠).

(٤) المرجع السابق (ص ١).

والإيمان هو: الإيمان بالولاية، والكفر: الكفر بها، كما سيأتي.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: إن أكثر الشيعة يعتقدون أن حب علي حسنة لا يضر معها سيئة.

وتعقبه بعض الشيعة قائلاً: إنهم جميعاً متفقون على ذلك[١].

وعليه فقد أخرجوا إيمان القلب واللسان والجوارح كلها من مسمى إيمانهم، ومذهبهم خرافة من أقبح الخرافات وأسخفها[٢].

ومنهم طائفة على مذهب الخوارج كما ذكره ابن حزم...[٣].

* مرجئة الفقهاء:

والمراد بهم من نسب من الفقهاء إلى الإرجاء كحماد بن أبي سليمان وأبي حنيفة وإبراهيم التيمي وبعض أتباعهم وغيرهم...

يعرفون الإيمان: تصديق بالقلب وقول باللسان. وأخرجوا العمل من مسماه، وأنه لا يزيد ولا ينقص ولا يستثنى فيه، وجمهورهم أنكر تفاضله وتبعُّضه.

---

(١) «منهاج الشريعة» للكاظمي (١/ ٩٨).

(٢) راجع: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٦٩-٥٨٢) وغيره.

(٣) «الفصل» (٣/ ١٨٨)، «الخوارج» (ص ٣١٦).

قال الأشعري في مقالاته(١): «والفرقة التاسعة من المرجئة: أبو حنيفة وأصحابه، يزعمون أن الإيمان المعرفة بالله والإقرار بالله ورسوله والإقرار بما جاء من عند الله في الجملة دون التفسير».

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والمرجئة الذين قالوا: الإيمان تصديق القلب وقول اللسان والأعمال ليست منه كان منهم طائفة من فقهاء الكوفة وعبادها...»(٢).

وقال(٣) وهو يبين شبه مرجئة الفقهاء: «والحزب الثاني وافقوا أهل السنة على أنه لا يخلد في النار من أهل التوحيد أحد، ثم ظنوا أن هذا لا يكون إلا مع وجود كمال الإيمان لاعتقادهم أن الإيمان لا يتبعض، فقالوا: كل فاسق فهو كامل الإيمان، وإيمان الخلق متماثل لا متفاضل، إنما التفاضل في غير الإيمان من الأعمال...». اهـ المراد.

ومذهب مرجئة الفقهاء قرره الطحاوي في عقيدته ورد عليه جمع من العلماء.

* فاتفق مذهب مرجئة الفقهاء مع مذهب مرجئة الجهم والأشاعرة في:

- إخراج العمل من الإيمان.
- أنه لا يزيد ولا ينقص ولا يتفاضل ولا يتبعض.
- أنه لا يستثنى فيه.
- بعضهم أخرج عمل القلب إلى جانب إخراج عمل الجوارح.

* وخالفوهم في:

- أن القول ركن في الإيمان، وأن الشهادتين لا يصح الإيمان إلا بها، وعند غلاة المرجئة

---

(١) (١/ ٢١٩).

(٢) (٧/ ١٩٤)، «منهاج السنة» (٥/ ٢٨٧-٢٨٨)، (٧/ ٥٠٨).

(٣) (١٨/ ٢٧١).

ليس ركناً، كما سيأتي، [وبعض هؤلاء الفقهاء أخرج القول أيضاً فوافق الجهمية].

وعليه: فمذهب مرجئة الفقهاء بعيد عن الحق والسنة ومذهب أهل السنة ولم يصب من سماه خلافاً لفظياً.

وسيأتي رد مذهب المرجئة قريباً(١).

* الكرامية:

وهم أتباع محمد بن كرام السجستاني.

عرفوا الإيمان: بأنه إقرار اللسان فقط، لا يزيد ولا ينقص ولا يستثنى فيه.

ذكر هذا عنهم الأشعري وابن حزم وابن منده وشيخ الإسلام وابن أبي العز وغيرهم.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: «وذهب قوم إلى أن الإيمان هو الإقرار باللسان بالله تعالى وإن اعتقد الكفر بقلبه، فإذا فعل ذلك فهو مؤمن من أهل الجنة، وهذا قول محمد بن كرام وأصحابه»(٢).

وقوله: (من أهل الجنة) غلط منه، بل المقرر عندهم أن المنافق مخلد في النار.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والكرامية توافق المرجئة والجهمية في أن إيمان الناس كلهم سواء، ولا يستثنون في الإيمان، بل يقولون: هو مؤمن حقاً لمن أظهر الإيمان، وإن كان منافقاً فهو مخلد في النار عندهم، فإنه إنما يدخل الجنة من آمن باطناً وظاهراً، ومن حكى عنهم أنهم يقولون: المنافق يدخل الجنة فقد كذب عليهم، بل يقولون: المنافق مؤمن، لأن الإيمان هو

---

(١) راجع: «آراء المرجئة في مصنفات شيخ الإسلام» (٥٤٠-٥٤٣) «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٠٢-٤٠٤)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٢٧٥-٢٩٥)، ، «براءة أهل الحديث والسنة من بدعة المرجئة» (ص ٢٦٠-٢٦٥).

(٢) «الفِصل» (٣/ ٢٢٧).

القول الظاهر كما يسميه غيرهم مسلماً، إذ الإسلام هو الاستسلام الظاهر. ولا ريب أن قول الجهمية أفسد من قولهم من وجوه متعددة شرعاً ولغة وعقلاً.

وإذا قيل: قول الكرامية قول خارج عن إجماع المسلمين، قيل: وقول جهم في الإيمان قول خارج عن إجماع المسلمين قبله، بل السلف كفروا مَن يقول بقوله في الإيمان(١).

وشبهتهم: أن المنافق خوطب باسم الإيمان، وأن أحكام الإسلام تجري عليه في الظاهر كالفرائض وغيرها.

وشبهةٌ أخرى كغيرهم هو ظنهم أن الإيمان شيء واحد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «مع أن الكرامية لا تنكر وجوب المعرفة والتصديق، ولكن تقول لا يدخل في اسم الإيمان حذراً من تبعضه وتعدده، لأنهم رأوا أنه لا يمكن أن يذهب بعضه ويبقى بعضه، بل ذلك يقتضي أن يجتمع في القلب إيمان وكفر، واعتقدوا الإجماع على نفي ذلك»(٢).

والجدير بالذكر: أن الكرامية قصروا التعريف السابق على اللسان وبنوا عليه أن عصاة المسلمين مؤمنون حقاً، أي: كاملوا الإيمان، وأن العمل لا يدخل في الإيمان، وهذا موافق لقول غلاة المرجئة في الجملة.

ولهذا سماهم ابن منده (أهل الغلو في الإرجاء)(٣)، ونحو ذلك قال القاضي عياض(٤).

والرد عليهم: أن تعريفهم للإيمان بدعة لم يقل بها أحد، مخالفة للأدلة والإجماع، وقد سبق.

(١) (٧/ ١٤١)، (٧/ ٢١٥)، «النبوات» (١/ ٥٨٢).

(٢) «الإيمان» (ص ٣٧٦)، «الفتاوى» (٧/ ٣٩٤).

(٣) «الإيمان» (١/ ٣٣١).

(٤) «إكمال المعلم» (١/ ٢١٧، ٥٨٨، ٥٨٩).

وأما ما ذكروه في شأن المنافق فهو تناقض عجيب، وسيأتي الرد على من أخرج العمل[(١)].

٭ الجهمية:

عرفوا الإيمان: بأنه المعرفة بالله تعالى فقط، وأنه لا يزيد ولا ينقص، ولا يتفاضل ولا يتبعض، ولا يجوز الاستثناء فيه، فمن آمن بقلبه وجحد بلسانه فهو عندهم مؤمن، وأخرجوا القول والعمل [عمل القلب وعمل الجوارح] وبنوا عليه أن الكفر هو الجهل بالله تعالى فقط.

ومذهب الجهم ذكره الأشعري وابن حزم والشهرستاني وشيخ الإسلام وابن أبي العز وجمع سواهم.

وقد رد عليهم ابن القيم برد جميل فقال: «ومن قال إن الإيمان مجرد اعتقاد صدق الرسول فيما جاء به وإن لم يلتزم متابعته وعاداه وأبغضه وقاتله.. لزمه أن يكون هؤلاء كلهم مؤمنين، وهذا إلزام لا محيد عنه، ولهذا اضطرب هؤلاء في الجواب عن ذلك لما ورد عليهم...»[(٢)].

يعني: يلزمهم أن إبليس وفرعون وكفار قريش... مؤمنون، لأنهم عرفوا الله تعالى، فزعموا إنما كفرهم لجهلهم به، وهذا مردود بأدلة الكتاب والسنة والواقع، قال تعالى عن فرعون: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسْتَيْقَنَتْهَآ أَنفُسُهُمْ﴾ [النمل:١٤]، وقال عن إبليس: ﴿قَالَ رَبِّ فَأَنظِرْنِيٓ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿٣٦﴾﴾ [الحجر:٣٦]، ونحوها من الآيات. وقال عن كفار قريش: ﴿وَلَئِن سَأَلْتَهُم مَّنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ ٱللَّهُ﴾ [الزخرف:٨٧]...

---

(١) راجع: «الإيمان بين السلف والمتكلمين» (ص ١١٢-١١٥)، «آراء المرجئة» (٢٢١-٢٢٩)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٢١٩-٢٢٢)، شروح الطحاوية» وشروح الواسطية.

(٢) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٩٤).

ولخبث مذهب جهم فقد كفره العلماء وكفروا من قال بقوله كالصالحي[(١)].

* **الأشاعرة:**

عرفوا الإيمان بأنه: التصديق بالقلب فقط.

هذا مذهب جمهور الأشاعرة، (فأخرجوا القول والعمل) وأنه لا يتبعض ولا يتفاضل، وأنه لا يزيد ولا ينقص... وهو مذهب جمهور الماتريدية.

والكفر عندهم: التكذيب بالقلب...

وشبهتهم كغيرهم: أن الإيمان شيء واحد.

ومن حججهم: أن الإيمان في اللغة التصديق، وهذه الحجة نقضها شيخ الإسلام من عشرة أوجه في كتابه «الإيمان».

قال الأشعري - قبل توبته -: «والذي أختاره في الأسماء قول الصالحي»[(٢)].

وقال صاحب «المواقف» «الإيمان عندنا التصديق للرسول فيما علم بمجيئه به ضرورة فهو في الشرع تصديق خاص». اهـ المراد بتصرف.

وقال الباقلاني: «الإيمان هو التصديق بالله تعالى... دون ما سواه من سائر الطاعات من النوافل والمفروضات...»[(٣)].

وقال الإيجي: «والعمل خارج عن الإيمان لمجيئه مقروناً بالإيمان ومعطوفاً عليه ولا يعطف

---

(١) راجع: «الفِصل» (٣/ ٢٢٧)، «المقالات» (١/ ٢١٤)، «الفتاوى» (٧/ ٣٠٧، ١٢٠)، (١٤/ ١٢١)، «الإيمان بين السلف والمتكلمين» (١٠٩-١١١)، «شرح ألفاظ السلف» (٢٦١-٢٦٨)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٩٩-٢٢٣)، «آراء المرجئة» (ص ١٤٣) ... وغيرها.

(٢) (٨/ ٣٢٢ مع شرح الجرجاني): «الفتاوى» (٧/ ٥٤٤)، «تبصرة الأدلة» للنسفي (٢/ ٧٩٩).

(٣) «التمهيد» (٣٤٦، ٣٤٧).

الجزء على كله...»[(١)].

فالإقرار والعمل عندهم شرط في الإيمان يلزم الإتيان بهما، ومن فرط فيهما فهو معرض للعقاب[(٢)].

وقال البيجوري بعد أن ذكر بعض الأشاعرة جعل الإقرار والعمل شرط صحة، قال: «وهذا قول ضعيف كالقول بأنها شطر منه، والراجح أنها شرط لإجراء الأحكام الدنيوية فقط، فهي شرط كمال في الإيمان على التحقيق»[(٣)].

❋ والرد عليهم من وجوه:

١ - أن أهل اللغة لم يتفقوا على أن الإيمان هو التصديق.

٢ - أن العبرة بالحقائق الشرعية لا اللغوية.

٣- أن لفظ التصديق لا يرادف الإيمان لا من ناحية اللفظ ولا من ناحية المعنى ...

٤- أن التصديق يطلق على قول اللسان وعلى عمل الجوارح، فالقول مثل قوله تعالى: ﴿وَالَّذِي جَاءَ بِالصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِ أُولَئِكَ هُمُ الْمُتَّقُونَ ﴾ [الزمر:٣٣]، العمل مثل قوله تعالى: ﴿قَدْ صَدَّقْتَ الرُّؤْيَا﴾ [الصافات:١٠٥] أي: بالعمل والتنفيذ. وأدلة أخرى، فانتقض قولهم.

---

(١) «العقائد العضدية» (٢/ ٢٨٦).

(٢) «العقائد العضدية» (٢/ ٢٨٥-٢٨٦)، «إتحاف المريد» (ص ٨٩)، «شرح الصاوي على الجوهرة» (ص ١٣٢).

(٣) «حاشية البيجوري» (ص ٥٧).

٥- أن التصديق يتفاضل ويزيد وينقص... وهم نفوا هذا عن الإيمان. وهذا تناقض منهم[(١)].

* الصوفية:

وهم في الجملة من غلاة المرجئة، فغلاتهم على مذهب جهم، وجمهورهم على مذهب الأشاعرة، فأصحاب وحدة الوجود أعلى درجات الإيمان عندهم المعرفة، وهي وحدة الوجود، أن تعرف أن كل ما في الكون هو الله، ومنهم طائفة تقول بها يسمونه بـ (درجة اليقين)، وهي (درجة يبلغها العابد بقوة إيمانه ترفع عنه التكاليف وتباح له المحظورات).

فعندهم أن ترك الأعمال وفعل المحرمات بل الشركيات لا تخرج العبد من الإيمان الكامل، وهذا أقبح الإرجاء.

وقد سبق النقل عن الأشاعرة الصوفية، إذ الصوفية ذنب للأشاعرة[(٢)].

* الحزبية:

بعضهم على مذهب الخوارج من جعل الأعمال ركن في الإيمان، من أخل بشيء منه كفر، ومنهم من يقول بقول الأشاعرة، وهم قلة، ومنهم من يقول بقول أهل السنة.

* وإليك أقوالهم:

- قال الزنداني في كتابه «توحيد الخالق»: الكفر شرعاً هو عدم التصديق...».

---

(١) راجع: «الفتاوى» (٧/ ٢٩٠-٢٩١)، «الإيمان» لابن تيمية (٢٧٦-٢٧٧)، «الإيمان عند السلف» (٢٢٥-٢٣٧)، «الإيمان بين السلف والمتكلمين» (١٥١-١٥٧)، «آراء المرجئة» (٣٣١-٣٤١)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٦٧-٤١٤) وغيرها من شروح الطحاوية والواسطية.

(٢) وللتوسع راجع ما سبق من مراجع وانظر: «عقيدة الصوفية وحدة الوجود» (ص ٣٩٦-٣٩٩)، «التصوف المنشأ والمصدر» (٢٨٢-٢٨٩)، «الفِصل» لابن حزم (٤/ ٢٢٦) وغيرها.

وهذا كقول من عرف الإيمان بأنه التصديق وهم الأشاعرة. وغالب الحزبيين لا يقر هذا الإرجاء، بل يميلون لما سبق ذكره.

قال سفر الحوالي[(١)]: «فمن ارتكب هذه الفاحشة – الزنا – بجوارحه فإن عمل قلبه مفقود بلا شك خاصة حين الفعل.. لكن وجود قول القلب عنده منع من الحكم بخروجه من الإيمان كله...».

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فأهل السنة مجمعون على زوال الإيمان، وأنه لا ينفع التصديق مع انتفاء عمل القلب ومحبته وانقياده». اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فليس مجرد التصديق بالباطن هو الإيمان عند عامة المسلمين إلا من شذ من أتباع جهم...»[(٢)].

وأما حديث: «لا يزني الزاني وهو مؤمن» فمعناه: ارتفاع الإيمان الواجب مع بقاء أصل الإيمان[(٣)].

وقال سفر: «رقص مختلط وتعرٍ مع شرب خمور، نعوذ بالله من هذا الكفر، لأنه استحل ما حرم الله تعالى، وهو بلا ريب كفر صريح»[(٤)].

وغيرها من الكلمات التي تدل على أنه يرى أن فعل الكبائر يرفع الإيمان كما هو مذهب الخوارج[(٥)].

---

(١) في كتابه «ظاهرة الإرجاء» (ص ٥٢٧).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٥٥٠).

(٣) وراجع «تطهير الأرجاء من مخالفات سفر الحوالي» (ص ١٧-١٩).

(٤) «شرح الطحاوية» شريط (٢٧٢).

(٥) «تطهير الأرجاء» (ص ٢٠-٢٥).

وقد سار عبد الرحمن المحمود وعبد العزيز آل عبد اللطيف وغيرهما من الحزبيين على هذا الخط كما في كتابيهما «الحكم بغير ما أنزل الله، أحكامه وأحواله» و(نواقض الإيمان العملية والقولية)، وأما سيد قطب فهو أشهر منهما في ذلك كما بينه الإمام السلفي ربيع المدخلي وغيره.

ونحو سيد قطب عدنانُ عرعور وسلمان العود وغيرهما(١).

وخلاصة المسألة: أن جمهور الحزبيين في الإيمان على مذهب الخوارج الإباضية، إلا أنهم يميلون إلى مذهب المرجئة مع أتباعهم وزعمائهم، كما هو حالهم مع سيد قطب والبنا والتلمساني وغيرهم، حيث يتجاهلون أخطاءهم في العقيدة والمنهج... تحت شعار (كل عالم له زلة) أو (عدم تتبع زلات العلماء) ونحو ذلك.

❋ الرد العام على من أخرج العمل من مسمى الإيمان:

١- أن القرآن والسنة صرحا أن العمل من الإيمان، كقوله تعالى في الصلاة: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُضِيعَ إِيمَـٰنَكُمْ﴾ [البقرة:١٤٣]، والجهاد كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا ٱلْمُؤْمِنُونَ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ ثُمَّ لَمْ يَرْتَابُوا۟ وَجَـٰهَدُوا۟﴾ [الحجرات:١٥] الآية.

وحديث الشُّعَب حيث جعل (إماطة الأذى) من الإيمان.

فمن أخرج العمل من الإيمان فقد خرج عما دلت عليه الأدلة الشرعية.

٢- مخالفة الإجماع، فقد أجمع علماء السلف ومن تبعهم بإحسان على أن العمل من الإيمان كما سبق نقله.

٣- أجمع العلماء على تبديع المرجئة جملة لإخراجهم العمل عن مسمى الإيمان.

٤- أن إيمان القلب لازم لعمل الجوارح كما سيأتي في مسألة أخرى.

(١) وانظر كتاب «السياسة الشرعية» للرمضاني (ص ٢٥٩) وغيرها.

فمن قال أن عمل القلب من الإيمان لزمه القول بأن عمل الجوارح من الإيمان لامتناع قيام الإيمان بالقلب من غير حركة بدن.

٥- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن المرجئة لما عدلوا عن معرفة كلام الله ورسوله أخذوا يتكلمون في مسمى الإيمان والإسلام وغيرهما بطرق ابتدعوها، مثل أن يقولوا: الإيمان في اللغة هو التصديق، والرسول إنما خاطبنا بلغة العرب. ثم قالوا: التصديق إنما يكون بالقلب واللسان أو بالقلب، فالأعمال ليست من الإيمان...» اهـ المراد. وقد بين فساد قول المرجئة(١).

٦- أن المرجئة أخرجوا الظاهر، فعندهم أن من نطق بالشهادة ثم لم يعمل خيراً قط مع قدرته على العمل أنه مؤمن ناجٍ من عذاب الله تعالى.

وهذا باطل مردود بالأدلة والإجماع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن الممتنع أن يكون الرجل مؤمناً إيماناً ثابتاً في قلبه بأن الله فرض عليه الصلاة والصيام والزكاة والحج ويعيش دهره لا يسجد لله سجدة ولا يصوم رمضان ولا يؤدي لله زكاة ولا يحج إلى بيته، فهذا ممتنع، ولا يصدر هذا إلا مع نفاق في القلب وزندقة لا مع إيمان صحيح...»(٢).

وهذه المسألة هي ما يسميه شيخ الإسلام رحمه الله تعالى (جنس العمل) ، فتارك جنس العمل كافر بإجماع السلف.

وقد حاول بعض الحزبيين نعش هذه المسألة ليتسنى لهم التكفير من جهة والطعن في العلماء من جهة أخرى.

---

(١) راجع «الفتاوى» (٧/ ٢٨٨-٢٩٠).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٦١٦).

والحقيقة أن هذه المسألة نظرية أكثر من كونها واقعية[(١)].

٧- أن الحكم في الدنيا يكون على ما ظهر من الأعمال والأقوال لا على ما يقوم بالقلب، إذ لا يعلمه إلا الله تعالى، فنفي العمل عن مسمى الإيمان من تشجيع الفساد في الأرض، إذ بإمكان كل فاجر أن يدعي أن قلبه كامل الإيمان[(٢)].

****

المسألة الثانية: تلازم الظاهر والباطن وتصوير خلاف أهل البدع.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فإن المرجئة لا تنازع في أن الإيمان الذي في القلب يدعو إلى فعل الطاعة ويقتضي ذلك، والطاعة من ثمراته ونتائجه لكنها تنازع هل يستلزم الطاعة؟»[(٣)].

وقال: «وقول القائل: الطاعات ثمرات التصديق الباطن يراد به شيئان:

- يراد به أنها لوازم له، فمتى وجد الإيمان الباطن وجدت، وهذا مذهب السلف وأهل السنة.

- ويراد به أن الإيمان الباطن قد يكون سبباً وقد يكون الإيمان الباطن تاماً كاملاً، وهي لم

---

(١) بمعنى أنه لم يوجد مؤمن تارك للعمل بالكلية، كما تقدم من كلام شيخ الإسلام، أما مسألة تكفير قاطع الصلاة تكاسلًا فلا تدخل في هذه المسألة، لأن أعمال الإيمان كثيرة ليست محصورة في الصلاة.

(٢) راجع للباب «تطهير الأرجاء» (ص ٣٤-٣٥)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٦١-٧١)، والمراجع السابقة في تعريف الإيمان عند الفرق.

(٣) (٧/ ٥٠)، (٧/ ٢٠٤).

توجد، وهذا قول المرجئة من الجهمية وغيرهم[(١)].

فالمرجئة يرون أنه قد يوجد إيمان تام في الباطن مع ترك جنس العمل ومع إظهار الكبائر بل وما هو أكبر منها.

* ويرد عليهم:

١- بالأدلة، كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ كَانُوا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالنَّبِيِّ وَمَا أُنزِلَ إِلَيْهِ مَا اتَّخَذُوهُمْ أَوْلِيَاءَ﴾ [المائدة:٨١]، ﴿لَّا تَجِدُ قَوْمًا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ وَالْيَوْمِ الْآخِرِ يُوَادُّونَ مَنْ حَادَّ اللَّهَ وَرَسُولَهُ﴾ [المجادلة:٢٢] الآية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فأخبر أن من كان مؤمناً بالله واليوم الآخر لا يوجدون موادين لأعداء الله ورسوله، بل نفس الإيمان ينافي مودتهم، فإذا حصلت الموادة دل ذلك على خلل الإيمان...»[(٢)].

أما الخوارج والمعتزلة فإنهم يقولون بالتلازم ويغالون في ذلك.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وطوائف أهل الأهواء من الخوارج والمعتزلة والجهمية والمرجئة كراميهم وغير كراميهم يقولون: إنه لا يجتمع في العبد إيمان ونفاق، ومنهم من يدعي الإجماع على ذلك، وخالفوا الكتاب والسنة وآثار الصحابة والتابعين لهم بإحسان مع مخالفة صريح المعقول، بل الخوارج والمعتزلة طردوا هذا الأصل الفاسد، وقالوا: لا يجتمع في الشخص طاعة يستحق بها الثواب ومعصية يستحق بها العقاب، ولا يكون الشخص الواحد محموداً من وجه مذموماً من وجه.. ولا يتصور أن الشخص الواحد يدخل الجنة والنار جميعاً عندهم، بل من دخل أحدهما لم يدخل الأخرى، ولهذا أنكروا خروج أحد من النار أو الشفاعة

---

(١) «الفتاوى» (٧/ ٣٦٣).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٥٤٢).

في أحد من أهل النار، وحُكي عن غالية المرجئة أنهم وافقوهم على هذا الأصل، لكن هؤلاء – يعني المرجئة – قالوا: إن أهل الكبائر يدخلون الجنة ولا يدخلون النار مقابلة أولئك...»[(١)].

فالخوارج قالوا بالتلازم، لكنهم جعلوا حصول ذنب ظاهر دلالة على نفي جميع الإيمان، وشابهتهم المعتزلة، إلا أنهم يجرون على أصحاب الكبائر في الدنيا أحكام الإسلام – كما سيأتي.

وأما الرافضة فهم كالمرجئة فعندهم حب علي وآله في الباطن ينجي من النار ولو أظهر ما أظهر من مخالفات.

والكرامية تنفي التلازم، وتنكر أن يجتمع في القلب إيمان وكفر... كما هي قاعدة من نفى تبعض الإيمان من المرجئة وغيرهم.

والأشاعرة والجهمية شر الفرق في هذا، حيث إن من أظهر الكفر وأبطن الإيمان فهو عندهم مؤمن ناج في الآخرة[(٢)].



المسألة الثالثة: العلاقة بين الإسلام والإيمان.

* الخوارج:

يقولون هما بمعنى واحد لا فرق بينهما.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وآخرون يقولون: الإيمان والإسلام سواء، وهم المعتزلة

---

(١) الإيمان» (ص ٣٠١)، «الإيمان بين السلف والمتكلمين» (ص ٢٠٢).

(٢) راجع ما سبق في المسألة الأولى، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٨٢-٣٨٤)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٣١٧-٣٢٥) وغيرها.

والخوارج وطائفة من أهل الحديث...»[(١)].

وهذا القول غلط حملهم على القول بتكفير مرتكب الكبيرة، فهو عندهم كافر خارج من الإيمان، وعندها لا يكون مسلماً، فنفوا أن يجتمع في العبد إيمان ونفاق وإسلام وكفر أصغر.

* وهذا القول مردود من وجوه:

١- الأدلة الكثيرة فيها التفريق بين الإسلام والإيمان ومنها حديث جبريل.

٢- فيها الدلالة الصريحة على أنه قد يجتمع في العبد طاعة ومعصية...

٣- الأصل الذي بنوا عليه هذا القول وهو (نفي تبعض الإيمان) قول باطل، وما بني على باطل فهو مثله.

٤- قولهم مخالف لما عليه سلف الأمة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فتبين أن ديننا يجمع الثلاثة لكنه درجات ثلاث: مسلم ثم مؤمن ثم محسن، فالإحسان يدخل فيه الإيمان، والإيمان يدخل فيه الإسلام، والمحسنون أخص من المؤمنين، والمؤمنون أخص من المسلمين...». اهـ[(٢)].

* المعتزلة:

هم كالخوارج جعلوهما بمعنى واحد، ووافقهم الماتريدية.

قال القاضي عبد الجبار في الإيمان والإسلام: «صار بالشرع اسماً لمن يستحق التعظيم والمدح...، حتى لا فرق بينهما إلا من جهة اللفظ»[(٣)].

---

(١) «الإيمان» (ص ٣٥٤)، «الفتاوى» (٧/ ٤١٤).

(٢) راجع: «الإيمان» لابن تيمية (ص ٧، ٣٥٠، ٣٥٢)، «الخوارج» للعواجي (ص ٣٣٠-٣٣٢)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٩٢)، «آراء الخوارج» للطالبي (ص ١٣٩)، وغيرها.

(٣) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٧٠٥) ط الاستقلال.

واستمر يدلل على أن الإيمان والإسلام قد نقلا من معناهما اللغوي إلى المعنى الشرعي الذي قرره المعتزلة وهو: استحقاق المدح والتعظيم.

وضلال المعتزلة أوسع من هذا، فكل ما ابتدعوه حاولوا تقريره بالمنهج العقلي.

قال التفتازاني (٢/ ٢٥٩): «الجمهور على أن الإسلام والإيمان واحد... ولا يعقل بحسب الشرع مؤمن ليس بمسلم أو مسلم ليس بمؤمن...». اهـ[(١)]

ويرد عليهم بما سبق[(٢)].

* الجهمية:

يرون أن الإيمان خصلة من خصال الإسلام، وأن الإسلام أوسع، فالإيمان عندهم المعرفة فقط، والإسلام يشمل المعرفة والإقرار بالقول والعمل.

قال صاحب كتاب «زبدة البيان في تنقيح حقيقة الإيمان»[(٣)]: «مذاهب المرجئة أن الإسلام أفضل عندهم من الإيمان، لأن الإيمان عندهم عبارة عن التصديق فقط أو التصديق مع الإقرار أو الإقرار فقط، كما ذهب إليه الكرامية، ولا يدخلون فيه الأعمال، والإسلام عندهم يشمل التصديق والإقرار والعمل». اهـ

وذكر الحافظ ابن رجب رحمه الله تعالى أن المتكلمين عندهم الأعمال لا تدخل في الإيمان وتدخل في الإسلام[(٤)].

---

(١) وانظر «العقيدة النظامية» للجويني (ص ٨٦).

(٢) راجع الإيمان بين السلف والخلف» (ص ١٢٦-١٢٨)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٨٠).

(٣) (ص ٧٥).

(٤) «فتح الباري» لابن رجب (١/ ١١٩).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «قول من يقول: (إيمانهم أي: أصحاب الكبائر باق كما هو لم ينقص) بناءً على أن الإيمان هو مجرد التصديق والاعتقاد الجازم، وإنما نقصت شرائع الإسلام، وهذا قول المرجئة والجهمية ومن سلك سبيلهم، وهو أيضاً قول مخالف للكتاب والسنة وإجماع السابقين والتابعين لهم بإحسان...»[(١)].

وسيأتي إيضاحه والرد عليه عند الكلام على الأشاعرة[(٢)].

* الأشاعرة:

مذهبهم أن الإسلام أفضل من الإيمان، والإيمان خصلة من خصال الإسلام. وهذا مذهب جمهورهم.

قال ابن العربي وهو أشعري: «الإسلام: الانقياد والاستسلام، والإيمان خصلة من خصال الإسلام، وكل إيمان إسلام وليس كل إسلام إيماناً... لأجل قوله تعالى: ﴿قَالَتِ ٱلۡأَعۡرَابُ ءَامَنَّاۖ قُل لَّمۡ تُؤۡمِنُواْ وَلَٰكِن قُولُوٓاْ أَسۡلَمۡنَا﴾ [الحجرات:١٤] فنفى عنهم الإيمان وأثبت لهم الإسلام...»[(٣)].

ونصر هذا القول السبكي في طبقات الشافعية وغيره.

وذهب آخرون منهم شارح الجوهرة وغيره إلى أنهما بمعنى واحد.

وقد سبق الرد على من جعلهما بمعنى واحد في الرد على الخوارج والمعتزلة.

وأما قول الأشاعرة بأن الإسلام أفضل...

* فرد عليه شيخ الإسلام من وجوه:

١ - أن هذه المقالة باطلة لمخالفتها الكتاب والسنة وسلف الأمة،.. فإن الإسلام يدخل في

---

(١) (٧/ ٦٧١).

(٢) راجع: «آراء المرجئة» (ص ٤٠١-٤٠٣)، «الفتاوى» (٧/ ١٥٨-١٥٩).

(٣) «التمهيد» (٣٩٠-٣٩٢)، «الفتاوى» (٧/ ١٥٤).

الإيمان، فلا يكون الرجل مؤمناً حتى يكون مسلماً، فالإيمان أخص وأرفع.

٢- تسمية الطاعة إسلامًا يلزم منه أن الطاعات ليس فيها إيمان إلا التصديق فأخرجوا من الإيمان: الشهادتين والصلاة والزكاة... وهذا مخالف للأدلة يلزم أن يوجد إيمان بلا إسلام لمن ترك الطاعة أو إسلام بلا إيمان لمن ترك التصديق، فالأول كمن صدق ولم ينطق بالشهادة كإبليس، وهذا يلزمهم، والثاني كالمنافقين.

٣- يلزمهم أن من فعل طاعة أو أكثر ولم يتكلم بالشهادة يكون مسلماً، لأن الطاعة عندهم هي الإسلام(١).

* الكرامية:

مما سبق تقريره عند الكلام على الجهمية يفهم منه أن الكرامية يرون الإسلام أوسع من الإيمان، ويجعلون من الإسلام معرفة القلب وانقياده والأعمال بالجوارح، وهو معنى قولهم: لا يدخل الجنة إلا من آمن ظاهراً وباطناً(٢).

* الرافضة:

يجعلون الإسلام هو العمل الظاهر وحب أهل البيت هو الإيمان.

جاء في أصول الكافي: «الإسلام هو الظاهر الذي عليه الناس: شهادة أن لا إله إلا الله وحده لا شريك له وأن محمداً عبده ورسوله، ثم ذكر بقية أركان الإسلام، ثم قال: الإيمان: معرفة هذا الأمر مع هذا، فإن أقر بها - يعني الولاية - ولم يعرف هذا الأمر كان مسلماً

---

(١) راجع هذه الردود وغيرها في «الإيمان» لشيخ الإسلام (ص ١٤٨-١٥١)، «الفتاوى» (٧/ ١٥٤-١٥٨)، «آراء المرجئة» (ص ٤٠٧-٤١٣)، «الإيمان بين السلف والمتكلمين» (ص ١٥٨-١٦١)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٨٠-٣٨١).

(٢) راجع «آراء المرجئة» (ص ٤٠٥) وغيرها.

ضالاً»(١).

وعقد باباً بعنوان (باب أن الإسلام يحقن به الدم وأن الثواب على الإيمان)...(٢).

* الصوفية:

وهم على مذهب الأشاعرة، إلا أنهم – أو غلاتهم – يرون أن الإسلام والإيمان المعروف إنما هو للعامة، أما خاصة الخاصة فلو تركوا شرائع الإسلام الظاهرة لم يخرجوا من الإيمان، بل هم في أعلى درجاته، وهي ما يسمونه بالحقيقة، ففرقوا بين الشريعة التي هي الإسلام وبين الحقيقة التي هي أعلى درجات إيمان الصوفي وهي وحدة الوجود.

فإيمانهم أخص وأرفع من الإسلام – عندهم (٣).

* مرجئة الفقهاء الحنفية وغيرهم:

عندهم أن الإسلام أوسع من الإيمان حيث شمل الأعمال، ومنهم من جعلهما بمعنى واحد، كما قال الطحاوي وغيره من الحنفية والماتريدية.

ونُقل عن أبي حنيفة أنه جعل الإسلام هو العمل، والإيمان القول والتصديق.

والمشهور الأول ثم الثاني.

وكلها سبق الرد عليها(٤).

---

(١) «أصول الكافي» (٢/ ٢٤).

(٢) راجع «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٧٢) ... وغيره.

(٣) وراجع ما سبق في تعريف الإيمان وكتاب «وحدة الوجود عقيدة الصوفية» وغيره.

(٤) وراجع: «الفتاوى» (٧/ ٢٠٧-٢٠٨)، (٣٧٢-٣٨٠) «الطحاوية/ جامع الشروح» (١/ ٦٩٧)، «الإيمان بين السلف والمتكلمين» (ص ١٠٠)، «آراء المرجئة» (ص ٣٩٣-٣٩٩)، وغيرها.

* الحزبية: منهم من مال إلى رأي الخوارج، قال: هما بمعنى واحد، ومنهم من قال بقول أهل السنة.

المسألة الرابعة: الاستثناء في الإيمان.

الخوارج والمعتزلة ومرجئة الفقهاء والجهمية والكرامية يمنعون الاستثناء كما سبق في المسألة الأولى، وهو قول للأشاعرة.

قال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «وأما من يحرمه فكل من جعل الإيمان شيئاً واحداً.

وحجتهم: أن الاستثناء شك – كما ذكره عنهم شيخ الإسلام وابن أبي العز وغيرهما –.

وله حجة أخرى وهي: أن الاستثناء عقب الكلام يرفع الكلام، فكذلك الاستثناء عقب الإيمان يرفع الإيمان.

وقالوا: إن الإيمان إذا علق بالشرط فإنه كسائر المعلقات، لا يحصل إلا عند حصول الشرط، والإيمان قد حصل فلا حاجة لتعليقه بالشرط».

* ويرد عليهم بردود، منها:

١ – أما دعوى الشك فباطل؛ لأنه مبني على أصول فاسدة، منها: أن الإيمان لا يزيد ولا ينقص وأنه شيء واحد لا يتبعض. وقد سبق نقض هذه الأصول.

٢ – ثم الاستثناء إنما هو لخوف التزكية لا للشك كما سبق بيانه وأدلته في المبحث السابق.

٣ – أما شبهة الشرط... فباطلة، إذ أن تعليلهم إنما يتوجه فيمن يعلق إنشاء الإيمان على المشيئة كالذي يريد الدخول في الإسلام فيقول: آمنت إن شاء الله، ونحو ذلك.

أما من استثنى باعتبار البعد عن التزكية أو الخوف من الخاتمة... فلا يلزم بما قالوه، ولا سيما والسلف لا يجوزون الاستثناء عند إنشاء الإيمان، ثم ما قالوه فيعتبر خيالياً، إذ لا يعلم به

قائل كما قال شيخ الإسلام: «وما أعرف أحداً أنشأ الإيمان فعلقه على المشيئة...»[(١)].

٤- قولهم مخالف للكتاب والسنة ومذهب سلف الأمة.

٥- يقال: إنما يمنع من الاستثناء إذا أراد الشك في أصل إيمانه، وهذا مما لا خلاف فيه، أما إذا لم يكن على الشك فهو مشروع[(٢)].

* الأشاعرة والكلابية:

قالوا بوجوب الاستثناء، وهذا مذهب جمهورهم، وقالوا بالموافاة.

وشبهتهم: أن الإيمان – عندهم – هو ما مات عليه الإنسان، والإنسان إنما يكون عند الله تعالى مؤمناً وكافراً باعتبار الموافاة وما سبق في علم الله تعالى أن يكون عليه، وما قبل ذلك لا عبرة به، والإيمان الذي يعقبه الكفر فيموت صاحبه كافراً ليس بإيمان، كالصلاة التي يفسدها صاحبها قبل الكمال...

ثم انقسموا إلى طائفتين:

الأولى: جعلوا الموافاة شرطاً في صحة الإيمان وحقيقته في الحال.

ومعنى هذا: أنهم لا يدرون أهم على إيمان مقبول عند الله تعالى بحيث يختم لهم به، أم على إيمان غير مقبول بحيث لا يختم لهم به، فهذا في الحقيقة شك في صحة ما هم عليه من الإيمان، فهم يوجبون الاستثناء باعتبار هذه العلة (وهذا قول الأشعري وابن فورك وغيرهما).

الثانية: جعلوا الموافاة شرطاً في استحقاق الثواب عليه، وعلى هذا فهم يستثنون في المآل لا

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٤٤).

(٢) راجع «الطحاوية» (ص ٥٤٠-٥٤٢)، «الفتاوى» (١٣/ ٤١-٤٧)، (٧/ ٤٢٩) و(١٤١)، «آراء المرجئة» (ص ٤٦١-٤٧٤)، «زيادة الإيمان ونقصانه» (ص ٥٢٠-٥٣٢)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٩١، ٢١٩، ٢٦٩، ...) وغيرها.

الحال [وهذه مذهب أكثرهم]، فاستثنوا باعتبار المآل ولم يقصدوا الشك في الإيمان الحالي – الناجز –.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال: «وأما الموافاة فما علمت أحداً من السلف علل بها الاستثناء...»(١).

وقال: «وعند هؤلاء لا يعلم أحد أحداً مؤمناً إلا إذا علم أنه يموت عليه...»(٢).

– يلزمهم أنه يصح للكافر أن يستثني في كفره باعتبار الموافاة، فإنه قد يسلم ويموت عليه...

– وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «وعند هؤلاء – الطائفة الأولى – أن الله يحب في الأزل من كان كافراً إذا علم أنه يموت مؤمناً... ومن ارتد عن دينه ما زال الله يبغضه قبل أن يصير كافراً... وليس هذا قول السلف، وهو فاسد»(٣).

– أنهم أدخلوا الأعمال في الإيمان الشرعي – عندهم – عند كلامهم على مسألة الموافاة ونفوه عند تعريف الإيمان... وهذا تناقض(٤).



(١) «الفتاوى» (٧/ ٤٣٩).

(٢) ٧/ ٤٣٢).

(٣) «الطحاوية» (ص ٥٣٨).

(٤) راجع: «آراء المرجئة» (ص ٤٧٥-٤٨٨)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٧٩-٣٨١)، «زيادة الإيمان ونقصانه» (٥٠١-٥٢٠) وغيرها.

الفصل الثامن

مسائل الكفر وأقسامه

وتحته مبحثان

الأول: عقيدة أهل السنة في معنى الكفر وأقسامه.

الثاني: عقيدة أهل البدع في معنى الكفر وأقسامه.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في معنى الكفر وأقسامه

المسألة الأولى: تعريف الكفر الأكبر.

الكفر لغة: الستر والتغطية[(١)].

تعريفه شرعاً: جحد الإيمان، ويكون قولاً وعملاً واعتقاداً.

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وكذلك شعب الكفر القولية والفعلية، فكما يكفر بالإتيان بكلمة الكفر اختياراً وهي شعبة من شعب الكفر؛ فكذلك يكفر بفعل شعبة من شعبه كالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف، فهذا أصل»[(٢)].

وقال ابن تيمية رحمه الله تعالى: «الكفر عدم الإيمان بالله ورسوله، سواء كان معه تكذيب أو لم يكن معه تكذيب، بل شك وريب أو إعراض...»[(٣)].

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى في تعريف الكفر: «وهو في الدين صفة من جحد شيئاً مما افترض الله تعالى الإيمان به بعد قيام الحجة عليه ببلوغ الحق إليه بقلبه دون لسانه أو بلسانه دون قلبه، أو بهما معاً، أو عمل عملاً جاء النص بأنه مخرج له بذلك عن اسم الإيمان»[(٤)].

❋ الأدلة:

---

(١) «مقاييس اللغة» (٥/ ١٩١)، «النهاية» (ص ٨٠٧).

(٢) «الصلاة وحكم تاركها» (ص ٤٥).

(٣) «الفتاوى» (١٢/ ٣٣٥).

(٤) «الإحكام» (١/ ٤٩).

- الكفر بالاعتقاد، قال تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ وَقَلۡبُهُۥ مُطۡمَئِنُّۢ بِٱلۡإِيمَٰنِ وَلَٰكِن مَّن شَرَحَ بِٱلۡكُفۡرِ صَدۡرٗا﴾ [النحل:١٠٦] الآية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «من شرح بالكفر صدراً فإنه كافر...»(١).

- والكفر باللسان، قال تعالى: ﴿وَلَقَدۡ قَالُواْ كَلِمَةَ ٱلۡكُفۡرِ وَكَفَرُواْ بَعۡدَ إِسۡلَٰمِهِمۡ﴾ [التوبة:٧٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَجَحَدُواْ بِهَا وَٱسۡتَيۡقَنَتۡهَآ أَنفُسُهُمۡ ظُلۡمٗا وَعُلُوّٗا﴾ [النمل:١٤].

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «من قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عمداً عالماً بأنها كلمة كفر؛ فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً»(٢).

وقال النووي رحمه الله تعالى: «وتحصل الردة بالقول الذي هو كفر، سواءً صدر عن اعتقاد أو عناد أو استهزاء»(٣).

- والكفر العملي الأكبر، قال تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ يُعَلِّمُونَ ٱلنَّاسَ ٱلسِّحۡرَ﴾ [البقرة:١٠٢]، فعمل السحر كفر.

وقال البربهاري رحمه الله تعالى: «ولا يخرج أحد من الإسلام حتى يرد آية من كتاب الله عز وجل أو يرد شيئاً من آثار رسول الله ﷺ، أو يذبح لغير الله تعالى، أو يصلي لغير الله، وإذا فعل شيئاً من ذلك فقد وجب عليك أن تخرجه من الإسلام»(٤).

وقال عثمان البكري رحمه الله تعالى: «حاصل الكلام على الردة أنها تنحصر في ثلاثة أقسام:

---

(١) «الصارم المسلول» (٣/ ٩٧٧).

(٢) «الصارم» (ص ٥٢٣-٥٢٤).

(٣) «روضة الطالبين» (ص ١٧٢٥).

(٤) «السنة» (ص٨٢).

اعتقادات وأفعال وأقوال وكل قسم منها شعب كثيرة»(١).

قال إبراهيم الرحيلي غفر الله تعالى له: «أولاً: الكفر القلبي: وهو ما يقوم بالقلب من الاعتقادات المكفرة، كاعتقاد كذب الرسول، أو التكذيب بشيء مما جاء به، أو الشك في صدقه، أو اعتقاد شريك لله تعالى في ربوبيته أو أسمائه وصفته أو في ألوهيته، أو اعتقاد استباحة المحرمات الظاهرة، وغير ذلك من المكفرات الاعتقادية. ويسمى هذا النوع بالكفر الاعتقادي، لأن مرجعه إلى الاعتقاد.

ثانياً: الكفر القولي، وهو ما يجري على اللسان من الأقوال المكفرة على وجه الاختيار مثل سب الله تعالى ورسوله ﷺ أو ادعاء النبوة...

ثالثاً: الكفر العملي، وهو ما يقوم بالجوارح من الأعمال التي جاء في النصوص وصفها بالكفر... كالسجود للصنم وقتل النبي ونحو ذلك». اهـ بتصرف(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثانية: لا يقبل التكفير إلا بدليل شرعي ثم الرجوع إلى العلماء الكبار.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفۡتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلۡكَذِبَ لَا يُفۡلِحُونَ﴾ [النحل:١١٦]، وقوله سبحانه: ﴿لَا تُقَدِّمُواْ بَيۡنَ يَدَيِ ٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ﴾ [الحجرات:١]، وحديث عبادة بن الصامت رضي الله عنه مرفوعاً وفيه:

---

(١) «إعانة الطالبين» (٤/ ١٣٢).

(٢) راجع: «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ٥٦-٥٩، ١٠٤-١١٠)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٢١-١٣٨)، «التوسط والاعتقاد في أن الكفر يكون بالقول والفعل والاعتقاد»، وهذه الرسالة عليها بعض الملاحظات.

«وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»، متفق عليه.

وحديث ثابت بن الضحاك رضي الله عنه وفيه: «ومن رمى مؤمناً بكفر فهو كقتله» متفق عليه... وأدلة كثيرة تحذر من التكفير بدون برهان.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وكذلك التكفير حق الله تعالى، فلا يكفَّر إلا من كفره الله ورسوله...»(١).

وقال ابن الوزير رحمه الله تعالى: «إن التكفير سمعي محض لا مدخل للعقل فيه، وإن الدليل على الكفر لا يكون إلا سمعياً قطعياً لا نزاع في ذلك»(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى:

الكفر حق الله ثم رسوله ... بالنص يثبت لا بقول فلان(٣)

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثالثة: ينقسم الكفر إلى قسمين: أكبر وأصغر.

فالأكبر مخرج من الملة، ويشمل الاعتقاد والقول والعمل...

والأصغر غير مخرج من الملة، ويختص بالعمل المحض، والقول الذي لا يخرج من الملة

---

(١) «الرد على البكري» (ص ٢٥٧).

(٢) «العواصم والقواصم» (٤/ ١٧٨).

(٣) «النونية».

راجع: «منهاج السنة» (٥/ ٢٤٤)، «الفتاوى» (١٢/ ٥٢٥)، «منهاج السنة» (٥/ ٩٢)، «الحكم بغير ما أنزل الله» للعنبري (ص ١٩-٢٢)، «التكفير وضوابطه» لبازمول (ص ٢٠- ...)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ٦، ٣٦، ٢٢٥-...)، «التقرير في حكم وخطورة التكفير» (ص ٥٠-١١٠) وغيرها. وانظر «صلة الغلو بالتكفير» (ص ٣٦٠).

ككفران العشير.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَن لَّمْ يَحْكُم بِمَآ أَنزَلَ ٱللَّهُ فَأُو۟لَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْكَٰفِرُونَ﴾ [المائدة: ٤٤].

قال ابن عباس وغيره: كفر دون كفر.

فمتى استحل فقد كفر الكفر الأكبر وإلا كان كفراً أصغر. كما سيأتي في بابه.

وقوله تعالى: ﴿وَمَن يَشْكُرْ فَإِنَّمَا يَشْكُرُ لِنَفْسِهِۦ ۖ وَمَن كَفَرَ فَإِنَّ ٱللَّهَ غَنِىٌّ حَمِيدٌ﴾ [لقمان: ١٢].

قال الطبري رحمه الله تعالى: «كفر نعمة الله عليه».

ومن أصرح الأدلة حديث ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «أريت النار فإذا أكثر أهلها النساء يكفرن» قيل: أيكفرن بالله؟ قال: «يكفرن العشير ويكفرن الإحسان...» الحديث. متفق عليه. وأدلة الباب كثيرة جداً.

قال المروزي رحمه الله تعالى: «فكما كان الظلم ظلمين والفسوق فسقين؛ كذلك الكفر كفران، أحدهما ينقل عن الملة، والآخر لا ينقل عنها»(١).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فأما الكفر فنوعان: كفر أكبر وكفر أصغر. فالكفر الأكبر: هو الموجب للخلود في النار، والأصغر: موجب لاستحقاق الوعيد دون الخلود...»(٢).

وقال: «وأما كفر العمل فينقسم إلى: ما يضاد الإيمان، وما لا يضاد الإيمان، فالسجود للصنم والاستهانة بالمصحف وقتل النبي وسبه يضاد الإيمان، وأما الحكم بغير ما أنزل الله

---

(١) «تعظيم قدر الصلاة» (ص ٣٤٣).

(٢) «المدارج» (٣/ ٣٣٧)، (١/ ٣٣٧).

وترك الصلاة فهو الكفر العملي قطعاً.. لكن هو كفر عمل لا كفر اعتقاد..[(١)].

وضابط الكفر الأكبر: أن يكون مضاداً لأصل الإيمان... ويشمل أنواعاً كثيرة ذكرها العلماء أنها من أقسامه وهي: كفر التكذيب، وكفر الاستكبار، وكفر الإنكار، وكفر الجحود، وكفر العناد، وكفر الإعراض، وكفر الشك، والشرك الأكبر، والنفاق الأكبر.

وضابط الكفر الأصغر: أن يكون مضاداً لكمال الإيمان الواجب مع ثبوت إسلام فاعله.

ويعرف ذلك بالجمع بين الأدلة وإنزال كل دليل منزله. ومنه كفران العشير، وكفران النعمة، وكفران الأخوة، وكفر النياحة.. إلى غير مما سماه الشرع كفراً مع ثبوت إسلام صاحبه، وتسمى المعاصي كلها كفراً أصغر باعتبار مضادتها لكمال الإيمان الواجب[(٢)].



(١) «الصلاة» (ص ٣٦، ٣٧).

(٢) راجع: «الفتاوى» (٧/ ٤١، ٦٧٦، ٢٥٧)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ٩١-٩٤، ١٠٨)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٢٩-١٤٧)، «التكفير وضوابطه» لبازمول (ص ٢١)، «الحكم بغير ما أنزل الله» للعنبري (ص ٤٨)، وراجع شرحنا على القول المفيد – الطبعة الكبيرة. وغيرها.

المسألة الرابعة: أقسام الكفر باعتبار بواعثه وأسبابه سبعة، وهي:

١- كفر التكذيب: وهو اعتقاد كذب الرسل، ويكون بالقلب.

٢- كفر الإنكار: أن لا يعرف الله تعالى بقلبه ولا يعترف بلسانه، وهو بمعنى كفر التكذيب.

٣- كفر الجحود: أن يعرف الله تعالى بقلبه ولا يعترف بلسانه، ككفر فرعون.

٤- كفر العناد: أن يعرف الله تعالى بقلبه ويعترف بلسانه ولا يؤمن به وبرسله، كأبي طالب.

٥- كفر الاستكبار: أن يعرف الله تعالى بقلبه ولسانه ويستكبر عن عبادته كإبليس، وهو بمعنى كفر العناد.

٦- كفر الإعراض: أن يعرض بقلبه وسمعه عن الرسول لا يصدقه ولا يكذبه.

٧- كفر الشك: أن يشك في صدق الرسول أو ما جاء به، فلا يجزم بصدقه ولا يكذبه، بل يشك في أمره.

٨- كفر النفاق الأكبر: أن يظهر الإسلام ويبطن الكفر.

٩- كفر الردة: أن يترك الإسلام ويلحق بغيره من الأديان أو الملل الكافرة.

وقد شرحناه بتوسع في شرح القول المفيد الكبير، ولله الحمد والمنة(١).



(١) وراجع: «المدارج» (١/ ٣٤٦)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (٩٥-١٠٤)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٣٩-١٤٠)، «الحكم بغير ما أنزل الله» للعنبري (ص ١١-١٦). وغيرها

المسألة الخامسة: ينقسم الكفر أيضاً إلى مطلق ومعيَّن.

فالمطلق: تعليق الكفر على وصف عام لا يختص بفرد معين.

- إما على طائفة، كقوله تعالى: ﴿وَلَٰكِنَّ ٱلشَّيَٰطِينَ كَفَرُواْ﴾ [البقرة:١٠٢]، ﴿أَلَآ إِنَّ ثَمُودَاْ كَفَرُواْ رَبَّهُمْ﴾ [هود:٦٨]، ونحو قولهم: الجهمية كفار...

- وإما أن يطلق على عمل أو وصف، كقوله تعالى: ﴿لَّقَدْ كَفَرَ ٱلَّذِينَ قَالُوٓاْ إِنَّ ٱللَّهَ ثَالِثُ ثَلَٰثَةٍ﴾ [المائدة:٧٣]، وكقولك: من ذبح لغير الله تعالى فقد كفر...

والمعيَّن: تنزيل الحكم بالكفر على شخص بعينه، كقوله تعالى: ﴿إِلَّآ إِبْلِيسَ أَبَىٰ وَٱسْتَكْبَرَ وَكَانَ مِنَ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴿٣٤﴾﴾ [البقرة:٣٤]، وكقولك: أبو لهب كافر، ماركس كافر،...

إذا فهمت هذه القاعدة فاعلم أن لا تلازم بين التكفير المطلق وتكفير المعين.

فالمطلق كقول: من لم يحكم بما أنزل الله تعالى راضياً فهو كافر، كما دلت عليه الآية. أما إطلاق الحكم على معين فلابد فيه من شروط.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن التكفير المطلق مثل الوعيد المطلق لا يستلزم تكفير الشخص المعين حتى تقوم الحجة عليه التي يكفر تاركها»(١).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب رحمه الله تعالى: «ومسألة تكفير المعين مسألة معروفة إذا قال قولاً يكون القول به كفراً، فيقال من هذا بهذا القول فهو كافر، ولكن الشخص المعين إذا قال ذلك لا يحكم بكفره حتى تقوم عليه الحجة التي يكفر تاركها»(٢).

(١) «الفتاوى» (٧/ ٦١٩)، «الاستقامة» (١/ ١٦٤).

(٢) «الدرر السنية» (٨/ ٢٤٤).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «لكن تكفير المعين والحكم بتخليده في النار موقوف على ثبوت شروط التكفير وانتفاء موانعه فإنا نطلق القول بنصوص الوعيد والتكفير والتفسيق ولا نحكم للمعين بدخوله في ذلك العام حتى يقوم المقتضي الذي لا معارض له»(١).

* وشروط التكفير هي:

١- تحقق العلم المنافي للجهل، فخرج الجاهل.

والمراد بالعلم: أن يعلم أن ذلك الفعل أو القول أو الاعتقاد كفر.

٢- تحقق القصد المنافي لعدمه، فخرج الساهي والمخطئ والمكره.

والمراد بالقصد: أن يتكلم أو يعمل عامداً مختاراً(٢).

٣- أن يكون بالغاً عاقلاً، فخرج الصبي والمجنون.

٤- أن لا يكون متأولاً، فخرج المتأول بتأويل سائغ.

وبناءً على هذا فموانع التكفير: الجهل، الخطأ، الإكراه، التأويل، التكليف.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥].

ودليل الإكراه قوله تعالى: ﴿مَن كَفَرَ بِٱللَّهِ مِنۢ بَعۡدِ إِيمَٰنِهِۦٓ إِلَّا مَنۡ أُكۡرِهَ﴾ [النحل:١٠٦] الآية.

(١) (٢٨/ ٥٠٠-٥٠١)، (١٢/ ٤٨٧).

(٢) قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «من قال بلسانه كلمة الكفر من غير حاجة عمداً عالماً بأنها كلمة كفر؛ فإنه يكفر بذلك ظاهراً وباطناً». تقدم قريباً.

ودليل الخطأ: ﴿رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا﴾ [البقرة:٢٨٦].

ودليل التأويل دخوله في عموم الخطأ، وأدلة أخرى كثيرة(١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السادسة: الكفر أصل ذو شعب، فقد يكون في المؤمن شعبة من شُعبه، ولا يخرجه ذلك عن أصل الإيمان، وقد تكون مخرجة له، كلٌّ بحسبه.

❊ الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟ فَأَصْلِحُوا۟ بَيْنَهُمَا﴾ [الحجرات:٩]، فأثبت لهم الإيمان مع وجود القتال الذي قال النبي ﷺ فيه: «سباب المسلم فسوق، وقتاله كفر».

وأدلة أخرى سبقت في باب الكفر الأصغر.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وعلى هذا الأصل فبعض الناس يكون معه شعبة من الكفر ومعه إيمان أيضاً، وعلى هذا ورد عن النبي ﷺ في تسمية كثير من الذنوب كفراً»(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وكذلك الكفر ذو أصل وشعب، فكما أن شعب الإيمان إيمان، فشعب الكفر كفر، والصدق شعبة من شعب الإيمان، والكذب شعبة من شعب الكفر، والصلاة والزكاة والحج والصيام من شعب الإيمان، وتركها من شعب الكفر، والحكم بما أنزل الله تعالى من شعب الإيمان، والحكم بغير ما أنزل الله تعالى من شعب الكفر، والمعاصي كلها

---

(١) وراجع: «التكفير وضوابطه» للرحيلي (٢٦٣-٢٩٧، ١١٥-١١٧)، «التكفير وضوابطه» لبازمول (ص ٣١-٣٨)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٤٩-...) وغيرها.

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٣٥٥).

من شعب الكفر، كما أن الطاعات كلها من شعب الإيمان»[(١)].

وشعب الكفر منها الكفر الأصغر ومنها الكفر الأكبر.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السادسة: أهل السنة لا يكفرون المسلمين بذنب دون الشرك والكفر الأكبر ما لم يستحل.

❊ الأدلة:

ما سبق من الأدلة كافٍ لهذه المسألة.

ومن الأدلة أيضاً: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُۚ وَمَن يُشۡرِكۡ بِٱللَّهِ فَقَدِ ٱفۡتَرَىٰٓ إِثۡمًا عَظِيمًا ۝٤٨﴾ [النساء:٤٨].

وقوله ﷺ في حديث عبادة: «بايعوني على أن لا تشركوا بالله شيئاً، ولا تسرقوا ولا تقتلوا...» إلى قوله: «ومن أصاب من ذلك فعوقب به فهو كفارة له، ومن أصاب من ذلك شيئاً فهو إلى الله: إن شاء عفا عنه، وإن شاء عاقبه» متفق عليه.

ومن الأدلة أحاديث الحدود والشفاعة.

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ولا نكفر أحداً بذنب ما لم يستحله ولا نقول لا يضر مع الإيمان ذنب لمن عمله»[(٢)].

وقال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله تعالى: «وأنه لا يكفر أحد بذنب من أهل القبلة»[(٣)].

---

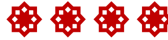
(١) «الصلاة وحكم تاركها» (ص ٣٤).

(٢) (٤٦٦) مع شرح الطحاوية.

(٣) مقدمة ابن أبي زيد» (ص ٦٠).

وقال ابن بطة رحمه الله تعالى: «وقد أجمعت العلماء لا خلاف بينهم أنه لا يكفر أحد من أهل القبلة بذنب، ولا نخرجه من الإسلام بمعصية، نرجو للمحسن ونخاف على المسيء..»(١).

والمراد بأهل القبلة: أهل التوحيد، والمراد بالذنب: ما دون الكفر والشرك الأكبر. كما أوضحه الصابوني رحمه الله تعالى: «ويعتقد أهل السنة أن المؤمن وإن أذنب ذنوباً كثيرة صغائر وكبائر فإنه لا يكفر بها، وإن خرج عن الدنيا غير تائب منها ومات على التوحيد والإخلاص فأمره إلى الله..»(٢).



---

(١) «الشرح والإبانة» (ص ٢٦٥).

(٢) «عقيدة السلف» (ص ٢٧٦).

وراجع: «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ١٩٩-٢٠٢)، «التكفير» لبازمول (ص ٤٤) وغيرهما.

المبحث الثاني

عقيدة أهل البدع في معنى الكفر وأقسامه

المسألة الأولى: في تعريف الكفر ومفهومه.

* الخوارج:

الكفر عندهم ضد الإيمان، فكل كبيرة كفر.. وصاحبها مخلد في النار إن مات ولم يتب. [هذا مذهب جمهورهم].

قال الأشعري رحمه الله تعالى: «وأجمعوا على أن كل كبيرة كفر [إلا النجدات فإنها لا تقول بذلك]، وأجمعوا على أن الله سبحانه يعذب أصحاب الكبائر عذاباً دائماً...»(١).

وقال (١/ ١٩٧): «ومن قول الصفرية وأكثر الخوارج أن كل ذنب مغلظ كفر، وكل كفر شرك، وكل شرك عبادة للشيطان...». اهـ

وغالت الشبيبية وبعض فرق الخوارج فكفرت بكل ذنب صغيرة أو كبيرة(٢).

* أما النجدات:

فاتفقوا مع عامة الخوارج في مفهوم الكفر وكفروا أصحاب الكبائر من غيرهم وقالوا: الكبائر كلها شرك، وأما الصغائر فلا.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: «وقالوا: أصحاب الكبائر منهم ليسوا كفاراً وأصحاب

(١) «المقالات» (١/ ١٦٨).

(٢) «الملل والنحل» (١/ ١٢٧) و(ص ١٣٦).

الكبائر من غيرهم كفار..»[(١)]، وهذا تناقض منهم.

* وأما الإباضية:

فيسمون أصحاب الكبائر موحدين غير مؤمنين، وكفرهم كفر نعمة مخلد في النار إن مات ولم يتب.

فاتفقوا مع غيرهم في الحكم وخالفوا في الاسم.

قال الأشعري رحمه الله تعالى: «والإباضية يقولون: إن جميع ما افترض الله سبحانه على خلقه إيمان، وإن كل كبيرة فهي كفر نعمة لا كفر شرك، وإن مرتكبي الكبائر في النار خالدون مخلدون فيها»[(٢)].

وقال السالمي الإباضي: «الكفر عند الإباضية ينقسم إلى كفر شرك وإلى كفر نعمة.

ثم ذكر تفسير كفر الشرك: التكذيب بشيء من كتب الله تعالى، أو التكذيب بنبي من أنبيائه، أو رد حرف من كتب الله تعالى كإنكار الموت والبعث...

وفسر كفر النعمة بقوله: ارتكاب شيء من كبائر الذنوب من المعاصي الظاهرة أو الباطنة...[(٣)].

* ثم فرق الخوارج كل فرقة تكفر مخالفيها منهم ومن غيرهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وصار كثير من أهل البدع مثل الخوارج والروافض والقدرية والجهمية والممثلة يعتقدون اعتقاداً – هو ضلال – يرونه هو الحق، ويرون كفر من

---

(١) «الفصل» (٤/ ١٩٠).

(٢) «المقالات» (١/ ١٨٩)، وانظر كتاب «الأديان والفرق» (ص ٥٥) ومؤلفه إباضي.

(٣) «تلقين الصبيان» (ص ١٢٣-١٢٧).

خالفهم في ذلك»[(١)].

وقال ابن أبي العز رحمه الله تعالى: «فمن عيوب أهل البدع تكفير بعضهم بعضاً، ومن ممادح أهل العلم أنهم يُخطِّئون ولا يكفرون»[(٢)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الخوارج وأهل البدع يكفرون بالذنوب والسيئات، ويترتب على تكفيرهم بالذنوب استحلال دماء المسلمين وأموالهم، وأن دار الإسلام دار حرب ودارهم هي دار الإيمان»[(٣)].

وشبهتهم: مأخوذة من تعريفهم للإيمان، فإنهم ظنوا أن الإيمان شيء واحد، إذا ذهب بعضه ذهب كله، فنتج عن هذا أنهم اعتقدوا أن من ارتكب كبيرة فقد فَقَدَ الإيمان فهو كافر، ثم أجروا عليه أحكام الكفار في الدنيا فاستباحوا دمه[(٤)] وماله، وأجروا عليه أحكام الكفار في الآخرة وهو الخلود في النار[(٥)].

* ولهم شبهة أخرى ذكرها أيضاً شيخ الإسلام رحمه الله تعالى قال: «وأصل هؤلاء أنهم ظنوا أن الشخص الواحد لا يكون مستحقاً للثواب والعقاب والوعد والوعيد والحمد والذم، بل إما لهذا وإما لهذا، فأحبطوا جميع حسناته بالكبيرة التي فعلها»[(٦)].

---

(١) «الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦)، «منهاج السنة» (٥/ ٩٥).

(٢) «الطحاوية» (ص ٤٣٩)، ط الألباني.

(٣) «الفتاوى» (١٩/ ٧١-٧٢).

(٤) الإباضية لا يرون السيف على الأمة ويرون إزالة أئمة الجور بالسيف أو بغيره ويعاملون المسلمين كالمعتزلة. «المقالات» (١/ ٢٠٤). والأحزاب المعاصرة جمهورها على هذا المذهب.

(٥) «الفتاوى» (٧/ ٥١٠)، (١٢/ ٤٧١).

(٦) «شرح الأصفهانية» (ص ٢٢٦).

وبنوا على هذا نفي الشفاعة وإنكارها...[(١)].

ثم اعلم أن الخوارج عرفوا الكبيرة حسب مفهومهم هم لا كما عرفها علماء الإسلام.

* الرد عليهم:

١- وقد كثرت الردود عليهم والأحاديث في ذمهم كثيرة، حيث وصفوا فيها بـ(كلاب أهل النار)، (شر قتلى تحت أديم السماء)، «يمرقون من الدين)، (يقتلون أهل الإسلام ويتركون أهل الأوثان)...

٢- مذهبهم مخالف للكتاب والسنة والسلف ومن ذلك أحاديث الشفاعة.

٣- الأصل الذي بنوا عليه مذهبهم في التكفير وهو عدم تبعض الإيمان أصل باطل، وما بني عليه باطل.

٤- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ينبغي أن يعرف أن القول الذي لم يوافق الخوارجَ والمعتزلةَ عليه أحدٌ من أهل السنة هو القول بتخليد أهل الكبائر في النار، فإن هذا القول من البدع المشهورة، وقد اتفق الصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر أئمة المسلمين على أنه لا يخلد في النار أحد ممن في قلبه مثال ذرة من إيمان، واتفقوا أيضاً على أن نبينا ﷺ يشفع فيمن يأذن الله له بالشفاعة فيه من أهل الكبائر من أمته...»[(٢)].

٥- دعوى أن العبد لا يجتمع فيه إيمان وكفر، أو طاعة ومعصية وأنه لا يستحق الثواب والعقاب...

هذه دعوى مخالفة للأدلة كما سبق بيانه غير مرة.

٦- أما استدلالهم بما ورد من الأدلة من إطلاق الكفر على بعض المعاصي فهو استدلال

---

(١) «الفتاوى» (١/ ٣١٨).

(٢) (٧/ ٢٢٢).

مردود، إذ المراد بها الكفر الأصغر كما هو وارد عن السلف، وسبب ضلال الخوارج في هذا الفهم هو عدم تفريقهم بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر.

٧- بدعة الخوارج من كبائر الذنوب، ولو صح التكفير بالذنوب لكانوا أولى به لشناعة بدعتهم[(١)].

* المعتزلة:

وهم أقرب الطوائف إلى الخوارج في هذا الباب، وعنهم أخذوه.

قال الأشعري: «وأما الوعيد فقول المعتزلة فيه وقول الخوارج قول واحد، لأنهم يقولون: إن أهل الكبائر الذين يموتون على كبائرهم في النار خالدين فيها مخلدين، غير أن الخوارج يقولون: إن مرتكبي الكبائر ممن ينتحل الإسلام يعذبون عذاب الكافرين، والمعتزلة يقولون: إن عذابهم ليس كعذاب الكافرين»[(٢)].

فالكفر عند المعتزلة: نقيض الإيمان كمذهب الخوارج، غير أنهم يسمون مرتكب المعصية فاسقاً (لا مؤمن ولا كافر) في منزلة بين المنزلتين[(٣)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فالمعتزلة وافقوا الخوارج على حكمهم في الآخرة دون الدنيا لم يستحلوا من دمائهم وأموالهم ما استحلته الخوارج»[(٤)].

---

(١) راجع: «الفتاوى» (٧/ ٤٨١)، (٣/ ٢٧٩)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (١٧٣-١٨١، ٢٣-٣٦)، «الخوارج» للعواجي (٣٣٦-٣٩٢)، «دراسات في الأهواء» للعقل (٤/ ٣٤-٣٦، ٩٥)، «الخوارج» للغصن (ص ١١٣-١٢٠).

(٢) «المقالات» (١/ ٢٤٠).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٢٥٧)، و«شرح الأصول الخمسة» للقاضي (ص ٦٩٧).

(٤) «الفتاوى» (١٣/ ٣٨).

* وشبهتهم: أن الإيمان لا يتبعض، فإذا زال بعضه زال كله – كالخوارج –.

وأيضاً: قولهم في الوعيد، ومعناه عندهم: أن العصاة الذين توعدهم الله تعالى بالنار يجب عليه إنفاذ وعيده فيهم، وزعموا أن إخلاف الوعيد كذب ينزه الله تعالى عنه(١).

* والرد عليهم:

١– ما سبق في الرد على الخوارج.

٢– وسبق الرد عليهم في الإيجاب على الله تعالى.

٣– دعوى وجوب إنفاذ الوعيد وأن إخلافه كذب، فمردود عليهم من وجوه:

أ– أنه لا يجب على الله تعالى شيء كما سبق.

ب– أن إخلاف الوعيد لا يعد كذباً – كما تقول المعتزلة – بل هو كرم وحلم من الله تعالى وفضل منه، والله ذو الفضل العظيم.

جـ– أن الله تعالى قد أخبر أنه سيغفر لمن شاء من أصحاب الكبائر من أهل التوحيد ويعذب من شاء ثم مآل الجميع إلى الجنة.

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَغۡفِرُ أَن يُشۡرَكَ بِهِۦ وَيَغۡفِرُ مَا دُونَ ذَٰلِكَ لِمَن يَشَآءُ﴾ [النساء:٤٨].

د– ما جاء في تحقق إنفاذ الوعيد فهو في حق الكفار الخارجين من الإسلام، لا في حق العصاة، كما قال تعالى: ﴿كُلٌّ كَذَّبَ ٱلرُّسُلَ فَحَقَّ وَعِيدِ ١٤﴾ [ق:١٤](٢).

(١) «شرح الأصول الخمسة» (ص ١٣٥، ١٣٦).

(٢) راجع: «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (٢١١-٢٣٤، ٢٥٥-٢٦٤)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ١٨٣-١٨٩)، «الإيمان عند السلف» (١/ ١٩٢-١٩٦) وغيرها.

* الجهمية:

عرفوا الكفر بأنه: الجهل بالله فقط – كما سبق في باب الإيمان –.

قال الأشعري: «وزعموا أن الكفر بالله هو الجهل به، وهذا قول يحكى عن الجهم بن صفوان، وزعمت الجهمية أن الإنسان إذا أتى بالمعرفة ثم جحد بلسانه أنه لا يكفر، والكفر لا يكون إلا في القلب دون الجوارح»(١).

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: «وقال هؤلاء: إن شتم الله عز وجل وشتم رسول الله ﷺ ليس كفراً، لكنه دليل على أن في قلبه كفراً»(٢).

ورد عليهم ابن حزم فقال: «ثم يقال لهم: إذ ليس شتم الله تعالى كفراً عندكم، فمن أين قلتم إنه دليل على الكفر؟ فإن قالوا: لأنه محكوم على قائله بحكم الكفر. قيل لهم: محكوم عليه بنفس قوله لا بمغيب ضميره الذي لا يعلمه إلا الله تعالى، فإنما حكم عليه بالكفر بقوله فقط، فقوله هو الكفر، وقد أخبر الله عن قوم ﴿يَقُولُونَ بِأَفْوَاهِهِم مَّا لَيْسَ فِي قُلُوبِهِمْ﴾ [آل عمران:١٦٧] فكانوا بذلك كفاراً، كاليهود الذين عرفوا صحة نبوة رسول الله ﷺ كما يعرفون أبناءهم وهم مع ذلك كفار بالله تعالى قطعاً بيقين، إذ أعلنوا الكفر...»(٣).

* الرافضة:

الكفر عندهم: نقيض الاعتراف بولاية الأئمة.

فالأمة كلها سوى الشيعة كفار عندهم، وكل من خالفهم كافر، كما أنهم يكفرون بعضهم

---

(١) انظر المراجع السابق و«الفتاوى» (٧/ ٥٤٣).

(٢) «الفصل» (٣/ ٢٣٩).

(٣) ملحق المحلى» (١٢/ ٤٣٥) بواسطة «الإيمان عند السلف» (١/ ٢٠٨).

وراجع «الفتاوى» (٧/ ٥٥٧، ٥٨٣)، «الإيمان عند السلف» (١/ ٢٠٤-٢١٣).

بعضاً لاختلاف في العقائد...

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الرافضة كفَّرت أبا بكر وعمر وعثمان وعامة المهاجرين والأنصار والذين اتبعوهم بإحسان الذين رضي الله تعالى عنهم ورضوا عنه، وكفروا جماهير أمة محمد من المتقدمين والمتأخرين، فيكفرون كل من اعتقد في أبي بكر وعمر والمهاجرين والأنصار العدالة أو ترضَّى عنهم كما رضي الله عنهم أو يستغفر لهم كما أمر الله بالاستغفار لهم، ولهذا يكفرون أعلام الملة مثل سعيد بن المسيب... وأحمد بن حنبل.. وغير هؤلاء... ويرون أن كفر هؤلاء أغلظ من كفر اليهود والنصارى، لأن أولئك عندهم كفار أصليون، وهؤلاء مرتدون، وكفر الردة أغلظ بالإجماع من الكفر الأصلي»(١).

وقال المفيد الرافضي: «باتفاق الإمامية والزيدية على كفر من حارب علياً»(٢).

ونقل صاحب الروضة من الكافي (٨/ ٢٤٥-٢٤٦): تكفير الرافضة للصحابة بترك ولاية علي، ونقل ذلك عن أبي جعفر قال: كان الناس أهل ردة بعد النبي ﷺ إلا ثلاثة... اهـ المراد.

وقال الطوسي: «ودفع الإمامة كفر كما أن دفع النبوة كفر...»(٣).

وتقرير تكفيرهم كل من خالف في الإمامة والولاية مشهور(٤).

وهكذا قولهم في أصحاب الكبائر من غيرهم لأنهم كفار، أما الشيعة من أصحاب الكبائر فمؤمنون وإن فسقوا بكبائرهم، لكن لا يخلدون في النار.

---

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ٤٧٧-٤٧٨).

(٢) «أوائل المقالات» (ص ٤٥).

(٣) «تلخيص الشافي» (٤/ ١٣١).

(٤) راجع: «شرح الأصول الخمسة» للقاضي (ص ٧٦١)، «الفرق بين الفرق» (ص ٣٢١)، «منهاج السنة» (٤/ ١٢٨)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٧١٤-٧٥٠)، «التكفير وضوابطه» (ص ٣٣-٣٤) وغيرها.

قال المفيد: «اتفقت الإمامية على أن الوعيد بالخلود في النار متوجه إلى الكفار خاصة دون مرتكبي الذنوب من أهل المعرفة بالله...» إلخ[(١)].

فهم مرجئة مع موافقيهم، وعيدية غلاة مع بقية المسلمين[(٢)].

وردت عليهم جميع طوائف المسلمين وضللوهم.

وليس للرافضة حجة في تكفير الصحابة والأمة غير المكر بالإسلام والمسلمين والانتصار ليهودية عبد الله بن سبأ ومجوسية الفرس، فهم شر مكاناً وأضعف ديناً وأسوأ البرية معتقداً، قاتلهم الله تعالى أنى يؤفكون!

* الأشاعرة والماتريدية:

يعرفون الكفر بأنه عدم التصديق، فالكفر محصور عندهم في كفر الاعتقاد (كفر التكذيب والاستحلال ونحوه)، والأعمال الكفرية المجمع عليها كسب الله تعالى والسجود للصنم... ليس كفراً في نفسه لكنه علامة على الكفر...(فأشبهوا الجهمية).

قال الباقلاني: «الكفر ضد الإيمان، وهو الجهل بالله تعالى والتكذيب به، وقد يكون الكفر بمعنى التكذيب والجحد والإنكار، وليس في المعاصي كفر غير ما ذكرناه، وإن جاز أن يسمى أحياناً ما جُعل علَماً على الكفر كفراً نحو عبادة الأفلاك والنيران وقتل الأنبياء وما جرى مجرى ذلك مما ورد التوقف به وصح الإجماع على أنه لا يقع إلا من كافر بالله ومكذب له وجاحد به..»[(٣)].

(١) «أوائل المقالات» (ص ١٤-١٥).

(٢) انظر: «الفتاوى» (٦/ ٥٥) (٧/ ٣٥٤)، «المقالات» (١/ ١٢٦)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٨٠-٥٨١) وغيرها.

(٣) «تمهيد الأوائل» (٣٩٢-٣٩٤).

وقال البغدادي: «... السجود للصنم أو الشمس وما جرى مجرى ذلك من علامات الكفر وإن لم يكن كفراً في نفسه إذ لم يضامه عقد القلب على الكفر، ومن فعل شيئاً من ذلك أجرينا عليه حكم الكفر وإن لم نعلم كفره باطناً...»(١).

* وقد رد عليهم شيخ الإسلام رحمه الله تعالى فقال: «ومن هنا يظهر خطأ جهم بن صفوان ومن اتبعه – يعني الأشاعرة – حيث ظنوا أن الإيمان مجرد تصديق القلب وعلمه، ولم يجعلوا أعمال القلب من الإيمان، وظنوا أنه قد يكون الإنسان مؤمناً كامل الإيمان بقلبه وهو مع هذا يسب الله ورسوله، ويعادي الله ورسوله، ويعادي أولياء الله ويوالي أعداء الله، ويقتل الأنبياء ويهدم المساجد ويهين المصحف... قالوا: وهذه كلها معاصٍ لا تنافي الإيمان الذي في قلبه، بل يفعل هذا وهو في الباطن عند الله مؤمن، قالوا: وإنما ثبت له في الدنيا أحكام الكفار؛ لأن هذه الأقوال أمارة على الكفر ليُحكم بالظاهر كما يحكم بالإقرار والشهود وإن كان في الباطن قد يكون بخلاف ما أقر به، وبخلاف ما شهد به الشهود، فإذا أورد عليهم الكتاب والسنة والإجماع على أن الواحد من هؤلاء كافر في نفس الأمر معذب في الآخرة، قالوا: فهذا دليل على انتفاء التصديق والعلم من قلبه. فالكفر عندهم شيء واحد وهو الجهل، والإيمان شيء واحد وهو العلم... وهذا القول مع أنه أفسد قول قيل في الإيمان، فقد ذهب إليه كثير من أهل الكلام المرجئة...»(٢).

---

(١) «أصول الدين» (٢٤٧)، «المواقف» للإيجي (ص ٣٨٨)، «التمهيد» للنسفي (ص ١٠٠)، «شرح المقاصد» (٥/ ٢٢٥) وغيرها.

وانظر: «الفتاوى» (٧/ ٥٥٧)، (١٨٨)، «الفصل» لابن حزم (٥/ ٧٥).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ١٨٨ –...).

* ويجاب عليهم:

١- أن هذا القول مخالف للكتاب والسنة والإجماع، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ قَالُوا۟ كَلِمَةَ ٱلْكُفْرِ وَكَفَرُوا۟ بَعْدَ إِسْلَٰمِهِمْ﴾ [التوبة:٧٤]، فنص على أن من الكلام ما هو كفر.

وقال تعالى: ﴿إِذَا سَمِعْتُمْ ءَايَٰتِ ٱللَّهِ يُكْفَرُ بِهَا وَيُسْتَهْزَأُ بِهَا فَلَا تَقْعُدُوا۟ مَعَهُمْ﴾ [النساء:١٤٠]، فنص على أن من الكلام في آيات الله تعالى ما هو كفر بعينه مسموع.

وقال تعالى: ﴿قُلْ أَبِٱللَّهِ وَءَايَٰتِهِۦ وَرَسُولِهِۦ كُنتُمْ تَسْتَهْزِءُونَ ۝٦٥ لَا تَعْتَذِرُوا۟ قَدْ كَفَرْتُم بَعْدَ إِيمَٰنِكُمْ ۚ إِن نَّعْفُ عَن طَآئِفَةٍ مِّنكُمْ نُعَذِّبْ طَآئِفَةًۢ بِأَنَّهُمْ كَانُوا۟ مُجْرِمِينَ ۝٦٦﴾ [التوبة:٦٥-٦٦]، فنص الله تعالى على أن الاستهزاء به سبحانه أو بآياته أو برسوله كفر مخرج عن الإيمان ولم يقل الله تعالى في ذلك: إني علمت أن في قلوبكم كفراً، بل جعلهم كفاراً بنفس الاستهزاء، ومن ادعى غير هذا فقد قال على الله تعالى ما لم يقل وكذب على الله تعالى»(١).

وقال (كما في ملحق المحلى): «وأصلهم في هذا أصل سوء خارج عن إجماع أهل الإسلام»(٢).

٢- أن هذا القول منهم مبني على معنى الإيمان عندهم، وقد سبق أن ذلك فاسد عقلاً وشرعاً، فما بُني عليه فهو فاسد أيضاً.

٣- مذهبهم هذا مخالف للعقل، بل ولجميع الملل، فلم يقل به قبلهم أحد.

٤- كثير من نظارهم يكفِّرون مخالفيهم تعصباً لمذهبهم وتناقضاً منهم مع تعريفهم للكفر.

٥- لما قالوا هؤلاء النوكاء: لا شرك إلا في الربوبية، ولا كفر إلا جحود القلب؛ سبحوا في

(١) «الفصل» لابن حزم (٣/ ٢٤٤).

(٢) «المحلى» (١٢/ ٤٣٥).

بحر الشركيات بلا حياء ولا تردد، فالصوفية - التي هي من الأشاعرة جمهورها – تعبد القباب والقبور وتنشر الشرك والكفر ثم يرون أنهم أهل الحقيقة والرتبة الخاصة والإيمان المحض الذي يوصل صاحبه إلى ترك الواجبات واستباحة المحرمات والتأله، بل ويصفون أقطابهم بالربوبية وتدبير الأمور والنفع والضر... كل هذا عندهم ليس بشرك ولا بكفر، لأنهم مصدقون بقلوبهم!!![(١)].

وأما قولهم في مرتكبي الكبائر (وهو مذهب الجهمية والكرامية والأشاعرة...) يحكمون على مرتكبي الكبائر بكمال الإيمان، ومع هذا يقولون: إنه قد يعذب الله تعالى بالنار ثم يدخله الجنة، ومنهم من لا يقول ذلك كما سبق. فخالفوا أهل السنة حيث سموه (كامل الإيمان) وهو عند أهل السنة (ناقص الإيمان).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأما أهل السنة والجماعة والصحابة والتابعون لهم بإحسان وسائر طوائف المسلمين من أهل الحديث والفقهاء وأهل الكلام من المرجئة الفقهاء والكرامية والكلابية والأشعرية والشيعة، مرجئهم وغير مرجئهم فيقولون: إن الشخص الواحد قد يعذبه الله تعالى بالنار ثم يدخله الجنة كما نطقت بذلك الأحاديث الصحيحة.

وهذا الشخص الذي له سيئات عذب بها وله حسنات دخل بها الجنة وله معصية وطاعة باتفاق هؤلاء الطوائف، لم يتنازعوا في حكمه لكن تنازعوا في اسمه، فقالت المرجئة – جهميهم وغير جهميهم – هو مؤمن كامل الإيمان، وأهل السنة والجماعة على أنه ناقص الإيمان»[(٢)].

ويرد عليهم بالأدلة الواردة في نفي الإيمان بالمعصية من أدلة نقص الإيمان، فهذه الأدلة إنما

---

(١) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٨٣-٣٨٧)، «الإيمان عد السلف» (١/ ٢٥٧-٢٦٣).

(٢) «الفتاوى» (٧/ ٣٥٤).

نفت كمال الإيمان الواجب لا المستحب.

وهناك قول آخر للأشاعرة قال به بعض كبارهم، وهو التوقف، فلا يقولون بدخول أصحاب الكبائر النار ولا ينفونه، وهذا قول الباقلاني وغيره، وهو مذهب مهجور باطل[(١)].

* الصوفية:

وهم من غلاة الأشاعرة في الجملة كما سبق، وأهل وحدة الوجود ليس عندهم شيء اسمه كفر.

* الحزبية:

وهم في باب التكفير فريقان: جمهورهم على مذهب الإباضية التي تكفر الحاكم وأعوانه، وترى مواجهة الظلمة بالسيف... وأما سيد قطب وأتباعه فهم على مذهب الخوارج في الجملة.

قال سيد قطب في كتابه «معالم في الطريق»[(٢)]: «والمسألة في حقيقتها هي مسألة كفر وإيمان، مسألة شرك وتوحيد، مسألة جاهلية وإسلام، وهذا مما ينبغي أن يكون واضحاً... إن الناس ليسوا مسلمين -كما يدَّعون - وهم يحيون حياة الجاهلية، وإذا كان فيهم من يحب أن يخدع نفسه أو يخدع الآخرين فيعتقد أن الإسلام ممكن أن يستقيم مع هذه الجاهلية فله ذلك، ولكن انخداعه أو خداعه لا يغير من حقيقة الواقع شيئاً، ليس هذا إسلاماً وليس هؤلاء مسلمين».

---

(١) راجع: «منهاج السنة» (٥/ ٢٨٤)، «الفتاوى» (١٤/ ٣٤٦-٣٤٧)، «شرح الأصبهانية» (٢/ ٥٨٧) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٨٥)، «آراء المرجئة» (٥١٧-٥٣١)، وغيرها.

(٢) (ص ١٥٨).

وقال في تفسيره(١): «لقد استدار الزمان كهيئته يوم جاء هذا الدين بـ: لا إله إلا الله، فقد ارتدت البشرية إلى عبادة العباد وإلى جور الأديان ونكصت عن: لا إله إلا الله...

البشرية بجملتها بما فيها أولئك الذين يرددون على المآذن في مشارق الأرض ومغاربها كلمة (لا إله إلا الله) بلا مدلول ولا واقع... وهؤلاء أثقل إثماً وأشد عذاباً يوم القيامة، لأنهم ارتدوا إلى عبادة العباد من بعد ما تبين لهم الهدى ومن بعد أن كانوا في دين الله...». اهـ

وهذه نصوص صريحة في التكفير بكل ذنب كما هو مذهب الخوارج(٢).

وقال القرضاوي – الإخواني -: «كتب سيد قطب التي تمثل المرحلة الأخيرة من تفكيره والتي تنضح بتكفير المجتمع وقطع العلاقة مع الآخرين وإعلان الجهاد الهجومي على الناس كافة»(٣).

وقال سيد قطب: «إن موقف الإسلام من هذه المجتمعات الجاهلية كلها يتحدد في عبارة واحدة: إنه يرفض الاعتراف بإسلامية هذه المجتمعات كلها وشرعيتها في اعتباره(٤)

وقال: «وحين نستعرض وجه الأرض كلها على ضوء هذا التقرير الإلهي لمفهوم الدين والإسلام لا نرى لهذا الدين وجوداً... إن هذا الوجود قد توقف منذ أن تخلت آخر مجموعة من المسلمين عن إفراد الله بالحاكمية...»(٥).

---

(١) (٢/ ١٠٥٧).

(٢) تقدم كلام القاضي عياض في حكم من كفَّر المسلمين جملة.

قال: كذلك نقطع بتكفير كل قائل قال قولا يتوصل به إلى تضليل الأمة و تكفير جميع الصحابة...

(٣) «أولويات الحركة الإسلامية» (ص ١١٠).

(٤) معالم على الطريق.

(٥) «العدالة الاجتماعية» (ص ١٨٣-١٨٤).

وقال الصاوي الإخواني: «أما القطبيون فقد قام منهجهم ابتداءً على بلورة قضية التشريع وبيان صلتها بأصل الدين، وبيان أن الخلل الذي تعيشه أنظمة الحكم في مجتمعاتنا المعاصرة ناقض لعقد الإسلام وهادم لأصل التوحيد، ومعلوم أن الكتب التي تمثل هذا الاتجاه وتعبر عن منهجه هي كتب الأستاذ سيد قطب...». اهـ(١).

وقال أيمن الظواهري: «من أعظم صور الجهاد العيني في هذا الزمان: جهاد الحكام المرتدين الحاكمين بغير شريعة الإسلام الموالين لليهود والنصارى»(٢).

وقال أبو قتادة الفلسطيني: «وصار أمر ردة هؤلاء الحكام وطوائفهم من المعلوم ضرورة ولا يجهله إلا من طمس الله بصيرته وجهل حقيقة التوحيد...»(٣).

وقال محمد قطب: «ولقد كفر الناس في هذا الجيل على ضوء العلم...»(٤).

وقال سعيد حوى: «لقد واجهت الحركة الإسلامية ردة عن الإسلام تكاد تكون أخبث من الردة الأولى»(٥).

فهؤلاء الحزبيون يكفرون الحكام وغيرهم، ويكفرون بالكبائر بين مقل منهم ومكثر، ومع ذلك فمن كان معهم والوه ولو كان مظهراً للشرك.

والردود عليهم كثيرة جداً.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: «بالنسبة لهؤلاء الجماعة الذين خرجوا في هذا العصر

---

(١) «شرعية الانتماء إلى الأحزاب» (ص ١٧١).

(٢) «الولاء والبراء» للظواهري (ص ١٨).

(٣) كما في «تخليص العباد من وحشية أبي القتاد» (ص ١٩٣).

(٤) «جاهلية القرن العشرين» (٣٥١).

(٥) «تزكية الأنفس» (ص ٨).

الحاضر وخالفوا السلف، بدا لي أن أسميهم (خارجية عصرية) فهذا يشبه الخروج الآن فيما نقرأ من كلامهم، لأنهم في الواقع ينحو منحى الخوارج في تكفير مرتكب الكبائر...»[(١)].

وخلاصة ما يقال عن الحزبيين أنهم مجتمعون على التكفير في قضايا الحكم وتكفير أو تضليل من يرد عليهم مناهجهم التكفيرية أو الضالة... ومنهم من يكفر بالكبائر ومنهم من يتساهل في ذلك...[(٢)].

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثانية: أنهم مجتمعون أنه لا يجتمع في العبد إيمان وكفر...

وقد سبق هذا خلال المسألة السابقة وباب الإيمان.

المسألة الثالثة: التسرع في التكفير.

وهذه سمة لعامة أهل البدع ومنهم المرجئة، كما سبق.

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) شريط: (السرورية خارجية عصرية).

(٢) راجع: «الإخوان في الميزان» (ص ١٠٧-١٤٩)، «جمع الشتات» (ص ٢٣-٣٨)، «أضواء إسلامية» (ص ٧١-١٠٧)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (ص ٣٨-٤٤)، «كشف الستار عما في تنظيم القاعدة من أفكار وأخطار» (ص ١٠٩-١٢٠)، «الأجوبة المفيدة» للفوزان (ص ٥٢-٥٣)، «وقفات مع عائض القرني» (ص ١١)، «مدارك النظر» للرمضاني (ص ١١٦-١١٨) وغيرها.

المسألة الرابعة: لا يفرقون بين الكفر الأكبر والكفر الأصغر.

وهذه سمة لجمهور أهل الأهواء كما سبق في باب الإيمان.



الفصل التاسع

وتحته مبحثان

عقيدة أهل السنة في الغيبيات

عقيدة أهل البدع في الغيبيات

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في الغيبيات

الإيمان بالملائكة والكتب واليوم الآخر: أشراط الساعة والموت وعذاب القبر ونعيمه والحساب والميزان والحوض والرؤية.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الأولى: أهل السنة يؤمنون بكل ما صح به النقل من الغيبيات.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿الٓمٓ ۝١ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ لَا رَيۡبَۛ فِيهِۛ هُدٗى لِّلۡمُتَّقِينَ ۝٢ ٱلَّذِينَ يُؤۡمِنُونَ بِٱلۡغَيۡبِ وَيُقِيمُونَ ٱلصَّلَوٰةَ وَمِمَّا رَزَقۡنَٰهُمۡ يُنفِقُونَ ۝٣﴾ [البقرة:١-٣] وغيرها مما سيأتي في المسائل.

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ وصح به النقل عنه فيما شاهدناه أو غاب عنا ونعلم أنه حق وصدق...»(١).

❊ ❊ ❊ ❊

(١) «اللمعة» (ص ٦٢).

المسألة الثانية: الإيمان بالملائكة حق، وهم مخلوقون من نور، جعلهم الله تعالى لا يعصونه ما أمرهم ويفعلون ما يؤمرون، ونؤمن بمن ذكر منهم وبمن لم يذكر وبصفاتهم وأحوالهم...

* الأدلة:

﴿لَّيْسَ ٱلْبِرَّ أَن تُوَلُّوا۟ وُجُوهَكُمْ قِبَلَ ٱلْمَشْرِقِ وَٱلْمَغْرِبِ وَلَٰكِنَّ ٱلْبِرَّ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ﴾ [البقرة:١٧٧]، ووصفهم بقوله: ﴿لَا يَسْبِقُونَهُۥ بِٱلْقَوْلِ وَهُم بِأَمْرِهِۦ يَعْمَلُونَ﴾ [الأنبياء:٢٧]، ﴿عِبَادٌ مُّكْرَمُونَ﴾ [الأنبياء:٢٦]، ﴿يَخَافُونَ رَبَّهُم مِّن فَوْقِهِمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [النحل:٥٠].

وحديث جبريل في سؤاله عن الإيمان، فأجابه الرسول ﷺ: «أن تؤمن بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر» الحديث.

﴿وَمَن يَكْفُرْ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ فَقَدْ ضَلَّ ضَلَٰلًۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «الإيمان بالملائكة عليهم السلام أحد الأصول الخمس التي هي أركان الإيمان وهي: الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر...»(١).

وقد «وكل الله تعالى الملائكة بتدبير الدنيا وما فيها والجنة والنار والموت والبرزخ يدبرون ما يشاء الله من ذلك كما أمرهم، ولهذا كان الإيمان بالملائكة أحد أ ركان الإيمان الذي لا يتم الإيمان إلا به»(٢). وأجمع المسلمون على الإيمان بالملائكة.

(١) «إغاثة اللهفان» (٢/ ١٣١).

(٢) «التبيان» (ص ٨٦)، «الإيمان بالملائكة» للأشقر (ص ٢١).

المسألة الثالثة: من أصول أهل السنة الإيمان بأشراط الساعة والموت وسؤال الملكين وعذاب القبر ونعيمه والبعث والحشر والحوض والميزان والحساب والصراط والجنة والنار...

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَٱلَّذِينَ هَادُواْ وَٱلنَّصَٰرَىٰ وَٱلصَّٰبِـِٔينَ مَنْ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَٱلْيَوْمِ ٱلْءَاخِرِ وَعَمِلَ صَٰلِحًا فَلَهُمْ أَجْرُهُمْ عِندَ رَبِّهِمْ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ ﴿٦٢﴾﴾ [البقرة:٦٢]، ﴿وَٱلَّذِى جَآءَ بِٱلصِّدْقِ وَصَدَّقَ بِهِۦٓ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلْمُتَّقُونَ﴾ [الزمر:٣٣]، وقوله سبحانه: ﴿ءَامَنَ ٱلرَّسُولُ بِمَآ أُنزِلَ إِلَيْهِ مِن رَّبِّهِۦ وَٱلْمُؤْمِنُونَ كُلٌّ ءَامَنَ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] الآية.

وقد بُسطت أدلة وشرح هذه المسائل في شروح الطحاوية والواسطية واللمعة وغيرها.

وأن ذلك كله حق كما ورد في كتاب الله تعالى أو سنة رسوله ﷺ أو أحدهما.

قال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ونؤمن بملك الموت الموكل بقبض أرواح العالمين، وبعذاب القبر لمن كان له أهلاً، وسؤال منكر ونكير في قبره عن ربه ودينه ونبيه على ما جاءت به الأخبار عن رسول الله ﷺ وعن الصحابة رضوان الله عليهم، والقبر روضة من رياض الجنة أو حفرة من حفر النيران، ونؤمن بالبعث وجزاء الأعمال يوم القيامة والعرض والحساب وقراءة الكتاب والثواب والعقاب والصراط والميزان، والجنةُ والنارُ مخلوقتان لا تفنيان أبداً ولا تبيدان...»(١). وقال(٢): «والعرش والكرسي حق».

---

(١) (٦٠٢-٦٥٣) مع الشرح.

(٢) (ص ٣٩٢).

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «ويجب الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ وصح به النقل... ومن ذلك: أشراط الساعة مثل خروج الدجال ونزول عيسى بن مريم عليه السلام، وخروج يأجوج ومأجوج، وخروج الدابة، وطلوع الشمس من مغربها، وأشباه ذلك مما صح به النقل... وذكر بقية المسائل مفصلة[(١)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن الإيمان باليوم الآخر: الإيمان بكل ما أخبر به النبي ﷺ مما يكون بعد الموت، فيؤمنون بفتنة القبر وبعذاب القبر ونعيمه... ثم ذكر بقية المسائل[(٢)].



(١) «لمعة الاعتقاد» (ص ٦٢-٨٦).

(٢) «الواسطية» (١٢٥-١٤٦) وراجع للمزيد «البحور الزاخرة في أخبار الآخرة» للسفاريني، «اليوم الآخر: القيامة الكبرى» للأشقر، «الصحيح المسند من مشاهد يوم القيامة»، «أصول السنة» لابن أبي زمنين، وغيرها.

المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء في الغيبيات وأمور الآخرة

المسألة الأولى: في الإيمان بما ورد من الغيبيات في الكتاب والسنة.

* الخوارج:

هم في هذا على مذهب المعتزلة في كثير من المسائل لا سيما الإباضية، حيث سلطوا عقولهم على رد ما ظنوا أنه يخالف العقل، فأولوا الميزان والصراط، ومنهم من أنكر وجود الجنة والنار الآن، وجمهورهم أنكر عذاب القبر وأنكروا الشفاعة - كما سبق - وسيأتي تفصيله عند مذهب المعتزلة(١).

* الرافضة:

وهم شر الفرق في قبول أدلة الكتاب والسنة، فالقرآن عندهم محرف، والسنة لا يعتد بها، إلا أن تكون مما وضعه زعماؤهم، ونتج عن ذلك فساد معتقدهم في الغيبيات وغيرها.

- فمن ذلك: قولهم بأن أمر اليوم الآخر للإمام، كما قال صاحب «الكافي»: «الآخرة للإمام يضعها حيث يشاء ويدفعها إلى من يشاء، جائز له ذلك من الله»(٢).

- وهكذا الجنة والنار، قال ابن بابويه: «ويجب أن يعتقد أنه لولا الأئمة لما خلق الله السماء

---

(١) «الخوارج» (ص ٢٩٨-٣١١)، «دراسات» للعقل (٢/ ٨٢)، «منهج الطالبين» (١/ ٤٤٩)، «أنوار العقول» (٢٨٢-٢٨٦).

(٢) «أصول الكافي» (١/ ٤٠٩).

والأرض ولا الجنة ولا النار ولا شيئاً مما خلق»(١).

- ويؤمنون بعذاب القبر(٢) لكن على غير الشيعة كما قرره المجلسي في اعتقاداته (ص ٩٣-٩٤).

- وأول ما يسأل عنه العبد في قبره هو حب الأئمة الاثني عشر(٣).

- ويؤولون الحشر بالرجعة، وأن ذلك كائن قبل حشر الآخرة، ويعنون بالرجعة: رجوع الأئمة ورجوع كثير من الشيعة، وذلك عند خروج مهدي السرداب، ثم رجوع مَن ظَلَم الأئمة للانتقام منه(٤).

- وأما حشر الآخرة فإن أهل مدينة قم ينتقلون إلى الجنة مباشرة دون حشر وحساب أخروي(٥).

وجعلوا أمر الحساب والميزان والصراط إلى الأئمة.

- وأن الصراط لا يجوزه أحد إلا بعد السؤال عن الولاية...(٦).

وخرافاتهم في هذا لا تحصر(٧).

---

(١) «الاعتقادات» (ص ١٠٦-١٠٧).

(٢) والزيدية تنكر عذاب القبر تبعًا لبعض المعتزلة.

(٣) بحار الأنوار» (٢٧/ ٧٩).

(٤) «الاعتقادات» (ص ٩٥).

(٥) «بحار الأنوار» (٦٠/ ٢١٨)، «الكنى والألقاب» للقمي (٣/ ٧).

(٦) «الاعتقادات» (ص ٩٥).

(٧) انظر: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦٢٩-٦٣٧) وغيره.

* المعتزلة:

وهم ممن نصر تقديم العقل على النقل، وأدى بهم ذلك إلى إنكار كثير من الغيبيات وتأويل أدلتها، لا سيما معتزلة بغداد.

وعندهم أن البعث واجب بالعقل لأنه من العدل حتى يعذب الظالم ويعوض المظلوم..

وأنكر بعضهم الصراط والميزان والحوض وعذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين والشفاعة والرؤية، وينكرون المس الشيطاني، ويقولون: إن الجنة والنار لا تخلق إلا يوم القيامة...

ذكر الاسفراييني أصول المعتزلة ومنها: كثير منهم ينكر السمعيات كالحوض والصراط والميزان وعذاب القبر والشفاعة..(١). أو يحرفون معناها.

* ويرد عليهم:

- أن النقل مقدم على العقل كما سبق في باب الاستدلال.

- أن أمور الغيب لا تدركها العقول ولا تحيط بها، إنما تُعلم بالأدلة، ويجب فيها التسليم والإيمان.

- ليس في ما أخبر به الرسل من الغيبيات ما تحيله العقول ويقطع باستحالته، بل إما أن تشهد بصحته وإما أن العقول لا تدركه.

- أن أمور الآخرة ليست من جنس أمور الدنيا حتى ترى فيها كعذاب القبر.

- مخالفتهم لأدلة الكتاب والسنة وإجماع السلف وموافقتهم للفلاسفة والملاحدة(٢).

وقالت المعتزلة أيضًا:

- مخالفتهم

---

(١) «التبصير» (ص ٦٣-٦٧).

(٢)«فتح القدير» للشوكاني (٢/ ١٨٩)، شروح الواسطية والطحاوية ، «دراسات» للعقل (ص ١٧٠).

* الأشاعرة:

الأشاعرة تخالف المعتزلة، فتقرر أن الغيبيات لا مجال فيها للعقل، ويعنون بالسمعيات: أمور الآخرة، فيثبتون ما أثبته أهل السنة، إلا أن لهم مخالفات، منها:

- زعموا أن لا مدخل للعقل في شيء من الغيبيات ولا قدرة له على إدراكها.

- زعم بعضهم أن المعاد للبدن دون الروح.

- زعموا أن البعث إعادة بعد تفريق لأن ذراته لا تفنى، ويسمونها: (الجواهر المفردة) وهو قول للمعتزلة.

ويجاب عليهم:

أن اليوم الآخر يعرف بالعقل أيضاً، وقد حاج الله تعالى المنكرين للبعث والحساب بحجج عقلية، وذلك كثير في القرآن، كقوله تعالى: ﴿وَضَرَبَ لَنَا مَثَلًا وَنَسِيَ خَلْقَهُۥ قَالَ مَن يُحْيِ ٱلْعِظَٰمَ وَهِىَ رَمِيمٌ ﴿٧٨﴾ قُلْ يُحْيِيهَا ٱلَّذِىٓ أَنشَأَهَآ أَوَّلَ مَرَّةٍ وَهُوَ بِكُلِّ خَلْقٍ عَلِيمٌ ﴿٧٩﴾﴾ [يس:٧٨-٧٩] الآيات.

وقولهم: (المعاد للبدن) مخالف للكتاب والسنة وإجماع السلف.

وقولهم: (البعث إعادة بعد تفريق) يرده قوله تعالى: ﴿قُلْ سِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانْظُرُوا كَيْفَ بَدَأَ الْخَلْقَ ثُمَّ اللهُ يُنْشِئُ النَّشْأَةَ الْآخِرَةَ إِنَّ اللهَ عَلَى كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾، فهي نشأت جديدة، وإن كان أصل الجسد هو ما كان في الدنيا، يركب من عَجْب الذنب كما ركب في الدنيا من نطفة.

وفي الحديث: «لَيْسَ مِنَ الإِنْسَانِ شَيْءٌ إِلَّا يَبْلَى، إِلَّا عَظْمًا وَاحِدًا وَهُوَ عَجْبُ الذَّنَبِ، وَمِنْهُ يُرَكَّبُ الخَلْقُ يَوْمَ القِيَامَةِ» متفق عليه.

- ويعرفون للموت بـ: انعدام الحياة، فذهب بعض الأشاعرة إلى أن الموت صفة عرضية وليست ثبوتية ولا يعتبر مخلوقاً.

وهذا باطل، فالموت مخلوق له صفة وجودية وحياة ودار تخصه وهي البرزخ، ومما يدل على

أن الموت صفة ثبوتية قوله تعالى: ﴿ٱلَّذِى خَلَقَ ٱلْمَوْتَ وَٱلْحَيَوٰةَ لِيَبْلُوَكُمْ أَيُّكُمْ أَحْسَنُ عَمَلًا﴾ [الملك:٢]، ﴿لَعَلِّىٓ أَعْمَلُ صَٰلِحًا فِيمَا تَرَكْتُ ۚ كَلَّآ ۚ إِنَّهَا كَلِمَةٌ هُوَ قَآئِلُهَا ۖ وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴿١٠٠﴾﴾ [المؤمنون:١٠٠]، وجاء من حديث ابن عمر وأبي سعيد وغيرهما مرفوعاً: «أن الموت يذبح بين الجنة والنار» كما في الصحيح.

وأدلة عذاب القبر ونعيمه وسؤال الملكين وسكرات الموت كلها تدل على ذلك.

- يرون الروح: أنها من جنس الأجسام المشهودة، فوافقوا المعتزلة.

وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَيَسْـَٔلُونَكَ عَنِ ٱلرُّوحِ ۖ قُلِ ٱلرُّوحُ مِنْ أَمْرِ رَبِّى وَمَآ أُوتِيتُم مِّنَ ٱلْعِلْمِ إِلَّا قَلِيلًا ﴿٨٥﴾﴾ [الإسراء:٨٥]، فالروح لها حقيقة يعلمها الله تعالى.

- أنكروا خوارق الدجال، لأنها عندهم خيالات، وهذا مردود بالأدلة الكثيرة[(١)]

* الصوفية:

وهم كالأشاعرة، إذ جمهور الصوفية أشاعرة، إلا أن غلاتهم لهم شطحات أخرى، منها:

- أن الشفاعة في الدنيا والآخرة بيد الأولياء ونحوهم، فلذلك يتقربون إليهم بالذبح والنذر... طلباً لشفاعتهم، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿قُل لِّلَّهِ ٱلشَّفَٰعَةُ جَمِيعًا﴾ [الزمر:٤٤].

- يزعمون أن أولياءهم يمرون الصراط بمن شاءوا...

- يرون أن العمل طلباً للجنة وخوفاً من النار نقص في التوحيد، لأن العابد يريد بعبادته عوضاً، وهذا شرك، والتوحيد في هذا – عندهم -: أن يعبد الله تعالى لأنه مستحق للعبادة لا لرجاء الثواب أو خوفاً من العقاب.

حتى قال الغزالي: «العامل لأجل الجنة عامل لبطنه وفرجه...»[(١)].

---

(١) وانظر «نقض عقائد الأشاعرة» (٥٣٩-٥٤٨) وغيره.

- زعموا أن أولياءهم في البرزخ قادرون على إغاثة من استغاث بهم وأنهم يعلمون أحوال الناس. وللصوفية من هذه الغرائب الشيء الكثير(٢).

* الحزبية:

هم شتات كلٌ حسب معتقده، ومن ذلك:

- سيد قطب ينكر حقيقة الميزان ويشنع على من يثبته، وأنهم يجادلون بعقلية غير إسلامية(٣). - وحسن البنا ينكر خروج المهدي يدعي أن الأحاديث ضعيفة(٤).

المسألة الثانية: الملائكة.

* الجهمية:

أقروا بالملائكة جملة، وأنكروا الكرام الكاتبين، وملائكة السؤال في القبر، وأنكروا أن ملك الموت يقبض الأرواح...(٥).

* المعتزلة:

جعلوا أخبار الملائكة مما يؤخذ بالسمع لا بالعقل، ولهم في ذلك مخالفات:

- عرفوا الملائكة بأنهم أجسام نورانية هوائية، وأنهم أفضل الخلق (وهذا غلط).

---

(١) «الإحياء» (١/ ١٠٨).

(٢) راجع: «صوفية حضرموت» (٧٠٨-٧٥٣)، «مظاهر الانحراف» (٣/ ٩٩٦-١٠١٨)، «التصوف: المنشأ والمصدر» (ص ١٧٤-...) وغيرها.

(٣) «أضواء إسلامية» (ص ١٧٣).

(٤) وانظر «الإخوان في الميزان» (ص ٨٢).

(٥) «التنبيه والرد» للملطي (ص ١٠٧-١١٦).

- أنكروا ملائكة عذاب القبر والسؤال تبعاً لإنكارهم عذاب القبر كما هو مذهب بعضهم.

- أن الملائكة مجبولة على الطاعة مع قدرتهم على المعصية...

وهذا مخالف لقوله تعالى: ﴿لَّا يَعْصُونَ ٱللَّهَ مَآ أَمَرَهُمْ وَيَفْعَلُونَ مَا يُؤْمَرُونَ﴾ [التحريم:٦][١].

* الأشاعرة والماتريدية:

الإيمان بالملائكة عندهم من باب السمعيات، وهم في الجملة على مذهب أهل السنة في هذه المسألة، ولهم مخالفات، منها:

- إنكار تلقي جبريل الوحي من الله تعالى، وزعموا أنه أخذه من اللوح المحفوظ، ومنهم من قال غير هذا.

---

(١) «الكشاف» (٥/ ١٠٦، ٢٣٠)، «تفسير الرازي» (١/ ١٧١)، «الفصل» لابن حزم (٤/ ٨٣).

* الرافضة:

- زعموا أن الملائكة خدم للأئمة، ومنهم العاكفون على قبر الحسين...

- وزعم بعضهم أن سبعين ألف ملك خلقوا من نور وجه علي...

- وأن الملائكة مكلفة بمسألة الولاية، ولم تُشرَّف الملائكة وتُكرم إلا بقبول ولاية علي. وأن طعامهم وشرابهم الصلاة على علي وشيعته...[(١)].

* الصوفية:

وهم أخبث الفرق أشبه بالرافضة. ومن معتقدهم في الملائكة:

- أن الملائكة خلقوا لخدمة الأولياء وأصحاب الطرق الصوفية.

- أن الصوفي يرى الملائكة ويخاطبهم.

قال الحلواني: «وقليل من الخلق الذين يعرفون الملائكة أثناء التشكيل ممن أطلعهم الله على الحقائق من أهل الكشف الغيبي من الأولياء»[(٢)].

- وأن جبريل يوالي بروحانيته الأولياء من الصوفية ويؤيدهم...

قال ابن قضيب البان: «كل ما خصت به الأنبياء خصت به الأولياء».

وقال الشعراني: «وقد نزل علينا ملك، فلله الحمد»[(٣)].

- ومنهم من يعبد الملائكة...وضلال الصوفية بحر لا ساحل له[(٤)].

---

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٦٥-٦٦)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٥٨٣).

(٢) «الإيمان والروح» للحلواني (ص ١٥٠-١٥١).

(٣) «اليواقيت والجواهر» (٢/ ٨٥)، «الأخلاق المبتولة» (١/ ٤٥٤).

(٤) راجع: «التصوف» لإحسان إلهي (ص ١٦٥) وغيره مما سبق. وراجع للمسألة عند جميع الفرق: «معتقد الفرق ... في الملائكة المقربين» (للعقيل (ص ٢٤١-٢٧٣).

الباب الثالث

في النبوات

وتحته فصلان

الأول في عقيدة أهل السنة

والثاني في عقيدة أهل البدع

الفصل الأول

عقيدة أهل السنة في النبوات

المسألة الأولى: الإيمان بالنبوات من الإيمان والتوحيد الذي لا نجاة إلا به.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصۡطَفِي مِنَ ٱلۡمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلٗا وَمِنَ ٱلنَّاسِۚ﴾ [الحج:٧٥].

وقوله: ﴿وَمَن يَكۡفُرۡ بِٱللَّهِ وَمَلَٰٓئِكَتِهِۦ وَكُتُبِهِۦ وَرُسُلِهِۦ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِ فَقَدۡ ضَلَّ ضَلَٰلَۢا بَعِيدًا﴾ [النساء:١٣٦]، ﴿وَمَن لَّمۡ يُؤۡمِنۢ بِٱللَّهِ وَرَسُولِهِۦ فَإِنَّآ أَعۡتَدۡنَا لِلۡكَٰفِرِينَ سَعِيرٗا ١٣﴾ [الفتح:١٣]، والأدلة من الكتاب والسنة كثيرة.

ومن كفر بنبي واحد فقد كفر بجميع الرسل، قال تعالى: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَكۡفُرُونَ بِٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيُرِيدُونَ أَن يُفَرِّقُواْ بَيۡنَ ٱللَّهِ وَرُسُلِهِۦ وَيَقُولُونَ نُؤۡمِنُ بِبَعۡضٖ وَنَكۡفُرُ بِبَعۡضٖ وَيُرِيدُونَ أَن يَتَّخِذُواْ بَيۡنَ ذَٰلِكَ سَبِيلًا ١٥٠ أُوْلَٰٓئِكَ هُمُ ٱلۡكَٰفِرُونَ حَقّٗاۚ ١٥١﴾ [النساء:١٥٠-١٥١].

قال العلامة السعدي رحمه الله تعالى: «إن من تولى الله تعالى حقيقة تولى جميع رسله، لأن ذلك من تمام توليه، ومن عادى أحداً من رسله فقد عادى الله وعادى جميع رسله... وكذلك من كفر برسول فقد كفر بجميع الرسل...». اهـ

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والإيمان بالنبوة أصل النجاة والسعادة، فمن لم يحقق هذا الباب اضطرب عليه باب الهدى والضلال والإيمان والكفر، ولم يميز بين الخطأ

والصواب»[(١)].

وقال: «ولابد في الإيمان أن يؤمن العبد بالله وملائكته وكتبه ورسله واليوم الآخر ويؤمن بكل رسولٍ أرسله وكل كتاب أُنزل»[(٢)].

وقال: «فنؤمن بما سمى الله تعالى في كتابه من رسله، ونؤمن بأن لله سواهم رسلاً وأنبياء لا يعلم أسماءهم إلا الذي أرسلهم.

ونؤمن بمحمد ﷺ، وإيمانك به غير إيمانك بسائر الرسل، إيمانك بسائر الرسل إقرارك بهم، وإيمانك بمحمد إقرارك به وتصديقك إياه دائباً على ما جاء به فاتبعت ما جاء به: أدَّيت الفرائض، وأحللت الحلال، وحرمت الحرام، ووقفت عند الشبهات وسارعت في الخيرات...»[(٣)].

وقال: «من أطاع رسولاً واحداً فقد أطاع جميع الرسل، ومن آمن بواحدٍ منهم فقد آمن بالجميع، ومن عصى واحداً منهم فقد عصى الجميع، ومن كذب واحداً منهم فقد كذب الجميع؛ لأن كل رسول يصدق الآخر، ويقول: إنه رسول صادق ويأمر بطاعته، فمن كذَّب رسولاً فقد كذَّب الذي صدقه، ومن عصاه فقد عصى من أمر بطاعته»[(٤)].

---

(١) «النبوات» (ص ٤٤٧).

(٢) «الفرقان» (ص ٧٧).

(٣) «الفتاوى» (٧/ ٣١٣).

(٤) «الفتاوى» (١٩/ ١٨٠)، و(ص ١٨٥).

وراجع: «شرح الطحاوية» (ص ١٦٨-١٧٨)، «شروح الواسطية» عند قوله: (وأشهد أن محمداً عبده ورسوله)، «شرح الطحاوية» لآل الشيخ (ص ٤٠)، «حقوق النبي ﷺ على أمته» (١/ ٦٢-٧٢)، وغيرها.

المسألة الثانية: الإسلام والتوحيد دين جميع الرسل عليهم السلام.

❊ الأدلة:

﴿إِنَّ ٱلدِّينَ عِندَ ٱللَّهِ ٱلۡإِسۡلَٰمُۗ﴾ [آل عمران:١٩]، ﴿شَرَعَ لَكُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا وَصَّىٰ بِهِۦ نُوحٗا وَٱلَّذِيٓ أَوۡحَيۡنَآ إِلَيۡكَ وَمَا وَصَّيۡنَا بِهِۦٓ إِبۡرَٰهِيمَ وَمُوسَىٰ وَعِيسَىٰٓۖ أَنۡ أَقِيمُواْ ٱلدِّينَ وَلَا تَتَفَرَّقُواْ فِيهِۚ﴾ [الشورى:١٣] الآية. وقوله تعالى: ﴿وَلَقَدۡ بَعَثۡنَا فِي كُلِّ أُمَّةٖ رَّسُولًا أَنِ ٱعۡبُدُواْ ٱللَّهَ وَٱجۡتَنِبُواْ ٱلطَّٰغُوتَۖ﴾ [النحل:٣٦]، ﴿وَمَآ أَرۡسَلۡنَا مِن قَبۡلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِيٓ إِلَيۡهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعۡبُدُونِ ۝٢٥﴾ [الأنبياء:٢٥].

وقوله ﷺ: «الأنبياء إخوة لعلات، أمهاتهم شتى ودينهم واحد»، متفق عليه.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «دين الأولين والآخرين من الأنبياء وأتباعهم هو دين الإسلام وهو عبادة الله وحده لا شريك له.

وعبادته في كل زمان ومكان بطاعة رسله عليهم السلام، فلا يكون عابداً له من عبده بخلاف ما جاءت به رسله كالذين قال الله تعالى فيهم: ﴿أَمۡ لَهُمۡ شُرَكَٰٓؤُاْ شَرَعُواْ لَهُم مِّنَ ٱلدِّينِ مَا لَمۡ يَأۡذَنۢ بِهِ ٱللَّهُۚ﴾ [الشورى:٢١]، فلا يكون مؤمناً به إلا من عبده بطاعة رسله، ولا يكون مؤمناً به ولا عابداً له إلا من آمن بجميع رسله وأطاع من أرسله إليه، فيطاع كل رسول إلى أن يأتي الذي بعده فتكون الطاعة للرسول الثاني»(١).

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) «الجواب الصحيح» (١/ ٨٣-٨٤).

«النبوات» (١/ ٣٩ ط: أضواء السلف)، «موقف الإسلام من عيسى» و(منهج الأنبياء في الدعوة إلى الله» للمدخلي.

المسألة الثالثة: معنى النبوة.

اصطفاء من الله تعالى واختيار منه لعبدٍ من بين سائر الناس، يختصه برحمته ويصطفيه بفضله ومنته.

* ويكون ذلك بأمرين:

الأول: أن يمن الله تعالى عليه بصفات عظيمة يفضله بها على غيره في عقله ودينه وخُلُقه، كالصدق والشجاعة والكرم وحسن الخلق والصبر وسداد الرأي... وتظهر فيه بعد النبوة أكثر منه قبل النبوة (وتسمى صفة ثبوتية).

الثاني: أن يصطفيه بنزول الوحي عليه بالنبوة والشرائع... (وتسمى صفة إضافية).

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَٱجْتَبَيْنَٰهُمْ وَهَدَيْنَٰهُمْ﴾ [الأنعام:٨٧]، ﴿وَٱصْطَنَعْتُكَ لِنَفْسِى ﴿٤١﴾﴾ [طه:٤١]، وقوله: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وقوله سبحانه: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤].

وفي قصة هرقل قال لأبي سفيان: كيف نسبه فيكم؟ قال: هو فينا ذو نسب. قال هرقل: وكذلك الأنبياء تبعث في نسب قومها... وقال: وكذلك الأنبياء لا تغدر... الحديث متفق عليه عن أبي سفيان.

وكان نبينا صلى الله عليه وسلم يسمى قبل البعثة بالصادق الأمين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الله يصطفي من الملائكة رسلاً ومن الناس، والله أعلم حيث يجعل رسالته، فالنبي يختص بصفات ميزه الله تعالى بها على غيره في عقله ودينه واستعد بها لأن يخصه الله بفضله ورحمته، كما قال تعالى: ﴿وَقَالُوا۟ لَوْلَا نُزِّلَ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانُ عَلَىٰ رَجُلٍ مِّنَ ٱلْقَرْيَتَيْنِ عَظِيمٍ ﴿٣١﴾ أَهُمْ يَقْسِمُونَ رَحْمَتَ رَبِّكَ ۚ نَحْنُ قَسَمْنَا بَيْنَهُم مَّعِيشَتَهُمْ فِى ٱلْحَيَوٰةِ ٱلدُّنْيَا ۚ وَرَفَعْنَا بَعْضَهُمْ فَوْقَ بَعْضٍ

دَرَجَٰتٍ ﴿٣٢﴾ [الزخرف:٣١-٣٢]»[1].

وقال: «والله سبحانه اتخذ رسولاً فضَّله بصفات أخرى لم تكن موجودة فيه من قبل إرساله[2]... وتلك الصفات غير الوحي الذي ينزل عليهم، فلا يقال إن النبوة مجرد صفة إضافية كما تقوله الجهمية». اهـ بتصرف[3].

* ويتفرع عن المسألة السابقة:

أن النبوة فضل من الله تعالى مَنَّ بها على من شاء من عباده بحكمة منه وليست مقابل عمل مسبق من النبي كما زعمته المعتزلة، كما أن للنبي صفات ثبوتية وتميز بها عن غيره، وهذه سبب، والقول فيها كالقول في الهداية.

فالاصطفاء بالنبوة تابع لمشيئة الله تعالى وحكمته وفضله ومنته، كما أن الصفات الثبوتية سبب في حصول هذا الاصطفاء.

وإن كان النبي قبل نبوته لا يعلم أنه سيبعث ويوحى إليه، ﴿ وَمَا كُنْتَ تَرْجُو أَنْ يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ فَلَا تَكُونَنَّ ظَهِيرًا لِلْكَافِرِينَ﴾ [القصص:٨٦][4].

* * * *

(١) «منهاج السنة» (٢/ ٤١٦).

(٢) يعني: إلى جانب الصفات التي كانت قبل النبوة.

(٣) «منهاج السنة» (٥/ ٤٣٧-٤٣٩).

(٤) «راجع: «النبوات» (ص ٣٠)، «الطحاوية» لآل الشيخ (٤٠)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٥٧-٤٦٢) وغيرها.

المسألة الرابعة: النبوة ثابتة بالعقل، فالعقل يثبت النبوة ويحسنها ويرجع إثباتها للحكمة.

أما كون العقل يثبتها: فلأن الإنسان لا يستطيع أن يعرف حقيقة العبادة إلا عن طريق الرسل، فهي ضرورة فوق كل ضرورة.

وأما كونها راجعة إلى الحكمة: قال تعالى: ﴿رُّسُلًا مُّبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ لِئَلَّا يَكُونَ لِلنَّاسِ عَلَى ٱللَّهِ حُجَّةٌۢ بَعْدَ ٱلرُّسُلِ﴾ [النساء:١٦٥]، ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]، فبعثة الأنبياء والرسل مما جعله الله تعالى على نفسه الكريمة لا عن طريق الإيجاب على الله تعالى كما تقوله المبتدعة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والرسالة ضرورية للعباد لابد لهم منها، وحاجتهم إليها فوق حاجتهم إلى كل شيء..»(١).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «فإنه لا سبيل إلى السعادة والفلاح لا في الدنيا ولا في الآخرة إلا على أيدي الرسل، ولا سبيل إلى معرفة الطيب من الخبيث على التفصيل إلا من جهتهم...»(٢).



(١) «الفتاوى» (١٩/ ٩٣-٩٤).

(٢) «الزاد» (١/ ٦٩).

وراجع: «الفتاوى» (١٦/ ٤٩٨)، «النبوات» (١/ ٢٢-٢٧)، «لوامع الأنوار» (ص ٢٥٦)، «الطحاوية» لآل الشيخ (ص ٤١)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٣٦٣-... وغيرها.

المسألة الخامسة: عصمة الرسل.

أ- أجمعت الأمة على عصمة الأنبياء فيما يخبرون به عن الله تعالى وفي تبليغ رسالته.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن الأنبياء - صلوات الله عليهم - معصومون فيما يخبرون به عن الله تعالى وفي تبليغ رسالاته باتفاق الأمة... وهذه العصمة الثابتة للأنبياء هي التي يحصل بها مقصود النبوة والرسالة، والعصمة فيما يبلغونه عن الله ثابتة، فلا يستقر في ذلك خطأ باتفاق المسلمين»(١).

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَمَا يَنطِقُ عَنِ ٱلْهَوَىٰٓ ۝٣ إِنْ هُوَ إِلَّا وَحْىٌ يُوحَىٰ ۝٤﴾ [النجم:٣-٤]، وقوله سبحانه: ﴿وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ ٱلْأَقَاوِيلِ ۝٤٤ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِٱلْيَمِينِ ۝٤٥﴾ [الحاقة:٤٤-٤٥] الآية.

ومن ذلك قوله ﷺ لعبد الله بن عمرو: «والذي نفسي بيده، ما خرج مني إلا حق»، رواه أحمد وغيره، وصححه الشيخان.

ونقل الإجماع على ذلك ابن تيمية والقاضي عياض وغيرهما...(٢).

ب- عصمة الرسل والأنبياء من الكفر والشرك.

١- أما بعد البعثة والنبوة فهذا ظاهر، من شك فيه كفر، إذ أن سب الأنبياء بما دون ذلك كفر، فكيف إذا وصل الأمر إلى هذا الحد، وعليه أدلة كثيرة، منها قوله تعالى: ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ۝٢﴾ [النجم:٢]، ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِى وَنُسُكِى وَمَحْيَاىَ وَمَمَاتِى لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ۝١٦٢ لَا شَرِيكَ لَهُۥ ۖ وَبِذَٰلِكَ أُمِرْتُ وَأَنَا۠ أَوَّلُ ٱلْمُسْلِمِينَ ۝١٦٣﴾ [الأنعام:١٦٢-١٦٣].

---

(١) «الفتاوى» (١٠/ ٢٨٩-٢٩٠).

(٢) «الشفاء» (٢/ ٧٤٦).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ففي الجملة كل ما يقدح في نبوتهم وتبليغهم عن الله تعالى فهم متفقون على تنزيههم عنه...»(١).

٢- أما عصمتهم قبل النبوة من الكفر والشرك: فلا أعلم دليلاً صريحاً يدل على وقوع الكفر والشرك منهم، لكن من الرسل من لم يكن على دين رسولٍ قبله حتى اصطفاه الله تعالى للرسالة، أما القول بعصمتهم قبل النبوة فلا دليل عليه.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]، وقوله في قصة شعيب عليه السلام: ﴿أَوْ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف:٨٨]، فقال شعيب عليه السلام: ﴿وَمَا يَكُونُ لَنَآ أَن نَّعُودَ فِيهَآ﴾ [الأعراف:٨٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكَذَٰلِكَ أَوْحَيْنَآ إِلَيْكَ رُوحًا مِّنْ أَمْرِنَا ۚ مَا كُنتَ تَدْرِى مَا ٱلْكِتَـٰبُ وَلَا ٱلْإِيمَـٰنُ﴾ [الشورى:٥٢]، ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى:٧]، ضالاً: غير عالم بالدين.

وفي البخاري (٣٨٢٦) في قصة زيد بن عمرو بن نفيل رضي الله عنه من حديث ابن عمر رضي الله عنهما، وقد جاء خارج الصحيح عن غيره بأسانيد ثابتة وفيه: ذكر أن النبي ﷺ سأل زيداً عن سبب نفور قومه قريش منه، فلم يكن آنذاك كشأن زيد ممن كانوا على دين إبراهيم.

ومن الأدلة على أن ممارسة الشرك لا يعلم عن الأنبياء والرسل: قوله تعالى: ﴿وَوَجَدَكَ ضَآلًّا فَهَدَىٰ ۝٧﴾ [الضحى:٧]، أي: غير عالم بالتوحيد والشرع، ولم يقل: وجدك كافراً أو مشركاً.

(١) «منهاج السنة النبوية» (١/ ١٣٠)، «الرسل والرسالات» للأشقر (٩٧)، «حقوق النبي» (١/ ١٤٥-١٤٦).

وعند الحاكم (٣/ ٢١٦) من حديث زيد بن حارثة رضي الله عنه أن النبي ﷺ ما استلم صنماً حتى أكرمه اللهُ بالذي أكرمه وأُنزل عليه.

وفي الصحيحين في قصة الإسراء والمعراج: أن جبريل أتاه فشق صدره فاستخرج من قلبة علقة سوداء وقال: «هذا حظ الشيطان منك...» الحديث وكان في زمن الطفولة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والتائب من الكفر والذنوب قد يكون أفضل ممن لم يقع في الكفر والذنوب، وإذا كان كذلك فالأفضل أحق بالنبوة ممن ليس مثله في الفضيلة، وقد أخبر الله عن إخوة يوسف بما أخبر من ذنوبهم وهم الأسباط الذين نبأهم الله تعالى، وقد قال تعالى: ﴿فَـَٔامَنَ لَهُۥ لُوطٌ﴾ [العنكبوت:٢٦]، فآمن لوط لإبراهيم عليه السلام ثم أرسله الله إلى قوم لوط، وقد قال تعالى في قصة شعيب: ﴿أَوۡ لَتَعُودُنَّ فِي مِلَّتِنَا﴾ [الأعراف:٨٨]...»(١).

وقال الشيخ صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: «وجائز في حق الأنبياء والرسل أن يكونوا على غير التوحيد قبل الرسالة والنبوة...»(٢).

جـ- عصمة الأنبياء والرسل من الذنوب:

- الأنبياء والرسل معصومون من الكبائر بعد النبوة، أما قبلها فلا دليل عليه.

---

(١) «الفتاوى» (١٠/ ٣١٠).

(٢) «شرح الطحاوية» (ص ٤٤).

وراجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٦٩-٤٧١)، «حقوق النبي» (١/ ١٣١-١٣٥) وغيرهما.

وأما الصغائر بعد النبوة فعلى قسمين:

- قسم منها مؤثر في الصدق والأمانة وتبليغ الرسالة، فهذه لا تجوز على الأنبياء.

- وقسم منها مما يكون من طبائع البشر في العمل أو النظر ونحو ذلك، فهذه جائزة، ولم يذكر لنبي ذنب إلا قرن بالتوبة.

- ويستثنى من ذلك ما دلت الأدلة على نفيه عنهم قبل النبوة فهو منفي، كالكذب والخيانة والغدر ونحو ذلك، فهذه لا تقع منهم قبل النبوة ولا بعدها.

- فالأنبياء معصومون بعد النبوة من الكبائر ومعصومون من أن يُقَرُّوا على الصغائر، كما أنهم معصومون من الإصرار على الذنب، بل يبادرون بالتوبة التي بها ترفع منزلتهم.

❋ الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَإِنَّكَ لَعَلَىٰ خُلُقٍ عَظِيمٍ ﴿٤﴾﴾ [القلم:٤]، ﴿مَا ضَلَّ صَاحِبُكُمْ وَمَا غَوَىٰ ﴿٢﴾﴾ [النجم:٢]، وقوله ﷺ: «والله إني لأخشاكم لله وأتقاكم له» متفق عليه.

❋ أما الدليل على أن الصغائر لا تدخل فيما سبق:

فقوله تعالى: ﴿لِيَغْفِرَ لَكَ اللَّهُ مَا تَقَدَّمَ مِن ذَنبِكَ وَمَا تَأَخَّرَ﴾ [الفتح:٢]، ﴿عَبَسَ وَتَوَلَّىٰ﴾ [عبس:١]، ﴿عَفَا اللَّهُ عَنكَ لِمَ أَذِنتَ لَهُمْ﴾ [التوبة:٤٣]، ﴿وَذَا النُّونِ إِذ ذَّهَبَ مُغَاضِبًا﴾ [الأنبياء:٨٧]، ﴿وَعَصَىٰ آدَمُ رَبَّهُ فَغَوَىٰ ﴿١٢١﴾ ثُمَّ اجْتَبَاهُ رَبُّهُ فَتَابَ عَلَيْهِ وَهَدَىٰ ﴿١٢٢﴾﴾ [طه:١٢١-١٢٢]، ﴿وَأَلْقَى الْأَلْوَاحَ وَأَخَذَ بِرَأْسِ أَخِيهِ يَجُرُّهُ إِلَيْهِ﴾ [الأعراف:١٥٠] وغيرها.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والقول بأن الأنبياء معصومون من الكبائر دون الصغائر هو قول أكثر علماء الإسلام وجميع الطوائف، حتى أنه قول أكثر أهل الكلام، وهو أيضاً قول أهل التفسير والحديث والفقهاء، بل لم ينقل عن السلف والصحابة والتابعين وتابعيهم إلا ما يوافق هذا القول... وعامة ما ينقل عن جمهور العلماء أنهم - أي: الأنبياء -

معصومون عن الإقرار على الصغائر، ولا يقرون عليها ولا يقولون إنها لا تقع بحال...»[(١)].

وقال[(٢)]: «... والقول الذي عليه جمهور الناس وهو الموافق للآثار المنقولة عن السلف إثبات العصمة من الإقرار على الذنوب مطلقاً، والرد على من يقول إنه يجوز إقرارهم عليها، وحجج القائلين بالعصمة إذا حررت إنما تدل على هذا القول...». اهـ المراد ثم استرسل في توضيح ذلك والرد على من قال بالعصمة مطلقاً..

إلى أن قال: «والأنبياء - صلوات الله عليهم وسلامه - كانوا لا يؤخرون التوبة، بل يسارعون إليها ولا يصرون على الذنب، بل هم معصومون من ذلك...».

وقال: «لكن المنازعون يتأولون هذه النصوص من جنس تأويلات الجهمية والباطنية...».

وقال الشيخ صالح آل الشيخ غفر الله تعالى له: «الكبائر جائزة فيها قبل النبوة ممنوعة فيها بعد النبوة والرسالة. أما الصغائر فعلى قسمين: صغائر مؤثرة في تبليغ الرسالة وفي الأمانة، فهذه لا يجوز أن تكون من الأنبياء، والقسم الثاني من الصغائر مما يكون من طبائع البشر فهذه جائزة ولا نقول واقعة...»[(٣)].

وذكر بعض العلماء: أن ما يقع من الأنبياء من الصغائر يكون بطريق الاجتهاد لا التعمد...[(٤)].

* تنبيه: أما أمور الدنيا فلا مدخل فيها للعصمة، وعليه أدلة كثيرة.

---

(١) «الفتاوى» (٤/ ٣١٩-٣٢٠).

(٢) وهو كلام نفيس فراجعه (١٠/ ٢٩٣-٣١٦) بأدلته الكثيرة.

(٣) «الطحاوية» (ص ٤٤)، «الرسل والرسالات» (ص ١٠٢/ ١٠٦/ ١٠٧-١١٢).

(٤) «حقوق النبي» (١/ ١٥٥)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٦٩)، «آراء خاطئة...» للسدحان (ص ٢٨).

المسألة السادسة: الأنبياء عليهم السلام بشر يجوز في حقهم ما يجوز في حق البشر كالأمراض ونحو ذلك مما هو من طبيعة البشر، وذلك لا ينافي العصمة.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّمَآ أَنَا۠ بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ [الكهف:١١٠]، وقوله ﷺ: «إني أوعك كما يوعك رجلان منكم»، متفق عليه عن ابن مسعود رضي الله عنه، (خ ٥٦٤٧) (م ٢٥٧١).

وقد ذكر الله تعالى ذلك في قصة أيوب ويونس، وأدلة المسألة كثيرة.

قال الشيخ صالح آل الشيخ رفع الله تعالى درجته: «الأنبياء عليهم الصلاة والسلام بشر يجوز في حقهم ما يجوز في حق البشر مما هو من الجبلة والطبيعة... من حيث الأمراض والعاهات فعند أهل السنة أن الأنبياء يبتلون ويمرضون مرضاً شديداً، وعند الأشاعرة أنهم يمرضون ولكن بمرض خفيف، وهذا بخلاف النص...»(١).

وقال القرطبي رحمه الله تعالى في ابتلاء الأنبياء: «أحب الله أن يبتليهم تكميلاً لفضائلهم لديه، ورفعة لدرجاتهم عنده، وليس ذلك في حقهم نقصاً...»(٢).

* * * *

(١) «شرح الطحاوية» (ص ٤٤).

(٢) «التذكرة» (ص ٢٥، ٢٦).

وانظر «الرسل والرسالات» للأشقر (ص ٩٩-١٠٠).

المسألة السابعة: صفة النبوة في النبي والرسالة في الرسول لا تزول بموته، وهم أحياء في قبورهم حياة برزخية لا حياة دنيوية.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا رُسُلًا مِّن قَبْلِكَ ﴾ [الرعد:٣٨] الآية. فسماهم رسلاً بعد موتهم، وفي التشهد أمرنا أن نقول: «السلام عليك أيها النبي ورحمة الله وبركاته»، متفق عليه عن جمع من الصحابة.

وعلى هذا إجماع الأمة إلا من شذ من ضُلال الأشاعرة.

* وأما الأدلة على حياة الأنبياء – وغيرهم – البرزخية:

فقوله تعالى: ﴿ إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ﴿٣٠﴾ ﴾ [الزمر: ٣٠]، ﴿وَمِن وَرَآئِهِم بَرْزَخٌ إِلَىٰ يَوْمِ يُبْعَثُونَ ﴾ [المؤمنون:١٠٠]، وقد مر النبي ﷺ ليلة الإسراء والمعراج بالأنبياء فرآهم وكلمهم كما ورد ذلك في أدلة كثيرة، وحياتهم في قبورهم أكمل من حياتهم في الدنيا.

وقد صح عنه عليه الصلاة والسلام قوله: «الأنبياء أحياء في قبورهم يصلون»[(١)].

وذكر ابن القيم في النونية الأقوال ونصر مذهب أهل السنة ورد على المبتدعة، ونقل الشارح كلاماً لابن حزم[(٢)].

****

(١) «صحيح الجامع» (٢/ ٤١٤) عن أنس.

(٢) «شرح النونية» لابن عيسى (٢/ ١٥٠-١٦٥)، وانظر: «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٧١-٤٨٠)، «الرسل والرسالات» للأشقر (ص ٩٢-٩٣).

المسألة الثامنة: في دلائل النبوة وآيات الرسل.

* تعريفها:

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فآيات الأنبياء هي علامات وبراهين من الله تعالى تتضمن إعلام الله لعباده وإخباره، فالدليل وهو الآية والعلامة لا تدل إلا إذا كان مختصاً بالمدلول عليه ومستلزماً له: إما مساوٍ له، وإما أخص منه، لا يكون أعم منه غير مستلزم له، فلا يتصور أن يوجد الدليل بدون المدلول عليه.

فالآيات التي أعلم الله بها رسله صدقهم لابد أن تكون مختصة بهم مستلزمة لصدقهم...»(١).

وقال: «فإن عامة معجزات الرسول لم يكن يتحدى بها.. والقرآن إنما تحداهم لما قالوه إنه افتراه ولم يتحداهم به ابتداءً... لكن قد عُلم أنهم لا يأتون بمثل آيات الأنبياء فهذا لازم لها...

وأيضاً: فمن آيات الأنبياء ما كان قبل ولادتهم وقبل إنبائهم وما يكون بعد موتهم، فإن الآية هي دليل على صدق الخبر بأنه رسول الله، وهذا الدليل لا يختص بمكان ولا بزمان، ولا يكون هذا الدليل إلا من جنس لا يقدر عليه الإنس والجن كلهم فلابد أن يكون جنسه معجزاً أعجز الإنس والجن...

وقال: «ودليل النبوة يمتنع ثبوته بدون النبوة...».

وقال: «وآياتهم صغار وكبار، كما قال تعالى: ﴿فَأَرَىٰهُ ٱلْآيَةَ ٱلْكُبْرَىٰ﴾[النازعات:٢٠]، وقال: ﴿لَقَدْ رَأَىٰ مِنْ ءَايَٰتِ رَبِّهِ ٱلْكُبْرَىٰٓ ﴿١٨﴾﴾ [النجم:١٨].

---

(١) «النبوات» (٢/ ٧٧٨) (ص ٧٩٤).

وقال[١]: «والآيات التي يبعث الله تعالى بها أنبياء قد يكون مثلها لأنبياء أخر، مثل إحياء الموتى، فقد كان لغير واحد من الأنبياء...».

وقال شيخنا رحمه الله تعالى[٢]: «هذه المعجزات التي أجراها الله تعالى على أيديهم ليس بحول الأنبياء عليهم السلام ولا بقدرتهم، ولكن الله أجراها على أيديهم تصديقاً لهم...». اهـ

* تنبيه:

دلائل النبوة ليست منحصرة في الآيات الحسية، فالنبوة والرسالة دليلها وبرهانها متنوع، فمن أدلتها:

١- حال المخبر وهو النبي، وذلك بظهور صدقه وأمانته، ومن ذلك أن النبي ﷺ كان يدعى بالصادق الأمين، وفي قصة هرقل أسئلة متنوعة عرف بها صدق نبوة رسول الله ﷺ وذلك في زمن الوحي.

٢- دلالة المخبَر به، وهو ما دعا إليه من الحق والتوحيد والأخلاق، وما حذر منه من الشرك والشرور، وكان ذلك من أعم أسباب دخول الناس في الإسلام.

٣- الآيات المعنوية كإخباره بالغيب والبشارات السابقة كالرؤى وغيرها

٤- تأييد الله تعالى له ولأتباعه، ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَالَّذِينَ آمَنُوا﴾ [غافر: ٥١]، وهكذا إهلاك أعداء الرسل وفضح مدعي النبوة وخذله...

٥- ما صح من إخبار الرسل والأنبياء بعضهم ببعض، كإخبار موسى وعيسى بنبينا ﷺ.

وغير ما ذكرنا.

---

(١) (ص ٧٩٥) (وص ٨٠٣) (وص ٨٠٧).

(٢) في «دلائل النبوة» (ص ١٢).

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُن لَّهُمْ ءَايَةً أَن يَعْلَمَهُ عُلَمَٰٓؤُا بَنِىٓ إِسْرَٰٓءِيلَ ١٩٧﴾ [الشعراء:١٩٧]، فمن الآيات الدالة على صدق رسولنا ﷺ ما جاءت به الكتب السابقة.

وقال تعالى عن عيسى عليه السلام: ﴿وَمُبَشِّرًۢا بِرَسُولٍ يَأْتِى مِنۢ بَعْدِى ٱسْمُهُۥٓ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦]، وقال تعالى في بيان حال نبيه قبل مبعثه: ﴿قُل لَّوْ شَآءَ ٱللَّهُ مَا تَلَوْتُهُۥ عَلَيْكُمْ وَلَآ أَدْرَىٰكُم بِهِۦ ۖ فَقَدْ لَبِثْتُ فِيكُمْ عُمُرًا مِّن قَبْلِهِۦٓ ۚ أَفَلَا تَعْقِلُونَ ١٦﴾ [يونس:١٦]، لبثت عمراً فكيف كانت سيرتي فيكم... فاستدل بحاله على صدقه ونبوته، وفي قصة هرقل عظة في هذا.

وقال تعالى في بيان ما دعا إليه الرسل: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢]، فهذا دلالة على صدق الرسول.

وقال تعالى عن تأييده لرسله: ﴿إِنَّا لَنَنصُرُ رُسُلَنَا وَٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟﴾ [غافر:٥١] الآية.

وقال في فضح مدعي النبوة: ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ يَفْتَرُونَ عَلَى ٱللَّهِ ٱلْكَذِبَ لَا يُفْلِحُونَ﴾ [النحل:١١٦].

قال شيخنا رحمه الله تعالى: «يدخل في دلائل النبوة ما كان عليه ﷺ من الأخلاق الحميدة وما أوتيه من جوامع الكلم وشمول التشريع لدقائق الأمور وأسرار التشريع...». اهـ المراد.

وقد ذكر أدلة كثيرة في كتابه فراجعها(١).

(١) «دلائل النبوة» لشيخنا (ص ١٢)، وراجع: «النبوات» لشيخ الإسلام (٢/ ٩٤٦-٩٤٩، ٩٥٨)، (١/ ١٩٨-٢١١)، «شرح الطحاوية» لآل الشيخ (ص ٤٢)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٨٢-٤٨٨)، «الرسل والرسالات» للأشقر (١١٩-٢٠٥).

تنبيه:

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى «: «لم يكن لفظ المعجزات موجوداً في الكتاب والسنة، وإنما فيه لفظ الآية والبينة والبرهان...». اهـ[(١)].

وقد تجوز العلماء في لفظ (المعجزات) ومنعوا لفظ (خارق للعادة) ونحوها، وكلا اللفظين مستحدث. وسيأتي.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة التاسعة: الفرق بين الآيات وكرامات الأولياء.

❊ أولاً: تعريف الكرامة.

هي من جنس آيات الأنبياء تظهر على يد بعض أتباع الأنبياء والصالحين تأييداً له وتثبيتاً.

وعرفها غير واحد من العلماء: هي آية أجراها الله تعالى على يد عبد من عباده. وإن كانت في الصالحين أكثر[(٢)].

وهي تعتبر من آيات الأنبياء الصغرى، وأيضاً هي مما لا يقدر على مثلها الإنس والجن، وسببها الصلاح والاتباع وسلامة المعتقد.

(١) الجواب الصحيح» (٥/ ٤١٢-٤١٩).

وانظر: «النبوات» (ص ٢١٥، ٧٨٢).

(٢) بأنها أمر خارق للعادة جرى على يد ولي.

وهذا فيه نظر.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فقد تبين أن من آيات الأنبياء ما يظهر مثله(١) على أتباعهم، ويكون ما يظهر على أتباعهم من آياتهم – يعني: الرسل – فإن ذلك مختص بمن يشهد بنبوتهم...»(٢).

❊ ومن الفروق بين الآية والكرامة:

١- الآيات للأنبياء والكرامة لأتباع لأنبياء – غالباً –.

٢- النبي معصوم... وصاحب الكرامة غير معصوم.

٣- الآيات لابد من إظهارها لتكون دعوة إلى الإيمان بالنبي وبرهان له، والكرامة لا يشترط ذلك.

٤- الكرامة داخلة في آيات الرسل ولا عكس.

٥- الآيات سببها النبوة... والكرامة سببها الصلاح والاتباع.

٦- لا تبلغ كرامة ولي إلى مثل آيات نبي قط وإن حصل للأولياء بعض من ذلك كما سبق.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿أَوْ كَالَّذِى مَرَّ عَلَىٰ قَرْيَةٍ وَهِىَ خَاوِيَةٌ عَلَىٰ عُرُوشِهَا قَالَ أَنَّىٰ يُحْىِۦ هَٰذِهِ ٱللَّهُ بَعْدَ مَوْتِهَا فَأَمَاتَهُ ٱللَّهُ مِاْئَةَ عَامٍ ثُمَّ بَعَثَهُۥ﴾ [البقرة:٢٥٩] الآية. فهذه كرامة، ومثلها قصة أصحاب الكهف، وقوله تعالى لمريم: ﴿وَهُزِّىٓ إِلَيْكِ بِجِذْعِ ٱلنَّخْلَةِ تُسَٰقِطْ عَلَيْكِ رُطَبًا جَنِيًّا ﴿٢٥﴾﴾ [مريم:٢٥] الآيات. وهؤلاء ليسوا بأنبياء ولا معصومين.

والأدلة في هذا الباب كثيرة، وقد ذكرها شيخنا عبد الرقيب الإبي في كتابه «كرامات الأولياء»

(١) يعني من جنسه لا ما يساويه.

(٢) «النبوات» (٢/ ٨٢٥) و(ص ٨٢٣-٨٢٤).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن أصول أهل السنة: التصديق بكرامات الأولياء وما يجري الله على أيديهم من خوارق العادات...»(١).

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ونؤمن بما جاء من كرامتهم وصح عن الثقات من رواياتهم...»(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «وقوع كرامات الأولياء إنما تكون لحاجة في الدين أو لمنفعة للإسلام والمسلمين، فهذه هي الأحوال الرحمانية سببها متابعة الرسول، ونتيجتها إظهار الحق وكسر الباطل، والأحوال الشيطانية ضدها سبباً ونتيجة»(٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «فالكرامة ثابتة بالقرآن والسنة والواقع سابقاً ولاحقاً... فمذهب أهل السنة التصديق بكرامات الأولياء».



المسألة العاشرة: في الفرق بين آيات الرسل وخوارق السحرة ونحوهم.

* هناك فروق كثيرة ذكرها العلماء، منها:

١- أن النبي صادق فيما يخبر به لا يكذب قط، وأما السحرة والكهان لابد أن يكذبوا، كما

---

(١) «الواسطية».

(٢) «الطحاوية» (ص ١٢٧٥)، ط: ابن الجوزي.

(٣) «زاد المعاد» (٣/ ٦٢٧).

وراجع: «النبوات» (١/ ١٣٦-١٤٥، ٦٢٨)، «جامع شروح الطحاوية» (٢/ ١٢٧٧-١٢٨٥)، «شرح الهراس» للواسطية (٢٥١-٢٥٤) ط: ابن تيمية «شرح الواسطية» للعثيمين (٢/ ٢٩٧-٣٠٦)، «شرح الواسطية» لآل الشيخ (٢/ ٤٩٤-٥٠٥)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٥٠٨-٥٢٢).

قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ﴿٢٢١﴾ تَنَزَّلُ عَلَىٰ كُلِّ أَفَّاكٍ أَثِيمٍ ﴿٢٢٢﴾﴾ [الشعراء:٢٢١-٢٢٢]، وفي الحديث: «أنهم يكذبون مائة كذبة» مع كل كلمة تخطف من السماء.

٢- الأنبياء لا تأمر إلا بالحق والعدل والتوحيد وطلب الآخرة، وأعمالهم البر والتقوى، ومخالفوهم من السحرة وغيرهم يأمرون بالباطل والظلم والشرك ويعظمون الدنيا، وأعمالهم الإثم والعدوان.

٣- أن السحر والكهانة ونحوهما أمور معتادة معروفة لأصحابها ليست خارقة لعاداتهم، وأما آيات الأنبياء لا تكون إلا لهم، قال تعالى في السحرة: ﴿وَلَٰكِنَّ الشَّيَاطِينَ كَفَرُوا يُعَلِّمُونَ النَّاسَ السِّحْرَ﴾ [البقرة:١٠٢] الآية.

٤- أن ما يأتي به الكهان والسحرة لا يخرج عن كونه مقدوراً للجن والإنس، وآيات الرسل لا يقدر عليها الإنس والجن، ﴿قُل لَّئِنِ اجْتَمَعَتِ الْإِنسُ وَالْجِنُّ عَلَىٰ أَن يَأْتُوا بِمِثْلِ هَٰذَا الْقُرْآنِ لَا يَأْتُونَ بِمِثْلِهِ﴾ [الإسراء:٨٨].

٥- أن آيات الرسل والأنبياء لا يمكن أن تعارض بمثلها، أما خوارق السحرة ممكن معارضتها بمثلها[1].



(١) راجع: «النبوات» (١/ ٥٥٨-٥٦٠)، «المنبل في اعتقاد أحمد بن حنبل» (ص ٩٩-١٠٠) «نقض عقائد الأشاعرة» (٥١٤-٥١٦)، «دلائل النبوة» لشيخنا (٣٨-٤٠)، «شرح الطحاوية» لآل الشيخ (٥٨-٦٠)، وغيرها.

المسألة الحادية عشرة: في الفرق بين الكرامة وخوارق السحرة ونحوهم.

* هناك فروق منها:

١- كرامات الأولياء لابد أن يكون سببها الإيمان والتقوى، فما كان سببه الكفر والفسوق والعصيان فهو من خوارق أعداء الله تعالى لا من كرامات أولياء الله...(١).

٢- كرامات الأولياء من جنس آيات الرسل - كما سبق - فبينها وبين السحر من الفروق كالسابقة بين الآيات والسحر.

وأما السحر فليس من جنس الآيات، فغاية أمره تخيلات وسحر الأعين، وأما قلب الأعين وتغيير الحقائق فلا يستطيع الساحر عليها كما ذكر الله تعالى عصى موسى وعصي السحرة، قال تعالى: ﴿فَإِذَا حِبَالُهُمْ وَعِصِيُّهُمْ يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:٦٦]، وقال: ﴿فَأَلْقَىٰ مُوسَىٰ عَصَاهُ فَإِذَا هِيَ تَلْقَفُ مَا يَأْفِكُونَ ۝٤٥﴾ [الشعراء:٤٥]، ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ۖ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:٨١].

٣- حال الساحر وحال صاحب الكرامة، فالأول كافر فآجر آثم ظالم، والثاني مؤمن موحد...

٤- الكرامة معينة على الطاعة أو مثبتة، والسحر شر وضلال ووبال على صاحبه. قال تعالى في السحرة: ﴿وَلَا يُفْلِحُ السَّاحِرُ حَيْثُ أَتَىٰ﴾ [طه:٦٩]، وقال: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ السِّحْرُ ۖ إِنَّ اللَّهَ سَيُبْطِلُهُ ۖ إِنَّ اللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:٨١](٢).

* * * *

---

(١) «الفتاوى» (١١/ ٣٠٢).

(٢) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٥٢٤)، «شرح الواسطية» لآل الشيخ (٢/ ٤٩٦-٤٩٨).

المسألة الثانية عشرة: تفاضل الأنبياء والرسل بعضهم على بعض، ولا يجوز احتقار أحدٍ منهم، فكلهم ذوو فضل.

* الأدلة:

﴿تِلْكَ ٱلرُّسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، وقال تعالى: ﴿وَإِسْمَٰعِيلَ وَٱلْيَسَعَ وَيُونُسَ وَلُوطًا ۚ وَكُلًّا فَضَّلْنَا عَلَى ٱلْعَٰلَمِينَ ﴿٨٦﴾﴾ [الأنعام:٨٦].

وقد أجمعت الأمة على تفضيل الأنبياء على غيرهم من الناس.

وقال ابن كثير رحمه الله تعالى: «يخبر تعالى أنه فضل بعض الرسل على بعض، كما قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ فَضَّلْنَا بَعْضَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ عَلَىٰ بَعْضٍ﴾ [الإسراء:٥٥]... ﴿وَرَفَعَ بَعْضَهُمْ دَرَجَٰتٍ﴾ [البقرة:٢٥٣]، كما ثبت في حديث الإسراء حين رأى النبي ﷺ الأنبياء في السماوات بحسب تفاوت منازلهم عند الله عز وجل.

فإن قيل: فما الجمع بين هذه الآية وبين الحديث الثابت في الصحيحين عن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا تفضلوني على الأنبياء» الحديث. فالجواب من وجوه:

أحدها: أن هذا كان قبل أن يعلم بالتفضيل – وفي هذا نظر –.

الثاني: أن هذا قاله من باب التواضع.

الثالث: أن هذا قاله للنهي عن التفضيل في مثل هذه الحالة التي تحاكموا فيها عند التخاصم.

الرابع: لا تفضلوا بمجرد الآراء والعصبية.

الخامس: ليس مقام التفضيل إليكم إنما هو إلى الله تعالى». اهـ بتصرف من تفسير سورة البقرة.

وقد اتفق أهل السنة أن أفضل الأنبياء: الخليلان، وخيرهما نبينا ﷺ، وهو القائل: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة»، متفق عليه عن أبي هريرة.

الفصل الثاني

عقيدة أهل الأهواء في النبوات

المسألة الأولى: الإيمان بالنبوات.

لا خلاف في هذا لمسلم، وإن وجدت مخالفات لأهل البدع من حيث عدم التزامهم باتباع رسول الله ﷺ مع مخالفات أخرى في التوحيد وما أشبه ذلك.

* * * *

المسألة الثانية: في معنى النبوة.

* المعتزلة:

النبوة عندهم صفة ثبوتية ثابتة في النبي ﷺ مثل كرمه وقوته وبصره وسمعه وصدقه ونحو ذلك.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وكثير من القدرية المعتزلة والشيعة وغيرهم من يقول بأصله في التعديل والتجوير، وأن لا يفضل شخصاً على شخص إلا بعمله يقول: إن النبوة والرسالة جزاء على عمل متقدم، فالنبي فَعَل من الأعمال الصالحة ما استحق به أن يجزيه الله بالنبوة»[(١)].

وشرح قولهم فقال: «إن الناس قد تنازعوا في النبوة: هل هي مجرد صفة قائمة بنفس النبي كما يقوله من يقوله من أهل الكلام والفلسفة أو مجرد تعلق الخطاب بالنبي كما يقوله الأشعرية

---

(١) «منهاج السنة» (٢/ ٤١٥).

ونحوهم، أو هو مجموع الأمرين كما يقوله الجمهور...»[(١)].

فالمعتزلة يرون أن الخطاب (الوحي) مجرد كاشف للنبوة، وإلا فصفاتها ثابتة بدون الخطاب.

وبنوا على ما سبق أن النبوة ليست فضلاً من الله تعالى، بل جزاء عمل سابق.

* والرد عليهم:

١- أنهم بنوا هذا على أصلهم الفاسد في الظلم، وقد سبق بيان فساده في باب القدر.

٢- أن قولهم مخالف للكتاب والسنة وسلف الأمة، قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ يَصْطَفِى مِنَ ٱلْمَلَٰٓئِكَةِ رُسُلًا وَمِنَ ٱلنَّاسِ﴾ [الحج:٧٥]، وقوله تعالى: ﴿وَكَانَ فَضْلُ ٱللَّهِ عَلَيْكَ عَظِيمًا﴾ [النساء:١١٣]، ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ وَسُلَيْمَٰنَ عِلْمًا ۖ وَقَالَا ٱلْحَمْدُ لِلَّهِ ٱلَّذِى فَضَّلَنَا عَلَىٰ كَثِيرٍ مِّنْ عِبَادِهِ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴿١٥﴾﴾ [النمل:١٥]، وقال سبحانه عن عباده الصالحين: ﴿وَمَا كُنَّا لِنَهْتَدِىَ لَوْلَآ أَنْ هَدَىٰنَا ٱللَّهُ﴾ [الأعراف:٤٣].

٣- هذه المسألة راجعة إلى مسألة خلق أفعال العباد، وقد سبق بيان ضلالهم فيها.

٤- أن هذا القول أشبه بقول الفلاسفة كما ذكره شيخ الإسلام.

٥- قال شيخ الإسلام[(٢)]: «أنه لا يظن أن هذا هو مجرد النبوة، وأن من حصلت له هذه الخصال التي ذكروها فقد صار نبياً، فإن كثيراً من آحاد المؤمنين تحصل له هذه الثلاث وما هو أكمل منها تحصل له قوة علمية وقوة عملية، ويحصل له إحساس باطن فيرى ويسمع في باطنه وهو من آحاد المؤمنين، فمن جعل هذا حدَّ النبي ومنتهاه كان مبطلاً جاحداً لحقيقة ما خص

(١) «الصفدية» (١/ ٢٢٥).

(٢) في «الصفدية» (١/ ٢٢٩).

الله به أنبياءه...».

٦- وقال: «إن النبوة لا تنال باكتساب الإنسان واستعداده...»[(١)].

* الرافضة:

سبق إشارة من كلام شيخ الإسلام إلى أنهم كالمعتزلة، والنبي عندهم: هو المخبر عن الله تعالى بغير واسطة البشر...[(٢)].

* الخوارج:

لم أقف على قولهم.

* الجهمية ووافقهم الأشاعرة وجميع الجبرية:

النبوة عندهم صفة إضافية وليست صفة ثبوتية ولا مستلزمة لصفة يختص بها النبي، وإنما هي مجرد تعلق الخطاب (الوحي) من الله تعالى بالنبي، فالنبوة: مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة: مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه إليه... وبنوا عليه أن النبوة لا تعود للحكمة بل لمحض المشيئة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فهؤلاء – أي: الأشاعرة والجهمية – يُجَوِّزون بعثة كل مكلف، والنبوة عندهم مجرد إعلامه بما أوحاه إليه، والرسالة مجرد أمره بتبليغ ما أوحاه الله إليه، وليست النبوة صفة ثبوتية ولا مستلزمة لصفة يختص بها، بل هي من الصفات الإضافية كما يقولون مثل ذلك في الأحكام الشرعية»[(٣)].

---

(١) راجع: «النبوات» (١/ ٣٣-٣٤)، (٢/ ٩٨٩)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٥٧-٤٥٩)، « «شرح الطحاوية» لآل الشيخ (ص ٤٢) وغيرها.

(٢) بواسطة: العصمة في الفكر الإسلامي (ص ٥٠).

(٣) «منهاج السنة» (٢/ ٤١٤).

وقال الشهرستاني: «قالت الأشاعرة: النبوة ليست صفة راجعة إلى نفس النبي ولا درجة يبلغ إليها أحد بعلمه...»(١).

وقال الآمدي: «وليست النبوة هي معنى يعود إلى ذات من ذاتيات النبي، ولا إلى عرض من أعراضه استحقها بكسبه وعلمه... ليست إلا موهبة.. وهي قوله لمن اصطفاه واجتباه: إنك رسولي ونبيي»(٢).

وقد رد عليهم شيخ الإسلام بردود كثيرة في كتابه «النبوات» وغيره.

* ومن الردود عليهم:

١- أن نفيهم لكون النبوة صفة ثبوتية راجع إلى أصلهم الفاسد في الجبر وأفعال العباد والهداية ونفي الأسباب ونفي الحكمة... وقد سبق بيان ضلالهم فيما سبق في باب القدر.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فمن نفى الحِكم والأسباب في الأفعال... كما هو قول جهم وكثير من الأشاعرة... فهؤلاء يجوزون بعثة كل مكلف...»(٣).

٢- أن مذهبهم مخالف للكتاب والسنة وسلف الأمة.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعۡلَمُ حَيۡثُ يَجۡعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، ومن علم أحوال الأنبياء وما خصهم الله تعالى به من الصفات علم بطلان مذهب الأشعرية. وقد سبق ذكر الأدلة في الفصل السابق.

٣- أن الأشاعرة اضطربوا في باب النبوة – وفي غيره – وعند التحقيق فالقوم لم يعرفوا

---

(١) «نهاية الأقدام» (ص ٤٦٢).

(٢) «غاية المرام في علم الكلام» (ص ٣١٧).

(٣) وذكر الكلام السابق.

النبوة ولم يثبتوا ما يدل عليها، فليس عندهم لا هدى ولا بينات...[(١)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى[(٢)]: «لكن لما تكلموا في إثبات النبوة... فصار طالب العلم والهدى إذا عرف حقيقة ما عندهم لم يجد ما ذكروه يدل على ثبوت نبوة الأنبياء، بل وجده يقدح في الأنبياء ويورث الشك فيهم أو الطعن...». اهـ بتصرف[(٣)].

* الصوفية:

جمهورهم أشاعرة كما سبق.

وكثير من غلاتهم على مذهب الفلاسفة كالحلاج وابن عربي وابن سبعين والعيدروس... فقد ذكر عبد القادر العيدروس أن النبوة تكتسب بالرياضة...[(٤)].

ولابن عربي كلام نحوه ذكره في فتوحاته وغيرها[(٥)].

وهذه الكفريات هي التي شجعت مدعي النبوة على الادعاء.

وقد رد شيخ الإسلام وعلماء الأمة على هذه الضلالات في مواضع كثيرة[(٦)].

---

(١) «النبوات» (ص ٦٤٣).

(٢) (ص ٩٣٦ وما بعدها).

(٣) وراجع: «الفتاوى» (٤/ ٣١٩)، «النبوات» (١/ ٣١-٣٢) «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٥٧-٤٦٣)، وغيرها.

(٤) «غاية القُرب» (ص ٨٧).

وانظر: «الصوفية في حضرموت» (ص ٦١٥).

(٥) انظر: «التصوف: المنشأ والمصدر» (ص ٢١٣-٢١٦) ط: الإمام المجدد.

(٦) راجع: «منهاج السنة» (١/ ٦)، (٢/ ٤١٥-٤١٦)، «النبوات» (١/ ٣٤) وغيرها.

* الحزبية:

لم أقف على قولهم في هذه المسألة. غير أني قرأت كلاماً غريباً للمودودي[(١)] قال: (معرفة النبي) يولد الأنبياء على طبيعة خاصة يمتازون بها... وكذلك تلقى في روع النبي وتجول في ذهنه أفكار مبتكرة لا تخطر ببال أحد من البشر وينفذ نظره إلى أمور دقيقة لا يهتدي إليها نظر سائر الناس ولا يفهمونها... اهـ * * * *

المسألة الثالثة: هل النبوة ثابتة بالعقل وواجبة بالعقل.

* الخوارج:

وهم يعظمون العقل ويقولون بالتحسين والتقبيح، ولم أقف لهم على نص في هذه المسألة.

* الرافضة:

الذي يظهر أنهم على مذهب المعتزلة.

* المعتزلة:

إرسال الرسل واجب بالعقل، وهو من باب: الإيجاب على الله تعالى أن يفعل الأصلح بعباده ومنه إرسال الرسل، وبناءً على التحسين والتقبيح.

قال عبد الجبار المعتزلي: قال مشيختنا: «إن البعثة متى حسنت وجبت»[(٢)].

وقال الغزالي: «وقالت المعتزلة: إن بعثة الرسل واجبة»[(٣)].

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ثم المتكلمون من المعتزلة وغيرهم يوجبون النبوة على

(١) في كتاب «مبادئ الإسلام» (ص ٤٢).

(٢) «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٦٤).

(٣) «الاقتصاد في الاعتقاد» (ص ١٩٥).

الله تعالى على طريقتهم في إيجاب ما يوجبون عليه...»[(١)].

وقال: «والذين قالوا أن حكمته أو مشيئته توجب ذلك يقولون أن ذلك قد يعرف بالعقل أنه لابد من إرسال الرسل، وأن ذلك واجب في حكمته، وهذا قول... المعتزلة والكرامية والحنفية – يعني الماتريدية – أو أكثرهم...»[(٢)].

فالماتريدية هنا توافق المعتزلة.

* ويرد عليهم من وجوه:

١ – أن هذا مخالف لأدلة الكتاب والسنة ومذهب سلف الأمة، وقد سبق بيانه غير مرة.

٢– يقال لهم: إن أردتم أنه واجب أوجبه على الباري سبحانه غيره فهذا باطل، فإن الله تعالى منزه عن ذلك لمنافاته لكماله ومشيئته... ﴿لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ وَهُمْ يُسْـَٔلُونَ ﴿٢٣﴾﴾ [الأنبياء:٢٣]، ﴿وَهُوَ ٱلْقَاهِرُ فَوْقَ عِبَادِهِۦ﴾ [الأنعام:١٨].

٣– ويقال لهم: إذا كان مرادكم الواجب الذي أوجبه سبحانه على نفسه بمقتضى عدله وحكمته، وهو أنه تعالى لا يعذب إلا بعد إرسال الرسل فهذا حق – والواقع أنهم لا يَقولون به – والأدلة تعضد هذا القول الحق، قال تعالى: ﴿وَمَا كُنَّا مُعَذِّبِينَ حَتَّىٰ نَبْعَثَ رَسُولًا﴾ [الإسراء:١٥]...

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «إن تعذيب الله لمن يريد أن يعذبه لا يكون إلا بعد إرسال الرسل، أما قبل ذلك فإنه لا يريد هلاكهم، لأنهم معذورون بغفلتهم وعدم بلوغ الرسالة إليهم، قال تعالى: ﴿ذَٰلِكَ أَن لَّمْ يَكُن رَّبُّكَ مُهْلِكَ ٱلْقُرَىٰ بِظُلْمٍ وَأَهْلُهَا غَٰفِلُونَ ﴿١٣١﴾﴾

---

(١) «شرح الأصفهانية» (ص ٥٠٢).

(٢) «الفتاوى» (١٦/ ٤٩٨).

[الأنعام: ١٣١]...[1].

فإذا ثبت أنه لم يوجبه عليه أحد وأنه أوجبه على نفسه تفضلاً منه ورحمة بعباده؛ تبين فساد قول المعتزلة (أنه لو لم يفعله لأخل بما هو واجب عليه)[2].

* الأشاعرة والجهمية:

قالوا: إن النبوة جائزة والعقل لا يثبتها ولا يعرف حسنها وضرورتها ووجوبها، بل هي راجعة لمجرد المشيئة لا إلى الحكمة...

قال شيخ الإسلام في مذهب الأشاعرة والجهمية: «ومنهم من يقول: لا يُعلم شيء من ذلك إلا بالخبر، وهذا قول الجهمية والأشاعرة...[3].

وقال الرازي في محصله: «لا يجوز أن يفعل الله شيئاً – ومن ذلك إرسال الرسل – بغرض حكمة، خلافاً للمعتزلة وأكثر الفقهاء».

* ويرد عليهم:

١- مخالفة قولهم للشرع والعقل كما سبق بيان بطلان مذهبهم في التحسين والتقبيح،...

٢- نفي الحكمة مصادمة للأدلة وتلزم منه لوازم تدل على بطلان مذهبهم، وقد سبق في بابه.

٣- أن حاجة الناس إلى الرسل فوق حاجتهم إلى كل شيء، فلا غنى لهم عنها.

٤- الأدلة الكثيرة التي سبق ذكرها ترد عليهم ايضًا[4].

---

(١) «شفاء العليل» (ص ٢٨١).

(٢) راجع: المعتزلة وأصولهم الخمسة» (ص ٢٠٤-٢٠٦)، «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٦٣-٤٦٥).

(٣) «الفتاوى» (١٦/ ٤٩٨).

(٤) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٦٣-٤٦٥).

* الصوفية:

كالأشاعرة.

* الحزبية:

لا أعلم قولهم.

* * * *

المسألة الرابعة: عصمة الرسل.

* الخوارج:

وهم في هذا الباب من شرار المبتدعة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والخوارج جوزوا على الرسول نفسه أن يجور ويضل في سنته، ولم يوجبوا طاعته ومتابعته، وإنما صدقوه فيما بلغه من القرآن دون ما شرعه من السنة التي تخالف بزعمهم ظاهر القرآن...»[(١)].

وذهب طائفة من الخوارج إلى أن النبي يجوز أن يكفر بعد النبوة، وهم الأزارقة[(٢)].

وفساد مذهب الخوارج ظاهر، وقد سبق رده وردمه[(٣)].

* الرافضة:

جمهورهم يقولون بعصمة الرسل والأنبياء مطلقاً قبل البعثة وبعدها. ولهم في هذا تناقضات غريبة.

---

(١) «الفتاوى» (١٩/ ٧٣)، (١٣/ ٤٨، ٤٩)، «دراسات في الأهواء» (٢/ ٣١).

(٢) «الأحكام» للآمدي (١/ ٢٤٢)، «شرح المواقف» (٨/ ٢٦٤)، «العصمة» (ص ٨٩-٩٠).

(٣) وانظر: «حقوق النبي» (١/ ١٤٦ حاشية).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وبهذا يظهر جواب شبهة من يقول: إن الله لا يبعث نبياً إلا من كان معصوماً قبل النبوة كما يقول ذلك طائفة من الرافضة وغيرهم...».

وذكر ابن أبي الحديد في «شرح نهج البلاغة» (٧/ ١٠-١١) أن الإمامية قالوا: لا يجوز أن يبعث الله نبياً قد وقع منه قبيح قبل النبوة لا صغيراً ولا كبيراً...

وقال الرازي: «اختلف الناس في وقت العصمة على ثلاثة أقوال:

أحدها: قول من ذهب إلى أنهم معصومون من وقت مولدهم، وهو قول الرافضة.

وثانيها: قول من ذهب إلى أنهم معصومون من وقت بلوغهم ولم يجوزوا منهم ارتكاب الكفر والكبيرة قبل النبوة، وهو قول كثير من المعتزلة.

وثالثها: قول من ذهب إلى أن ذلك لا يجوز وقت النبوة، أما قبل النبوة فجائز، وهو قول أكثر أصحابنا وقول أبي الهذيل وأبي علي من المعتزلة...»(١).

وقال الشريف المرتضى الزبيدي: «واعلم أن الخلاف بيننا وبين المعتزلة في تجويز الصغائر على الأنبياء يكاد يسقط عند التحقيق، لأنهم إنما يجوزون من الذنوب ما لا يستقر له استحقاق عقاب، وإنما يكون حظه نقص الثواب... لأن الشيعة إنما تنفي عن الأنبياء عليهم السلام جميع المعاصي والذنوب...» إلخ(٢).

* والجواب عليهم:

١- أن هذا القول مصادم للأدلة كما سبق في الفصل السابق، ومنها قوله تعالى: ﴿وَعَصَىٰٓ ءَادَمُ رَبَّهُۥ فَغَوَىٰ﴾ [طه:١٢١] ونحوها، فالقول بالعصمة المطلقة غير صواب.

---

(١) «تفسير الرازي» (١/ ٣٠٨).

(٢) «العصمة في الفكر الإسلامي» (ص ٨٤).

٢- أنهم توهموا أن الذنوب تنافي الكمال ولو تاب منها، وهذا غير صحيح، فإن التوبة تجب ما كان قبلها، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ يُحِبُّ ٱلتَّوَّٰبِينَ﴾ [البقرة:٢٢٢]، ومعلومٌ أن الأنبياء يبادرون إلى التوبة ولا يؤخرونها.

٣- الشيعة ترمي من وراء هذا القول إلى إعلان (عصمة الأئمة)، فهم معصومون من الخطأ، قال بعض الشيعة: «الأئمة لا يتصور فيهم السهو أو الغفلة...»(١).

ونقل إبراهيم الموسوي عن الصادق قوله: «اعتقادنا في الأنبياء والرسل والأئمة والملائكة أنهم معصومون مطهرون من كل دنس لا يذنبون ذنباً صغيراً ولا كبيراً...»(٢).

ونقل المجلسي الإجماع عند الشيعة على ذلك(٣)، ويكفِّرون من قال بخلاف هذا.

وهذا الذي ذهبوا إليه غلو ومبالغة، وتفضيلاً لهم على الأنبياء عليهم السلام، وهذا كفر بالإجماع، كما سيأتي في مسألة المفاضلة قريباً.

وأيضاً دعوى عصمة الأئمة رتبوا عليها وجوب اتباعهم؛ لأن المعصوم يجب اتباعه في كل حال وقول، وهذا المذهب باطل بالكتاب والسنة والإجماع، قال تعالى: ﴿وَمَا ٱخۡتَلَفۡتُمۡ فِيهِ مِن شَيۡءٖ فَحُكۡمُهُۥٓ إِلَى ٱللَّهِ﴾ [الشورى:١٠]، وأدلة كثيرة بهذا المعنى ولم يأمر بالرجوع إلى الإمام الذي تدعيه الرافضة، والعجيب أن في روايات كثيرة للشيعة تصريح بحصول الخطأ والمعصية من الأئمة، وهذا يهدم ما بنوه، ولهذا كان بعضهم يحتار في هذه المسألة.

٤- ومن تناقضات القوم في عصمة الأنبياء حصول طعنهم في الأنبياء، ولا غرابة في تناقض أصحاب الباطل، فهذا شأن المبطلين، ومن ذلك:

(١) «الحكومة الإسلامية» للخميني (ص ٩١).

(٢) «عقائد الإمامية» (ص ١٥٧).

(٣) «بحار الأنوار» (٢٥/ ٣٥٠-٣٥١) و(٢١١).

- أن منهم من زعم أن الأنبياء أتباع لعلي رضي الله عنه، وأن يونس عليه السلام حبس في بطن الحوت حين أنكر ولاية علي حتى أقر بها[(١)].

ومنها: أن جبريل خان الرسالة - كما تقول الخطابية - وأعطاها لمحمد وهي كانت لعلي.

ومنها: زعم بعضهم أن النبي ﷺ سيدخل جزء منه النار لمعاشرته عائشة وهي - عندهم - زانية.

ومنها: زعمهم أن الأنبياء معصومون عن الكفر إلا في حالة خوف الهلاك، فيجوز إظهار الكفر تقية...

ومنها: قول الخميني: «إن الأنبياء لم ينجحوا في مهمتهم، والذي سينجح هو المهدي المنتظر...»[(٢)].

* المعتزلة:

هم أشبه بالرافضة في الجملة في القول بالعصمة مطلقاً في حق الأنبياء، كما سبق نقله عن الرازي والمرتضى في باب الرافضة.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إنما نقل ذلك القول في العصر المتقدم عن الرافضة ثم عن بعض المعتزلة ثم وافقهم عليه طائفة من المتأخرين»[(٣)].

---

(١) «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٦٧-٣١٩)، «بصائر الدرجات» (ص ٢٢).

(٢) راجع للمزيد: «الفتاوى» (٤/ ٥١٨)، (٣٥/ ١٢٠-١٢٦)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦١٢، ٧٧٥-٨٠١)، «الرسل والرسالات» (ص ١١٤-١١٦)، «التنبيهات المختصرة على مخالفة الشيعة لعلي وآل بيته البررة» (ص ٢٥-٢٧)، «العصمة في الفكر الإسلامي» (ص ٨٨)، «حقوق النبي» (١/ ١٤٦ حاشية) وغيرها.

(٣) «الفتاوى» (٤/ ٣٢٠).

من خلال كلام شيخ الإسلام علمنا أن المعتزلة غير متفقة على رأيها في العصمة.

- وقد رد شيخ الإسلام على الغلاة في العصمة فقال بعد الكلام السابق: «ثم الإسماعيلية كانوا هم وأتباعهم يقولون بمثل هذه العصمة لأئمتهم ونحوهم... فهؤلاء وأمثالهم من الغلاة القائلين بالعصمة وقد يكفِّرون من ينكر القول بها وهؤلاء الغالية هم كفار باتفاق المسلمين، فمن كفر القائلين بتجويز الصغائر عليهم كان مضاهياً لهؤلاء الإسماعيلية والنصيرية والرافضة والاثني عشر...» اهـ بتصرف.

- ومن غرائب المعتزلة مع غلوهم في العصمة: غلوهم في مخالفة الرسل في التوحيد ومعارضتهم السنة النبوية بالشبه، ورد الأدلة الشرعية إذا عارضها العقل المعتزلي.

- مخالفة رأيهم للكتاب والسنة وسلف الأمة ومصادمة للأدلة، بل تكلف تأويلها من جنس تأويلات الباطنية[(١)].

* الأشاعرة والماتريدية:

لهم قولان، أشهرهما موافقة المعتزلة، ومنهم من وافق الرافضة.

وطائفة أخرى منهم وافقت الخوارج، ﴿كُلُّ حِزْبٍ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ﴾، ومن القائلين بالعصمة المطلقة: السنوسي والبيجوري والرازي والغزالي وغيرهم.

ومن القائلين بها يوافق الخوارج: الباقلاني وأبي جعفر السمناني صاحبه وغيرهما، ومنهم من وافق أهل السنة وهم قليل.

قال السنوسي في أم البراهين: فهم معصومون من الصغائر والكبائر قبل النبوة وبعدها، فلا

---

(١) «الفتاوى» (١٠/ ٣١١-٣١٤).

راجع: «العصمة» (ص ٨٧)، وقد نبهنا أن هذا الكتاب فيه أغلاط. «تنزيه الأنبياء» (ص ٢-٣)، «شرح المواقف» (٨/ ٢٦٤-٢٦٥).

يقع منهم محرم ولا مكروه لا عمداً ولا سهواً من حين فطرتهم إلى حين انتقالهم إلى دار الكرامة.

ونحوه قال البيجوري والبغدادي، وادعى الآمدي والجرجاني والرازي إجماع الأمة على ذلك(١).

وقال الباقلاني: «لا يمتنع عندنا أن يدعي مدعٍ منهم الربوبية من جهة العقل لولا الإجماع على منع ذلك...»(٢).

وقال الجويني في «الإرشاد»: «ولا يمتنع شيء لتقبيح العقل».

وقد رد عليهم شيخ الإسلام بردود كثيرة بل كتابه «النبوات» ألفه رد على الباقلاني في كتابه «البيان».

وقال رحمه الله تعالى: «والمقصود أن هؤلاء الأشاعرة لما احتاجوا إلى إثبات النبوات اضطربوا في صفة النبي وما يجوز عليه، وفي الآيات التي يعلم بها صدقه، فجوزوا أن يرسل الله من يشاء بما يشاء، وجوزوا من جهة العقل ما ذكره القاضي أبو بكر الباقلاني أن يكون الرسول فاعلاً للكبائر، إلا أنه لابد أن يكون عالماً بمرسله، لكن ما عُلم بالخبر أن الرسول لا يتصف به علم من جهة الخبر فقط لا لأنه منزه عن إرسال الظالم أو مرتكب الفواحش، فإنه لا يصلح نفي شيء من ذلك بالعقل، لكن بالخبر وهم عمدتهم في السمعيات الإجماع... فلم يعتمد القاضي أبو بكر وأمثاله في تنزيه الأنبياء لا على دليل سمعي ولا عقلي، وإنما اعتمد على

---

(١) «شرح المواقف» (ص ١٣٤)، «الإحكام في أصول الأحكام» (١/ ١٢٨)، «عصمة الأنبياء» للرازي (ص ١٨).

(٢) «البيان» (ص ١٠٣).

الإجماع..»[١].

وقال[٢]: «وقال محققو هؤلاء – أي: الأشاعرة – كأبي المعالي وغيره أنه ليس في السمع قاطع يوجب العصمة، والظواهر تدل على وقوع الذنوب منهم...».

ورد عليهم ابن حزم رحمه الله تعالى فقال: «ومن كفرياتهم الصلع قول السمناني إذ نص على أن الباقلاني كان يقول: إن جميع المعاصي كلها لا نحاشي شيئاً منها... جائز وقوعها من النبي حاشا الكذب في البلاغ...»[٣].

ومما يرد به على الأشاعرة الغلاة في العصمة ما سبق عند الرد على الرافضة والمعتزلة[٤].

* الصوفية:

عامتهم غلاة في القول بالعصمة وغلاة في مخالفة الرسل، وهذا حال المبتدعة، وقد اقتبس الصوفية من قول الرافضة بعصمة الأئمة: القول بعصمة الأولياء...

قال أبو القاسم القشيري: «واعلم أن من أجل الكرامات التي تكون للأولياء دوام التوفيق للطاعات والعصمة عن المعاصي والمخالفات»[٥].

وبالغ حتى قال في الولي: «الذي لا يخلق الله له الخذلان الذي هو القدرة على العصيان».

وذكر الواسطي محمد بن موسى الصوفي أن الأولياء ثلاث طبقات:

---

(١) «النبوات» (ص ٤٧٥).

(٢) في «منهاج السنة» (٢/ ٤١٤).

(٣) «الفصل» (٤/ ٢٢٢)، وفي طبعة أخرى (٤/ ٢).

(٤) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٦٦-٤٧١)، «حقوق النبي» (١/ ١٤٦، ١٦٠) وكتاب «النبوات» لشيخ الإسلام.

(٥) «الرسالة» (ص ٦٦٧).

١- طبقة منَّ الله تعالى عليهم بأنوار الهداية، فهم معصومون من الكفر والشرك والنفاق.

٢- وطبقة مَنَّ الله تعالى عليهم بأنوار العناية، فهم معصومون من الكبائر والصغائر.

٣- وطبقة مَنَّ الله تعالى عليهم بالكفاية، فهم معصومون من الخواطر الفاسدة(١).

وصرح بعصمة الولي: الشعراني والحديدي وغيرهما.

وبنوا على ذلك طاعة الشيوخ - الأولياء - طاعة مطلقة، والإيمان بكل ما جاؤوا به ولو كان ظاهره العصيان إلا أنه في حقهم ليس بمعصية...

وهذا يدلَّك أن دعواهم بالعصمة المطلقة للرسل إنما هو مدخل لدعوى عصمة الأولياء عندهم، كل هذا ليتسنى للولي الصوفي نشر الفساد دون معارض.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام ردوداً كثيرة - وغيره - وبين أن هذا لم يكن للصحابة وهم سادات الأولياء، وأن من ادعى العصمة المطلقة وطاعته في كل أمر فهم مخطئون، ومثل هذا أضل الناس...

وقال: «بل يجب عليه - أي: الولي - أن يعرض ذلك جميعه على الكتاب والسنة، فإن وافقه قبله، وإن خالفه لم يقبله...»(٢).

وقال: «ليس من شرط الولي أن يكون معصوماً لا يغلط ولا يخطئ...»(٣).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «إن كون العبد ولياً لله تعالى لا ينافي ظلم العبد نفسه أحياناً بالذنوب... ولهذا قال صديق هذه الأمة للنبي ﷺ: علمني دعاءً أدعو به في صلاتي، فقال:

---

(١) «حلية الأولياء» (١٠/ ٣٥٠).

(٢) «الفرقان» (٥٠-٥٥).

(٣) «الفتاوى» (١١/ ٢٠١).

«قل: اللهم إني ظلمت نفسي ظلماً كثيراً، ولا يغفر الذنوب إلا أنت، فاغفر لي...»(١).

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى: «واعلم أن أولياء الله – غير الأنبياء – ليسوا معصومين، بل يجوز عليهم ما يجوز على سائر عباد الله المؤمنين»(٢).

– ثم إن الله تعالى لم يوجب الطاعة المطلقة لأحد من الناس إلا لرسله، قال تعالى: ﴿أَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَأُولِي الْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، فأطلق طاعة رسوله ولم يطلق طاعة ولاة الأمر ولا غيرهم.

– وأمرٌ آخر: أن أولياء الصوفية من أمثال الجنيد والبسطامي والحلاج وابن عربي وابن علوان والعيدروس والرفاعي والشاذلي وابن العجيل وغيرهم ما بين عصاة أو شر من ذلك.

– ولو فرضنا ولايتهم وعصمتهم فهل هذا مبرر لعبادتهم كما تفعل الصوفية بالنذر والذبح لهم ودعائهم والاستغاثة بهم... إلخ(٣).

* الحزبية:

هم خليط، إلا أن جماعة منهم على مذهب الأشاعرة والمعتزلة في العصمة.

وقد قرر ذلك تصريحاً الصابوني في كتابه «النبوة والأنبياء» وأشار إليه سعيد حوى في «الأساس في السنة»، ونُقل عن الغزالي ما يفيد ذلك، والعجيب عندما ترى الغزالي يطعن في السنة ويرد الأحاديث الصحيحة وينسى تقريره للعصمة.

ولسيد قطب كلاماً نحو ما سبق في «العقائد الإسلامية»، وهو ما يدندن حوله صاحب

(١) «طريق الهجرتين» (ص ٣٣٢).

(٢) «قطر الولي» (ص ٢٣٤).

(٣) راجع: «تقديس الأشخاص عند الصوفية» (١/ ٢٢٠-٢٤٢)، «الصوفية في حضرموت» (ص ٧٥٦-٧٩٠) وغيرهما.

كتاب «العصمة في الفكر الإسلامي»، وانظر «عقيدة المسلم» للغزالي، قال فيه: «وقد قرر علماء المسلمين أن العصمة واجبة لرسل الله كافة... فلا يليق أن تصدر عن أحدهم كبيرة لا قبل البعثة ولا بعدها، ولا تصدر عن أحدهم صغيرة تخل بالمروءة أو تسقط الاعتبار، وقد تقع منهم أخطاء يعاتبون عليها من الله...» إلخ[(١)].

وأهل البدع مع غلوهم في القول بالعصمة هم غلاة في مخالفة السنة، ولا أُبْعِد لو قلت إن المبتدعة المتحزبة وغيرهم من المبتدعة أطوع وأتبع لزعمائهم من رسول الله ﷺ.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الخامسة: الغلو في الرسل عامة وفي رسولنا ﷺ خاصة، والغلو أحد سمات أهل الأهواء، وأشهر الفرق غلواً: الرافضة الصوفية.

- وبهم نبدأ -.

❊ الأشاعرة والماتريدية والصوفية:

وهذه الفرق امتزجت مع الصوفية فولدت المصائب العظام والشرك والآثام...

- ومن ذلك: الاستغاثة والذبح والنذر... لقبور الأنبياء وغيرها من الشركيات كما سبق، فالرسول عندهم بعد موته ينفع ويدفع الضر...

- ومنها: قولهم: إن محمداً أول مخلوق، ومن نوره خلق الخلق...

- ومنها: أن الأنبياء كانوا يتوسلون بمحمد ﷺ...

---

(١) «الأساس في السنة» (١/ ١٦٦-١٦٧) كتابه «النبوة والأنبياء» (ص ٥٧)، «العقائد الإسلامية» (ص ١٨٢) «العقائد الإسلامية» (ص ١٨٢)، «العصمة في الفكر الإسلامي» (ص ٦٦)، وانظر «عقيدة المسلم» للغزالي (ص ١٨٢-١٨٦).

- ومنها: أن كل ما في الدنيا ما خلق إلا لأجل النبي ﷺ، وفي ذلك قال قائلهم:

لولاه ما خلقت شمس ولا قمر ... ولا نجوم ولا لوح ولا قلم

- ومنها قول البوصيري:

فإن من جودك الدنيا وضرتها ... ومن علومك علم اللوح والقلم

- ومنها قولهم بالحقيقة المحمدية وهي:

قال القاشاني: هي الذات مع التعين الأول، فله الأسماء الحسنى كلها، وهو الاسم الأعظم...[(١)].

ويعرفه ابن عربي: بحقيقة الحقائق[(٢)].

وتعرفها سعاد الحكيم: بالإنسان الكامل بأخص معانيه...[(٣)].

وخلاصة ذلك: أن محمداً ﷺ هو الله تعالى.

وهذا كفر صراح، ﴿لَقَدْ كَفَرَ الَّذِينَ قَالُوا إِنَّ اللَّهَ هُوَ الْمَسِيحُ ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [المائدة:٧٢].

وضلال الصوفية في هذا لا يكاد يحصر، وهم يسارعون بها إلى أضل الضلال[(٤)].



(١) «اصطلاحات صوفية» (ص ٨٠)، «التعريفات» للجرجاني (ص ٤٠).

(٢) «الفتوحات» (١/ ١١٨).

(٣) كما في «المعجم الصوفي» (١/ ٣٤٨).

(٤) راجع: «مجمل عقائد الصوفية» (٢٠-٢١)، «الإنسان الكامل في الفكر الصوفي» (ص ١٧٣-١٨٠)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٨٠-٤٨٢)، «الصوفية في حضرموت» (٦٢٠-٦٢٥)، وغيرها.

المسألة السادسة: قولهم في صفة النبوة بعد الموت وحياة الرسل والأنبياء في قبورهم.

*** الأشاعرة:**

افترقوا على قولين: فزعم ابن فورك أن الأنبياء بعد موتهم لا يعتبرون أنبياء، وأن وصف النبوة يزول عنهم بمجرد موتهم، فمحمد ﷺ ليس نبياً اليوم وكذا سائر الأنبياء.

وشبهتهم قولهم: (العرض لا يبقى زمانين) والنبوة – عندهم – عرض، فلا تبقى زمن الحياة والموت.

ثم ذكروا أن حياة الأنبياء في قبورهم كغيرهم من الناس.

وذهب جمهورهم إلى أنهم أنبياء أحياء وأمواتاً، لكن حملهم الأصل الفاسد (العرض لا يبقى زمانين) على بدعة جديدة وهي: أن حياة الأنبياء في قبورهم حياة دنيوية لا برزخية، وألف البيهقي ثم السيوطي وغيرهما في نصرة هذا القول، وقرره السهارنفوي الماتريدي في كتاب «المهند على المفند» ونقله عن السيوطي والسبكي تقي الدين...

أما القول الأول فقد كفَّر ابنُ حزم من يقول به، حيث قال: «حدثت فرقة مبتدعة تزعم أن محمداً ﷺ ليس هو الآن رسولاً، ولكنه كان رسول الله، وهذا القول ذهب إليه الأشعرية... وهذه مقالة خبيثة، وإنما حملهم على هذا القول الفاسد أن الروح عرض، والعرض يفنى ويحدث ولا يبقى وقتين، فروح النبي ﷺ قد فنيت وبطلت ولا روح له الآن عند الله تعالى، وأما جسده ففي قبره موات، فبطلت نبوته بذلك ورسالته، ونعوذ بالله من هذا القول، فإنه كفر صراح لا ترداد فيه، ويكفي في بطلان هذا القول الفاحش الفظيع... الأذان كل يوم خمس مرات: أشهد أن لا إله إلا الله وأشهد أن محمداً رسول الله، فالأذان كذب على قولهم، وهذا كفر مجرد.

وقال: «وسبب هذه المقولة من ابن فورك الأصل الفاسد عند المذهب الأشعري (أن العرض

لا يبقى زمانين) وأن النبوة والرسالة صفة للحي، وصفات الحي أعراض، وهذه الأعراض تبقى مشروطة بالحياة قائمة بها تزول بزوالها، فكيف يكون رسولاً نبياً بعد موته.

فالتزموا بعد انتفاء حياة النبي ﷺ انتفاء رسالته وزوالها، ثم رقعوا بدعتهم هذه ببدعة أخرى وهي أن الرسول حي في قبره حياة دنيوية، وبهذا لا زالت رسالته».

وقال الذهبي(١): «ونقل أبو الوليد الباجي أن السلطان محمود بن سبكتكين سأل ابن فورك عن رسول الله؟ فقال: كان رسول الله، أما اليوم فلا. فأمر بقتله بالسم». اهـ

وأما القول الثاني فقد رد عليهم ابن القيم في النونية - كما مر في الباب السابق – وفند شبهتهم.

ومن نتائج قولهم هذا أنهم جعلوه ذريعة للشرك من دعاء الأموات والاستغاثة بهم، لأنهم – عندهم – أحياء يسمعون ويغيثون.

وتناسوا أن دعاء غير الله تعالى فيما لا يقدر عليه إلا الله تعالى شرك أكبر، سواء كان حياً كالملائكة والجن وغيرهما أو ميتاً [كما سبق في باب الألوهية].

- ومما يرد عليهم قوله تعالى: ﴿إِنَّكَ مَيِّتٌ وَإِنَّهُم مَّيِّتُونَ ٣٠﴾ [الزمر:٣٠]، ﴿وَمَا جَعَلْنَا لِبَشَرٍ مِّن قَبْلِكَ ٱلْخُلْدَ﴾ [الأنبياء:٣٤]، وفي حديث أم سلمة في الحوض وغيرها: «فيقال: إنك لا تدري ما أحدثوا بعدك»، وحديث عائشة مرفوعاً: «إنه لم يمت نبي حتى يخير»، وأدلة كثيرة تزيد على مائة دليل(٢).



(١) في «السير» (١٧/ ٢١٦).

(٢) راجع: «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٧١-٤٧٩)، «شرح ابن عيسى على النونية» وغيرها.

المسألة السابعة: في آيات الأنبياء (دلائل النبوة).

*** الرافضة:**

يرون أن دلائل النبوة هي المعجزات وغيرها، إلا أنهم لا يعتنون بذكرها وشرحها، وسبب ذلك اشتغالهم بذكر معجزات الأئمة.

وفي ذلك يقولون: إن الإمامة استمرار للنبوة، فكما أن الله سبحانه يختار من يشاء من عباده للنبوة والرسالة ويؤيده بالمعجزة... فكذلك يختار للإمامة(١).

وقال البحراني في «ينابيع المعاجز» (ص ٢): «أظهر الله على أيديهم المعاجز والدلائل لأنهم حجته على عباده». اهـ فالأئمة كالأنبياء – عندهم –، وبعضهم يفضلهم. ووصل بهم الأمر أن جعلوا للأئمة صفات الألوهية والربوبية وعدوها معجزات، وقد ذكر صاحب «بحار الأنوار» (٢٧/ ٢٩–٣١) أن جميع معجزات الأنبياء حصلت للأئمة...

وخرافات الشيعة في هذا لا تكاد تحصر، فهذه المعجزات التي يذكرونها كذب وافتراءات، والقوم لا يستحيون من الفضائح، وقد سبق أن آيات الرسل لا تماثلها آيات غيرهم من أتباعهم إلا فيما هو من الآيات الصغرى لا الكبرى(٢).

*** المعتزلة:**

وهم أضل سبيلاً في هذا، فقد أنكروا بعض الآيات لأنها تخالف العقل – عندهم –، وهم يرون أن المعجزات هي الدليل الوحيد على صدق الرسول وأنها حسية.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والمعتزلة ظنوا أن مجرد كون الفعل خارقاً للعادة هو

---

(١) «عقائد الإمامية» (ص ٩٤)، «أصل الشيعة» (ص ٥٨).

(٢) راجع: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦٢١–٦٢٨).

الآية على صدق الرسول، فلا يجوز ظهور خارق لغير نبي، والتزموا طرداً لهذا: إنكار أن يكون للسحر تأثير خارج عن العادة، مثل أن يموت أو يمرض بلا مباشر شيء، وأنكروا الكهانة وأن تكون الجن تخبر ببعض المغيبات وأنكروا كرامات الأولياء...»(١).

قال عبد الجبار المعتزلي: «إن العادة لا تخرق إلا عند إرسال الرسل ولا تخرق لغير هذا الوجه، لأن خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث...»(٢).

وقال شيخنا رحمه الله تعالى في مقدمة «دلائل النبوة»: «وفي هذه الأزمنة المتأخرة نبغ قوم من ذوي الأهواء، فأرادوا أن يأخذوا بالثأر للمعتزلة فتاهوا كما تاه أسلافهم...» وقال قبله: «فضاقت صدروهم ببعض المعجزات، فهذه يؤولونها وتلك يضعفونها... فالعقلانيون شر من المعتزلة، وهم ورثتها مع زيادة في الزيغ».

* الرد عليهم في حصر دلائل النبوة على المعجزة الحسية:

١ - مذهبهم مخالف للشرع والعقل والسلف والواقع.

أما الشرع فقد أثبت طرقاً متنوعة لإثبات النبوة، منها: صدق الرسول وأمانته، فقد كان يسمى بالصادق الأمين، وبذلك عرف هرقل صحة نبوته وأراد أن يسلم ثم خذل لأجل الملك.

- ومنها صحة ما جاء به وعدم تناقضه في جميع أحواله وأزمانه، قال تعالى: ﴿وَلَوْ كَانَ مِنْ عِندِ غَيْرِ ٱللَّهِ لَوَجَدُوا۟ فِيهِ ٱخْتِلَٰفًا كَثِيرًا﴾ [النساء:٨٢].

- ومنها تأييده بالنصر على أعدائه كما حصل يوم بدر وغيره.

- ومنها إخباره بالمغيبات، ومن ذلك ما أخبر به عبد الله بن سلام فأسلم وصدق بنبوته.

(١) «النبوات»(١/ ١٣٠) (١/ ٤٨٤)، هذا مذهب جمهورهم.

(٢) «المغني» (١٥/ ١٨٩)، «شرح الأصول الخمسة» (ص ٥٦٨-٥٧٢).

- ومنها بشارات الأنبياء قبله، كما قال تعالى عن عيسى: ﴿وَمُبَشِّرًا بِرَسُولٍ يَأْتِي مِنْ بَعْدِي اسْمُهُ أَحْمَدُ﴾ [الصف:٦].

وأما من العقل فإن أساليب إقناع الآخرين كثيرة، والأنبياء أكمل حالاً من غيرهم وأقدر على إقناعهم بالحجة الشرعية والعقلية المتنوعة، وهم أصدق الخلق، فتأييد الله تعالى بالبراهين المتعددة نصر لهم ولما جاؤوا به، وهذا مقتضى رحمة الله تعالى بالعباد.

* أما الواقع: فإن كثيراً من الناس آمنوا وصدقوا دون رؤية آية.

* وأما السلف: فإجماعهم قائم على ذلك.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في قول الأصبهاني: (والدليل على نبوة الأنبياء: المعجزات): «هذه الطريقة هي من أشهر الطرق عند أهل الكلام والنظر حيث يقررون نبوة الأنبياء بالمعجزات، ولا ريب أن المعجزات دليل صحيح لنبوة الأنبياء، لكن كثيراً من هؤلاء بل كل من بنى إيمانه عليها يظن أنه لا تعرف نبوة الأنبياء إلا بالمعجزات، ثم لهم في تقرير دلالة المعجزة على الصدق طرق متنوعة، وقد التزم كثير من هؤلاء إنكار الخوارق لغير الأنبياء حتى أنكروا كرامات الأولياء والسحر ونحو ذلك.

وللنظار هنا طرق متعددة: منهم من لا يجعل المعجزة دليلاً، بل يجعل استواء ما يدعو إليه وصحته وسلامته من التناقض كما يقول طائفة من النظار، ومنهم من يوجب تصديقه بدون هذا وهذا، ومنهم من يجعل المعجزة دليلاً ويجعل أدلة أخرى غير المعجزة، وهذه أصح الطرق. ومن لم يجعل طريقها إلا المعجزة اضطر لهذه الأمور التي فيها تكذيب لحق أو تصديق بباطل.

ولهذا كان السلف والأئمة يذمون الكلام المبتدع، فإن أصحابه يخطؤون إما في مسائلهم وإما في دلائلهم، فكثيراً ما يثبتون دين المسلمين في الإيمان بالله وملائكته وكتبه ورسله على أصول ضعيفة بل فاسدة، ويلتزمون لذلك لوازم يخالفون بها السمع الصحيح والعقل

الصريح، وهذا حال الجهمية والمعتزلة وغيرهم...

بل معرفة النبوة بغير المعجزات ممكنة... فالتمييز بين الصادق والكاذب له طرق كثيرة فيما هو دون دعوى النبوة فكيف بدعوى النبوة...

وما من أحد ادعى النبوة من الصادقين إلا وقد ظهر عليه من العلم والصدق والبر وأنواع الخيرات ما تبين لمن له أدنى تمييز...

والنبوة مشتملة على علوم وأعمال لابد أن يتصف الرسول بها، وهي أشرف العلوم وأشرف الأعمال، فكيف يشتبه الصادق فيها بالكاذب...

وأيضاً فالمدعي للرسالة في زمن الإمكان إذا أتى بما ظهر به مخالفته للرسل عُلم أنه ليس منهم، وإذا أتى بما هو من خصائص الرسل عُلم أنه منهم...»

ثم قال: «المسلك الأول: النوعي، وهو مما استدل به النجاشي على نبوة النبي ﷺ، فإنه لما استخبرهم عما يخبر به واستقرأهم القرآن فقرؤوه عليه قال: إن هذا والذي جاء به موسى يخرج من مشكاة واحدة، وكذلك قبله ورقة بن نوفل لما أخبره النبي ﷺ بما رآه... فقال: هذا الناموس الذي كان يأتي موسى...

المسلك الثاني: الشخصي، استدل به هرقل ملك الروم... – وذكر حديثه – ثم قال: قلت: فمثل هذا السؤال والبحث أفاد هذا العاقل اللبيب علماً جازماً بأن هذا هو النبي الذي ينتظره ...

وأيضاً: فإن الله سبحانه وتعالى أبقى في العالم الآثار الدالة على ما فعله بأنبيائه والمؤمنين من الكرامة وما فعله بمكذبيهم من العقوبة، وذلك أيضاً معلوم بالتواتر كتواتر الطوفان وإغراق فرعون وجنوده...

والمقصود هنا: أن طرق العلم بالرسالة كثيرة جداً متنوعة، ونحن اليوم إذا علمنا بالتواتر أحوال الأنبياء وأوليائهم وأعدائهم علمنا علماً يقيناً أنهم كانوا صادقين على الحق من وجوه

متعددة.

وذكر منها: صدقهم فيما أخبروا به.. ومنها: ما أخبروا به وما أمروا به فإنه في غاية الإحكام والإتقان...»[(١)].

- ومن حجج المعتزلة: أن إظهار المعجزة على يدي المتنبئ الكاذب قبيح، والله سبحانه منزه عن فعل القبيح...

وقد سبق بيان فساد مذهبهم في التحسين والتقبيح.

وقد رد عليهم شيخ الإسلام فقال: «وحقيقة أمرهم أنهم لم يصدقوا الرسول إلا بتكذيب بعض ما جاء به...»[(٢)].

* الأشاعرة وجمهور الماتريدية:

أولاً: عرفوا المعجزة بأنها: أمر خارق للعادة مقرون بالتحدي يظهر على يد نبي دون معارض.

* وخالفوا الحق من وجوه:

- منها: حصرهم معرفة النبوة بالمعجزة كالمعتزلة.

- ومنها: زعمهم أن المعجزة لابد فيه من تحدي بها.

- ومنها: وصف المعجزة بالخارق. – وعندهم غير ما سبق –.

قال البزودي الماتريدي في أصول الدين: «ولابد للناس من معرفة الرسل ولا طريق

---

(١) «شرح الأصبهانية» (ص ٥٣٧-٥٧٢) ملخصاً.

(٢) «الأصبهانية» (٦٩٥-٧٠١)

وراجع: «شرح الطحاوية» لآل الشيخ (ص ٤٢)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٨٢-٤٩٠)، «الماتريدية» للحربي (ص ٣٧٩-٣٨٧) وغيرها.

للمعرفة سوى المعجزات»(١).

ونحوه قول النسفي(٢).

وقال الباقلاني: «إن صدق مدعي النبوة لم يثبت بمجرد دعواه، وإنما يثبت بالمعجزات»(٣).

ونحوه قال الرازي والجويني والبغدادي وغيرهم(٤).

وقد ذكر شيخ الإسلام مذهبهم ورد عليه(٥).

* والرد عليهم:

أولاً: في وصف المعجزة بالخارق: فإطلاق ذلك باطل من وجوه:

منها: أن الخوارق متنوعة، ولهذا عجزوا عن إثبات الفرق بين آيات الرسل وكرامات الأولياء والسحر كما سيأتي.

ولفظ الخارق لا دليل عليه(٦).

ثانياً: في قولهم بالتحدي بالمعجزة: هذا لا دليل عليه إلا الظن، فإن عامة آيات نبينا ﷺ لم يتحد بها إلا القرآن.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومما يلزمهم: ما كان يظهر على يد النبي ﷺ في كل

---

(١) «أصول الدين» (ص ٨٧-٩٨).

(٢) «التمهيد» (ص ٤٤-٤٦)، والناصري «النور اللامع» (١٤/ ١٥).

(٣) «البيان» (٤٨، ٩٤، ١٠٥).

(٤) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٤٨٣)، «تفسير الرازي» (٣/ ٢١٤-٢١٥) وغيرها.

(٥) في «النبوات» (١/ ٤٨٠-٤٩٠)، «الأصبهانية» (ص ٧٠٢-...).

(٦) «النبوات» (١/ ٤٩٢) و(ص ١٦٣).

وقت من الأوقات - أي: من الآيات - ليست دليلاً على نبوته، لأنه لم يكن كلما ظهر شيء من ذلك احتج به وتحدى الناس بالإتيان بمثله، بل لم ينقل عنه التحدي إلا في القرآن خاصة، ولا نقل التحدي عن غيره من الأنبياء مثل موسى والمسيح وصالح، ولكن السحرة لما عارضوا موسى أبطل معارضتهم، وهذا الذي قالوه يوجب أن لا تكون كرامات الأولياء من جملة المعجزات...»(١).

- وأما حصرهم دلائل النبوة بالمعجزة فقد سبق رده عند الكلام على المعتزلة بما يكفي.

ولكن نذكر طريقهم في إثبات صدق المعجزة.

سبق أن المعتزلة أثبتوا ذلك بطريقة التحسين والتقبيح.

وأما الأشاعرة فأثبتوا ذلك بطريقين ذكرهما شيخ الإسلام(٢) فقال: «أما من لم ينزه الله عن فعل مقدور له بل جوَّز أن يفعل كل ما يمكن... فسلكوا طريقين:

أحدهما: وهو قول أكثر شيوخهم المتقدمين: أن وجه دلالة المعجزة على صدق مدعي النبوة امتناع تعجيز الإله عن نصب الدلالة على صدق الرسل...». اهـ

ومعنى قولهم: أن الله تعالى إذا لم يصدق رسله بمعجزة لم تبق طريقة أخرى، وهذا فيه وصف الله تعالى بالعجز عن إثبات صدق رسله، وهذا ممتنع، لأن الله على كل شيء قدير، فلزم أن المعجزة دلالة على صدق الرسل.

وبتعبير آخر: قالوا: إن المعجزة تدل على صدق النبي لئلا يفضي إلى تعجيز الرب، لأنه لا دليل على الصدق إلا خلق المعجزة، فلو لم يكن دليلاً لزم أن يكون الرب غير قادر على تصديق الرسول الصادق، وهذا ممتنع.

---

(١) «النبوات» (١/ ٥٤١).

(٢) «الأصبهانية» (٧٠٨-٧٠٩).

الطريق الثاني: وهي التي اختارها أبو المعالي وأتباعه – وغيرهم -: أن المعجزات تدل من حيث نُزِّلت منزلة التصديق بالقول والعلم بذلك يقع ضرورياً بقرائن أحوال...». اهـ

ومعناه: أن دلالة المعجزة على صدق النبي أمر يعلم ضرورة بداهة لا يحتاج إلى استدلال ولا نظر ولا فكر، كما يعلم أن هذا ليل وهذا نهار وهذا حار وهذا بارد....

* والرد عليهم:

١- حصرهم الدلالة في المعجزة مردود كما سبق.

٢- قولهم بأن تأييد النبي بالمعجزة وأن الكذاب لا يؤيد بالخارق لئلا يفضي إلى تعجيز الرب على إثبات صدق النبي والتفريق بينه وبين الكذاب... وهذا قاصر وعليه لوازم خطيرة.

وهذا القول مبني على ما سبق، وهو شبيه بقول المعتزلة الذين خصوا الخارق بالنبي دون غيره، ولم يفرقوا بين المعجزة وخوارق السحرة وغيرهم.

ويقال لهم: إن من آثار قدرة الرب سبحانه أنه قادر على تأييد النبي بما شاء وإهلاك وفضح الكاذب.

٣- ويقال لهم: إن النبي الصادق لا يشتبه بالمتنبئ الكاذب من حيث صفاته وأخلاقه وأخباره وما يأمر به وما ينهى عنه... إلخ. فكيف لا يتميز للعاقل هذا عن هذا.

٤- والطريق الثاني قاصر، ويلزم منه إثبات الحكمة، وهذه مناقضة لأصلهم في نفي الحكمة، وهذه عادة المبتدع التناقض، فالحكمة من المعجزة إثبات صدق النبي.

٥- قول الفريقين: لا طريق إلى إثبات النبوة إلا المعجزة...

وقول الفريق الأول: فلا يبقى في المقدور يُصَدِّق الله تعالى بها رسله إلا المعجزة...

هذا طعن في قدرة الله تعالى وإساءة أدب مع الباري سبحانه، قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعْجِزَهُۥ مِن شَيْءٍ﴾ [فاطر:٤٤]، ﴿إِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ كُلِّ شَيْءٍ قَدِيرٌ﴾ [البقرة:٢٠]،

﴿ وَلَوْ شَآءَ رَبُّكَ لَآمَنَ مَن فِي ٱلْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس:٩٩]، وقوله: ﴿إِن نَّشَأْ نُنَزِّلْ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلسَّمَآءِ ءَايَةً فَظَلَّتْ أَعْنَٰقُهُمْ لَهَا خَٰضِعِينَ ۝٤﴾ [الشعراء:٤].

٦- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وللناس طرق في إثبات دلالة المعجزة على صدق الرسول: طريق الحكمة وطريق القدرة وطريق العلم والضرورة وطريق سنته وعادته التي يعرف بها أيضاً ما يفعله وهو من جنس المواطأة، وطريق العدل، وطريق الرحمة، وكلها طرق صحيحة، وكلما كان الناس إلى الشيء أحوج كان الرب به أجود، فإنه سبحانه الأكرم...»(١).

وقال: «كلما كان الناس أحوج إلى معرفة الشيء فإن الله يوسع عليهم دلائل معرفته كدلائل معرفة نفسه، ودلائل نبوة رسوله، ودلائل ثبوت قدرته وعلمه وغير ذلك، فإنها دلائل كثيرة قطعية، وإن كان من الناس من قد يضيق عليه ما وسعه الله تعالى على من هداه...»(٢).

* الصوفية. وهم كالأشاعرة.

ومن غرائبهم أنهم يذكرون لأوليائهم أموراً أكبر من آيات الرسل كما سيأتي في مسألة الكرامة.

(١) «النبوات» (٢/ ٦٨٤).

(٢) «درء التعارض» (١٠/ ١٢٩-١٣٠).

وراجع: «النبوات» (١/ ٢٣٥)، و(ص ٨٤٤، ٤٨٠)، «الأصبهانية» (٧٠٨-٧١٥)، «درء التعارض» (٩/ ٤٠، ٦٦-٦٧)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٤٨٢-٥٠٠)، «موقف شيخ الإسلام من الأشاعرة» (٣/ ١٣٧٨-١٣٨١)، «الماتريدية» للحربي (٣٧٩-٣٨٧)، وغيرها.

* الحزبية:

ولهم في هذا الباب تخليط كثير.

ومن ذلك:

قال سيد قطب: «إن الإسلام لم يشأ أن تكون وسيلته إلى حمل الناس على اعتناقه هي القهر والإكراه في صورة من الصور، حتى القهر العقلي عن طريق المعجزة لم يكن وسيلة من وسائل الإسلام كما كان في الديانات قبله من نحو الآيات التسع لموسى، والكلام في المهد وإحياء الموتى وإبراء الأكمه والأبرص لعيسى... لقد شاء الإسلام أن يخاطب القوى المدركة في الإنسان ويعتمد عليها في الإقناع بالشريعة والعقيدة، وذلك جرياً على نظرته الكلية في احترام الإنسان وتكريمه»(١).

وقال في تفسيره: «إن معجزة الإسلام هي القرآن... أما المخاريق المادية فهي تخاطب جيلاً واحداً من الناس وتقتصر على من يشاهد من هذا الجيل على أن كثرة من كانوا يشاهدون الآيات لم يؤمنوا...

وهذه التجارب البشرية اقتضت أن تجيء الرسالة الأخيرة غير مصحوبة بالخوارق، لأنها رسالة الأجيال المقبلة جميعها لا رسالة جيل واحد يراها... أما الخوارق التي وقعت للرسول ﷺ وأولها خارقة الإسراء والمعراج فلم تتخذ معجزة مصدقة للرسالة، وإنما جعلت فتنة للناس وابتلاء...»(٢).

وقال (سورة القمر: ١-٢) بعد ذكر انشقاق القمر: «بقيت لنا كلمة في الرواية التي تقول: (إن المشركين سألوا النبي ﷺ آية فانشق القمر) فإن هذه الرواية تصطدم مع مفهوم نص قرآني

(١) «نحو مجتمع إسلامي» (ص ١٠٣).

(٢) «الظلال» (٤/ ٢٢٣٧، الإسراء آية ٥٩).

مدلوله أن الرسول ﷺ لم يرسل بخوارق من نوع الخوارق التي جاءت بها الرسل قبله لسبب معين، ﴿وَمَا مَنَعَنَآ أَن نُّرۡسِلَ بِٱلۡأٓيَٰتِ إِلَّآ أَن كَذَّبَ بِهَا ٱلۡأَوَّلُونَۚ﴾ [الإسراء:٥٩]، فمفهوم هذه الآية أن حكمة الله اقتضت منع الآيات - أي: الخوارق - لما كان من تكذيب الأولين بها.

وفي كل مناسبة طلب المشركون آية من الرسول ﷺ كان الرد يفيد أن هذا الأمر خارج عن حدود وظيفته وأنه ليس إلا بشراً رسولاً، وكان يردهم إلى القرآن ويتحداهم به بوصفه معجزة هذا الدين الوحيدة... فالقول بأن انشقاق القمر كان استجابة لطلب المشركين آية – أي: خارقة – يبدو بعيداً عن مفهوم النصوص القرآنية وعن اتجاه هذه الرسالة...

فأما ما وقع فعلاً للرسول ﷺ من خوارق شهدت بها روايات صحيحة فكان إكراماً من الله لعبده لا دليلاً لإثبات رسالته...»(١).

وله من هذا الشيء الكثير، وللغزالي كلام نحوه (٢).

وقال عبد المجيد الزنداني: «السبق العلمي للقرآن معجزة جديدة»(٣).

وقال: «فهيا لنرى بعض الأبحاث من معجزة وعد بها القرآن وتجلت في عصرنا...»(٤).

* والرد عليهم:

أما سيد قطب فإليك ملخص ما رد به الشيخ ربيع(٥):

---

(١) «الظلال» (٦/ ٣٤٢٦-٣٤٢٧).

(٢) في «عقيدة المسلم» (١٨٧-١٩٧)، وهكذا محمد عبده وغيره وانظر «دراسات في السيرة» لمحمد سرور (ص ٢٧٨-٢٨٦).

(٣) «توحيد الخالق» (ص ١١٢).

(٤) «بينات الرسول» (ص ٦٩).

(٥) في كتابه «أضواء إسلامية» (١٨١-٢٠١).

١- إنه يقلل من شأن المعجزات، ويرى أن معجزة الرسول الوحيدة هي القرآن الكريم، وهذا مخالف للقرآن والسنة وسلف الأمة.

٢- تسميته المعجزات (قهر عقلي) (هي القهر والإكراه) (دعوى أنها تخالف الإسلام في احترام الإنسان)...

والمعجزات ليس فيها قهر ولا إكراه، وليس فيها ما ينافي نظرية الإسلام الكلية في احترام الإنسان، بل فيها إكرام الله تعالى لأنبيائه وتأييده لهم وبراهين على صدقهم...

٣- التهوين من شأن كون الإسراء كان يقظة أو مناماً، ووصفها (كشفاً وتجلية للرسول)...

وهذا تهوين من العقيدة الصحيحة أن الإسراء كان بروحه وجسده يقظة، خلافاً لأهل الباطل كالصوفية الذين يغلون في الكشف...

٤- تسميته المعجزة (بالخارق) كما تقوله الأشاعرة والمعتزلة.

٥- وصفه المعجزات بـ(التجارب البشرية)...

وهذا تهوين من آيات الرسل العظيمة، وإشعار بأنها لا وزن لها ولا جدوى، بل يراها سيد تحط من كرامة الإنسان...

وأيضاً: هذا الكلام لا يليق بجلال الله وعظمته، فكأن الله ما كان يعلم بطبائع الأمم ولا يعلم أن أكثر الناس من كل أمة ستكذب بالآيات التي يرسلها الله براهين لصدق أنبيائه، فتكون النتائج عكس ما يريد من تلك الآيات... وأخيراً وبعد آلاف التجارب التي جربها الله – على زعم سيد قطب – استقر عنده أنه لا جدوى لهذه الخوارق، فقرر بالنسبة للرسالة الخاتمة أن تكون غير مصحوبة بالخوارق لأنها رسالة الأجيال المقبلة.

إن نظرة سيد المستهجنة إلى آيات الله العظيمة الدالة على عظمته وقدرته وعلمه وعلى صدق رسله قادته إلى أن يقول هذا القول الخطير الذي فيه إساءة عظيمة إلى الله رب العالمين.

إن هذه العقيدة لهي أخت عقيدة البداء...

٦- زعم سيد أن معجزات الرسول ﷺ إنما جعلت فتنة وابتلاء... واعجباه لسيد! من سبقه إلى هذا من أئمة الإسلام، إن الخوارق من أقوى الأدلة على كذب الدجاجلة والسحرة والمشعوذين، أما للرسل فهي من أعظم البراهين على صدقهم وإثبات أنهم مرسلون من الله حقاً، ولا يقول مؤمن غير هذا...

٧- زعمه أن حديث انشقاق القمر يصطدم مع آية الإسراء...

فلا يجوز رد أحاديث رسول الله ﷺ بمثل هذا الادعاء... ويلزم أن ترد الأحاديث المتواترة التي أخبرت بمعجزات كثيرة حصلت لرسول الله ﷺ.

٨- زعمه أن آيات الرسول ﷺ إكرام له لا دليلاً على إثبات رسالته... وهذا كلام لا يعقل وخطير جداً...

٩- عودة إلى قول قطب (القرآن معجزة هذا الدين الوحيدة) قال الشيخ ربيع - رفع الله تعالى درجته -: «إن القرآن أعظم معجزات هذا الدين فعلاً، ولكن ليس كما يقول سيد (إنه المعجزة الوحيدة) فلم يقل ذلك رسول الله ﷺ ولم يصرح به القرآن، بل لم يشر إلى ما يقوله سيد قطب، ولم يقل هذا حتى العقلانيون القدامى من المعتزلة إلا من حُكم عليه بالإلحاد منهم كالنظام وأمثاله، وإنما يقول هذا العقلانيون المعاصرون من تلاميذ أوروبا وفلاسفتها...»[١].

أما الزنداني فقد كتب أهل العلم ردوداً عليه – كما سيأتي -.

* ويرد عليه أيضًا بأمور:

١- قال الشيخ الوادعي رحمه الله تعالى: «وهناك فريق آخر نظر في دلائل النبوة فحمَّلها ما

(١) «أضواء إسلامية» (١٨١-٢٠١) ملخصاً. وانظر ما ذكره شيخ الإسلام في «شرح الأصبهانية» (ص ٧١٢).

لا تتحمل، وبين يدي الآن كتاب من كتب الضلال بعنوان (مطابقة الاختراعات العصرية لما أخبر به سيد البرية)، حرَّف كثيراً من الأدلة وحمَّل أدلة أخرى ما لا تتحمل، وقد رد عليه الشيخ حمود التويجري بكتاب أسماه (إيضاح المحجة على صاحب طنجة)»...(١).

٢- وقال الشنقيطي رحمه الله تعالى: «إن العلم الذي لا يجاوز صناعة يدوية أهون على الله جل وعلا من أن يطلق عليه اسم سلطان...»(٢).

٣- قال سعد الحصين - غفر الله تعالى له -: «وبدعة الإعجاز العلمي للقرآن لا تعدو أن تكون إهانة للقرآن وإعلاء لنظريات الملحدين»(٣).

٤- وقال ابن القيم رحمه الله تعالى كلاماً يكتب بماء الذهب قال: «فلا تتعب ذهنك بهذيان الملحدين، فإنها عند من عرفها من هوس الشياطين وخيالات المبطلين، وإذا طلع فجر الهدى وأشرقت شمس النبوة فعساكر تلك الخيالات والوساوس في أول المنهزمين، ﴿وَٱللَّهُ مُتِمُّ نُورِهِۦ وَلَوْ كَرِهَ ٱلْكَٰفِرُونَ ⑧﴾ [الصف:٨]...»(٤).

٥- وقال الشيخ محمد الإمام - رفع الله تعالى درجته -: «من آخر ما ظهر من المؤلفات للزنداني كتاب بعنوان (بينات الرسول ومعجزاته) مع مشاركة آخرين له، وقد احتوى الكتاب على حق مخلوط بباطل، وقد اشتمل الكتاب على غوائل كثيرة ومنها... (وذكرها).

وقال أيضاً: اعتقاد النظريات في تفسير القرآن، فتح لباب الضلال والزندقة والإلحاد...

(١) «دلائل النبوة» (ص ١١) ط: ابن تيمية.

(٢) «أضواء البيان» (٣/ ١٢٨).

(٣) «الحكم بما أنزل الله» (ص ٣٨).

(٤) «مفتاح دار السعادة» (١/ ٢١٥).

وقال: التوفيق بين الإسلام والنظريات طريقة الزنادقة الباطنية...[١].

المسألة الثامنة: في الفرق بين آيات الرسل وكرامات الأولياء والسحر.

* المعتزلة:

أنكروا الكرامات وتأثير السحر لأصلهم السابق أن الخوارق خاصة بالنبي – كما سبق –.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «قالت طائفة: لا تخرق العادة إلا لنبي، وكذبوا بما يذكر من خوارق السحرة والكهان وبكرامات الصالحين، وهذه طريقة أكثر المعتزلة وغيرهم كأبي محمد بن حزم»[٢].

وعلل ذلك عبد الجبار المعتزلي بقوله: «إن العادة لا تخرق إلا عند إرسال الرسل ولا تنخرق لغير هذا الوجه، لأن خرقها لغير هذا الوجه يكون بمنزلة العبث»[٣].

فأنكروا الكرامات والسحر لأجل أن لا تلتبس المعجزة بالكرامة والسحر.

* والرد عليهم:

١- بما سبق من ذكر الفوارق بين آيات الأنبياء وغيرها من الكرامة أو السحر... - راجع الفصل السابق – فلا التباس بينها.

٢- قولهم مخالف للشرع والواقع، فالكرامات كثيرة في جميع الأمم.

٣- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فينبغي أن تعرف الفروق الكثيرة بين آيات الأنبياء

---

(١) «نقض النظريات الكونية» (ص ٤٦١-٥٠٠).

وراجع: «الفرقان في بيان إعجاز القرآن» للحميد. وغيره.

(٢) «النبوات» (١/ ١٢٩-١٣١)، (٢/ ١٠٣١).

(٣) «المغني» (١٥/ ١٨٩)، «المحلى» لابن حزم (١/ ٣٦)، «الفصل» (٥/ ٢، ٤).

وبين ما يشتبه بها كما يعرف الفرق بني النبي وبين المتنبئ وبين ما يجيء به النبي وما يجيء به المتنبئ.

فالفرق حاصل في صفات هذا وصفات هذا، وأفعال هذا وأفعال هذا، وأمر هذا وأمر هذا، وخبر هذا وخبر هذا، وآيات هذا وآيات هذا، إذ الناس محتاجون إلى هذا الفرقان أعظم من حاجتهم إلى غيره»[(١)].

وقال[(٢)]: «... كما أدخلت المعتزلة ونحوهم إنكار كرامات الأولياء وإنكار السحر والكهانة في الشرع بناءً على أن ذلك يقدح في آيات الأنبياء، فجمعوا بين التكذيب بهذه الأمور الموجودة وبين عدم العلم بآيات الأنبياء والفرق بينها وبين غيرها، حيث ظنوا أن هذه الخوارق الشيطانية من جنس آيات الأنبياء وأنها نظير لها، فلو وقعت لم يكن للأنبياء ما يتميزون به...» اهـ وانظر (ص ١٠٤٩).

وسيأتي عند الكلام على الأشاعرة إيضاح أوسع في الفوارق.

وأنكر المعتزلة الصرع ودخول الجني في الإنسي تبعاً لإنكارهم حقيقة السحر.

قال النووي رحمه الله تعالى: «والصحيح أن السحر له حقيقة، وبه قطع الجمهور، وعليه عامة العلماء، ويدل عليه الكتاب والسنة الصحيحة المشهورة»[(٣)].

* الأشاعرة:

أقروا بكرامات الأولياء لكن سووا بينها وبين آيات الرسل وبين الآيات وبين الكرامة وخوارق السحرة ونحوها، فكلها عندهم من جنس واحد، إلا أن المعجزة تظهر على يد نبي

---

(١) «النبوات» (١/ ١٥٢).

(٢) (٢/ ١٠٣٦).

(٣) «روضة الطالبين» (٩/ ٣٤٦).

والكرامة على يد ولي، والخوارق الشيطانية عارية عن ادعاء النبوة والولاية...

وعندهم يجوز أن يحصل للولي والساحر مثل ما يحصل للنبي، ونحن نفصل قولهم في كل مسألة.

أولاً: في الفرق بين المعجزة والكرامة.

قال البيضاوي: «يتميز النبي بالتحدي والدعوى».

وقال البغدادي: «اعلم أن المعجزة والكرامة متساوية في كونها ناقضة للعادة، والفرق من ناحية تسمية هذه معجزة وهذه كرامة. والوجه الثاني: أن صاحب المعجزة لا يكتم معجزاته، بل يظهرها ويتحدى بها خصومه ويقول: إن لم تصدقوني فعارضوني بمثلها».

وقال التفتازاني الماتريدي: «الكرامة أمر خارق للعادة بلا دعوى النبوة من جنس الكرامات، وأن الكرامة لا تقارن دعوى النبوة».

ونحوه كلام الرازي وملا علي القاري والباقلاني وغيرهم(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ثم هؤلاء جوزوا كرامات الصالحين ولم يذكروا بين جنسها - أي: آيات الرسل - وجنس كرامات الأولياء فرقاً، بل صرح أئمتهم أن كل ما خرق لنبي يجوز أن يخرق لولي حتى معراج محمد ﷺ، وفرق البحر لموسى وناقة صالح عليهم السلام وغير ذلك»(٢).

* والرد عليهم:

---

(١) «أصول الدين» للبغدادي (ص ١٧٤-١٧٥)، «الإرشاد» للجويني (ص ٣١٧)، «المواقف» (ص ٣٧٠)، «شرح المقاصد» للتفتازاني (٥/ ٧٣-٧٤)، «شرح الفقه الأكبر» للقاري (ص ٧٩) «نقض عقائد الأشاعرة» (ص ٥٠٧).

(٢) «النبوات» (١/ ١٣٦-١٣٧).

١- الفروق الكثيرة التي سبق ذكرها في الفصل السابق.

٢- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى بعد ذكر قول الأشاعرة: «وهذا قول من اتبع جهماً على أصله في أفعال الرب، فالجهمية حيث جوزوا فعل كل ممكن فلزمهم خرق العادات مطلقاً على يد كل أحد، واحتاجوا مع ذلك إلى الفرق بين النبي وغيره فلم يأتوا بفرق معقول...»[(١)].

وهذا قول من ينكر الحكمة والتحسين والتقبيح... إلخ.

٣- وقال[(٢)]: «ولهذا اضطرب أصحاب هذا القول ولم يكن عندهم ما يفرقون بين دلائل النبوة وغيرها، وكانت آيات الأنبياء والعلم بأنها آيات إن حققوها على وجهها فسدت أصولهم، وإن طردوا أصولهم كذبوا العقل والسمع، ولم يمكنهم لا تصديق الأنبياء ولا العلم بغير ذلك من أفعال الله تعالى التي يفعلها بأسباب وحكم...» اهـ

وقوله: (فسدت أصولهم) نفي الحكمة، إذ أن إثبات الفوارق من الحكمة... وتأييد الله تعالى للنبي دون الساحر من الحكمة... وغير ذلك.

ولذلك قال[(٣)]: «يستلزم بطلان ما أصلوه من أنه لا يخلق شيئاً لشيء»[(٤)].

٤- وقال: «وأصل خطأ الطائفتين: أنهم لم يعرفوا آيات الأنبياء وما خصهم الله به ولم يقدروا قدر النبوة، ولم يقدروا آيات الأنبياء قدرها.

٥- أن كرامات الأولياء إنما وقعت لهم بسبب اتباعهم للأنبياء فكيف تساويها فضلاً أن

---

(١) «النبوات» (١/ ١٣٤)، (١/ ٤٨٥).

(٢) (٢/ ٨٧٢).

(٣) (١٠٣٧) (ص ١٠٤٠).

(٤) وانظر «النبوات» (ص ٤٨٠-٤٨٣).

تفوق عليها،...

٦- لو قدر أن صاحب الكرامة ادعى النبوة فهل يكون عندهم نبياً لاجتماع الخارق مع دعوى النبوة؟!.

٧- غلو الأشاعرة في الكرامة واسع كما سيأتي عند الكلام على الصوفية.

ثانياً: في الفرق بين المعجزة وخوارق السحرة ونحوهم.

سبق بيان أن الكل عندهم من جنس واحد.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأصل خطأ الطائفتين أنهم لم يعرفوا آيات الأنبياء... بل جعلوا هذه الخوارق الشيطانية من جنسها، فإما أن يكذبوا بوجودها، وإما أن يسووا بينها ويدَّعوا فرقاً لا حقيقة له...»(١).

وقال: «وقالوا: وخوارق الأنبياء يظهر مثلها على يد الساحر والكاهن... وقالوا: ولو ادعى النبوة أحد من أهل هذه الخوارق مع كذبه لم يكن بد من أن الله يعجزه عنها فلا يخلقها على يده، أو يقيض له من يعارضه فتبطل حجته...»(٢).

* والرد عليهم:

١- بالفروق السابقة في الفصل السابق.

٢- قال تعالى: ﴿هَلْ أُنَبِّئُكُمْ عَلَىٰ مَن تَنَزَّلُ الشَّيَاطِينُ ۝٢٢١﴾ [الشعراء: ٢٢١] الآية.

ففرق بين من تنزلت عليه الملائكة وبين من تنزلت عليه الشياطين كالفرق بين الملائكة والشياطين فلا اشتباه.

---

(١) «النبوات» (ص ١٠٤٠) (ص ٤٨٧).

(٢) وانظر: «النبوات» (ص ١٣٧).

٣- وفرق بين الآية التي لا يقدر عليها إلا الله تعالى، ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:٣٨]، وبين خوارق السحرة التي هي في مقدور الخلق فليست من جنس واحد.

٤- قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وإذا قيل لهم: لم قلتم إن الله لا بد أن يفعل هذا - يعني قولهم: لابد أن الله تعالى يعجز صاحب الخارقة إن ادعى النبوة - وعندكم يجوز عليه كل شيء ولا يجب عليه شيء؟!

قالوا: لأنه لو لم يعجزه عن ذلك أو يعارضه بآخر لكان قد أتى بمثل ما يأتي به النبي الصادق فتبطل دلالات آيات الأنبياء...»(١).

فآخر حجج القوم عدم إثبات آيات الرسل ومن ثَمَّ عدم إثبات النبوة والرسالات(٢).

ثالثاً: في الفرق بين الكرامة وخوارق السحرة.

عرفوا الكرامة بأنها أمر خارق للعادة تظهر على يد ولي.

وزعموا أن الكرامة لا تحصل إلا لولي صالح كامل الإيمان ولا تحصل للفاسق(٣)، وزعموا أن الكرامات من جنس آيات الأنبياء، وتارة زعموا أنها ليست من جنسها.

وزعموا أن كرامات الأولياء ليست معجزة للنبي ولا تدل على صدقهم. هذه مخالفاتهم في باب الكرامة، وزيادة أنهم لم يفرقوا بينها وبين خوارق السحرة...(٤).

* والرد عليهم:

(١) «النبوات» (١/ ٤٨٧) و(ص ١٣٥).

(٢) «النبوات» (ص ٥٠٦).

(٣) وهذا مع قولهم في الإيمان تناقض.

(٤) «النبوات» (١/ ٥٤٥)، «البيان» للباقلاني (ص ٩١، ١٠٣، ١٠٥)، «الإرشاد» للجويني (ص ٣٢٢-٣٢٨).

١- ليس بشرط أن الكرامة لا تظهر إلا على يد ولي، فلا تلازم بين الولاية والكرامة فقد تحصل للفاسق ليتوب ولضعيف الإيمان ليثبت، وقد يكون ولياً ولا تحصل له كرامة كحال كثير من الصحابة.

والقوم يغلون في الأولياء حتى أشركوهم فيما هو من خصائص الباري سبحانه.

٢- وأما زعمهم أنها ليست من جنس آيات الرسل فقد اضطربوا في ذلك وتناقضوا كما مر بك مراراً.

٣- وأما زعمهم أن الكرامة ليست معجزة للنبي، وهذا مردود عليهم، إذ أن الكرامة ما حصلت إلا بتصديقهم لأنبيائهم.

٤- أما عدم تفريقهم بين الكرامة وخوارق السحرة فمردود من وجوه:

أ- الفوارق المذكور في الفصل السابق بين الكرامة والخوارق الشيطانية.

ب- أن الكرامة تحصل للمؤمن بالنبي والخوارق تحصل للمؤمن بالشياطين.

جـ- الكرامة إعانة على الطاعة والخوارق إعانة على الفساد والمعصية.

٥- وعندهم أن السحر له حقيقة، فالساحر يستطيع أن يقلب الأعيان والحقائق بسحره كأن يجعل العصا ثعباناً، والكبش حماراً... فجعلوا السحر من جنس الكرامة والمعجزة... وهذا ضلال مبين، فآيات الرسل وكرامات أتباعهم لا يقدر عليها أحد من الخلق، ﴿وَمَا كَانَ لِرَسُولٍ أَن يَأْتِيَ بِآيَةٍ إِلَّا بِإِذْنِ ٱللَّهِ﴾ [الرعد:٣٨].

وأيضاً: السحر له حقيقة لكنه لا يقدر على قلب الأعيان، قال تعالى: ﴿يُخَيَّلُ إِلَيْهِ مِن سِحْرِهِمْ أَنَّهَا تَسْعَىٰ﴾ [طه:٦٦]، وهذا سحر التخييل، ولهذا قال تعالى: ﴿مَا جِئْتُم بِهِ ٱلسِّحْرُ إِنَّ ٱللَّهَ سَيُبْطِلُهُۥٓ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُصْلِحُ عَمَلَ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس:٨١].

والمعنى: أن خوارق السحرة تبطل وتظهر على حقيقتها، لأنها تخييلات، بخلاف الآية فإنها لا تبطل[(١)].

* الصوفية:

شأنهم كالأشاعرة إلا أنهم أشد غلواً فيما يتعلق بالأولياء، حتى زعم بعضهم أن الأولياء تحصل لهم كرامات أرفع من معجزات الأنبياء كما سيأتي عند ذكر (تفاضل الأنبياء وفضلهم على غيرهم).

* الرافضة:

سبق أنهم يرون معجزات الأئمة أرفع من معجزات الأنبياء، وأما التفريق فلم أقف عليه.

* الحزبية:

وهم خليط كما هو معلوم.

فهذا سعيد حوى لا يفرق بين الكرامات ومخاريق السحرة، حيث قال: حدثني مرة نصراني أنه حضر حلقة ذِكْر، فضربه أحد الذاكرين بالشيش في ظهره، فخرج الشيش من صدره حتى قبض عليه بيده ثم سحب الشيش ولم يكن لذلك أثراً أو ضرراً.

إن هذا الشيء الذي يجري في طبقات أبناء الطريقة الرفاعية ويستمر فيهم هو من أعظم فضل الله على الأمة، إذ من رأى ذلك تقوم عليه الحجة بشكل واضح على معجزات الأنبياء وكرامات الأولياء...»[(٢)].

فلماذا لم تقم الحجة على النصراني ويسلم؟

---

(١) راجع للباب: «النبوات» (١/ ٥٤٥)، (٢/ ٨٢٣)، (١/ ٥٥٨-٥٦٠) «نقض عقائد الأشاعرة» (٥٠٥-٥٢٤)، وغيرها.

(٢) «تربيتنا الروحية» (ص ٢١٨).

وانظر إلى العقيدة الأشعرية حيث لم يفرق بين المخاريق والمعجزات والكرامات.

وقد بين هذا ابن الجوزي رحمه الله تعالى[(١)] فقال: «وقد اندس في الصوفية أقوام وتشبهوا بهم وشطحوا في الكرامات وادعائها، وأظهروا للعوام مخاريق صادوا بها قلوبهم...» اهـ

ويؤكد عدم تفريقه قوله: «إن ما يحدث لهؤلاء لا يمكن أن يكون سحراً، لأن السحر جزء من عالم الأسباب، وهاهنا لا نجد لعالم الأسباب محلاً». اهـ

وهذا باطل، فقد قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في الرفاعية: «ولقد بينت صورة ما يظهرونه من المخاريق مثل ملابسة النار والحيات... وأن عامة ذلك من حيل معروفة وأسباب مصنوعة...»[(٢)].

وقد رد الشيخ سليم الهلالي وغيره على سعيد حوى[(٣)]

وهذه الفرقة الحزبية تتوسع في ذكر الكرامات ويقترفون ويزيدون.

* * * *

(١) في «تلبيس إبليس» (ص ٣٨٦).

(٢) «مجموعة الرسائل» (١/ ١٢١-١٤٦).

(٣) في كتابه «مؤلفات سعيد حوى» (٧٩-٨٣)، والشيخ أحمد النجمي في «المورد العذب الزلال» (ص ١٥٧-١٥٨).

المسألة التاسعة: في تفاضل الأنبياء وفضلهم على سائر الخلق.

* الرافضة:

غلاتهم أن الأئمة أفضل من الأنبياء وأن الأنبياء أتباع لعلي.

قال ابن بابويه في اعتقاداته (ص ١٠٦-١٠٧): «يجب أن يعتقد أن أفضل الخلق محمد ﷺ والأئمة...». اهـ

وقال المجلسي في «بحار الأنوار» (٢٦/ ٢٦٧): «باب تفضيلهم عليهم السلام - أي: الأئمة - على الأنبياء والرسل وعلى جميع الخلق...». اهـ

وقال الخميني في «الحكومة الإسلامية» (ص ٥٢): «إن لأئمتنا منزلة لم يبلغها نبي مرسل ولا ملك مقرب».

والسبب في تفضيل الأئمة حلول جزء من الإلهية في الأئمة - زعموا -... كما سبق في باب (الألوهية).

* والرد عليهم:

١ - هذا مخالف لكتاب الله تعالى والسنة والإجماع.

قال تعالى: ﴿ٱللَّهُ أَعْلَمُ حَيْثُ يَجْعَلُ رِسَالَتَهُۥ﴾ [الأنعام:١٢٤]، وقوله ﷺ: «أنا سيد ولد آدم يوم القيامة» متفق عليه عن أبي هريرة رضي الله عنه.

وقال القاضي عياض رحمه الله تعالى: «ونقطع بتكفير غلاة الرافضة في قولهم: إن الأئمة أفضل من الأنبياء...»(١).

(١) «الشفا» (ص ١٠٧٨).

* الصوفية:

مع غلوهم في الأنبياء إلا أن كثيراً منهم صرح بأن الأولياء أفضل وأعلم من الأنبياء.

وزعم ابن عربي بأن النبي والرسول يأخذ عن الملك، ولا يمكنه الأخذ عن الله مباشرة، بخلاف الولي؛ فإنه يستمد المعرفة من حيث ستمد الملك [يعني: عن الله مباشرة]...(١).

وصرح بأن خاتم الأولياء أرفع من خاتم الأنبياء(٢).

وكان الحكيم الترمذي – كما ذكره السلمي في طبقاته الصوفية – يقول: «إن للأولياء خاتماً كما أن للأنبياء خاتماً، وأنه يفضل الولاية على النبوة...».

وقال عبد العزيز الدباغ(٣) في قول أبي يزيد البسطامي: (خضت بحراً وقف الأنبياء بساحله)، الكلام على ظاهره، فقيل له: كيف ذلك؟ فقال: إن الوارث للمقام المحمدي تخلع عليه خلعة الوراثة...(٤).

ويقول عبد الرحمن باهرمز: «وفيَّ علوم لم يطلع عليها ملك مقرب ولا نبي مرسل...»(٥).

* والرد عليهم:

١ – كلامهم مخالف للكتاب والسنة والإجماع (كما سبق في الرد على الرافضة).

وانظر رسالة في «الرد على الرافضة» للشيخ محمد بن عبد الوهاب (ص ٧٧-٧٨)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦١٣-٦٢١).

(١) «فصوص الحكم».

(٢) «الفصوص» (٦٢-٦٤).

(٣) ومن كتاب «الصوفية في حضرموت» (ص ٦٥٣-٦٥٥).

(٤) «كنوز السعادة الأبدية» (ص ٤٢).

(٥) «السنا الباهر» (ص ٣٨١).

٢- إجماع الأمة على كفر من فضَّل أحداً على الأنبياء، كما نقله القاضي عياض.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وقد اتفق سلف الأمة وأئمتها وسائر أولياء الله تعالى على أن الأنبياء أفضل من الأولياء الذين ليسوا بأنبياء، وقد رتب الله عباده السعداء أربع مراتب، فقال تعالى: ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَٱلرَّسُولَ فَأُوْلَٰٓئِكَ مَعَ ٱلَّذِينَ أَنْعَمَ ٱللَّهُ عَلَيْهِم مِّنَ ٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلصِّدِّيقِينَ وَٱلشُّهَدَآءِ وَٱلصَّٰلِحِينَ ۚ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴿٦٩﴾﴾ [النساء:٦٩]، وفي الحديث: «ما طلعت شمسٌ ولا غربت على أحد بعد النبيين أفضل من أبي بكر».

وأفضل الأمم أمة محمد ﷺ، قال تعالى: ﴿كُنتُمْ خَيْرَ أُمَّةٍ أُخْرِجَتْ لِلنَّاسِ﴾ [آل عمران:١١٠]...

وأفضلها القرن الأول... والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من سائر الصحابة... ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ﴾ [التوبة:١٠٠] الآية... فأبو بكر أفضل أولياء الله... وقد ظن طائفة غالطة أن خاتم الأولياء أفضل الأولياء قياساً على خاتم الأنبياء، ولم يتكلم أحد من المشايخ المتقدمين بخاتم الأولياء إلا الحكيم الترمذي، فإنه صنف مصنفاً غلط فيه في مواضع، ثم صار طائفة من المتأخرين يزعم كل واحد منهم أنه خاتم الأولياء، ومنهم من يدعي أن خاتم الأولياء أفضل من خاتم الأنبياء من جهة العلم بالله، وأن الأنبياء يستفيدون العلم بالله من جهته كما يزعم ذلك ابن عربي، فخالف الشرع والعقل مع مخالفة جميع أنبياء الله تعالى وأوليائه كما يقال لمن قال: (فخر عليهم السقف من تحتهم) لا عقل ولا قرآن... وليس آخر الأولياء أفضلهم كما أن آخر الأنبياء أفضلهم، فإن فضل محمد ﷺ ثبت بالنصوص الدالة على ذلك...

وهذا بخلاف الأولياء، فإنه لا يكون ولياً إلا باتباع محمد ﷺ... ومن ادعى أن من الأولياء الذين بلغتهم رسالة محمد ﷺ من له طريق إلى الله لا يحتاج فيه إلى محمد فهذا كافر ملحد، وإذا

قال: أنا محتاج إلى محمد في علم الظاهر دون الباطن أو في علم الشريعة دون علم الحقيقة فهو شر من اليهود والنصارى الذين قالوا: إن محمداً رسول إلى الأميين دون أهل الكتاب... فإنهم آمنوا ببعض وكفروا ببعض، وهو أكفر من أولئك، لأن علم الباطن الذي هو علم إيمان القلوب ومعارفها وأحوالها هو علم بحقائق الباطن، وهذا أشرف من العلم بمجرد أعمال الإسلام الظاهرة...

- إلى قوله -: وهؤلاء الملاحدة يدَّعون أن الولاية أفضل من النبوة... وينشدون:

مقـــــام النبـــــوة في بـــــرزخ فويـــق الرســـول ودون النبـــي

فإن كفر هؤلاء أعظم من كفر اليهود والنصارى بل ومشركي العرب...»(١).

وقال (٤/ ٣١٨): «من اعتقد أن في أولياء من لا يجب عليه اتباع المرسلين وطاعتهم فهو كافر يستتاب، فإن تاب وإلا قتل...» اهـ(٢).



(١) الفتاوى» (١١/ ٢٢١-٢٤٠) مختصراً.

(٢) وراجع: «مظاهر الانحراف العقدية عند الصوفية» (٢/ ٥٥٢-٥٦٥) وغيره.

الباب الرابع

ما يتعلق بمسائل الأمة

وتحته فصلان:

١- الصحابة.

٢- الإمامة الكبرى ونحوها.

وتحت كل فصل مبحثان.

الأول: في عقيدة أهل السنة

والثاني: في عقيدة أهل البدعة

الفصل الأول

في مسائل الصحابة

وتحته مبحثان.

الأول: في عقيدة أهل السنة.

والثاني: في عقيدة أهل البدعة.

المبحث الأول

عقيدة أهل السنة في الصحابة

* وتشمل:

مسائل الصحابة: فضلهم، وعدالتهم، والترضي عنهم، والكف عما شجر بينهم، وتحريم سبِّهم، وترتيب الخلفاء، والتبرؤ من طريق الروافض والنواصب... وغيرها.

* * * *

المسألة الأولى: في تعريف الصحابي.

قال البخاري رحمه الله تعالى: «من صحب النبي ﷺ أو رآه من المسلمين فهو من أصحابه»(١).

وقال الحافظ رحمه الله تعالى: «والصحابي: من لقي النبي ﷺ مؤمناً به ومات على الإسلام».

ثم شرح هذا التعريف فقال: «فيدخل في (من لقيه) من طالت مجالسته له أو قصرت، ومن روى عنه ومن لم يرو عنه، ومن غزا معه أو لم يغز، ومن رآه رؤية ولو لم يجالسه ومن لم يره لعارض كالعمى، ويخرج بقيد (الإيمان) من لقيه كافراً ولو أسلم بعد ذلك إذا لم يجتمع به مرة أخرى، وقولنا (مؤمناً به) كل مكلف من الجن والإنس. وخرج بقولنا: (ومات على الإسلام) من ارتد ومات على ردته، ويدخل فيه (أي: في الصحابة) من ارتد وعاد إلى الإسلام قبل أن يموت سواء اجتمع به ﷺ مرة أخرى أم لا، وهذا هو الصحيح المعتمد»(٢).

---

(١) «صحيح البخاري».

(٢) «الإصابة» (١/ ١٠-١٢)، «نزهة النظر» (ص ٥٥-٥٦).

المسألة الثانية: في فضل الصحابة رضي الله عنهم وخيريتهم، وأنهم أفضل الأمة علماً وعملاً وعدالة وجهاداً وسابقية إلى كل خير وبعداً عن كل شر.

❋ الأدلة:

قال تعالى: ﴿مُّحَمَّدٌ رَّسُولُ ٱللَّهِ ۚ وَٱلَّذِينَ مَعَهُۥٓ أَشِدَّآءُ عَلَى ٱلْكُفَّارِ رُحَمَآءُ بَيْنَهُمْ ۖ تَرَىٰهُمْ رُكَّعًا سُجَّدًا يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ وَرِضْوَٰنًا ۖ سِيمَاهُمْ فِى وُجُوهِهِم مِّنْ أَثَرِ ٱلسُّجُودِ ۚ ذَٰلِكَ مَثَلُهُمْ فِى ٱلتَّوْرَىٰةِ ۚ وَمَثَلُهُمْ فِى ٱلْإِنجِيلِ كَزَرْعٍ أَخْرَجَ شَطْـَٔهُۥ فَـَٔازَرَهُۥ فَٱسْتَغْلَظَ فَٱسْتَوَىٰ عَلَىٰ سُوقِهِۦ يُعْجِبُ ٱلزُّرَّاعَ لِيَغِيظَ بِهِمُ ٱلْكُفَّارَ ۗ وَعَدَ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ وَعَمِلُوا۟ ٱلصَّٰلِحَٰتِ مِنْهُم مَّغْفِرَةً وَأَجْرًا عَظِيمًۢا ﴿٢٩﴾﴾ [الفتح:٢٩]، وقوله تعالى: ﴿وَٱلسَّٰبِقُونَ ٱلْأَوَّلُونَ مِنَ ٱلْمُهَٰجِرِينَ وَٱلْأَنصَارِ وَٱلَّذِينَ ٱتَّبَعُوهُم بِإِحْسَٰنٍ رَّضِىَ ٱللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا۟ عَنْهُ وَأَعَدَّ لَهُمْ جَنَّٰتٍ تَجْرِى تَحْتَهَا ٱلْأَنْهَٰرُ خَٰلِدِينَ فِيهَآ أَبَدًا ۚ ذَٰلِكَ ٱلْفَوْزُ ٱلْعَظِيمُ ﴿١٠٠﴾﴾ [التوبة:١٠٠].

ومن السنة قوله ﷺ: «خير أمتي قرني، ثم الذين يلونهم» متفق عليه عن ابن مسعود وعن عمران نحوه.

والأدلة في هذا الباب كثيرة معلومة.

وقال ابن عمر رضي الله عنهما: «أولئك أصحاب محمد ﷺ، كانوا خير هذه الأمة: أبرها قلوباً، وأعمقها علماً، وأقلها تكلفاً، قوم اختارهم الله لصحبة نبيه ﷺ ونَقْل دينه، فتشبهوا

وراجع: «الكفاية» للخطيب (٦٨-٦٩)، «أسد الغابة» (١/ ١٩)، «الإحكام» لابن حزم (٥/ ٨٩)، «شرح اللمعة» (ص ٩١)، «منهاج السنة» (٨/ ٣٨٩)، «شرح الواسطية» لابن تيمية – جمع المصلح (ص ١٧٨)، وانظر «عقيدة أهل السنة والجماعة في الصحابة» (١/ ٣٨-٥٢) وغيرها.

بأخلاقهم وطرائقهم، فهم أصحاب محمد ﷺ وكانوا على الهدى المستقيم»(١).

وقال ابن أبي حاتم رحمه الله تعالى: «فأما أصحاب رسول الله ﷺ فهم الذين شهدوا الوحي والتنزيل، وعرفوا التفسير والتأويل، وهم الذين اختارهم الله عز وجل لصحبة نبيه ﷺ ونصرته وإقامة دينه وإظهار حقه، فرضيهم له صحابة، وجعلهم لنا أعلاماً وقدوة، فحفظوا عنه ﷺ ما بلغهم عن الله عز وجل وما سن وشرع وحكم وقضى وندب وأمر ونهى وحظر وأدب، ووعوه وأتقنوه، ففقهوا في الدين وعلموا أمر الله تعالى ونهيه، ومراده بمعانية رسول الله ﷺ ومشاهدتهم منه تفسير الكتاب وتأويله وتلقفهم منه واستنباطهم عنه، فشرَّفهم الله عز وجل بما مَنَّ عليهم وأكرمهم به من وضعه إياهم موضع القدوة، فنفى عنهم الشك والكذب والغلط والريبة والغمز، وسماهم عدول الأمة فقال عز وجل: ﴿وَكَذَٰلِكَ جَعَلۡنَٰكُمۡ أُمَّةٗ وَسَطٗا لِّتَكُونُواْ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيۡكُمۡ شَهِيدٗاۗ﴾ [البقرة:١٤٣]، ففسر النبي ﷺ عن الله عز ذكره قوله: (أُمَّةٗ وَسَطٗا) قال: «عدولًا».

فكانوا عدول الأمة وأئمة الهدى وحجج الدين ونقلة الكتاب والسنة، وندب الله عز وجل إلى التمسك بهديهم والجري على منهاجهم، والسلوك لسبيلهم، والاقتداء بهم فقال: ﴿وَيَتَّبِعۡ غَيۡرَ سَبِيلِ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ﴾ [النساء:١١٥]... وجردوا أنفسهم مع تقدمة سن النية والقربة إلى الله تقدس اسمه لتعليم الناس الفرائض والأحكام والسنن والحلال والحرام حتى قبضهم الله عز وجل، رضوان الله ومغفرته ورحمته عليهم أجمعين»(٢).

وقال ابن حبان رحمه الله تعالى: «وفي قوله ﷺ: «ألا ليبلغ الشاهد الغائب» أعظم دليل على

---

(١) رواه أبو نعيم (١/ ٣٠٥)، وجاء عن ابن مسعود نحوه، رواه أحمد (١/ ٣٧٩).

(٢) «مقدمة الجرح والتعديل» (١/ ٧-٨).

أن الصحابة كلهم عدول ليس فيهم مجروح ولا ضعيف... وكفى بمن عدله رسول الله ﷺ شرفاً..»(١).

وقال الخطيب رحمه الله تعالى: «إن عدالة الصحابة ثابتة معلومة بتعديل الله لهم وإخباره عن طهارتهم واختياره لهم في نص القرآن...»(٢).

وقال ابن الأنباري رحمه الله تعالى: «وليس المراد بعدالتهم ثبوت العصمة لهم واستحالة المعصية منهم، وإنما المراد قبول رواياتهم... ولا التفات إلى ما يذكره أهل السير فإنه لا يصح، وما صح فله تأويل صحيح»(٣).

ونقل الإجماع على فضل الصحابة وعدالتهم جمع غفير من السلف والخلف، نقله الخطيب وابن عبد البر وابن الصلاح والنووي وابن كثير والعراقي والجويني والحافظ والسخاوي والألوسي وجمع سواهم.

قال ابن عبد البر رحمه الله تعالى: «أجمع أهل الحق من المسلمين وهم أهل السنة والجماعة على أن الصحابة كلهم عدول...»(٤).

وقال ابن الصلاح رحمه الله تعالى: «إن الأمة مجمعة على تعديل الصحابة...»(٥).

---

(١) «صحيح ابن حبان» (١/ ٩١).

(٢) «الكفاية» (٦٣-٦٧).

(٣) من «فتح المغيث» (٣/ ١١٥).

(٤) «الاستيعاب» المقدمة.

(٥) «المقدمة» (ص ١٤٦). وراجع: «مذهب أهل السنة والجماعة في الصحابة» (١/ ٥٢-...) إلخ المجلد الأول. «الصحيح المسند في فضائل الصحابة»، «فضائل الصحابة للإمام أحمد» مجلدان. «فضائل الصحابة» من الأمهات الست وغيرها، ولا يكاد يخلو كتاب في العقيدة من فضائلهم.

المسألة الثالثة: تفاضل الصحابة رضي الله عنهم، فبعضهم أفضل من بعض، وأفضلهم أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي ثم بقية العشرة... وكل له فضل على قدر سابقيته وصحبته وعمله وشهود المشاهد الفاضلة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ويفضلون من أنفق من قبل الفتح – وهو صلح الحديبية – وقاتل على من أنفق من بعد وقاتل، ويقدمون المهاجرين على الأنصار...»(١).

وقال(٢): «وأفضل أمة محمد ﷺ القرن الأول... والسابقون الأولون من المهاجرين والأنصار أفضل من سائر الصحابة، ﴿لَا يَسْتَوِي مِنكُم مَّنْ أَنفَقَ مِن قَبْلِ الْفَتْحِ وَقَاتَلَ أُولَٰئِكَ أَعْظَمُ دَرَجَةً مِّنَ الَّذِينَ أَنفَقُوا مِن بَعْدُ وَقَاتَلُوا وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْحُسْنَىٰ﴾ [الحديد:١٠]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّابِقُونَ الْأَوَّلُونَ مِنَ الْمُهَاجِرِينَ وَالْأَنصَارِ وَالَّذِينَ اتَّبَعُوهُم بِإِحْسَانٍ رَّضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [التوبة:١٠٠]... وأفضل السابقين الأولين الخلفاء الأربعة، وأفضلهم أبو بكر ثم عمر، وهذا هو المعروف عن الصحابة والتابعين لهم بإحسان وأئمة الأمة وجماهيرها...» اهـ المراد.

وقال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «وأفضل أمته ﷺ أبو بكر الصديق ثم عمر الفاروق ثم عثمان ذو النورين ثم علي المرتضى رضي الله عنهم أجمعين، لما روى ابن عمر رضي الله عنه قال: كنا نقول والنبي ﷺ حي: أفضل هذه الأمة بعد نبيها أبو بكر ثم عمر ثم عثمان، فيبلغ ذلك

وانظر للكلام على العدالة: «مذهب أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٩٥٢-٩٧٠)، وفيه مراجع كثيرة.

(١) «الواسطية».

(٢) في «الفتاوى» (١١/ ٢٢١) وما بعده.

النبي ﷺ فلا ينكره(١).

وصحت الرواية عن علي رضي الله عنه أنه قال: «خير هذه الأمة بعد نبيها: أبو بكر ثم عمر، ولو شئت لسميت الثالث»(٢).

❋ ❋ ❋ ❋

المسألة الرابعة: نحب أصحاب رسول الله ﷺ جميعاً، فحبهم إيمان وبغضهم نفاق، ونترضى عنهم وندعو لهم كما أمر الله تعالى، ونحب أهل بيت النبوة حباً شرعياً.

❋ الأدلة:

قال تعالى: ﴿لِلْفُقَرَآءِ ٱلْمُهَٰجِرِينَ ٱلَّذِينَ أُخْرِجُوا۟ مِن دِيَٰرِهِمْ وَأَمْوَٰلِهِمْ يَبْتَغُونَ فَضْلًا مِّنَ ٱللَّهِ﴾ [الحشر:٨] الآيات إلى قوله: ﴿وَٱلَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعْدِهِمْ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغْفِرْ لَنَا وَلِإِخْوَٰنِنَا ٱلَّذِينَ سَبَقُونَا بِٱلْإِيمَٰنِ وَلَا تَجْعَلْ فِى قُلُوبِنَا غِلًّا لِّلَّذِينَ ءَامَنُوا۟ رَبَّنَآ إِنَّكَ رَءُوفٌ رَّحِيمٌ ﴿١٠﴾﴾ [الحشر:١٠].

وفي الصحيحين من حديث أنس رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «لا يحب الأنصار إلا مؤمن، ولا يبغضهم إلا منافق».

وفي مسلم من حديث علي رضي الله عنه أن النبي ﷺ عهد إليَّ: لا يحبني إلا مؤمن، ولا

---

(١) رواه البخاري (٣٦٥٥) مختصراً، وهو عند الطبراني (١٢/ ٢٨٥) بإسناد ضعيف.

(٢) رواه أحمد (١/ ١٠٦)، وسنده صحيح، وقد بُسط هذا في كتب العقيدة وغيرها، فلا حاجة بنا لبسطه. انظر المراجع السابقة في المسألة الثانية. وانظر «شرح اللمعة» (ص ٩٢)، «الفتاوى» (٤/ ٤٢١)، «منهاج السنة» (٢/ ٧٣)، (٤/ ٤٢٢).

يبغضني إلا منافق.

وفي الصحيحين من حديث أبي سعيد أن النبي ﷺ قال: «لا تسبوا أصحابي، فوالذي نفسي بيده، لو أنفق أحدهم مثل أحد ذهباً ما بلغ مُدَّ أحدهم ولا نصيفه». (خ ٣٦٧٣)، (م ٢٥٤١).

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «ومن السنة تولي أصحاب رسول الله ﷺ ومحبتهم، وذكر محاسنهم، والترحم عليهم، والاستغفار لهم، والكف عن ذكر مساوئهم وما شجر بينهم، واعتقاد فضلهم، ومعرفة سابقيتهم...»(١).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ومن أصول أهل السنة والجماعة: سلامة قلوبهم وألسنتهم لأصحاب رسول الله ﷺ كما وصفهم الله تعالى...»(٢).

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ونحب أصحاب رسول الله ﷺ ولا نُفْرط في حب أحد منهم، ولا نتبرأ من أحد منهم، ونبغض من يبغضهم وبغير الخير يذكرهم، ولا نذكرهم إلا بخير، وحبهم دين وإيمان وإحسان، وبغضهم كفر ونفاق وطغيان»(٣).

وقال شيخنا الوادعي رحمه الله تعالى: «نحب أصحاب رسول الله ﷺ ونبغض من تكلم فيهم، ونعتقد أن الطعن فيهم طعن في الدين، لأنهم حملته إلينا... ونحب أهل بيت النبوة حباً شرعياً»(٤).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ويحبون أهل بيت رسول الله ﷺ ويتولونهم،

---

(١) «اللمعة» (ص ٩٨).

(٢) «الواسطية».

(٣) «الطحاوية مع الشرح» (ص ٧٢٧).

(٤) «هذه دعوتنا، مع شرحه: تحفة الألمعي» (ص ١٩-٢١).

ويحفظون فيهم وصية رسول الله ﷺ حيث قال: «أذكركم الله في أهل بيتي»... ويتولون أزواج النبي ﷺ أمهات المؤمنين ويؤمنون بأنهن أزواجه في الآخرة...»(١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الخامسة: نعتقد في الخلفاء الأربعة أن الخليفة بعد رسول الله ﷺ: أبو بكر ثم عمر ثم عثمان ثم علي، ومن طعن في خلافة أحد من هؤلاء فهو ضال مبتدع.

قال ابن قدامة رحمه الله تعالى: «وهو أحق بالخلافة - يعني أبا بكر - بعد النبي ﷺ لفضله وسابقته وتقديم النبي ﷺ له في الصلاة على جميع الصحابة رضي الله عنهم، وإجماع الصحابة على تقديمه ومبايعته، ولم يكن الله ليجمعهم على ضلالة. ثم بعده عمر رضي الله عنه لفضله وعهد أبي بكر إليه، ثم عثمان رضي الله عنه لتقديم أهل الشورى له، ثم علي رضي الله عنه لفضله وإجماع أهل عصره عليه.

وهؤلاء الخلفاء الأربعة الراشدون المهديون الذين قال رسول الله ﷺ فيهم: «عليكم بسنتي وسنة الخلفاء الراشدين المهديين من بعدي، تمسكوا بها وعضوا عليها بالنواجذ».

وقال: «الخلافة من بعدي ثلاثون سنة»، فكان آخرها خلافة علي رضي الله عنه»(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «أجمع الصحابة على تقديم عثمان في البيعة...»(٣).

---

(١) «الواسطية» (ص ١٨٨).

وراجع: «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٩٠٨-٩٤٥)، «الواسطية» للمصلح (ص ١٧٧-١٧٨) وغيرها من الشروح.

(٢) «اللمعة» (ص ٩٠-٩١) وذكر عدة أدلة.

(٣) «الواسطية» (١٨٤).

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «لم يجتمعوا على بيعة أحد ما اجتمعوا على بيعة عثمان»(١).

فهذا إجماع المسلمين قاطبة على ترتيب هؤلاء الخلفاء دليل شافٍ لا يخالفه إلا ملحد كائد للدين.

ونقل الإجماع جمع غفير(٢).

وجاء عن الحسن البصري قوله: «والله ما كانت بيعة علي إلا كبيعة أبي بكر وعمر رضي الله عنهم»(٣).



المسألة السادسة: الإمساك عما شجر بين الصحابة، فهم في ذلك مجتهدون، ولهم سوابق وفضائل تمحو – بإذن الله تعالى – ما صدر منهم، وخطؤهم بجانب صوابهم كقطرة في بحر لجي، فمن اتخذ ذلك ذريعة للطعن فيهم فقد ضل سواء السبيل.

* الأدلة:

عموم قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَآءُو مِنۢ بَعۡدِهِمۡ يَقُولُونَ رَبَّنَا ٱغۡفِرۡ لَنَا وَلِإِخۡوَٰنِنَا﴾ [الحشر:١٠] الآية. فهي تشمل جميع الصحابة.

وعموم قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي» الحديث.

---

(١) «منهاج السنة» (٦/ ١٥٣-١٥٤).

(٢) انظر: «الوصية الكبرى» لشيخ الإسلام (ص ٣٣) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٦٠٠-٨٤١).

(٣) «منهاج القاصدين» (ص ٧٧)، «شرح الطحاوية» (ص ٧٣٥-٧٥٥).

وحديث عمرو بن العاص رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «إذا اجتهد الحاكم فأصاب فله أجران، وإذا اجتهد فأخطأ فله أجر» متفق عليه.

ولعموم ما ورد في فضائلهم من الأدلة، ولأن الخوض فيما جرى بينهم إنما يحصل بدون علم بحقيقة الأحوال، قال تعالى: ﴿وَلَا تَقْفُ مَا لَيْسَ لَكَ بِهِۦ عِلْمٌ﴾ [الإسراء:٣٦]، وصحح العلامة الألباني رحمه الله تعالى حديث: «إذا ذكر أصحابي فأمسكوا» رواه الطبراني عن ابن مسعود، وجاء عن ثوبان وعمر(١).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ويمسكون عما شجر بين الصحابة، ويقولون: إن الآثار المروية في مساويهم منها ما هو كذب، ومنها ما قد زيد فيه ونقص وغُيِّر عن وجهه، والصحيح منها هم فيه معذورون: إما مجتهدون مصيبون، وإما مجتهدون مخطئون.. ولهم من السوابق والفضائل ما يَجُبُّ ما يصدر منهم إن صدر...»(٢).

وقال: «فالخوض فيما شجر يوقع في نفوس كثير من الناس بغضاً وذماً، ويكون هو في ذلك مخطئاً بل عاصياً، فيضر نفسه ومن خاض معه في ذلك كما جرى لأكثر من تكلم في ذلك، فإنهم تكلموا بكلام لا يحبه الله ولا رسوله إما من ذم من لا يستحق الذم، وإما من مدح أمور لا تستحق المدح، ولهذا كان الإمساك طريقة أفاضل السلف...»(٣).

وقال: «وحينئذٍ فمن جزم في واحد من هؤلاء – أي: الصحابة زمن علي الذين جرت بينهم الفتنة – بأن له ذنباً يدخل به النار قطعاً فهو كاذب مفتر، فإنه لو قال ما لا علم له به لكان مبطلاً، فكيف إذا قال ما دلت الدلائل الكثيرة على نقيضه.

---

(١) «صحيح الجامع» (٥٤٥)، «الصحيحة» (٣٤).

(٢) «الواسطية» (ص ١٩٣-١٩٤) جمع المصلح.

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٤٤٨-٤٤٩).

فمن تكلم فيما شجر بينهم وقد نهى الله عنه: من ذمهم أو التعصب لبعضهم بالباطل فهو ظالم معتد.

وقد ثبت في الصحيح عن النبي ﷺ أنه قال: «تمرق مارقة على حين فرقة من المسلمين تقتلهم أولى الطائفتين بالحق»... فثبت بالكتاب والسنة وإجماع السلف على أنهم مؤمنون مسلمون، وأن علي بن أبي طالب والذين معه كانوا أولى بالحق من الطائفة المقاتلة له، والله أعلم»(١).

وذكر للإمام أحمد ما شجر بين الصحابة فقال: «ما أقول فيهم إلا الحسنى».

وقال ابن أبي زيد القيرواني رحمه الله تعالى: «ولا يذكر أحد من الصحابة إلا بأحسن ذكر، والإمساك عما شجر بينهم، وأنهم أحق الناس أن يلتمس لهم أحسن المخارج، ويظن بهم أحسن المذاهب»(٢).

وقال الصابوني رحمه الله تعالى: «ويرون الكف عما شجر بين أصحاب رسول الله ﷺ وتطهير الألسنة عن ذكر ما يتضمن عيباً أو نقصاً فيهم، ويرون الترحم على جميعهم والموالاة لكافتهم..»(٣).



(١) «الفتاوى» (٤/ ٤٣١-٤٣٣).

(٢) «مقدمة ابن أبي الزيد القيرواني».

(٣) «عقيدة السلف» (١/ ١٢٩) ضمن الرسائل المنيرية.

وراجع: شروح الواسطية»، «البداية والنهاية» (٧/ ٣٠٥)، «السير» (١٠/ ٩٢)، «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٨٧٧-٨٩٧)، » وغيرها.

المسألة السابعة: حكم سب الصحابة.

سب الصحابة محرم بالكتاب والسنة والإجماع، وقد سبق ذكر أدلة كثيرة ومنها قوله ﷺ: «لا تسبوا أصحابي».

وقال تعالى: ﴿وَٱلَّذِينَ يُؤۡذُونَ ٱلۡمُؤۡمِنِينَ وَٱلۡمُؤۡمِنَٰتِ بِغَيۡرِ مَا ٱكۡتَسَبُواْ فَقَدِ ٱحۡتَمَلُواْ بُهۡتَٰنٗا وَإِثۡمٗا مُّبِينٗا ۝٥٨﴾ [الأحزاب:٥٨]، وخير المؤمنين الصحابة.

وقال الإمام النووي رحمه الله تعالى: «واعلم أن سب الصحابة رضي الله عنهم حرام من فواحش المحرمات، سواء من لابس الفتن منهم وغيره، لأنهم مجتهدون في تلك الحروب متأولون»(١).

وروى الطبراني من حديث ابن عمر رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «لعن الله من سب أصحابي»، وعن ابن عباس بلفظ: «من سب أصحابي فعليه لعنة الله والملائكة والناس أجمعين»(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول ﷺ قدحٌ في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أئمة العلم: هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين.

وأيضًا فهؤلاء – أي: الصحابة – الذين نقلوا القرآن والإسلام وشرائع النبي ﷺ وهم الذين نقلوا فضائل علي ويغره، فالقدح فيهم يوجب أن لا يوثق بما نقلوه من الدين، وحينئذٍ

(١) «شرح مسلم» (١٦/ ٩٣).

(٢) انظر: «صحيح الجامع» للألباني فقد حسَّنها.

فلا تثبت فضيلة لعلي ولا لغيره... فالقدح فيهم قدح في القرآن والسنة»[١].

* تكفير ساب الصحابة:

أولًا: من سب بعض الصحابة:

ذهب كثير من أهل العلم من السلف والمذاهب الأربعة وغيرهم إلى: تكفير ساب الصحابة، وحدُّه القتل إلا أن يتوب، ويترحم عليهم.

ومنهم الأوزاعي والفريابي ومحمد السرخسي والذهبي وأبو زرعة الرازي وجمع غفير سواهم.

* وأدلتهم:

١- أن سبهم إنكار لما ورد في الكتاب والسنة في فضلهم، وهذا كفر.

٢- أن سبهم طعن في الرسول ﷺ ومؤاذاة له، وهذا كفر.

٣- أن الطعن فيه مفاده إبطال جميع أحكام الشريعة الإسلامية لأنهم نقلتها إلينا، والطعن في الناقل طعن فيما نقله.

٤- الساب مخالف للإجماع مصادم لمذهب السلف.

٥- بغضهم وسبهم دليل على عدم الإيمان، لقوله ﷺ: «لا يبغض الأنصار رجل يؤمن بالله واليوم الآخر» رواه مسلم. فبغض جميع الصحابة من باب أولى أن يكون صاحبه عديم الإيمان.

وهذه أدلة قوية جداً.

القول الثاني - وهو مذهب كثير من أهل العلم وعليه عمل الأئمة والخلفاء، وهو قول أحمد ومالك والحميدي وابن راهويه وغيرهم -: أن ساب بعض الصحابة لا يكفر، بل يفسق

---

(١) «الفتاوى» (٤/ ٤٢٩-٤٣٠).

ويبدع ويضلل ويعاقب عقوبة بليغة وينكل به...

❊ وأدلتهم:

١- أن خالداً رضي الله عنه لما سب عبد الرحمن بن عوف رضي الله عنه قال له النبي ﷺ: «لا تسبوا أصحابي» الحديث. ولم يذكر فيه كفراً أو إهدار دم.

٢- أنه لم يرد دليل صريح يفيد قتل ساب الصحابة...

٣- أن التوسع في مثل هذا فيه إهدار لدماء الكثير، ومثل هذا لم يفعله الصحابة وهم أحرص الناس على الدفاع عن الشريعة كما كان في خلافة علي رضي الله عنه. وهذا هو الراجح(١).

***ثانيًا حكم من كفَّر جميع الصحابة أو جمهورهم أو اتهمهم فيما نقلوه من الدين.**

نقل الإجماع شيخ الإسلام والقاضي وملا علي القاري على كفره.

قال القاضي عياض رحمه الله تعالى: «وكذلك نقطع بتكفير كل قائل قال قولا يتوصل به إلى تضليل الأمة و تكفير جميع الصحابة كقول الكميلية من الرافضة بتكفير جميع الأمة بعد النبي صلى الله عليه و سلم إذ لم تقدم عليا و كفرت عليا إذ لم يتقدم و يطلب حقه في التقديم فهؤلاء قد كفروا من وجوه لأنهم أبطلوا الشريعة بأسرها إذ قد انقطع نقلها و نقل القرآن إذ ناقلوه كفرة على زعمهم و إلى هذا ـ و الله أعلم ـ أشار مالك في أحد قوليه بقتل من كفر الصحابة...»(٢).

وقال ملا علي القاري رحمه الله تعالى: «إذا اعتقد كفر الصحابة فإنه كافر بالإجماع»(٣).

---

(١) راجع: «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٩٨٥-١٠٥٠)، «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٠-١١١٠).

(٢) «الشفا» (٢/ ٢٤٧-٢٤٨).

(٣) «تنبيه الولاة والحكام» لابن عابدين (١/ ٣٦٧).

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «أما من اقترن بسبه دعوى أن علياً إله أو أنه كان هو النبي وإنما غلط جبريل في الرسالة؛ فهذا لا شك في كفره، بل لا شك في كفر من توقف في تكفيره.

وكذلك من زعم منهم أن القرآن نقص منه آيات وكتمت.. وهؤلاء لا خلاف في كفرهم، وأما من سبهم سباً لا يقدح في عدالتهم ولا في دينهم مثل وصف بعضهم بالبخل أو الجبن أو قلة العلم أو عدم الزهد ونحو ذلك؛ فهذا يستحق التأديب والتعزير، ولا يحكم بكفره بمجرد ذلك، وعلى هذا يحمل كلام من لم يكفرهم من العلماء.

وأما من لعن وقبح مطلقاً فهذا محل خلاف فيهم لتردد الأمر بين لعن الغيظ ولعن الاعتقاد.

وأما من جاوز ذلك إلى أن زعم أنهم ارتدوا بعد رسول الله ﷺ إلا نفراً قليلاً لا يبلغون بضعة عشر نفساً، أو أنهم فسَّقوا عامتهم؛ فهذا لا ريب أيضاً في كفره؛ فإنه مكذب لما نصه القرآن في غير موضع: من الرضى عنهم والثناء عليهم، بل من يشك في كفر مثل هذا فإن كفره متعين، فإن مضمون هذه المقالة أن نقلة الكتاب والسنة كفار أو فساق، وأن هذه الأمة التي هي (خير أمة أخرجت للناس) وخيرها هو القرن الأول كان عامتهم كفاراً أو فساقاً، ومضمونها: أن هذه الأمة شر الأمم، وأن سابقي هذه الأمة هم شرارها، وكفر هذا مما يعلم بالاضطرار من دين الإسلام، ولهذا تجد أن عامة من ظهر عنه شيء من هذه الأقوال فإنه يتبين أنه زنديق، وعامة الزنادقة إنما يستترون بمذهبهم، وقد ظهر الله فيهم مَثُلات وتواتر النقل بذلك...

وبالجملة: فمن أصناف السابة من لا ريب في كفره، ومنهم من لا يحكم بكفره، ومنهم من

يتردد فيه...»(١).

* **حكم سب أزواج النبي ﷺ.**

حكمه حكم ساب غيرهن من الصحابة - كما سبق - وزيادة إثم وجرم، لأنهن أزواج النبي ﷺ.

أما من قذفهن بفاحشة لا سيما عائشة فهو كافر بالإجماع، لأنه مكذب بالقرآن، فقد ذكرهن الله تعالى في سورة النور والأحزاب.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فأما من سب أزواج النبي ﷺ فقال القاضي أبو يعلى: (من قذف عائشة بما برأها الله منه كفر بلا خلاف). وقد حكى الإجماع على هذا غير واحد، وصرح غير واحد من الأئمة بهذا الحكم... وذلك لأن فيه - أي: قذفهن - عار وغضاضة على رسول الله ﷺ وأذى له أعظم من أذاه بنكاحهن بعده...»(٢).

ونُقل تكفيره عن الإمام أحمد...(٣).

وقال النووي عند شرح حديث الإفك: «براءة عائشة من الإفك وهي براءة قطعية بنص القرآن العزيز، فلو تشكك فيها إنسان - والعياذ بالله - صار كافراً مرتداً بإجماع المسلمين، قال ابن عباس رضي الله عنهما: لم تزن امرأة نبي من الأنبياء صلوات الله وسلامه عليهم أجمعين، وهذا إكرام من الله تعالى لهم»(٤).

---

(١) «الصارم المسلول» (٣/ ١١٠٨-١١١٣).

وراجع: «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٩٨٥-١٠٥٠)، «الفتاوى» (٤/ ٤٢٩) وغيرهما.

(٢) «الصارم المسلول» (٣/ ١٠٥٠-١٠٥٤) (١/ ٩٩) ط: المؤتمن.

(٣) «طبقات الحنابلة» (٢/ ٢٧٢).

(٤) «شرح مسلم» (١٧/ ١١٧).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «واتفقت الأمة على كفر قاذفها...»(١).

وقال الحافظ ابن كثير رحمه الله تعالى: «أجمع العلماء على أن من سبها بعد هذا ورماها فإنه كافر، لأنه معاند للقرآن»(٢).

ونقل الإجماعات يطول(٣).

* * * *

المسألة الثامنة: البراءة من طريقة النواصب والروافض وغيرهم من سبابي الصحابة رضي الله عنهم.

* الأدلة:

قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا رَأَيْتَ الَّذِينَ يَخُوضُونَ فِي آيَاتِنَا فَأَعْرِضْ عَنْهُمْ﴾ [الأنعام:٦٨]، وقوله: ﴿إِنَّ الَّذِينَ فَرَّقُوا دِينَهُمْ وَكَانُوا شِيَعًا لَسْتَ مِنْهُمْ فِي شَيْءٍ﴾ [الأنعام:١٥٩]، وهؤلاء منهم، لأن سب الصحابة من أعظم أسباب الفرقة.

وقوله ﷺ: «من سب أصحابي فعليه لعنة الله»، وقد سبق. وعموم أدلة الولاء والبراء تفيد البراءة من أعداء الصحابة، فعدو الصحابة عدو لله تعالى ورسوله صلى الله عليه وسلم ودينه، فالبراءة منه واجبة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى(٤): «ويتبرؤون من طريقة الروافض الذين

(١) «زاد المعاد» (١/ ١٠٦).

(٢) تفسير سورة النور، آية (٢٣).

(٣) راجع: «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ١٠٣٦-١٠٤٧) وغيره.

(٤) في «الواسطية» (ص ١٩٢).

يبغضون الصحابة ويسبونهم، وطريقة النواصب الذين يؤذون أهل البيت بقول أو عمل...»[(١)].

وسيأتي بسطه عند ذكر عقيدة أهل البدع في الصحابة.

****

(١) وانظر: «منهاج السنة» (٢/ ٧١)، «الفتاوى» (٢٥/ ٣٠١).

المبحث الثاني

عقيدة أهل البدع والأهواء في الصحابة الكرام

المسألة الأولى: في عقيدة الأشاعرة والماتريدية والصوفية والحزبية ونحوهم.

* الأشاعرة:

ضلالهم في هذا الباب أخف منه في غيره، فمما أُخذ عليهم أو على بعضهم:

١- الخوض بالباطل فيما شجر بين الصحابة.

٢- تفضيل بعض التابعين على بعض الصحابة.

٣- طعنهم في عدالة بعض الصحابة.

٤- طعنهم في معاوية وعمرو بن العاص وبعض الصحابة.

فقد نُقل عن أبي الحسين بن القطان أنه قال: «لابد من بحث عن عدالة الصحابة كغيرهم ممن بعدهم، وحجته أنه قال: "فوحشي قتل حمزة وله صحبة، والوليد شرب الخمر، فمن ظهر عليه خلاف العدالة لم يقع عليه اسم الصحبة، والوليد ليس بصحابي، لأن الصحابة إنما هم الذين كانوا على طريقته".

وذكر المازري: العدالة لمن لازم النبي ﷺ دون من قلَّت صحبته.

وقد حكم السخاوي مع أنه أشعري وغيره على هذه الأقوال بأنها ساقطة لا يعتبر بها، وأيضاً مخالفة للأدلة والإجماع...[١].

* الصوفية:

وهم في الجملة كالأشاعرة وعندهم من المخالفات:

١- زعم بعضهم أن الأولياء أو بعضهم أفضل من الصحابة وأعلم، وقد سبق أن بعضهم يفضل الولي على النبي...

٢- غلوهم في الصحابة... مما أوصلهم إلى ممارسة الشرك عند قبورهم كما هو الحاصل عند قبر أبي أيوب وابن عباس وغيرهما[٢].

* الحزبية:

هم في الجملة يترضون عن الصحابة، ولهم في هذا الباب زلات، ومنها:

١- سب بعضهم للصحابة، كما فعل سيد قطب والغزالي والترابي.

فهذا سيد قطب ينتهج منهج الخوارج في شأن عثمان ويطعن فيه طعن الروافض، فيتهم عثمان بأنه (تغير في خلافته، وأن بني مروان كانوا يصرفون أمر عثمان والخلافة، وأنه بذل مال المسلمين لقرابته، وأنه وسع في الملك على معاوية ومهد له طلب الخلافة بعده، وأن روح عثمان ضعفت عن عزائم الإسلام، وأن خلافته كانت فجوة بين خلافة عمر وعلي، وأنه خلَّف الدولة الأموية قائمة بالفعل....) ثم يمدح الخوارج ويطريهم.

---

(١) «فتح المغيث» (٣/ ١١٢)، راجع: «منهاج السنة» (٤/ ٤٤٧-٤٤٨)، «نقض عقائد الأشاعرة» (٥٥٣-٥٥٤)، «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٩٧٩-٩٨٣)، «الإصابة» (١/ ١٩) وغيرها.

(٢) انظر: المجلد السابع والعشرين من الفتاوى، «تحذير المسلمين من الغلو في قبور الصالحين» (١٢٥-١٣٠) وغيرهما.

- ويصف معاوية بأنه يغدر ويفجر، وأن روح الإسلام انحسرت في عهده بلا جدال، وأن بيت المال صار للحاشية، وأنه قاتل لأجل الملك والإمارة، وركن - هو وعمرو بن العاص - إلى الكذب والغش والخديعة والنفاق والرشوة وشراء الذمم...

- وطعن في الصحابة من قريش، وزعم أن عمر حبسهم في المدينة حتى لا تمد أبصارهم إلى الدنيا إلى الملك والسلطان.

- ويقول: إن روح الإسلام هزمت في عهد معاوية بل انطفأت...

- ويصف أبا سفيان بما يفيد تكفيره له...

- ويطعن في عبد الرحمن بن عوف وسعد بن أبي وقاص والزبير وطلحة... وغير ذلك مما بثه في كتبه (العدالة الاجتماعية) وغيره.

وقد خاض هذا المستنقع من زعماء الحزبية: المودودي في كتابه (الخلافة والملك) و(التجديد لهذا الدين)، والغزالي في كتابه (السنة النبوية) والترابي في كثير من مقالاته، والدفاع عن سبابي الصحابة مثل دفاع محمد قطب عن أخيه سيد قطب ونشر كتبه التي تحتوي على تلك الطعون، وهكذا يستقر نشر حزب الإخوان لتلك الكتب مع ما فيها من الطعون، لأن الأهم منها إثارة الناس على حكامهم ولو على حساب الطعن في الصحابة - ومدح الخوارج -.

وقد نشر أحد الطلاب مقالاً في الانترنت ضمنه (طعون الحزبيين في الصحابة) وذكر فيه الشيء الكثير بمراجعها من كتبهم.

وقد توالت الردود على المودودي وعلى سيد قطب وغيرهما، ومن ذلك (مطاعن سيد قطب في الصحابة) للإمام المجدد ربيع المدخلي رفع الله تعالى درجته، وقبله العلامة محمود شاكر، فله مقالات عدة، وهي ردود على سيد قطب، وقد نشرت بعنوان (ردود العلامة محمود شاكر ومعاصريه على سيد قطب) وكتب أخرى كثيرة.

المسألة الثانية: في عقيدة المعتزلة والخوارج ونحوهم.

* المعتزلة:

ذهب جمهورهم إلى أن الصحابة عدول إلا من قاتل علياً بالجمل وصفين... فنفوا عنهم العدالة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «ولا ريب أن المعتزلة خير من الرافضة ومن الخوارج، فإن المعتزلة تقر بخلافة الخلفاء الأربعة، وكلهم يتولون أبا بكر وعمر وعثمان، وكذلك المعروف عنهم أنهم يتولون علياً، ومنهم من يفضله على أبي بكر وعمر، وحكي عن بعض متقدميهم أنه قال: فسق يوم الجمل إحدى الطائفتين ولا أعلم عينها، وقالوا: إنه قال: لو شهد علي والزبير لم أقبل شهادتهما لفسق أحدهما لا بعينه، ولو شهد علي مع آخر ففي قبول شهادته قولان.

وهذا القول شاذ فيهم، والذي عليه عامتهم تعظيم علي.

ومن المشهور عندهم ذم معاوية وأبي موسى وعمرو بن العاص لأجل علي، ومنهم من يكفر هؤلاء ويفسقهم، بخلاف طلحة والزبير وعائشة فإنهم يقولون: إن هؤلاء تابوا من قتاله، وكلهم يتولى عثمان ويعظمون أبا بكر وعمر...»(١).

وذكر عن الأصم أنه قال: «إن علياً لم يكن إماماً، لأنه لم يجتمع عليه».

وقال غيره: «لم يكن معاوية إماماً بحال...».

وقال بكر بن أخت عبد الواحد: «إن علياً وطلحة والزبير مشركون منافقون وهم في الجنة...»(٢).

---

(١) «الفتاوى» (١٣/ ٩٧-٩٨) ضمن كلام جميل فراجعه.

(٢) «مقالات الإسلاميين» (٢/ ١٤٢-١٤٨).

ومنهم من يطعن في ابن عمر ممن رد مقالة القدرية(١).

وقد رد الحافظ ابن كثير عليهم بقوله: «وقول المعتزلة (الصحابة عدول إلا من قاتل علياً) قول باطل مرذول ومردود – وذكر حديث صلح الحسن وآية الحجرات – وقال: فسماهم مسلمين مؤمنين مع الاقتتال»(٢).

فالصحابة كلهم عدول بنص القرآن والسنة وإجماع الأمة، وسيأتي بسطه عند الكلام على الرافضة(٣).

* الخوارج:

وهم نواصب، فالنواصب هم الذين نصبوا العداء لأهل البيت خصوصاً ولغيرهم من الصحابة.

والخوارج بأسرها تثبت إمامة أبي بكر وعمر، وينكرون إمامة عثمان في وقت الأحداث التي نُقِم عليه من أجلها، ويقولون بإمامة علي قبل أن يُحكِّم، وينكرون إمامته لما أجاب إلى التحكيم، ويكفرون معاوية وعمرو بن العاص وأبا موسى الأشعري(٤).

وقال المسعودي(٥): «الذي يجمع الخوارج إكفار عثمان وعلي... وإكفار معاوية وناصريه ومقلديه ومحبيه...».

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «فلما افترقت الأمة في خلافة علي رضي الله عنه وجد

(١) «دراسات في أهل الأهواء» (٢/ ٣٣٨).

(٢) «مختصر علوم الحديث» (ص ١٨٢).

(٣) راجع: «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٢/ ٩٧٣-٩٧٨) وغيره.

(٤) «المقالات» (١/ ٢٠٤).

(٥) في «مروج الذهب» (٣/ ١٢٥).

شيطان الخوارج موضع الخروج فخرجوا وكفروا علياً ومعاوية ومن والاهما»[(١)].

فشمل تكفير كثير من الصحابة الذين شهدوا وقعة الجمل وصفين وغيرهم ممن والوا أحد الطرفين.

قال الورجلاني الإباضي: «وأما معاوية وعمرو بن العاص فهما على ضلالة لانتحالهما ما ليس لهما بحال، ومن حارب المهاجرين والأنصار فرقت بينهما الدار وصار من أهل النار...»[(٢)].

وهم من هذا مقالات كثيرة تجدها في المراجع المذكورة.

* والرد عليهم:

١- يرد عليهم بالأدلة الكثيرة في فضائل الصحابة عموماً وخصوصاً.

٢- مخالفتهم لإجماع الأمة.

٣- الأدلة التي تبين أن مرتكبي الكبائر - دون الشرك - لا يخرجون من الإسلام والإيمان بالكلية، كقوله تعالى: ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُوا۟﴾ [الحجرات:٩] الآية. فوصفهم بالإيمان مع وجود القتال، وقد سبق هذا في باب الإيمان.

٤- أنه لا يطعن في خيار الأمة إلا شرارها...

٥- أنه قد ثبت بالأدلة الكثيرة ذم الخوارج وبيان فساد معتقداتهم، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَن يُشَاقِقِ ٱلرَّسُولَ مِنۢ بَعْدِ مَا تَبَيَّنَ لَهُ ٱلْهُدَىٰ وَيَتَّبِعْ غَيْرَ سَبِيلِ ٱلْمُؤْمِنِينَ نُوَلِّهِۦ مَا تَوَلَّىٰ وَنُصْلِهِۦ جَهَنَّمَ﴾ [النساء:١١٥]، والخوارج اتبعوا غير سبيل المؤمنين.

---

(١) «الفتاوى» (١٩/ ٨٩).

(٢) «الدليل لأهل العقول» (ص ٢٨).

ومنها قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الَّذِينَ فِي قُلُوبِهِمْ زَيْغٌ فَيَتَّبِعُونَ مَا تَشَابَهَ مِنْهُ﴾ [آل عمران:٧]، قال أبو أمامة: هم الخوارج. وجاء مرفوعاً عند أحمد.

وقوله ﷺ في الخوارج: «يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية»، «يقرؤون القرآن لا يجاوز حناجرهم»، «يقتلون أهل الإسلام ويذرون أهل الأوثان»، «كلاب أهل النار، شر قتلى تحت أديم السماء»، «كلما خرج قرن قُطع»، «إن في قتلهم أجراً»، «طوبى لمن قتلهم أو قتلوه»... وغيرها. وكل ما ذكرناه صحيح في «مسلم» من رقم (١٠٦٣) وما بعده، و«الجامع الصحيح» للوادعي في كتاب الإيمان وكتاب العلم.

٦- أن الصحابة أجمعوا على ذمهم والتحذير منهم، وسموهم الخوارج.

٧- أما ما شجر بين الصحابة فقد ناظرهم عليه ابن عباس، فرجع منهم جمع غفير، وبقي منهم جمع اتبعوا الهوى.

٨- أن الله تعالى لم يبعث الخوارج حكاماً على صحابة نبيه ﷺ ولا على غيرهم ولكنهم قوم يجهلون(١).

المسألة الثالثة: في عقيدة الرافضة ونحوها.

*** الرافضة:**

جمهور الرافضة - الاثني عشرية - يكفرون عموم الصحابة إلا نفراً يسيراً، ولهم حجج منها:

- أنهم اغتصبوا الخلافة من علي رضي الله عنه وظلموا أهل البيت.

---

(١) راجع: «الفتاوى» (١٩/ ٨٩-٩٠)، (٣/ ٤٠٧)، «منهاج السنة» (١/ ١٦٢)، (٢/ ٢٥٦)، (٣/ ١١-١٢)، (٤/ ٩١) «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٣/ ١٣٩٥-١٤٦٦)، «الخوارج» للعواجي (٤٦٤-٤٨١)، «التكفير وضوابطه» للرحيلي (٣١-٣٢).

- أنهم حرفوا القرآن فحذفوا ما ورد في الإمامة...

- أنهم ارتدوا عن الإسلام إلى الجاهلية الأولى...

* وأما الزيدية وطوائف أخرى من الشيعة فمنهم من يسب الصحابة، ومنهم من يكفِّر ومنهم من لا يكفِّر... ومنهم طائفة تطعن في أهل البيت...

قال القاضي عبد الجبار(١): «أما الإمامية فقد ذهبت إلى أن الطريق إلى إمامة الاثني عشر النص الجلي الذي يكفر من أنكره ويجب تكفيره فكفروا لذلك صحابة النبي عليه السلام».

وقال البغدادي في «الفرق بين الفرق»: «وأما الإمامية فقد زعم أكثرهم أن الصحابة ارتدت بعد النبي ﷺ سوى علي وابنيه ومقدار ثلاثة عشر منهم».

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن الرافضة تقول: إن المهاجرين والأنصار كتموا النص فكفروا إلا قليلاً منهم... ثم يقولون: إن أبا بكر وعمر ونحوهما ما زالا منافقين، وقد يقولون: بل آمنوا ثم كفروا»(٢).

وذكر صاحب «الكافي» (٢/ ٢٤٤) عن الصادق أنه قال: «المهاجرون والأنصار ذهبوا إلا... – وأشار بيده – ثلاثة».

وعلق شيخهم المعاصر (علي أكبر الغفاري): «والمراد بالثلاثة: سلمان وأبو ذر والمقداد»، وذكر نحوه الكشي في رجاله (ص ٦)، والعياشي في تفسيره (١/ ١٩٩).

وزاد بعضهم في رواية عن الصادق حتى أوصلهم إلى سبعة فقط(٣).

ويخصصون الخلفاء الثلاثة وعائشة وحفصة ومعاوية وعمرو بن العاص بمزيد من اللعن

(١) في «شرح الأصول الخمسة» (ص ٧٦١).

(٢) «الفتاوى» (٣/ ٣٥٦).

(٣) «رجال الكشي» (ص ١١-١٢)، «الاختصاص» للمفيد (ص ٦٣)، «بحار الأنوار» (٢٢/ ٣٢٢).

والتكفير.

فقد عقد المجلسي في «بحار الأنوار» (٨/ ٢٠٨-٢٥٢) باباً في ذمهم بعنوان: (باب كفر الثلاثة ونفاقهم وفضائح أعمالهم).

وقال (ص ٣٢٥): «إن إبليس أرفع مكاناً في النار من أبي بكر وعمر...».

وفي كتاب النورسي الطبرسي «مستدرك الوسائل» (١/ ٣٤٢) عقد باباً بعنوان: (باب استحباب لعن أعداء الدين عقب الصلاة بأسمائهم).

وفيه عن أبي عبد الله قال: إن من حقنا على أوليائنا أن لا ينصرف الرجل – من صلاته – حتى يدعو بهذا الدعاء: اللهم ضاعف لعنتك وبأسك ونكالك وعذابك على اللذين كفرا نعمتك... اللهم العنهما وابنتيهما وكل من مال ميلهم... اللهم العن من دان بقولهم واتبع أمرهم ودعا إلى ولايتهم وشك في كفرهم من الأولين والآخرين...(١).

ولم يقف الأمر هنا، بل تجد طعونهم في علي رضي الله عنه وآل بيته، وما ذاك إلا دلالة ظاهرة على أنهم ليسوا مع أهل البيت كما بينه إحسان إلهي ظهير في كتابه «الشيعة وأهل البيت»، ولنا كتاب بعنوان «التنبيهات المختصرة على مخالفة الشيعة لعلي وآل بيته البررة»، وقد بسط فيها القفاري في كتابه «أصول مذهب الشيعة» ومن ذلك:

– أنهم لم يستثنوا من الكفر إلا سبعة ليس فيهم علي ولا أهل بيته، كما في روايات كتبهم، فشملهم تكفير الرافضة...

– وصرحوا بتكفير العباس وبنيه كما صرح به حسن المصطفوي معلقاً على قول الكشي: «اللهم العن ابني فلان... قال: هما عبد الله بن عباس وعبيد الله بن عباس»(٢).

---

(١) المرجع السابق.

(٢) «رجال الكشي» (ص ٥٣).

وكان بعض قدماء الشيعة يسمون الحسن (مذل المؤمنين).

وشيعة الكوفة هم قتلة الحسين ليس معهم حجازي ولا شامي.

وعلي رضي الله عنه كفَّره طائفة من غلاة الرافضة لأنه ترك حقه من أمر الخلافة. ومنهم من وصفه بالجبن لتزويجه ابنته بعمر رضي الله عنه. والاسترسال في هذا يطول(١).

* الرد عليهم:

١- بالأدلة من الكتاب والسنة في فضل الصحابة وأهل البيت...

٢- مدح أهل البيت للصحابة ومدح الصحابة لأهل البيت، فكانت بينهم المودة والأخوة، وقد صح من طرق عن علي رضي الله عنه أنه قال: «خير الناس أبو بكر ثم عمر»(٢).

وصح عنه أنه قال: «كل أصحاب رسول الله ﷺ أصحابي»(٣).

وصح عنه أنه فسر ﴿إِنَّ ٱلَّذِينَ سَبَقَتۡ لَهُم مِّنَّا ٱلۡحُسۡنَىٰٓ﴾ [الأنبياء:١٠١] قال: عثمان وأصحابه. وصح نحو ذلك من المدح عن الحسن وعلي بن الحسين وزيد بن علي وجمع من أهل البيت.

وثناء أبي بكر وعمر والصحابة في أهل البيت قد ألفت فيه مؤلفات، ومن ذلك قول أبي بكر رضي الله عنه: «والله لقرابة النبي ﷺ أحب إليَّ أن أصلهم من قرابتي».

٣- شهادة الواقع والتاريخ: فإن الصحابة هم الذين نشروا الإسلام في شرق الأرض وغربها، أما الرافضة فهم أهل فساد وإفساد وموالاة لأعداء الإسلام...

---

(١) راجع: «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٧١٦-٧٣٧)، «انتقاص الأنبياء والملائكة وانتقاص علي ﭬ» للغامدي. «رافضة اليمن على مر الزمن» (٨٠-٩٠)، «الشيعة وآل البيت» (ص ٢٦٦-٢٩٦) وغيرها.

(٢) رواه البخاري (٣٦٧١) وأحمد (١/ ١٢٨) وغيرهما.

(٣) رواه اللالكائي (٢٤٥٥).

٤- أن منزلة النبي ﷺ عند الله تعالى وجهوده العظيمة وعناية الله تعالى به دلالة على أن الله تعالى اختار له أصحاباً أخياراً أبراراً.

وما كان سبحانه ليختار لهذا الدين أفضل الرسل وأعظمهم وأوسعهم رسالة ثم يختار له أسوأ الأصحاب وأسوأ الأمم.

فهذا أمر يناقض ما دل عليه القرآن من حكمة الباري سبحانه. وطعن في رسول الله ﷺ: كيف أخفق في تربية عامة أصحابه وآله؟! وهذا واضح، لكن الشيعة لا تبالي بدين ولا بنبي ولا بصحابة.

٥- روايات الرافضة مبنية على أخبار الكذابين والثناء على الملحدين والطعن في النبيين وأصحابهم المؤمنين...

وذلك ظاهر أنه من صنع قوم يعادون الرسل والدين.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وهذا هو أصل مذهب الرافضة، فإن الذي ابتدع الرفض كان يهودياً أظهر الإسلام نفاقاً ودس الجهال دسائس يقدح بها في أصل الإيمان، ولهذا كان الرفض أعظم أبواب النفاق والزندقة، فإن الرجل يكون واقفاً ثم يصير مفضلاً ثم يصير سباباً ثم يصير غالياً ثم يصير جاحداً مُعطِّلاً.

ولهذا انضمت إلى الرافضة أئمة الزنادقة من الإسماعيلية والنصيرية وأنواعهم من القرامطة والباطنية والدرزية وأمثالهم من طوائف الزندقة والنفاق.

فإن القدح في خير القرون الذين صحبوا الرسول ﷺ قدح في الرسول عليه السلام كما قال مالك وغيره من أهل العلم: هؤلاء طعنوا في أصحاب رسول الله ﷺ ليقول القائل: رجل سوء كان له أصحاب سوء، ولو كان رجلاً صالحاً لكان أصحابه صالحين.

وأيضاً فهؤلاء الذين نقلوا القرآن والإسلام... فإن القدح فيهم يوجب أن لا يوثق بما نقلوه من الدين... والرافضة ليس لهم عقل ولا نقل ولا دين ولا دنيا منصورة...»[(١)].

وقال إحسان إلهي رحمه الله تعالى: «التشيع ملجأ لكل من أراد هدم الإسلام»[(٢)].



(١) «الفتاوى» (٤/ ٤٢٨-٤٢٩) و(ص ٤٣٥).

(٢) «الإسماعيلية» (ص ١٦٧).

وراجع: «إرشاد الغبي إلى مذهب أهل البيت في صحب النبي» للشوكاني، «قطع الصلة بالصحابة» للغامدي، «عقيدة أهل السنة في الصحابة» (٣/ ١٠٧٠-١٣٤٥)، والردود عليهم كثيرة جداً.

الفصل الثاني

عقيدة أهل السنة في الإمامة

المسألة الأولى: في تعريف الإمام والإمامة.

الإمامة: هي تولي تدبير أمور المسلمين في الدنيا وحفظ دينهم.

وقيل: هي رئاسة عامة تتعلق بالخاصة والعامة في مهمات الدين والدنيا.

وقيل: الإمامة موضوعة لخلافة النبوة في حراسة الدين وسياسة الدنيا به.

فالإمامة: تشمل تدبير أمور الرعية الدنيوية والحفاظ عليهم، وتشمل حراسة الدين بإقامة الحدود وإظهار الشرائع ونشر العلم والجهاد وغير ذلك كما سيأتي.

والإمام: هو الخليفة وهو أمير المؤمنين، وهو الأمير العام الذي يقوم بالإمامة ولا أمير فوقه(١).



المسألة الثانية: في شروط الإمام أو الخليفة.

* يشترط في الإمام:

١- الإسلام: فلا ولاية لكافر على مسلم، قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾ [النساء:١٤١]، وعموم أدلة النهي عن موالاة الكفار وغيرها.

وأجمع المسلمون على عدم جواز تولية الكفار.

---

(١) راجع: «ضوابط معاملة الحكام» للظفيري (١/ ٤٠-٤٢)، «ضوابط الإمامة في الدين» (ص ٦٧)، «شرح اللمعة» لابن عثيمين (١٠٣)، «حاشية ابن عابدين» (٢/ ٢٤٠) وغيرها.

قال ابن المنذر رحمه الله تعالى: أجمع من يُحفظ عنه من أهل العلم أن الكافر لا ولاية له على مسلم بحال[(١)].

وقال القاضي عياض: «أجمع العلماء على أن الإمامة لا تنعقد لكافر، وعلى أنه لو طرأ عليه الكفر انعزل...»[(٢)].

٢- البلوغ: فلا إمامة للصغير لأنه لا يصلح لتدبير أمور المسلمين لضعف عقله وفهمه، قال تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا۟ ٱلسُّفَهَآءَ أَمْوَٰلَكُمُ﴾ [النساء:٥] والإمامة من باب أولى.

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: «وجميع فرق أهل القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة امرأة ولا إمامة صبي لم يبلغ، إلا الرافضة فإنها تجيز إمامة الصغير»[(٣)]، وأيضاً بعض الخوارج – كما سيأتي.

٣- الذكورية: أن يكون رجلاً لا امرأة، فإن المرأة لا تصلح للإمامة الكبرى ولا ما دونها من الإمارات، وهذا مجمع عليه، للدليل السابق.

٤- العقل: فلا إمرة لمجنون أو نحوه، للدليل السابق من باب أولى، وهذا أمر بديهي معلوم، ولا يقول بإمامة المجنون إلا مجنون.

٥- الحرية: فلا إمامة لمملوك، لأنه مملوك لغيره فكيف يكون خليفة للأمة.

ونقل المهلب الإجماع على ذلك.

وقال الشنقيطي رحمه الله تعالى: «ولا خلاف في هذا بين العلماء»[(٤)].

---

(١) أحكام أهل الذمة (٢/ ٢١٤).

(٢) كما في «شرح مسلم» للنووي (١٢/ ٢٢٩).

(٣) «الفصل» (٤/ ١١٠).

(٤) «أضواء البيان» (١/ ٥٥).

أما حديث: «أوصيكم بالسمع والطاعة ولو عبداً حبشياً» من حديث العرباض عند أبي داود وغيره. فمعناه: لو فرض تولي العبد عليكم فأطيعوه، وذلك لا يكون إلا بطريق نيابته عن الإمام في بعض البلدان أو أخذه الحكم بالقوة والغلبة فيطاع - كما سيأتي -.

٦- أن يكون قرشياً: فلا يولى الإمامة الكبرى اختياراً غير القرشي، وعليه أدلة متواترة، ومنها قوله ﷺ: «الأئمة في قريش»، رواه أحمد وغيره عن عقبة بن عبد رضي الله عنه.

وأما حديث: «لا يزال هذا الأمر في قريش ما بقي اثنان» متفق عليه عن ابن عمر. فهو خبر أريد به الأمر، ومعناه: لا يزال حق الإمامة في قريش، فلا تخرجوا عنهم إلى غيرهم ولو لم يبق من الناس إلا اثنان: قرشي والآخر غير قرشي؛ وجب تأمير القرشي.

وهذا مجمع عليه عند أهل السنة والجماعة وغيرهم.

٧- أن يكون عدلاً: فلا تعقد الإمامة لفاسق ونحوه، قال تعالى: ﴿لَا يَنَالُ عَهْدِي الظَّالِمِينَ﴾ [البقرة:١٢٤]، ﴿وَلَا تُطِيعُوا أَمْرَ الْمُسْرِفِينَ ﴿١٥١﴾﴾ [الشعراء:١٥١]، لكن ليس معنى هذا أنه لا يخطئ، فلا عصمة إلا للرسل.

وقال القرطبي رحمه الله تعالى: «ليس من شرط الإمام أن يكون معصوماً من الزلل والخطأ...»(١).

٨- أن يكون سليماً مما يمنع كمال تدبير أمور الناس، كالمرض الشديد أو البكم أو الصمم ونحو ذلك، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَاهُ عَلَيْكُمْ وَزَادَهُ بَسْطَةً فِي الْعِلْمِ وَالْجِسْمِ﴾ [البقرة:٢٤٧].

٩- عدم الحرص على الإمامة: لأن الحرص دلالة على هلع دنيوي، وقد نص رسول الله ﷺ على ذلك فقال: «إنا لا نولي أمرنا هذا من سأله» متفق عليه عن أبي موسى رضي الله عنه.

(١) «تفسير القرطبي» (١/ ٣١٢).

وعن جابر بن سمرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «يا عبد الرحمن بن سمرة، لا تسأل الإمارة، فإنك إن أعطيتها عن مسألة وكلت إليها، وإن أعطيتها عن غير مسألة أعنت عليها»، متفق عليه.

١٠- العلم: أن يكون عنده من العلم والاجتهاد في أمور الدين والسياسة ما لابد منه في إقامة الإمامة والحدود والفرائض والجهاد ونحو ذلك، لقوله تعالى: ﴿وَزَادَهُۥ بَسْطَةً فِي ٱلْعِلْمِ وَٱلْجِسْمِ﴾ [البقرة:٢٤٧]، وقول يوسف: ﴿ٱجْعَلْنِي عَلَىٰ خَزَآئِنِ ٱلْأَرْضِ إِنِّي حَفِيظٌ عَلِيمٌ ﴿٥٥﴾﴾ [يوسف:٥٥].

ونقل الشاطبي الإجماع على ذلك[(١)]، بل هو قول الجمهور.

١١- الشجاعة: أن يكون لديه من الشجاعة ما يقيم بها الحدود ويؤمن البلاد ويجاهد العدو ونحو ذلك.

وهذا مجمع عليه، نقل الإجماع القرطبي وغيره[(٢)].

هذه هي شروط الإمام، لكن كل زمان يقدَّر بقدره، وإلا فمن أين لنا في زماننا مثل أبي بكر وعمر بل مثل معاوية أو عمر بن عبد العزيز...

فكل زمان يقدر بقدره، وكيف ما تكن الأمة يكن الولاة[(٣)].

---

(١) «الاعتصام» (٢/ ١٦٢).

(٢) «تفسير القرطبي» (١/ ٣١٢).

(٣) راجع: «السيل الجرار» (٤/ ٥٠٤-٥٠٧)، «ضوابط الإمامة» (٧٢-٧٧).

المسألة الثالثة: حكم إقامة الإمامة.

هو فرض كفاية على الأمة يقوم به أهل الحل والعقد منهم، إذ لا صلاح للدين والدنيا إلا بها.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة:٣٠] قال القرطبي: هذه الآية أصل في نصب إمام...

وقوله ﷺ: «من مات وليس في عنقه بيعة مات ميتة جاهلية»، رواه مسلم عن ابن عمر. وجاء بلفظ: «من مات وليس عليه إمام جماعة...» رواه أحمد.

قال الشوكاني رحمه الله تعالى: «هذا من أعظم الأدلة على وجوب تنصيب الإمام»(١).

والصحابة رضي الله عنهم لما مات رسول الله ﷺ اشتغلوا بنصب الخليفة بعده قبل دفنه ﷺ، وهذا من أعظم الأدلة.

وقال الذهبي رحمه الله تعالى: «اتفق أهل السنة والمعتزلة والمرجئة والخوارج والشيعة على وجوب الإمامة، وأن الأمة فرض عليها الانقياد إلى إمام عادل، حاشا النجدات من الخوارج فقالوا: لا تلزم الإمامة، وإنما على الناس أن يتعاطوا الحق فيما بينهم، وهذا قول ساقط...»(٢).

ونقل الإجماع جمع كبير من أهل العلم...(٣).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن ولاية أمر الناس من أعظم واجبات الدين، بل لا

---

(١) «السيل» (٤/ ٥٠٤).

(٢) «المقدمة الزهراء في إيضاح الإمامة الكبرى» (ص ١٢).

(٣) «ضوابط معاملة الحكام» (١/ ٥٦ حاشية).

قيام للدين إلا بها... ولأن الله تعالى أوجب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ولا يتم ذلك إلا بقوة وإمارة، وكذلك سائر ما أوجبه الله من الجهاد والعدل وإقامة الحج والجمع والأعياد ونصر المظلوم وإقامة الحدود لا تتم إلا بالقوة والإمارة...»(١).

وقال ابن جماعة رحمه الله تعالى: «ويجب نصب إمام يقوم بحراسة الدين وسياسة أمور المسلمين وكف أيدي المعتدين وإنصاف المظلوم من الظالمين، ويأخذ الحقوق من مواقعها ويضعها في مواضعها، فإن بذلك صلاح البلاد وأمن العباد وقطع مواد الفساد، لأن الناس لا تصلح أحوالهم إلا بسلطان يقوم بسياستهم ويتجرد لحراستهم»(٢).

قولنا: (فرض كفاية) دل على ذلك فعل الصحابة وفعل عمر في إسناد الأمر لأهل الشورى وهم ستة من الصحابة.

قال الشوكاني رحمه الله تعالى: «وليس من شروط الإمامة أن يبايعه كل من يصلح للمبايعة، ولا من شرط الطاعة على الرجل أن يكون من جملة المبايعين...»(٣).

وقال الماوردي رحمه الله تعالى: «فإذا ثبت وجوب الإمامة ففرضها على الكفاية كالجهاد وطلب العلم، فإذا قام بها من هو من أهلها سقط فرضها على الكافة...»(٤).



(١) «السياسة الشرعية» (ص ٢١٧).

(٢) «تحرير الأحكام» (ص ٤٨-٤٩).

(٣) «السيل الجرار» (٤/ ٥١٣).

(٤) «الأحكام السلطانية» (ص ٣).

وراجع: «ضوابط معاملة الحاكم» للظفري (١/ ٥٤-٦٧)، «ضوابط الإمامة في الدين» (٧١-٧٣) وغيرهما.

المسألة الرابعة: أن لا يكون للمسلمين إلا إمام واحد للأمة، ولا يجوز تعدد الأئمة.

❊ الأدلة:

حديث أبي سعيد رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «إذا بويع لخليفتين فاضربوا عنق الآخر منهما» رواه مسلم (١٨٥٣).

وفي هذا المعنى أدلة كثيرة.

ومن الأدلة قوله تعالى: ﴿وَٱعۡتَصِمُواْ بِحَبۡلِ ٱللَّهِ جَمِيعٗا وَلَا تَفَرَّقُواْ﴾ [آل عمران:١٠٣]، ونحوها من أدلة النهي عن الاختلاف والتفرق والأمر بالاجتماع...

وقال الذهبي رحمه الله تعالى: «واتفق كل من ذكرنا – يعني أهل السنة والمرجئة والخوارج والمعتزلة والشيعة – على أنه لا يكون في وقت إلا إمام واحد... ولو جوزنا إمامين لجاز الثالث والرابع، بل في كل قرية إمام، وذلك فساد عريض وهلاك...»(١).

وقال ابن حزم رحمه الله تعالى: «واتفقوا على أنه لا يجوز أن يكون على المسلمين في وقت واحد في جميع الدنيا إمامان لا متفقان ولا مفترقان، ولا في مكانين ولا في مكان واحد...»(٢).

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «والسنة أن يكون للمسلمين إمام واحد، والباقون نوابه...»(٣).

---

(١) «المقدمة الزهراء» (ص ١٢-١٣).

(٢) «مراتب الإجماع» (ص ١٢٤).

(٣) «الفتاوى» (٢٤/ ١٧٥).

وراجع: السيل الجرار» (٤/ ٥١٢)، «سبل السلام» (٣/ ١٢٢٨)، « ضوابط الإمامة في الدين» (ص ٧٨-٧٩)، « «الإمامة العظمى» للدميجي (٥٥١-٥٥٦) وهذا الكتاب فيه أخطاء نقدها الظفيري في كتابه وذكرته للتنبيه على ذلك.

المسألة الخامسة: إذا تعدد الأئمة ولم يَنْقد أحدهم للآخر فهم مخالفون، لكن الواجب على كل قطر طاعة ولي أمرهم الذي في قطرهم وحكمه حكم الإمام في كل شيء.

وذلك سداً لسفك الدماء وانتشار الفوضى.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «السنة أن يكون للمسلمين إمام واحد والباقون نوابه، فإذا فرض أن الأمة خرجت عن ذلك لمعصية من بعضها وعجز عن الباقين وغير ذلك فكان لها عدة أئمة لكان يجب على كل إمام أن يقيم الحدود ويستوفي الحقوق...»(١).

وقال الصنعاني رحمه الله تعالى: «طاعة الخليفة الذي وقع الاجتماع عليه وكأن المراد خليفة أي قطر من الأقطار، إذ لم يجتمع الناس على خليفة في جميع البلاد الإسلامية من أثناء الدولة العباسية، بل استقل أهل كل إقليم بقائم بأمورهم...»(٢).

وقال الشيخ محمد بن عبد الوهاب النجدي رحمه الله تعالى: «الأئمة مجمعون من كل مذهب على أن من تغلب على بلد أو بلدان له حكم الإمام في جميع الأشياء، ولولا هذا ما استقامت الدنيا، لأن الناس من زمن طويل قبل الإمام أحمد إلى يومنا هذا ما اجتمعوا على إمام واحد، ولا يعرفون أحداً من العلماء ذكر أن شيئاً من الأحكام لا يصح إلا بالإمام الأعظم»(٣).

---

(١) «الفتاوى» (٣٤/ ١٧٥).

(٢) «سبل السلام» (٣/ ١٢٢٨).

(٣) «الدرر السنية» (٩/ ٥)، وانظر «السيل الجرار» (٤/ ٥٠٢).

وراجع: «معاملة الحكام» لبرجس (ص ٢٨-٢٩) و(ص ٣٣-٣٨ ط: الفرقان)، «الجماعة والإمامة» (٦٨-٦٩)، «ضوابط في الإمامة» (ص ٧٧-٧٨) وغيرها.

المسألة السادسة: في بيان طرق ثبوت الإمامة.

الأولى: اجتماع أهل الحل والعقد من العلماء والكبراء ونحوهم من أهل الشأن على مبايعة واحد كما وقع في خلافة أبي بكر وعثمان وعلي والحسن...

الثانية: النص على الخليفة من الخليفة قبله، كما نص أبو بكر رضي الله عنه على عمر رضي الله عنه، وكما نص سليمان بن عبد الملك على عمر بن عبد العزيز...

(وهاتان شرعيتان).

الثالثة - وهي غير شرعية -: الغلبة على الإمامة بالقوة والسيف كما حصل من مروان وأولاده، والدولة العباسية...

* الأدلة:

أجمع العلماء على صحة الطريقتين الأولى والثانية، كما أجمعوا على السمع والطاعة للمتغلب صوناً للدماء – كما سيأتي.

وفي الثالثة ويكون له أحكام الإمام. نقل الإجماع الخطابي وابن حزم والقاضي وجماعة غيرهم.

وعن ابن عمر رضي الله عنه أن عمر قال عند موته: «إن أستخلف فقد استخلف من هو خير مني – يعني أبا بكر – وإن أترك فقد ترك من هو خير مني: رسول الله ﷺ»، رواه البخاري.

وقصة مبايعة أبي بكر ومبايعة عثمان كذلك في البخاري.

وقال الإمام أحمد رحمه الله تعالى: «ومن غلبهم بالسيف حتى صار خليفة أو سمي أمير المؤمنين فلا يحل لأحد أن يبيت ولا يراه إماماً، بَراً كان أو فاجراً» وقد صح أن ابن عمر بايع عبد الملك لما استتب له الأمر وبايع سائر الصحابة. رواه البخاري (١).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السابعة: واجبات الإمام لرعيته وحقوقهم عليه.

يجب على الإمام إقامة الدين والتوحيد والسنة وتنفيذ الأحكام والحدود، وتعيين الولاة والقضاة والجهاد، وحماية ثغور المسلمين وتأمين البلاد... وغير ذلك.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿ٱلَّذِينَ إِن مَّكَّنَّٰهُمْ فِى ٱلْأَرْضِ أَقَامُوا۟ ٱلصَّلَوٰةَ وَءَاتَوُا۟ ٱلزَّكَوٰةَ وَأَمَرُوا۟ بِٱلْمَعْرُوفِ وَنَهَوْا۟ عَنِ ٱلْمُنكَرِ﴾ [الحج:٤١] الآية. وقوله سبحانه: ﴿وَٱلسَّارِقُ وَٱلسَّارِقَةُ فَٱقْطَعُوٓا۟ أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة:٣٨]. وهكذا سائر أدلة الحدود والأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

وقوله ﷺ: «ما من أمير عشرة إلا جاء يوم القيامة ويداه مغلولة إلى عنقه، أطلق الحق أو أوبقه»، رواه أحمد وهو في الصحيح المسند لشيخنا.

وأدلة هذا الباب كثيرة، والإجماع قائم على أن الإمام يجب عليه السعي في إصلاح الرعية والحرص على مصالحهم.

قال السفاريني رحمه الله تعالى:

---

(١) اللالكائي (٣١٧).

وراجع: شرح لمعة الاعتقاد» (ص ١٠٣)، «ضوابط معاملة الحاكم» (١/ ٦٨-٨١)، «ضوابط الإمامة في الدين» (٨٠-٨٣) وغيرها.

ولا غنـــى لأمـــة الإســـلام ... في كــل عصرٍ كــان عــن إمــام
يــذب عنهــا كــل ذي جحــود ... ويعتنـــي بـــالغزو والحـــدود
وفعـــل معـــروف وتـــرك منكـــر ... ونصـــرة مظلـــوم وقمـــع كفـــر
وأخـــذ مـــال الفـــيء والخـــراج ... ونحـــوه والصـــرف في منهـــاج

وقال الخربيتي رحمه الله تعالى: «ثم لابد للناس من إمام يقوم بمصالحهم من إنصاف المظلوم من الظالم، وتنفيذ الأحكام، وتزويج الأيتام، وقطع المنازعة بين الأنام، وإقامة الأعياد والجمع والحدود، وأخذ الزكاة وصرفها في مصارفها بموجب الشرع وقهر المتلصصة وقطاع الطريق، وإقامة السياسة على العوام والحراسة لبيضة الإسلام وتجهيز جيوشهم...»(١).



المسألة الثامنة: وجوب طاعة الإمام المسلم وأمرائه في غير معصية الله تعالى براً كان أو ظالماً، وسواء كان قرشياً أو غير قرشي، والأمر بلزوم جماعة المسلمين وإمامهم.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلْأَمْرِ مِنكُمْ﴾ [النساء:٥٩]، ولم يكرر لفظ (أطيعوا) في شأن أولي الأمر، لأن طاعتهم مقيدة بطاعة الله ورسوله، فلا طاعة لمخلوق في معصية الخالق.

---

(١) «الدرة الغراء» (ص ١١١-١١٢).

وراجع: «الفتاوى» (٢٨/ ٢٦٢)، «السيل الجرار» (٤/ ٥٠٧)، «معاملة الحكام» لبرجس (٦٨-٧٣)، «الجماعة والإمامة» لبازمول (٤٧-٥١)، «ضوابط الإمامة في الدين» (٨٤-٨٧)، «شرح السفارينية» للعثيمين (ص ٦٦٤-٦٨٢)، «ضوابط في معاملة الحكام» (١/ ٥٥-٥٧) وغيرها.

وعن ابن عمر رضي الله عنهما أن رسول الله ﷺ قال: «على المرء المسلم السمع والطاعة فيما أحب وكره، إلا أن يؤمر بمعصية فلا سمع ولا طاعة» متفق عليه.

وعن أبي هريرة رضي الله عنه أن النبي ﷺ قال: «من أطاعني فقد أطاع الله، ومن عصاني فقد عصى الله، ومن أطاع الأمير فقد أطاعني، ومن عصى الأمير فقد عصاني» متفق عليه.

قال الحافظ رحمه الله تعالى: «والحكمة من الأمر بطاعتهم المحافظة على اتفاق الكلمة لما في الافتراق من الفساد»(١).

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «اسمعوا وأطيعوا وإن استعمل عليكم عبد حبشي كأن رأسه زبيبة» رواه البخاري.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما عن النبي ﷺ قال: «من كره من أميره شيئاً فليصبر، فإنه من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية» متفق عليه (خ ٦٦٤٥) (م ١٨٤٩).

وعن زيد بن وهب قال: سمعت رسول الله ﷺ: «إنكم سترون بعدي أثرة وأموراً تنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «أدوا إليهم حقهم وسلوا الله حقكم»، (خ ٦٦٤٤).

والأدلة في الأمر بطاعة ولاة الأمر والصبر على جور الأئمة متواترة.

وقال الأوزاعي رحمه الله تعالى: «كان يقال: خمس كان عليها أصحاب محمد ﷺ والتابعون بإحسان: لزوم الجماعة، واتباع السنة، وعمارة المساجد، وتلاوة القرآن، والجهاد في سبيل الله»(٢).

وقال القلعي الشافعي رحمه الله تعالى: «نظام أمر الدين والدنيا مقصود، ولا يحصل ذلك

---

(١) «الفتح» شرح حديث أبي هريرة.

(٢) اللالكائي (١/ ٦٤، ط: طيبة)، وسنده صحيح.

إلا بإمام موجود، ولو لم يكن للأمة إمام مطاع؛ لانثلم شرف الإسلام وضاع...»[(١)].

وقال ابن حجر رحمه الله تعالى: «وقد أجمع الفقهاء على وجوب طاعة السلطان المتغلب والجهاد معه، وأن طاعته خير من الخروج عليه، لما في ذلك من حقن الدماء وتسكين الدهماء»[(٢)].

وجاء عن عمر رضي الله عنه أنه قال: «إن أُمر عليك عبد حبشي مجدع فاسمع له وأطع، وإن ضربك فاصبر، وإن حرمك فاصبر، ولا تفارق الجماعة»[(٣)].

وقال ابن أبي حاتم فيما نقله من عقيدة أبي حاتم وأبي زرعة وعلماء الأمصار: «ولا نرى الخروج على الأئمة ولا القتال في الفتنة، ونسمع ونطيع لمن ولاه الله عز وجل أمرنا، ولا ننزع يداً من طاعة، ونتبع السنة والجماعة، ونجتنب الشذوذ والخلاف والفُرْقة»[(٤)].

وقال الإمام حرب في مسائله ونقل الإجماع على:... والانقياد لمن ولاه الله عز وجل أمركم، لا تنزع يداً من طاعة ولا تخرج عليه بالسيف، ولا تنكث بيعته، فمن فعل ذلك فهو مبتدع مخالف مفارق للجماعة...». اهـ

(١) «تهذيب الرياسة» (ص ٩٤).

(٢) «الفتح» (١٣/ ١٧، ط: الرياض الحديثة).

(٣) رواه ابن أبي شيبة (١٢/ ٥٤٤) وغيره، وهو صحيح عنه.

(٤) اللالكائي (١/ ١٧٦-١٧٧).

وقال القيرواني رحمه الله تعالى: «فمما أجمعت عليه الأمة من أمور الديانة التي خلافها بدعة وضلالة... – وذكر – السمع والطاعة لأئمة المسلمين»[١]، ونقل الإجماع جمع كبير من أهل العلم[٢].

المسألة التاسعة: الأئمة الذين أمر النبي صلى الله عليه وسلم بطاعتهم هم الأئمة الموجودون المعلومون الذين لهم سلطان وقدرة.

❊ الأدلة:

عموم الأدلة السابقة ونحوها.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن النبي ﷺ أمر بطاعة الأئمة الموجودين المعلومين الذين لهم سلطان يقدرون به على سياسة الناس، لا بطاعة معدوم ولا مجهول، ولا من ليس له سلطان ولا قدرة على شيء أصلاً»[٣].

❊ ❊ ❊ ❊

---

(١) «الجامع» للقيرواني (١٠٧-١١٧).

(٢) «ضوابط في معاملة الحاكم» (١/ ١٦٤-١٦٥).

وراجع: «ضوابط في معاملة الحاكم» (١/ ١٦٦-١٧٦)، كتاب «الخوط العريضة في مسائل السمع والطاعة»، كتاب «الورد المقطوف في طاعة ولاة الأمر بالمعروف»، «السنة فيما يتعلق بولي الأمة» لبازمول، «شروح الطحاوية» والكتب في هذه المسألة كثيرة.

(٣) «منهاج السنة» (١/ ١١٥). وراجع: «معاملة الحكام» لبرجس (ص ٣٩-٤٠).

وبيعة الأحزاب لمجهول.

المسألة العاشرة: من السنة احترام الأئمة، والدعاء لهم، وتوقيرهم، وزجر من تعدى عليهم بالقول... وتحريم سبِّهم.

* الأدلة:

عموم أدلة الطاعة والجماعة، وأدلة تحريم منازعة ولاة الأمر كلها تدل على هذا الأصل.

وعن معاذ رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «خمس من فعل واحدة منهن كان ضامناً على الله:... من دخل على إمامه يريد توقيره...»، رواه أحمد (٥/ ٢٤١) وغيره، وصححه الألباني رحمه الله تعالى في كتاب «السنة» لابن أبي عاصم (٢/ ٤٧٦).

وعن معاوية رضي الله عنه عن أبي ذر رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «سيكون بعدي سلطان فأعزوه، من التمس ذله ثغر ثغرة في الإسلام، ولم يقبل منه توبة حتى يعيدها كما كانت»، رواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٩٩) وصححه الألباني رحمه الله تعالى.

وقال بعض السلف: «لا يزال الناس بخير ما عظموا السلطان والعلماء، فإذا عظموا هذين أصلح الله دنياهم وأخراهم، وإن استخفوا بهذين أفسدوا دنياهم وأخراهم»(١).

وقال ابن جماعة رحمه الله تعالى في الأئمة: «كان العلماء الأعلام من أئمة الإسلام يعظمون حرمتهم ويلبُّون دعوتهم مع زهدهم وورعهم وعدم الطمع فيما لديهم، وما يفعله بعض المنتسبين إلى الزهد من قلة الأدب معهم فليس من السنة»(٢).

---

(١) «ذكره القرطبي في تفسيره» (٥/ ٢٦٠)، ط: التراث.

(٢) «تحرير الأحكام» (ص ٦٣).

وقال البربهاري رحمه الله تعالى: «إذا رأيت الرجل يدعو على السلطان فاعلم أنه صاحب هوى، وإذا رأيت الرجل يدعو للسلطان بالصلاح فاعلم أنه صاحب سنة»(١).

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: «الدعاء لولي الأمر من أعظم القربات ومن أفضل الطاعات ومن النصيحة لله ولعباده...»(٢).

* * * *

المسألة الحادية عشر: في نصح ولاة الأمر وكيفية ذلك.

من أصول أهل السنة: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ومن ذلك: النصح لولاة الأمر بالمعروف والإنكار عليهم فيما خالفوا الكتاب والسنة، والسنة في ذلك نصحهم سراً، والمجاهرة خلاف السنة.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَمَآ ءَاتَىٰكُمُ ٱلرَّسُولُ فَخُذُوهُ وَمَا نَهَىٰكُمْ عَنْهُ فَٱنتَهُوا۟﴾ [الحشر:٧].

وعن عياض بن غنم رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «من أراد أن ينصح لذي سلطان فلا يُبْده علانية، وليأخذ بيده، فإن سمع منه فذاك، وإلا كان أدى الذي عليه»، رواه ابن أبي عاصم في «السنة» (٢/ ٥٠٧) وصححه الألباني.

---

(١) «شرح السنة» (١١٣).

(٢) «المعلوم من واجب الحاكم والمحكوم» (ص ٢١).

وراجع: «السنة فيما يتعلق بولاة الأمة (٥٠-٥٤)، «الورد المقطوف» (ص ٤٧-٦٢)، «معاملة الحكام» لبرجس (٤٧-٥٨)، «ضوابط معاملة الحكام» (٢/ ٤٥٩-٤٦٥) وغيرها.

وسعيدبن جمهان قال: أتيت عبد الله بن أوفى... فقلت: فإن السلطان يظلم الناس ويفعل بهم، قال: فتناول يدي، فغمزها غمزة شديدة ثم قال: ويحك يا ابن جمهان، عليك بالسواد الأعظم، إن كان السلطان يسمع منك فائته في بيته فأخبره بما تعلم، فإن قبلك منك وإلا فدعه، فإنك لست بأعلم منه. رواه أحمد (٤/ ٣٨٢) وصححه الشيخان الألباني والوادعي.

وقال حذيفة رضي الله عنه لما ذكر له عثمان رضي الله عنه: أترون أني لا أكلمه إلا أسمعكم؟ والله لقد كلمته فيما بيني وبينه ما دون أن أفتح أمراً لا أحب أن أكون أول من فتحه. رواه مسلم (٢٢٩٠).

وعن زيد بن ثابت رضي الله عنه عن النبي ﷺ قال: «ثلاث لا يغل عليهن قلب مسلم: إخلاص العمل لله، ومناصحة أئمة المسلمين، ولزوم جماعتهم، فإن دعوتهم تحيط من ورائهم»، رواه الترمذي (٢٧٩٤) وصححه الشيخان.

قال ابن رجب رحمه الله تعالى في شرح حديث (الدين النصيحة): «والنصيحة لأئمة المسلمين: معاونتهم على الحق، وطاعتهم فيه، وتذكيرهم به، وتنبيههم في رفق ولطف، ومجانبة الوثوب عليهم، والدعاء لهم بالتوفيق، وحث الغير على ذلك...»(١).

وقال ابن مفلح رحمه الله تعالى: «ولا ينكر أحد على السلطان إلا وعظاً له وتخويفاً أو تحذيراً من العاقبة في الدنيا والآخرة فإنه يجب، ويحرم بغير ذلك، ذكره القاضي وغيره...»(٢).

وذكر لابن عباس نصح الولاة فقال: «إن كنت فاعلاً ففيما بينك وبينه، ولا تغتب إمامك». رواه البيهقي في «الشعب» (١٣/ ٢٧٣) وهو صحيح.

---

(١) «جامع العلوم والحكم» (١/ ٢٢٣).

(٢) «الآداب الشرعية» (١/ ١٧٥).

وقال الحافظ في شرح حديث أسامة السابق: «يعني: المجاهرة بالإنكار على الإمام لما يخشى من عاقبة ذلك، بل يتلطف به وينصحه سراً فذلك أجدر بالقبول»(١).

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: «المجاهرة بالإنكار على الأمراء في الملأ، لأن الإنكار جهاراً ما يخشى عاقبته كما اتفق في الإنكار على عثمان جهاراً، إذ نشأ عنه قتله»(٢).

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى: «ولكنه ينبغي لمن ظهر له غلط الإمام في بعض المسائل: أن يناصحه، ولا يظهر الشناعة على الإمام على رؤوس الأشهاد، بل كما ورد في الحديث أنه يأخذ بيده ويخلو به ويبذل له النصيحة ولا يذل سلطان الله، وقد قدمنا في أول كتاب (السير) أنه لا يجوز الخروج على الأئمة وإن بلغوا في الظلم أي مبلغ...»(٣).

وقال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: «ليس من منهج السلف التشهير بعيوب الولاة وذكر ذلك على المنابر، لأن ذلك يُفضي إلى الانقلابات وعدم السمع والطاعة في المعروف، ويُفضي إلى الخروج الذي يضر ولا ينفع، ولكن الطريقة المتبعة عند السلف النصيحة فيما بينهم وبين السلطان والكتابة إليه، أو الاتصال بالعلماء الذين يتصلون به حتى يوجه إلى الخير...»(٤).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «فالله الله في فهم منهج السلف الصالح في التعامل مع السلطان، وأن لا يتخذ من أخطاء السلطان سبيلاً لإثارة الناس وإلى تنفير القلوب عن ولاة الأمر، فهذه عين المفسدة وأحد الأسس التي تحصل بها الفتنة بين الناس...

وليُعلم أن من يثور إنما يخدم أعداء الإسلام، فليست العبرة بالثورة ولا بالانفعال، بل

---

(١) «الفتح» (١٣/ ٥٢)، ط: الرياض.

(٢) «مختصر مسلم» (ص ٣٣٥).

(٣) «السيل الجرار» (٤/ ٥٥٦)، ط: العلمية.

(٤) «المعلوم من واجب العلاقة بين الحاكم والمحكوم» (ص ٢٢).

العبرة بالحكمة... فالناصح هو الذي يتكلم ليصلح الأوضاع لا ليغيرها»(١).

والنقولات في هذا كثيرة ولا حول ولا قوة إلا بالله(٢).

* * * *

المسألة الثانية عشر: ومن السنة الصبر على جور الأئمة والحرص على الجماعة، وتحريمُ الفرقةِ والخروجِ على الولاة المسلمين بالقول أو السيف والسلاح مهما كانوا ظلمة، لما في ذلك من الفساد والإفساد، ومخالفة السنة والكتاب، وسفك الدماء وإثارة الدهماء، وضياع الدين والدنيا.

* الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا۟ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ ۖ وَٱصْبِرُوٓا۟ ۚ إِنَّ ٱللَّهَ مَعَ ٱلصَّٰبِرِينَ ﴿٤٦﴾﴾ [الأنفال:٤٦].

وقال تعالى: ﴿وَمَن يَقْتُلْ مُؤْمِنًا مُّتَعَمِّدًا فَجَزَآؤُهُۥ جَهَنَّمُ﴾ [النساء:٩٣] الآية.

وقوله: ﴿وَلَا تَبْغِ ٱلْفَسَادَ فِى ٱلْأَرْضِ ۖ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يُحِبُّ ٱلْمُفْسِدِينَ﴾ [القصص:٧٧]، وعموم أدلة طاعة ولاة الأمر تستلزم تحريم الخروج عليهم.

وعن أنس رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «لا تسبوا أمراءكم ولا تغشوهم ولا تبغضوهم، واتقوا الله واصبروا، فإن الأمر قريب». رواه ابن أبي عاصم في السنة (٢/ ٤٧٤) وصححه الألباني.

وعن ابن مسعود رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «إنها ستكون بعدي أثرة وأمور

---

(١) «حقوق الراعي والرعية» (ص ٢٩).

(٢) راجع: «البيان المفهم» (١٥-١٧)، «الورد المقطوف» (٦٥-٧٥)، «معاملة الحكام» لبرجس (٨٣-١٣٠)، «السنة فيما يتعلق بولاة الأمة» (٦٣-٧٨)، «الخطوط العريضة» (ص ٥٦-٦٣) وغيرها.

تنكرونها» قالوا: فما تأمرنا يا رسول الله؟ قال: «تؤدون الحق الذي عليكم، وتسألون الله الذي لكم»، متفق عليه.

وعن عبادة بن الصامت رضي الله عنه قال: دعانا رسول الله ﷺ فبايعنا على السمع والطاعة في منشطنا ومكرهنا، وعسرنا ويسرنا وأثرة علينا، وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان» متفق عليه.

قال الحافظ: «ومقتضاه أنه لا يجوز الخروج عليهم ما دام فعلهم يحتمل التأويل».

وعن عوف بن مالك رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «ألا من ولي عليه والٍ فرآه يأتي شيئاً من معصية الله فليكره الذي يأتي من معصية الله ولا ينزع يداً من طاعة»، رواه مسلم.

وعن ابن عباس رضي الله عنهما قال: قال رسول الله ﷺ: «من خرج من السلطان شبراً مات ميتة جاهلية»، متفق عليه.

وأدلة المسألة كثيرة جداً.

وأما الإجماع فنقله عدد من أهل العلم السابقين واللاحقين، منهم البخاري وابن أبي حاتم والمزني والقيرواني... وغيرهم(١).

وقال النووي رحمه الله تعالى: «أما الخروج عليهم وقتالهم فحرام بإجماع المسلمين وإن كانوا فسقة ظلمة، وقد تظاهرت الأحاديث بما ذكرته، وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق»(٢).

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى:« ومن تأمل ما جرى على الإسلام في الفتن الكبار والصغار

(١) «ضوابط معاملة الحكام» (٢/ ٥٢٣-٥٢٩).

(٢) «شرح مسلم»، عند حديث عبادة.

رآها من إضاعة هذا الأصل...»[١]، يعني بالأصل: الصبر على جور الأئمة.

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وأما أهل العلم والدين والفضل فلا يرخصون لأحد فيما نهى الله عنه من معصية ولاة الأمور وغشهم والخروج عليهم بوجه من الوجوه، كما قد عرف من عادات أهل السنة قديماً وحديثاً...»[٢].

وقال: «ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم...»[٣].

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ولا نرى الخروج على أئمتنا وولاة أمورنا وإن جاروا ولا ندعو عليهم، ولا ننزع يداً من طاعتهم، ونرى طاعتهم من طاعة الله عز وجل فريضة ما لم يأمروا بمعصية وندعو لهم بالصلاح والمعافاة»[٤].

وقال البربهاري رحمه الله تعالى: «من خرج على إمام من أئمة المسلمين فهو خارجي قد شق عصا المسلمين وخالف الآثار، وميتته ميتة جاهلية»[٥].

وقال ابن أبي العز في «شرح الطحاوية»: «وأما لزوم طاعتهم وإن جاروا فلأنه يترتب على الخروج عن طاعتهم من المفاسد أضعاف ما يحصل من جورهم، بل في الصبر على جورهم تكفير السيئات ومضاعفة الأجور، فإن الله ما سلطهم علينا إلا لفساد أعمالنا، والجزاء من جنس العمل، فعلينا الاجتهاد في الاستغفار والتوبة وإصلاح العمل، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَصَٰبَكُم مِّن مُّصِيبَةٍ فَبِمَا كَسَبَتۡ أَيۡدِيكُمۡ وَيَعۡفُواْ عَن كَثِيرٍ﴾ [الشورى:٣٠]، وقال تعالى:

---

(١) «إعلام الموقعين» (٣/ ١٤).

(٢) «الفتاوى» (٣٥/ ١٢).

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٥٢٩-٥٣٠).

(٤) «الطحاوية».

(٥) «شرح السنة» (ص ٧٨).

﴿وَكَذَٰلِكَ نُوَلِّي بَعْضَ ٱلظَّٰلِمِينَ بَعْضَۢا بِمَا كَانُواْ يَكْسِبُونَ﴾ [الأنعام:١٢٩]، فإذا أراد الرعية أن يتخلصوا من ظلم الأمير فليتركوا الظلم...»[(١)].

والآثار في هذا كثيرة، اللهم ألهمنا رشدنا وقنا شرور أنفسنا وادفع عنا وعن المسلمين الفتن ما ظهر منها وما بطن[(٢)].

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الثالثة عشر: في المظاهرات ضد الظلم.

المظاهرات عموماً مخالفة للكتاب والسنة وإجماع أهل السنة، وهي من جملة الخروج على ولاة الأمر.

وسيأتي بسط ذلك عند بيان معتقد الحزبية.

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة الرابعة عشر: لا يُعزَل ولي الأمر بالفسق ونحوه، لعموم الأدلة السابقة وإجماع السلف.

قال النووي رحمه الله تعالى: «وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق» اهـ وقد سبق آنفاً.

وقال الشوكاني رحمه الله تعالى في وبل الغمامة: «والحاصل أنه لم يقم دليل على أنه ينعزل بفعل شيء من المحرمات، وليس عليه إذا وقع في شيء من ذلك إلا التوبة الصحيحة الماحية

---

(١) «شرح الطحاوية» (٢/ ٥٤٢، ط: الرسالة).

(٢) راجع: شروح الطحاوية، «الورد المقطوف» (٧٧-١١٠)، «السنة» لبازمول (٤١-٤٨)، «الخطوط العريضة» (٥٢-٨٠)، «معاملة الحكام» لبرجس (١١٣-١٥٠) وغيرها.

للذنب وكفى بها...».

المسألة الخامسة عشر: موقف أهل السنة من الحاكم إذا ارتكب مكفِّراً.

أولاً: إذا تمت في حقه الشروط وانتفت عنه الموانع فإنه يكفر، والحكم بذلك يكون للعلماء الكبار الراسخين العالمين بالكتاب والسنة لا إلى الجهال والمبتدعة والخوارج.

ثانياً: إذا ثبت كفره وردته فلا ولاية له على المسلمين.

ثالثاً: يجب إزالته بالطرق الصحيحة عند القدرة وأمن الفتنة من حدوث منكر أكبر من بقائه... (وهي المسألة السادسة عشرة).

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿يَـٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ إِن جَآءَكُمْ فَاسِقُۢ بِنَبَإٍ فَتَبَيَّنُوٓاْ﴾ [الحجرات:٦] الآية. فوجب التبين والتثبت لا سيما في باب التكفير.

وحديث عبادة - وقد سبق - وفيه: «وأن لا ننازع الأمر أهله إلا أن تروا كفراً بواحاً عندكم من الله فيه برهان»، فاشترط في الخروج على الحاكم أن يكون كفره واضحاً ظاهراً لا مجال فيه للتأويل والعذر، وأن يكون تكفيره مستنداً إلى برهان من الكتاب والسنة بفهم عالم راسخ له.

وقد سبق في (باب الكفر) بيان معناه وشروط التكفير وموانعه.

وأما الأدلة على زوال ولايته فلأن من شروط الإمام: الإسلام، قال تعالى: ﴿وَلَن يَجْعَلَ ٱللَّهُ لِلْكَـٰفِرِينَ عَلَى ٱلْمُؤْمِنِينَ سَبِيلًا ﴿١٤١﴾﴾ [النساء:١٤١].

والإجماع، قال القاضي رحمه الله تعالى: «ولا خلاف بين المسلمين أنه لا تنعقد الإمامة

للكافر ولا تستديم له إذا طرأ عليه الكفر»[(١)].

وقوله تعالى: ﴿أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡ﴾ [النساء:٥٩] أي: من المسلمين.

وعموم أدلة النهي عن موالاة الكفار والأمر بقتالهم تدل على هذا.

وقال العلامة الألباني رحمه الله تعالى: «وأما الكفار المستعمرون فلا طاعة لهم، بل يجب الاستعداد التام مادةً ومعنىً لطردهم وتطهير البلاد من رجسهم، وأما تأويل (منكم) أي فيكم فبدعة قاديانية ودسيسة إنكليزية ليُضلوا المسلمين ويحملوهم على الطاعة للكفار...»[(٢)].

وقال ابن القيم رحمه الله تعالى: «ولما كانت التولية شقيقة الولاية كانت توليتهم – أي: الكفار – نوعاً من تولِّيهم، وقد حكم تعالى أن من تولاهم فهو منهم، ولا يتم الإيمان إلا بالبراء منهم، والولاية تنافي البراءة، فلا تجتمع الولاية والبراءة أبداً، والولاية إعزاز، فلا تجتمع هي وإذلال الكفر أبداً، والولاية صلة، فلا تجامع معاداة الكافر أبداً...»[(٣)].

فلا يجوز تولِّي الكافر على المسلمين ولاية صغرى ولا كبرى، ولا طاعة له عليهم سواء كان في بلاد كفر أو كان في دار إسلام، ونعني بدار الكفر: ما غلب عليها أحكام الكفار ووجود الكفرة. ودار الإسلام: ما غلب عليها أحكام الإسلام أوكان أكثر أهله مسلمين ودينهم ظاهر.

ولكن إذا صدرت أوامر من الحاكم الكافر الذي له قوة وبيده السلاح: فإن كان ما أمر به موافقاً للكتاب والسنة فالعمل به إنما هو عمل بالكتاب والسنة.

وإن كان معصية فلا طاعة لمسلم ولا كافر في معصية الله تعالى.

---

(١) «إكمال المعلم» (٦/ ٢٤٧).

(٢) «شرح الطحاوية» (ص ٤٨).

(٣) «أحكام أهل الذمة» (١/ ٢٤٢).

وإن كان ما أمر به مباحاً كالتنظيمات العامة من إرشادات مرورية وتعليمات إدارية ونحو ذلك: فإن طاعتهم فيه – من حيث إنه أمر صادر من حاكم كافر – لا تجب ولا تستحب لأنه لا طاعة لهم.

* ولكن فعل هذا الأمر قد يجب ويستحب بالنظر إلى أمور أخرى:

١ – مراعاة للمصالح العامة التي يحتاج إليها الناس عموماً.

٢ – حفاظاً على إظهار حسن الإسلام وأنه دين الجدِّية والتعاون لا دين الفوضى.

٣ – وجوب الوفاء بالعهد وتحريم الغدر، وذلك أنهم يشترطون على من سكن بدولهم الحفاظ على النظام العام وغير ذلك، فما لم يكن مخالفاً للشرع وجب الوفاء به.

٤ – وجوب حفظ المسلم نفسه وأهله وماله، فما كان من الأوامر يؤدي إلى ذلك فحكمه حكم ما سبق.

٥ – العمل بقاعدة: (درء المفاسد مقدم على جلب المصالح) فالمخالفة تؤدي إلى عقوبات من حكوماتهم، وربما تعدت العقوبة إلى محاربته في دينه، ودرء ذلك مطلوب(١).

* * * *

المسألة السادسة عشر: شروط إزالة الحاكم الكافر المرتد.

١ – ظهور كفره ووضوحه.

كما دل عليه حديث عبادة السابق: «إلا أن تروا كفراً بواحاً...».

قال الخطابي رحمه الله تعالى: «معنى قوله: (بواحاً) يريد ظاهراً بادياً.

وقوله: (عندكم من الله فيه برهان) قال القرطبي رحمه الله تعالى: أي: حجة بينة وأمر لا

(١) راجع: «ضوابط معاملة الحكام» (١/ ٢٢٤-٢٥٦)، «اقتضاء الصراط المستقيم» (١/ ٤٨).

شك فيه يحصل به اليقين أنه كفر فحينئذٍ يجب أن يخلع من عقدت له البيعة»[(١)].

وقال الحافظ رحمه الله تعالى: «برهان: أي نص آية، أو خبر صحيح لا يحتمل التأويل»[(٢)].

وقال المازري رحمه الله تعالى: «إن كان فسقه كفراً وجب خلعه، وإن كان ما سواه من المعاصي فمذهب أهل السنة أنه لا يخلع»[(٣)].

وقال الدهلوي رحمه الله تعالى: «إذا كفر الخليفة حل قتاله، بل وجب، وذلك لأنه حينئذٍ فاتت مصلحة نصبه، بل يخاف مفسدته على القوم، فصار قتاله من الجهاد في سبيل الله..»[(٤)].

ونقل الإجماع على ذلك غير واحد من العلماء.

٢- وجود القدرة على قتاله وإزالته بتوفر السلاح والرجال وتمام العدة الكافية لإسقاطه.

قال تعالى: ﴿لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفْسًا إِلَّا وُسْعَهَا﴾ [البقرة:٢٨٦]، ﴿وَأَعِدُّواْ لَهُم مَّا ٱسْتَطَعْتُم مِّن قُوَّةٍ﴾ [الأنفال:٦٠] الآية. ﴿وَلَا تُلْقُواْ بِأَيْدِيكُمْ إِلَى ٱلتَّهْلُكَةِ﴾ [البقرة:١٩٥]...

فمصادمة من له القوة مع عدم القدرة إلقاء بالنفس إلى التهلكة.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: «إذا رأى المسلمون كفراً بواحاً عندهم من الله فيه برهان فلا بأس أن يخرجوا على هذا السلطان لإزالته إذا كان عندهم قدرة، أما إذا لم تكن عندهم قدرة فلا يخرجون، أو كان الخروج يسبب شراً أكثر فليس لهم الخروج رعاية للمصالح العامة، والقاعدة الشرعية المجمع عليها: (لا يجوز إزالة الشر بما هو أشر منه»، بل يجب درء الشر بما

---

(١) «المفهم» (٤/ ٤٦).

(٢) «الفتح» (١٣/ ٨).

(٣) «المعلم» (٣/ ٥٢-٥٣).

(٤) «الحجة البالغة» (٢/ ١٥٠)، «إكليل الكرامة» (ص ١٢٤).

يزيله أو يخففه...».

وقال شيخنا الوادعي رحمه الله تعالى: «ولا نجيز الخروج على الحكومات إلا أن نرى كفراً بواحاً عندنا من الله فيه برهان، بشرط أن نكون قادرين، وألا تكون المعركة بين المسلمين من الجانبين...»[(١)].

٣- إيجاد حاكم مسلم كفؤ للأمة.

وأدلته هي أدلة وجوب الإمامة السابقة في بابها.

وقال الشيخ صالح الفوزان حفظه الله تعالى: «وأما التعامل مع الحاكم الكافر فهذا يختلف باختلاف الأحوال، فإن كان في المسلمين قوة وفيهم استطاعة لمقاتلته وتنحيته عن الحكم وإيجاد حاكم مسلم؛ فإنه يجب عليهم ذلك، وهذا من الجهاد في سبيل الله، وأما إذا كانوا لا يستطيعون إزالته فلا يجوز لهم أن يتحرشوا بالظلمة والكفرة، لأن هذا يعود على المسلمين بالضرر والإبادة...»[(٢)].

وقال شيخنا رحمه الله تعالى: «ثم لابد من النظر في النتائج، أنقوم وتسفك دماء المسلمين ثم يثب على الكرسي شيوعي أو بعثي أو علماني...» ثم ذكر أمثلة كثيرة[(٣)].

وذلك إذا لم يوجد الحاكم المسلم، فإن المسلمين إذا انتصروا يرجعون يضرب بعضهم رقاب بعض على الملك، كما هو المشاهد في كثير من الثورات كأفغانستان والصومال وليبيا وغيرها.

٤- عدم حصول مفسدة أكبر من مفسدة بقائه.

---

(١) «هذه دعوتنا» مع تحفة الألمعي (ص ٣٨).

(٢) «مراجعات في فقه الواقع» (ص ٥٢).

(٣) «الغارة» (١/ ١٩٢-١٩٣).

كأن تعود المعركة بين المسلمين أو على المسلمين، أو نزيل كافراً ويتولى من هو أكفر منه أو أضر منه... أو تُقمع السنة والحق ويظهر الباطل والشرك...

قال تعالى: ﴿وَلَا تَسُبُّوا۟ ٱلَّذِينَ يَدۡعُونَ مِن دُونِ ٱللَّهِ فَيَسُبُّوا۟ ٱللَّهَ عَدۡوَۢا بِغَيۡرِ عِلۡمٍ﴾ [الأنعام:١٠٨].

والأدلة كثيرة: أنه لا يجوز إزالة المنكر بأنكر منه، ولا دفع المفسدة الصغرى بارتكاب المفسدة الكبرى...

وقال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «الواجبات والمستحبات لابد أن تكون المصلحة فيها راجحة على المفسدة، إذ بهذا بعث الرسل ونزلت الكتب، والله لا يحب الفساد، بل كل ما أمر الله به فهو صلاح... فحيث كانت مفسدة الأمر والنهي أعظم من مصلحته لم تكن مما أمر الله به»(١).

وقال شيخنا رحمه الله تعالى: «لا ننصح بالخروج على الحكام حتى ولو رأينا كفراً بواحاً، بل لا يجوز إلا بشروط:

الأول: أن تكون قوة المسلمين مقاربة أو مكافئة لقوة العدو الكافر...

الثاني: أن يكون عندهم استغناء ذاتي، فلا يطلبون العون من أمريكا أو غيرها من الدول الكافرة... ﴿وَلَن تَرۡضَىٰ عَنكَ ٱلۡيَهُودُ وَلَا ٱلنَّصَٰرَىٰ حَتَّىٰ تَتَّبِعَ مِلَّتَهُمۡ﴾ [البقرة:١٢٠]...

الثالث: أن يؤمن التلبيس على المسلمين في القيام مع الحاكم الكافر فيرجع القتال بين المسلمين.

ويترتب على هذا أنه يجب توعية الشعوب قبل دعوتها إلى الجهاد كما فعل النبي ﷺ، فإنه لم

---

(١) «الفتاوى» (٢٨/ ١٢٦).

يقم بالجهاد حتى أذن له ربه، ﴿أُذِنَ لِلَّذِينَ يُقَـٰتَلُونَ بِأَنَّهُمْ ظُلِمُوا۟ ۚ وَإِنَّ ٱللَّهَ عَلَىٰ نَصْرِهِمْ لَقَدِيرٌ ﴿٣٩﴾﴾ [الحج:٣٩].

ولابد قبل الخروج إلى الجهاد وفي أثناء الجهاد أن يستفتى العلماء الأفاضل الراسخون في العلم»(١).

٥- أن تتم في الخارجين شروط الجهاد المعروفة من كونه تحت راية معلومة وقيادة حكيمة، وضد من أمر الله بقتالهم، إلى غير ذلك من شروط الجهاد(٢).

❊ ❊ ❊ ❊

المسألة السابعة عشر: نرى الصلاة خلف أئمتنا وولاة أمورنا، والجهاد مع كل بر أو فاجر من أئمة المسلمين، ولا ننزع يداً من طاعة.

❊ الأدلة:

قال تعالى: ﴿وَٱرْكَعُوا۟ مَعَ ٱلرَّٰكِعِينَ﴾ [البقرة:٤٣].

وفي البخاري (٦٩٥) عن عبيد الله بن عدي رضي الله عنه أنه دخل على عثمان بن عفان رضي الله عنه وهو محصور فقال: إنك إمام عامة ونزل بك ما نرى، ويصلي لنا إمام فتنة ونتحرج، فقال: «الصلاة أحسن ما يعمل الناس، فإذا أحسن الناس فأحسن معهم، وإذا أساءوا فاجتنب إساءتهم».

وعن أبي هريرة رضي الله عنه قال: قال رسول الله ﷺ: «يصلون لكم، فإن أصابوا فلكم

---

(١) «صعقة الزلزال» (٢/ ٢٨٦).

(٢) راجع: «ضوابط معاملة الحكام» (٢/ ٦٢٤-٦٥٠)، «إجابة السائل» للوادعي (ص ٢٩٠-٢٩٣)، «الفتاوى الشرعية» للحصين (١٤٢-١٦٣) وغيرها.

ولهم، وإن أخطؤوا فلكم وعليهم» رواه البخاري.

وقد صلى الصحابة خلف الحجاج ومروان وغيرهما... وحجوا مع أئمة الجور وجاهدوا معهم، وأجمع السلف على ذلك.

نقل الإجماع قتيبة بن سعيد والداني وابن بطة وشيخ الإسلام وغيرهم.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «وكان عبد الله بن عمر وغيره من الصحابة يصلون خلف الحجاج بن يوسف...»(١).

وقال: «وأما الصلاة خلف المبتدع فهذه المسألة فيها نزاع وتفصيل، فإذا لم تجد إماماً غيره كالجمعة التي لا تقام إلا بمكان واحد، وكالعيدين وكصلوات الحج خلف إمام الموسم، فهذه كلها تفعل خلف كل بر وفاجر باتفاق أهل السنة والجماعة»(٢).

وقال زهير بن عباد رحمه الله تعالى: «كل من أدركت من المشايخ مالك وسفيان وابن المبارك والفضيل ووكيع وغيرهم كانوا يحجون مع كل خليفة»(٣).

وقال ابن بطة رحمه الله تعالى: «وقد أجمعت العلماء من أهل الفقه والعلم والنساك والعباد والزهاد من أول هذه الأمة إلى وقتنا هذا: أن صلاة الجمعة والعيدين ومنى وعرفات والغزو والجهاد والهدي – أي: الحج – مع كل أمير بر أو فاجر، وإعطاؤهم الخراج والصدقات والأعشار جائز...»(٤).

وقال ابن أبي زمنين رحمه الله تعالى: «ومن قول أهل السنة: أن الحج والجهاد مع كل بر أو

(١) «الفتاوى» (٣/ ٢٨٠-٢٨١).

(٢) «٢٣/ ٣٥٥).

(٣) «أصول السنة» لابن أبي زمنين (ص ٢٨٨).

(٤) «الشرح والإبانة» (ص ٢٧٦-٢٨٠).

فاجر من السنة والحق...»[(١)].

وقال أبو عمرو الداني رحمه الله تعالى: «والطاعة لبرهم وفاجرهم لازمة في ثمانية أشياء: الصلاة، والزكاة، والصيام، والحج، والجهاد، والمكيال، والميزان، والأحكام..»[(٢)].

وقال الطحاوي رحمه الله تعالى: «ونرى الصلاة خلف كل بر وفاجر من أهل القبلة وعلى من مات منهم... والحج والجهاد ماضيان مع أولي الأمر من المسلمين برهم وفاجرهم إلى قيام الساعة، لا يبطلهما شيء ولا ينقضهما»[(٣)].

* * * *

المسألة الثامنة عشر: منهج أهل السنة في باب الإمامة - وغيرها - فيه السلامة والخير للدين والدنيا، ومخالفته فيها الضرر في الدين والدنيا.

* الأدلة:

١- أنه اعتصام واجتماع على الحق، ﴿وَٱعْتَصِمُوا۟ بِحَبْلِ ٱللَّهِ جَمِيعًا وَلَا تَفَرَّقُوا۟﴾ [آل عمران:١٠٣]، وقال سبحانه: ﴿وَلَا تَنَٰزَعُوا۟ فَتَفْشَلُوا۟ وَتَذْهَبَ رِيحُكُمْ﴾ [الأنفال:٤٦].

٢- وفيه ظهور الحق وانتشار الإسلام والسنة والعلم والدعوة، واتساع رقعة الدولة المسلمة...

٣- وفيه الأمن ورغد العيش، وتوفر المصالح، وحفظ الأعراض، وتفرغ الإمام

(١) «أصول السنة» (ص ٢٨٨).

(٢) «الرسالة الوافية» (ص ١٣٥).

(٣) «الطحاوية» (ص ٥٧٢، ٥٩٧).

وراجع: «ضوابط معاملة الحاكم» (٢/ ٤٤٢-٤٥٨، ٤٦٩-٦٠٠)، شروح الطحاوية وغيرها.

والحكومات للإصلاح في بلدانهم، وقطع دابر المجرمين والسرق والظلمة...

قال تعالى: ﴿يَٰٓأَيُّهَا ٱلَّذِينَ ءَامَنُوٓاْ أَطِيعُواْ ٱللَّهَ وَأَطِيعُواْ ٱلرَّسُولَ وَأُوْلِي ٱلۡأَمۡرِ مِنكُمۡۖ فَإِن تَنَٰزَعۡتُمۡ فِي شَيۡءٖ فَرُدُّوهُ إِلَى ٱللَّهِ وَٱلرَّسُولِ إِن كُنتُمۡ تُؤۡمِنُونَ بِٱللَّهِ وَٱلۡيَوۡمِ ٱلۡأٓخِرِۚ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ وَأَحۡسَنُ تَأۡوِيلًا ٥٩﴾ [النساء:٥٩].

قال ابن القيم رحمه الله تعالى: «أي: هذا الذي أمرتكم به من طاعتي وطاعة رسولي وأولي الأمر، ورد ما تنازعتم فيه إليَّ وإلى رسولي خير لكم في معاشكم ومعادكم، وهو سعادتكم في الدارين، فهو خير لكم وأحسن عاقبة»(١).

وقال ابن رجب رحمه الله تعالى: «وأما السمع والطاعة لولاة أمور المسلمين ففيها سعادة الدنيا، وبها تنظيم مصالح العباد في معاشهم، وبها يستعينون على إظهار دينهم وطاعة ربهم»(٢).

وقال الطرطوشي رحمه الله تعالى: «بها يقام الدين وتحفظ النعم»(٣).

وقال عبد العزيز الرشيد رحمه الله تعالى: «فإن في طاعة ولاة الأمور من المنافع والمصالح ما لا يحصى، فيها سعادة الدين وانتظام مصالح العباد في معاشهم...»(٤).

٤- وفيه طاعة لله تعالى وطاعة لرسوله لأمرهم بذلك، وهذا هو الخير كله والفوز والفلاح، ﴿وَمَن يُطِعِ ٱللَّهَ وَرَسُولَهُۥ فَقَدۡ فَازَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [الأحزاب:٧١].

٥- وفيه تكفير السيئات ومضاعفة الحسنات بالصبر على جور الأئمة كما سبق، وسبب

---

(١) «الرسالة التبوذكية» (ص ١٣٤-١٣٥).

(٢) «جامع العلوم والحكم» (٢/ ١١٧).

(٣) «سراج الملوك» (١/ ٢٤٣).

(٤) «التنبيهات السنية» (ص ٣٣٠).

لدخول الجنة ومغفرة الرحمن، لقوله ﷺ: «اعبدوا ربكم، وصلوا خمسكم، وصوموا شهركم، وأدوا زكاة أموالكم طيبة بها أنفسكم، وأطيعوا أمراءكم؛ تدخلوا جنة ربكم»، رواه أحمد (٥/ ٢٥١) وصححه الشيخان.

٦- وفيه صلاح السلطان، وكفه عن كثير من المظالم؛ لقلة المعاند وحصول النصيحة والدعاء له بالصلاح...

٧- وفيه البراءة من مذهب الخوارج الذين هم كلاب أهل النار...

٨- وفيه اجتماع الأمة ونشر السنة وقمع الفرقة والبدع... وحقن الدماء وحفظ الأموال...

٩- وفيه التفرغ لجهاد وإذلال أهل الكفر والعناد...[١].



(١) راجع للتوسع: «ضوابط معاملة الحاكم» (٢/ ٦٦٢-٦٩٩) وغيره.

المبحث الثاني

عقيدة أهل الأهواء والبدع في الإمامة

* الأشاعرة:

هم - وكذا الماتريدية - أقرب إلى منهج أهل السنة والجماعة في الجملة.

ومما رأيت من مخالفاتهم:

- بعضهم يرى أن الفسق تنفسخ به الإمامة أو يعزل بسببه.

قال القرطبي - وهو أشعري -: «قال الجمهور: إنه تنفسخ إمامته ويخلع بالفسق الظاهر المعلوم...»[(١)]. ودعوى الجمهور هنا غلط ظاهر بل هو قول شاذ.

ونسبه الزبيدي إلى الشافعي في القديم - ولم يصب فيما نسبه - كما سيأتي رده من كلام النووي[(٢)].

وجاء نحوه عن الماوردي في «الأحكام السلطانية»[(٣)].

وأخطأ ابن حزم حيث وافق الأشاعرة والمعتزلة والخوارج في هذا الرأي[(٤)].

وقال النووي رحمه الله تعالى: «وأجمع أهل السنة أنه لا ينعزل السلطان بالفسق، وأما الوجه المذكور في كتب الفقه لبعض أصحابنا: أنه ينعزل - وحكي عن المعتزلة - أيضاً، فغلط من

---

(١) «تفسير القرطبي» (١/ ٢٧١).

(٢) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٣٣)، وهذا الكتاب ممتلأ بالخرافات الصوفية، «مآثر الإناقة» (١/ ٧٢).

(٣) «إتحاف السادة المتقين» (٢/ ٢٣٣)، وهذا الكتاب ممتلأ بالخرافات الصوفية، «مآثر الإناقة» (١/ ٧٢).

(٤) «الفصل» (٤/ ١٧٦)، وانظر: «الإمامة الكبرى» للدميجي (٤٧٤-٤٨٠).

قائله للإجماع»[(١)].

وما ذكره عن الإمام أحمد في آخر طبقات الحنابلة من أن الفسق سبب للعزل: غلط على الإمام، وذلك أن عبد الواحد التميمي كان بينه مودة وبين الباقلاني، فلعله أخذ هذا عنه ونسبه إلى أحمد غلطاً أو عمداً.[(٢)].

* الصوفية:

هم كالأشاعرة، إلا أنهم في مناصرة من يعينهم على بدعتهم أسرع إلى عونه ولو كان كافراً، وسيرهم في إعانة الغزاة واضح وكثير، وتثبيطهم عن الجهاد مشهور.

* الكرامية:

ذكر شيخ الإسلام أنهم يجوزون نصب إمامين في وقت واحد للحاجة[(٣)].

وذكر الذهبي ذلك عن محمد بن كرام وأبي الصباح السمرقندي وأصحابهما، ثم رد عليهم رداً تاماً.

* الخوارج:

وهم شر الطوائف في هذا الباب، والأحاديث الواردة في ذمهم كثيرة مشهورة، وهم أساس فتنة الخروج على الحكام، ومنهم أخذ الرافضة والمعتزلة.

* فمن عقائدهم:

١ - أجمعت الأمة والخوارج على وجوب الإمامة... وخالف من الخوارج النجدات، ونُقل عن المحكِّمة.

---

(١) «شرح مسلم» (١٢/ ٤٣٢).

(٢) الفتاوى» (٤/ ١٦٧-١٦٨)، «ضوابط معاملة الحاكم» (٢/ ٤٣٦-٤٣٩).

(٣) «منهاج السنة» (٤/ ٤٤٧).

فذكر ابن حزم والذهبي أنهم قالوا: لا تلزم الإمامة، وإنما على الناس أن يتعاطوا الحق فيما بينهم.

قال ابن حزم: «وأراهم قد حادوا عن الإجماع وقد تقدمهم»(١).

وقال الذهبي: «وهذا قول ساقط».

فقول النجدات ساقط لمخالفته الكتاب والسنة ولإجماع الأمة.

٢- يرون أن الإمامة لا تختص بقريش، بل هي عامة فيهم وفي غيرهم، حراً كان أو عبداً...

قال الأشعري رحمه الله تعالى في الخوارج: «ويرون أن الإمامة في قريش وغيرهم إذا كان القائم بها مستحقاً لذلك، ولا يرون إمامة الجائر»(٢).

وذكر هذا عنهم ابن حزم(٣) والشهرستاني وشيخ الإسلام وغيرهم.

وصرح به علي بن معمر والحارثي وغيرهم، وعمل الخوارج عليه من أول عهدهم، وهم مجمعون عليه.

ويرد عليهم بالأدلة والإجماع، وقد سبق ذكر ذلك.

قال النووي رحمه الله تعالى: «هذه الأحاديث وأشباهها دليل ظاهر أن الخلافة مختصة بقريش لا يجوز عقدها لأحد من غيرهم، وعلى هذا انعقد الإجماع في زمن الصحابة، فكذلك بعدهم، ومن خالف فيه من أهل البدع أو عرَّض بخلاف من غيرهم فهو محجوج بإجماع الصحابة والتابعين فمن بعدهم بالأحاديث الصحيحة»(٤).

---

(١) «الفصل» (٤/ ٨٧).

(٢) «المقالات» (١/ ٢٠٤).

(٣) في «الفِصَل» (٤/ ٨٩).

(٤) «شرح النووي» (١٢/ ٢٠٠).

وقال: «ولا اعتداد بقول النظام ومن وافقه من الخوارج وأهل البدع أنه يجوز من غير قريش»(١).

فقول الخوارج ساقط لا يلتفت إليه.

٣- لا يرون إمامة المتغلب، فلا تنعقد الإمامة عندهم إلا بالاختيار، ويوجبون قتاله حتى يخلع نفسه أو يُقتل...

وقال علي بن معمر الإباضي: «الإمام يختار عن طريق الشورى وباتفاق أغلبية أهل الحل والعقد»(٢).

وذكر الطالبي رأي الخوارج في الإمامة (إنما هو اختيار الأمة وانتخابها)(٣).

* ويرد عليهم:

- قولهم مخالف للأدلة والإجماع – وقد سبق نقلها –.

- أن في منازعة الإمام المتغلب زيادة في الفوضى وسفك الدماء وإثارة الفتن... إلى غير ذلك من المفاسد.

والخوارج لا تتقيد بالأدلة، بل هم مع أهوائهم المضلة، يمرقون من الدين كما يمرق السهم من الرمية.

٤- أجاز بعض الخوارج إمامة المرأة، ذكر هذا عن الشبيبية، وذلك أن شبيب بن يزيد كانت أمه غزالة تولت الإمرة على أصحابه بعد موته حتى ظفر بها الحجاج فقتلها.

وهذا القول ساقط لم يلتفت أحد إليه حتى جاءت الديمقراطية فنعشت هذا الفكر

---

(١) المرجع السابق.

(٢) «الإباضية دراسة مركزة» (ص ٤٧).

(٣) «آراء الخوارج» (ص ١٢١)، وقرره السالمي الإباضي «تاريخ عمان» (ص ١٢٩-١٣٠)...

الخبيث، ودعت المرأة إلى المنافسة على الولايات والرئاسة، وهذا مردود بالكتاب والسنة وإجماع الأمة، قال تعالى: ﴿ٱلرِّجَالُ قَوَّٰمُونَ عَلَى ٱلنِّسَآءِ﴾ [النساء:٣٤]، وسيأتي بيانه عند الرد على الحزبيين.

٥- ذهب بعض الخوارج - وتبعهم بعض المعتزلة والرافضة والمرجئة وغيرهم - إلى أنها لا تصح إمامة المفضول مع وجود أفضل منه ...

وأما الإباضية فمالوا إلى جواز ذلك[(١)].

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: «ذهبت طوائف من الخوارج وطوائف من المعتزلة وطوائف من المرجئة ومنهم الباقلاني وجميع الرافضة من الشيعة إلى أنه لا يجوز إمامة من يوجد في الناس أفضل منه، وذهبت طائفة من الخوارج وطائفة من المعتزلة وطائفة من المرجئة وجميع الزيدية من الشيعة وجميع أهل السنة إلى أن الإمامة جائزة لمن غيره أفضل منه»[(٢)].

* والقول الأول مردود بأدلة، منها:

- أن النبي ﷺ أقر عمرو بن العاص في غزوة ذات السلاسل وفي الجيش من هو خير منه من السابقين الأولين.

وأمَّر أسامة وفي الجيش أبو بكر وعمر... وأمثلة ذلك كثيرة.

واتفقت كلمة المسلمين على معاوية مع وجود من هو خير منه كابن عمر وغيره.

٦- يرون عزل الإمام بالفسق ومحاسبته إذا أخطأ، فإن لم يقدروا على عزله قتلوه أو خرجوا عليه (إما أن يعتدل وإما أن يعتزل) ووافقهم المعتزلة وبعض الأشاعرة.

قال عبد الجبار المعتزلي: «فأما الأحداث التي يخرج بها من الملة فظهور الفسق، سواء بلغ

---

(١) «الإباضية بين الفرق» (ص ٤٦٢).

(٢) «الفصل» (٤/ ١٦٣).

حد الكفر أو لم يبلغ، لأن ذلك يقدح في عدالته»(١).

وقد أجمع الخوارج على عدم صحة إمامة الفاسق، لأن الفسق كفر عندهم كما سبق في باب (الكفر).

وقال الأشعري: «ولا يرون إمامة الجائر»(٢).

وذكر الشهرستاني عنهم أنهم يرون: إن عدل عن الحق وجب عزله أو قتله(٣).

وقال البغدادي: «إن من الأمور التي أجمعت عليها الخوارج: إجماعهم على وجوب الخروج على الإمام الجائر»(٤).

والإباضية أقل غلواً في هذا، فهم يجوزون البقاء تحت حكم الإمام الجائر أو الفاسق عند عدم القدرة على إزالته، فإذا قدروا خرجوا عليه.

* ويرد عليهم:

- أن عزل الإمام بالفسق والجور قول مبتدع مخالف للكتاب والسنة وإجماع أهل السنة، وقد سبق ذكر أدلة كثيرة توجب الصبر على جور الأئمة وتحرم الخروج عليهم ولا تجيز عزلهم، وقام الإجماع على ذلك.

- أن مسألة العزل لا تنضبط، إذ الفِرق مختلفة في ضابط الفسق والظلم، وذلك يؤدي إلى تمزق الأمة وذهاب عزتها.

- وأيضاً: إذا عزل ووضع آخر مكانه فالثاني ليس بمعصوم، فلابد أن يخطئ أو يعصي،

---

(١) «المغني» (٢٠/ ١٧٠).

(٢) «المقالات» (١/ ٤٠٢).

(٣) «الملل والنحل» (١/ ١١٦).

(٤) «الفرق بين الفرق» (ص ٧٣).

وحينئذٍ يقام بعزله... وهكذا، فلا تكاد تمر السنة إلا بعدة أئمة، وذلك مؤدٍ إلى الفوضى وضعف الدين والدنيا، وتبطل بذلك حِكَم التشريع...

٧- ويرى الحمزية من الخوارج جواز تعدد الأئمة، وهو مذهب لبعض المعتزلة وبعض الكرامية والزيدية والرافضة... وقاسوا ذلك على تعدد الأنبياء في زمن واحد.

* ويرد عليهم:

- الأدلة من الكتاب والسنة والإجماع – وقد سبق –.

- تعدد الأئمة مؤدٍ إلى الفرقة والاختلاف والتناحر، ثم إلى الضعف أمام أعداء الإسلام...

- وأما قياس الإمامة على النبوة فغلط؛ لأن الأنبياء معصومون من الفرقة والاختلاف، بل وبعثوا بأمر الله تعالى، والأئمة غير معصومين، وتفرقهم مخالف لأمر الله تعالى.

٨- ذكر عن الإباضية أن من كان أهلاً للإمامة وطلبوا منه أن يتولى ولم يقبل أو امتنع؛ فإنه يقتل ويحل دمه.

٩- يرون السيف على الأئمة والأمة إلا ما يذكر عن الإباضية أنهم لا يرون السيف إلا على أئمة الجور.

ونقل البغدادي إجماعهم على الخروج على أئمة الجور(١).

وقد صح عن النبي ﷺ ذكر أمر الخوارج وخروجهم على المسلمين وبيان صفاتهم، وكان أول خروج لهم على عثمان رضي الله عنه حيث قتلوه ثم علي رضي الله عنه حتى قتلهم ثم قتلوه، ثم على معاوية، واستمروا في عداء المسلمين والخروج عليهم، ولا زالوا إلى يومنا.

وقال الآجري رحمه الله تعالى: «لم يختلف العلماء قديماً وحديثاً أن الخوارج قوم سوء عصاة لله عز وجل ولرسول الله ﷺ وإن صاموا وصلوا واجتهدوا في العبادة، فليس ذلك بنافع لهم،

(١) «الفرق بين الفرق» (ص ٧٣).

لأنهم قوم يتأولون القرآن على ما يهوون ويموهون على المسلمين، وقد حذرنا الله عز وجل منهم وحذرنا رسول الله ﷺ، وحذرنا الخلفاء الراشدون من بعده، وحذرنا الصحابة رضي الله عنهم ومن تبعهم بإحسان رحمة الله عليهم»(١).

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «صارت الخوارج يستحلون السيف على أهل القبلة حتى قاتلت علياً وغيره من المسلمين، وكذلك من وافقهم في الخروج على الأئمة بالسيف في الجملة من المعتزلة والزيدية والفقهاء وغيرهم...»(٢).

* ويرد على الخوارج:

١- بأدلة الكتاب والسنة والإجماع التي تنهى عن الخروج على ولاة الأمر وتأمر بالصبر عليهم.

٢- بأدلة ذم الخوارج الواردة في الصحاح وغيره من كتب الحديث، وهي كثيرة: من حديث علي وأبي سعيد وأبي أمامة وأبي هريرة وعبد الله بن أبي أوفى وابن عمر وابن عباس وجابر وأبي ذر وابن مسعود وأنس وغيرهم.

٣- ويرد عليهم بأدلة زيادة الإيمان ونقصه، ويبين لهم فساد مذهبهم فيه - كما سبق في بابه - وأن ما بنوه على مذهبهم في الإيمان من تكفير المسلمين والأئمة باطل شرعاً وعقلاً.

٤- ويرد عليهم: ببيان الأضرار والفساد الذي يترتب على منابذة الأئمة، ولشيخ الإسلام كلام جميل في هذا، قال رحمه الله تعالى: «فإذا تولى خليفة من الخلفاء كيزيد وعبد الملك والمنصور وغيرهم فإما أن يقال: يجب منعه من الولاية وقتاله حتى يولى غيره كما يفعله من يرى السيف، فهذا رأي فاسد، فإن مفسدة هذا أعظم من مصلحته، وقَلَّ من خرج على إمام

(١) «الشريعة» (ص ٢١).

(٢) «منهاج السنة» (٤/ ٥٣٦).

ذي سلطان إلا كان ما تولد على فعله من الشر أعظم مما تولد من الخير، كالذين خرجوا على يزيد بالمدينة، وكابن الأشعث الذي خرج على عبد الملك بالعراق... وكالذين خرجوا على المنصور بالمدينة... وأمثال هؤلاء، وغاية هؤلاء: إما أن يُغلبوا وإما أن يَغلبوا ثم يزول ملكهم، فلا يكون لهم عاقبة... وكان أفاضل المسلمين ينهون عن الخروج والقتال في الفتنة... ولهذا استقر أمر أهل السنة على ترك القتال في الفتنة للأحاديث الصحيحة عن النبي ﷺ، وصاروا يذكرون هذا في عقائدهم، ويأمرون بالصبر على جور الأئمة وترك قتالهم.... ولم يكن في الخروج مصلحة لا في دين ولا في دنيا... بل زاد الشر بخروجه ونقص الخير وصار ذلك سبباً لشر عظيم... وكان قتل عثمان مما أوجب الفتن، وهذا كله مما يبين أن ما أمر به النبي ﷺ من الصبر على جور الأئمة وترك قتالهم وترك الخروج عليهم هو أصلح الأمور للعباد في المعاش والمعاد، وأن من خالف ذلك متعمداً أو مخطئاً لم يحصل بفعله صلاح بل فساد، ولهذا أثنى الرسول ﷺ على الحسن بقوله: «إن ابني هذا سيد، وسيصلح الله به بين فئتين عظيمتين من المسلمين»، ولم يثن على أحد لا بقتال في فتنة ولا بخروج على الأئمة ولا نزع يد من طاعة ولا بمفارقة الجماعة...

ولكن تواتر عنه ﷺ أنه أمر بقتال الخوارج المارقين... واتفق الصحابة على قتال هؤلاء وكذلك أهل العلم من بعدهم...

- إلى أن قال -: إذا لم يُزَل المنكر إلا بما هو أنكر منه صار إزالته على هذا الوجه منكراً، وإذا لم يحصل المعروف إلا بمنكر مفسدته أعظم من مصلحة ذلك المعروف كان تحصيل ذلك المعروف على هذا الوجه منكراً...»(١).

٥- ويرد عليهم بالواقع: فإن الخوارج منذ نشأتهم لا تُعلم لهم نصرة للدين وجهاد

(١) «منهاج السنة» (٤/ ٥٢٧-٥٤٣) راجعه فإنه كلام نفيس.

للكافرين ولا فتح لبلاد الكفر ولا تعليم للعباد من الجهل... إلا الشيء النزر الذي لا يكاد يذكر، فقوم هذا حالهم قوم سوء ليسوا حملة الإسلام ولا دعاته ولا أهل الحق ولا رواده... فظهر أنهم أهل ضلالة وأن مذهبهم شر وفساد(١).

* المعتزلة:

وهم في هذا الباب أشبه بالخوارج، فمن أصولهم: الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر، ويريدون به منابذة الأئمة إلا أنهم دون الخوارج.

قال الأشعري: «أجمعت المعتزلة إلا الأصم على وجوب الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر باللسان واليد والسيف كيف قدروا على ذلك»(٢).

* فوافقوا الخوارج في:

١- قول النظام أن الإمامة لا تختص بقريش.

٢- ذهب بضعهم إلى أنه لا تصح إمامة المفضول مع وجود الفاضل.

٣- محاسبة الإمام وعزله بالفسق.

٤- ذهب بعضهم إلى جواز تعدد الأئمة... [وقد سبقت كلها].

٥- يرون السيف على الأئمة ومن خالفهم من الأمة.

قال الأشعري: «إن المعتزلة قالوا: إذا كنا جماعة وكان الغالب عندنا أنا نكفي مخالفينا عقدنا للإمام ونهضنا فقتلنا السلطان وأزلناه، وأخذنا الناس بالانقياد لقولنا، فإن دخلوا في قولنا

---

(١) راجع: الفتاوى» (١٢/ ٤٦٦)، «الخوارج» للعواجي (٣٩٣-٤٣٦) وفيه بعض الأخطاء لميل مؤلفه إلى الحزبية. «دراسات في أهل الأهواء» للعقل (٤/ ٩٩-١٠٠)، « «ضوابط الإمامة» (١١٠-١١٢)، «الخوارج» للغصن (ص ١٧١-...) وغيرها.

(٢) «المقالات» (١/ ٢٧٨).

الذي هو التوحيد وفي قولنا بالقدر وإلا قتلناهم... وأوجبوا الخروج على السلطان على الإمكان والقدرة إذا أمكنهم ذلك وقدروا عليه»(١).

وذكر المسعودي عنهم: لا فرق بين مجاهدة الكافر والفاسق(٢).

واستدل بعضهم بآية الحجرات التي أمرت بالصلح ثم بقتال الباغي، وبرأيهم في الإيمان وأن ناقص الإيمان فاسق غير مسلم ولا كافر، فلا ولاية له على المسلمين.

* ويرد عليهم:

١- أما استدلالهم بآية الحجرات ﴿وَإِن طَآئِفَتَانِ مِنَ ٱلْمُؤْمِنِينَ ٱقْتَتَلُواْ﴾ [الحجرات:٩] الآية. فإن ذلك يكون في الطائفتين المتقاتلتين إذا لم تقبل إحداهما الصلح وأصرت على سفك الدماء، فيقوم ولاة الأمر بردعهم وزجرهم وكف عدوانهم ولو بقتالهم.

فهو درء للمفسدة الكبرى بارتكاب مفسدة أدنى منها، وهذا حق، أما الخروج على الأئمة فجلب للمفسدة الكبرى والفساد العريض.

٢- وأما استدلالهم بفسق العاصي؛ فقد سبق في باب الإيمان وفي باب الكفر بيان فساد رأيهم وبطلان مذهبهم.

٣- يرد عليهم بما رد على الخوارج، فما المعتزلة في هذا الباب إلا بذرة شر من بذور الخوارج.

٤- يرد عليهم وعلى الخوارج بأدلة حرمة دماء المسلمين وأموالهم وأعراضهم ونحو ذلك(٣).

(١) «المقالات» (١/ ٢٧٨).

(٢) «مروج الذهب» (٣/ ٢٣٥). وانظر «شرح الأصول الخمسة» (ص ١٤٤)، «الكشاف» (١/ ٤٥٢).

(٣) راجع: «المعتزلة وأصولهم الخمسة» (٢٧٣-٢٨١)، «الإمامة الكبرى» (ص ٢٥٤، ٢٩٦-٣٠٣، ٤٧٥).

* الرافضة:

وهم أخبث الفرق التي تدعي الإسلام، وغالب عقائدهم ترجع إلى مفهوم الإمامة والأئمة ونحو ذلك.

١- تعريف الإمامة.

نص من الله عز وجل ورسوله على الأئمة واحداً فواحداً.

فالإمامة عندهم: اعتقاد إمامة الأئمة الاثني عشر ووجوب خلافتهم، وأن الإمامة محصورة فيهم، ومنكر ذلك كافر(١).

٢- منزلة الإمامة: أنها أحد أركان الدين.

ذكر في «الكافي» (٢/ ١٨) أن أبا جعفر عليه السلام قال: بني الإسلام على خمس: على الصلاة والزكاة والصوم والحج والولاية، ولم يناد بشيء كما نودي بالولاية، فأخذ الناس بأربع وتركوا هذه – يعني الولاية.

وقال نعمة الله الجزائري: «الإمامة العامة التي هي فوق درجة النبوة والرسالة»، ونحوه قول هادي الطهراني(٢).

وقال محمد رضا المظفر في كتابه «عقائد الإمامية»: «نعتقد أن الإمامة أصل من أصول الدين، لا يتم الإيمان إلا بالاعتقاد بها، ولا يجوز فيها تقليد الآباء والأهل والمربين مهما عظموا، بل يجب النظر فيها كما يجب النظر في التوحيد والنبوة».

٣- حكم منكر الإمامة.

وأنه شر من منكر النبوة، لأن النبوة لطف خاص، والإمامة لطف عام، فمنكرها شر من

---

(١) «أصول الكافي» (١/ ٢٢٧)، (١/ ٢٨٦).

(٢) «ودايع النبوة» (ص ١١٤)، «زهر الربيع» (ص ١٢).

منكر النبوة[١].

ويروون عن رسول الله عن جبريل أنه قال: «لقد عقد الرسول لهذا الرجل - أي علي - عقدة - أي: الإمامة - لا يحلها إلا كافر»[٢].

وذكر البحراني في «مقدمة البرهان» (ص ٢) قال: اتفقت الإمامية على أن من أنكر إمامة أحد من الأئمة وجحد ما أوجبه الله تعالى له من فرض طاعته فهو كافر ضال مستحق الخلود في النار.

واستدل المجلسي بقوله تعالى: ﴿لَا نُفَرِّقُ بَيْنَ أَحَدٍ مِّن رُّسُلِهِۦ﴾ [البقرة:٢٨٥] قال: «فكذلك من أنكر واحداً من الأئمة لم ينفعه إقراره بسائر الأنبياء والأوصياء»[٣].

٤- يرون صحة إمامة الصبي.

قال ابن حزم رحمه الله تعالى: «وجميع فرق القبلة ليس منهم أحد يجيز إمامة المرأة ولا إمامة صبي لم يبلغ، إلا الرافضة، فإنها تجيز إمامة الصغير»[٤].

وذلك لأجل قولهم بإمامة العسكري صاحب السرداب مهدي الرافضة الذي اختفى وهو طفل.

٥- لا يستغنى عن الإمام المعصوم في زمن، لكنهم اضطربوا في هذا بعد اختفاء الإمام الثاني عشر، ومن أجل هذا اخترع لهم بعض كبارهم عقيدة (ولاية الفقيه) وهو الوصي عن الإمام الثاني عشر كما زعمه الخميني.

---

(١) الحلي «الألفين» (ص ٣).

(٢) «مدينة المعاجز» للبحراني (ص ٤٩).

(٣) «مرآة العقول» (٢/ ٣١١)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٧١٤).

(٤) «الفصل» (٤/ ١١٠).

٦- الإمامة محصورة في الاثني عشر لا تخرج عنهم كما سبق.

٧- الإمامة عندهم لا تثبت إلا بالنص.

جاء في «بحار الأنوار» (٢٣/ ٦٩) و«الخصال» لابن بابويه (ص ٦٠٠) وغيرهما أن النبي ﷺ لما عرج به أوصاه الله تعالى بالولاية لعلي والأئمة من بعده أكثر مما أوصاه بالفرائض.

٨- يرون أنه لا تصح إمامة المفضول مع وجود الفاضل (كما سبق عند الكلام على الخوارج)، وذلك لأن الأئمة الاثني عشر لا أفضل منهم عند الرافضة.

وإذا تولى المفضول وجب قتله؛ لأنه كفر.

وأجازت الزيدية إمامة المفضول.

٩- كانت الرافضة ترى أنه لا خروج على أئمة الجور إلا مع وجود إمام معصوم، إلا أن عشاق الملك منهم لم يقبلوا هذا واستمروا يخرجون على أئمة المسلمين ويقاتلونهم، ولا يزالون على هذا[(١)].

١٠- الإمامة عندهم توجب العصمة.

قال المفيد: «إن الإمامة توجب العصمة لصاحبها عند الاثني عشرية: العصمة والنص والمعجزة...»[(٢)].

وعقائدهم في هذا كثيرة وغريبة...

وقد سبق الكلام على العصمة والمعجزة وغيرها، وهنا نبين فساد قولهم بالنص على الإمام وبيان غلوهم في منكر الإمامة.

* الرد عليهم:

---

(١) «إبانة المناهج» (ص ١٦٦).

(٢) «العيون» (٢/ ١٢٧)، «أصول مذهب الشيعة» (٦٧٦-٦٧٨).

١- ما ذهبوا إليه من عقائد في الإمامة لا دليل صريح عليه من الكتاب ولا من صحيح السنة، إنما هو أكاذيب وافتراءات اخترعوها يضحكون بها على عقول السذج.

٢- عقيدتهم وآراؤهم مخالفة للكتاب والسنة وإجماع الصحابة من وجوه:

أ- أن إمامة الاثني عشر مختلف فيها بين الرافضة أنفسهم.

ب- أن دعوى النص وإمامة الاثني عشر لم تعرف في عهد رسول الله ﷺ ولا في أصحابه، إنما عرفت في القرن الثاني على يد بعض الرافضة كشيطان الطاق وهشام بن الحكم وأمثالهما.

جـ- إذا كان النص على الإمام فرض وركن في الدين؛ فكيف يجوز كتمه وعدم إشاعته بين الصحابة رضي الله عنهم، فلم يذكر عن أحد من الصحابة مع كثرتهم إشارة بكلمة أن علياً كان وصياً.

د- لم يختلف الصحابة على عمر عند أن نص عليه أبو بكر، فأين كان نقلة النص الذي تدعيه الرافضة.

هـ- لو كان النص على علي صحيحاً لأظهره بعد وفاة عمر ولقال للستة النفر: أنا الوصي. أو لأشاعه عند توليه للخلافة، وهو الخليفة وذلك مع ظهور شجاعته وقوة شكيمته.

فالقول بأنه أخفى ذلك تقية قول فاسد عقلاً وشرعاً.

و- دعوى النص على إمامة الاثني عشر أبعد عن الصواب وأقرب إلى المستحيل من باب أولى، بل هي أظهر كذباً وأوضح بطلاناً، ولهذا لم ينقله إلا الاثنا عشرية وسائر فرق الشيعة تكذبها وهم أكثر من خمسين فرقة.

وما صح عن أهل البيت يُكذب ما تدعيه الاثنا عشرية...[(١)].

* الحزبية:

وهم منهج قريب من منهج إباضية الخوارج.

* ومن مخالفاتهم في باب الإمامة:

١- الإمامة عندهم: اجتماع المسلمين على رجل من حزبهم بطرق ديمقراطي أو خارجي، ثم يقولون في الإمام بأنه كذا وكذا... أوصافاً لا توجد في أحد منهم، فإذا تولى أحدهم أهالوا عليه المدائح الخيالية وإن كان دون الدون.

يقول حسن البنا في رسائله (ص ٢٣٤): الحكومة في الإسلام:... تقوم على مسؤولية الحاكم ووحدة الأمة واحترام إرادتها، ولا عبرة بعد ذلك بالأسماء والأشكال.

ثم يصف الحاكم بقوله: وهو أجير لهم وعامل لديهم - أي الرعية - ورسول الله ﷺ يقول: «كلكم راع وكلكم مسؤول عن رعيته» وأبو بكر رضي الله عنه يقول عندما ولي الأمر وصعد المنبر: (أيها الناس، كنت أحترف لعيالي فأكتسب قوتهم، فأنا الآن أحترف لكم، فافرضوا لي من بيت مالكم)، وهو بهذا قد فسر نظرية العقد الاجتماعي أفضل وأعدل تفسير بل هو وضع أساسه، فما هو إلا تعاقد بين الأمة والحاكم على رعاية المصالح العامة، فإن أحسن فله أجره، وإن أساء فعليه عقابه.

وقال (ص ٢٣٥): ومن حق الأمة الإسلامية أن تراقب الحاكم أدق المراقبة، وأن تشير عليه بما ترى فيه من الخير، وعليه أن يشاورها وأن يحترم إرادتها... اهـ

---

(١) راجع: «الفصل» لابن حزم (٤/ ١٦١)، «منهاج السنة» (١/ ٣٣)، (٤/ ١٤، ٢٠٩)، «أصول مذهب الشيعة» (٢/ ٦٤٩-٧١٥)، (٣/ ١١٦٥-١١٧٠)، «رافضة اليمن على مر الزمن» (٤١١-٤٥٤)، «الخوارج» للعواجي (ص ٤٣٥)، «الإمامة والنص» لفيصل نور. وغيرها.

وهذا الذي قرره حسن البنا ينطبق أولاً على مذهب الخوارج كما سبق من وجه عدم تميز الحاكم عن الرعية ومحاسبتهم له...

وينطبق على المنهج الديمقراطي الذي قامت عليه حركة البنا وحزبه من نعومة أظافرها.

ولك أن تعجب بعد هذا عندما يقول عما قرره من أفكاره : متى تحققت هذه القواعد الأساسية التي لا يكون الحكم صالحاً بدونها... ولا يمكن أن يحفظ هذا التوازن بغير الشعور الحقيقي بقدسية هذه التعاليم وإن في المحافظة عليها وصيانتها الفوز في الدنيا والآخرة... (ص ٢٣٥).

وقال (ص ٢٣٦): ونحن في حياتنا العصرية قد نقلنا من أوربنا هذا النظام النيابي الذي تعيش في ظله حكوماتنا الآن ووضعنا دستورنا على أساسه... فإلى أي مدى ينطبق هذا النظام على الإسلام؟ اهـ

يقول هذا ثم يدعو إليه لكن مع تغييرات المسميات، فما الفرق بين أن يقال: (نظام قومي) و(نظام غربي) و(نظام ديمقراطي) وكلها سواء في المنبع والتطبيق.

ثم يقول (ص ٢٣٩) في النظام النيابي والدستور المصري الديمقراطي: ليس في قواعد هذا النظام النيابي ما يتنافى مع القواعد التي وضعها الإسلام لنظام الحكم، وهو بهذا الاعتبار ليس بعيداً عن النظام الإسلامي ولا غريباً عنه... فهي إما متمشية معها صراحة كالنص الذي يقول: (دين الدولة الإسلام) أو قابلة للتفسير الذي يجعلها لا تتنافى معها كالنص الذي يقول: (حرية الاعتقاد مكفولة)... اهـ

هذه هي الديمقراطية الغربية التي تدعو إلى حرية الاعتقاد المنحرف حقيقة.

ثم يشرح النظام الإسلامي الإخواني الديمقراطي الغربي بأنه نظام انتخابي لاختيار أهل الحل والعقد وقال بعده: والإسلام لا يأبى هذا التنظيم ما دام يؤدي إلى اختيار أهل الحل والعقد... (ص ٢٤٦).

ولقد صدق في حزب الإخوان وفصائلهم من قال: إن الإخوان يطالبون بدولة تسمى إسلامية وحقيقتها: أنهم يطالبون بنظام الحكم الديمقراطي ونظام الاقتصاد الاشتراكي...(١).

كما صرح به من زعمائهم: فريد عبد الخالق وحامد أبو النصر والبنا والهضيبي والقرضاوي.

قال فريد: إننا نريد تحقيق الديمقراطية وعودة الحياة النيابية.

وقال: الديمقراطية لا بديل لها...(٢).

وقال حسن البنا: إن الباحث حين ينظر إلى مبادئ الحكم الدستوري التي تتلخص في المحافظة على الحرية واستمداد السلطة من الأمة، وعلى مسؤولية الحكام أمام الشعب ومحاسبتهم على ما يعملون من أعمال، وبيان حدود كل سلطة من السلطات، هذه الأصول كلها يتجلى للباحث أنها تنطبق كل الانطباق على تعاليم الإسلام ونظمه وقواعده في شكل الحكم، ولهذا يعتقد الإخوان المسلمون أن نظام الحكم الدستوري هو أقرب نظم الحكم القائمة، وهم لا يعدلون به نظاماً آخر. اهـ(٣).

وقال الهضيبي: لا ريب أن الحياة النيابية هي الأساس السليم لكل حكم في العصر الحاضر...(٤).

وقال القرضاوي: الواجب على الحركة الإسلامية أن تقف دائماً في صف الحرية السياسية

---

(١) «الإخوان في الميزان» (ص ٢٢٣).

(٢) «الإخوان أحداث صنعت التاريخ» (٣/ ٢٧).

(٣) «حسن البنا مبادئ وأصول» (ص ٦٠).

(٤) «حسن الهضيبي الإمام الممتحن» (ص ٢٠٦).

المتمثلة في الديمقراطية الصحيحة غير الزائفة...[١].

ويتعدى أمر القرضاوي إلى إقرار التقنين والحكم بغير الإسلام، فيقول بعد كلام كثير في الدعوة إلى الديمقراطية: وينبغي أن يُعلم أن إقرار مبدأ أن التشريع والحاكمية لله لا يسلب الأمة سلطاتها في الاجتهاد لنفسها في التقنين لحياتها الدنيوية... اهـ

وقال الزنداني وهو يصف الديمقراطية: الديمقراطية عندنا له اسم آخر وهو أن يختار الشعب حكامه... وفيها جوانب تتفق مع شرعنا وديننا فنقول لهم: ماذا تريدون؟ قالوا: نريد الديمقراطية. ليش؟ لأنها فيها الحرية و... هذا موجود في دينكم وما تبحثون من حق عند غيركم هو في الدين هو باسم الإسلام. فقولوا: شورى وقولوا أمر بمعروف ونهي عن منكر وقولوا نصح، وأعطوها أسماءها الإسلامية. ولكن هذا هو الذي نقصده ونحن نسميه ديمقراطية، نقل لهم لا مشاحة في الاصطلاح، ولكن الأولى أن نسميها باسمها[٢].

فهذه هي الإمامة والخلافة الديمقراطية الإخوانية الإسلامية الغربية، وهذه هي الدولة التي ملأوا الدنيا صراخاً لأجل إقامتها[٣].

٢- جعلوا الإمامة أهم مسائل الدين.

كما هو شأن الرافضة الغلاة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: «إن قول القائل إن مسألة الإمامة أهم المطالب في أحكام

---

(١) «أولويات الحركة الإسلامية» (ص ١٥٦-١٥٩).

(٢) شريط الانتخابات.

(٣) راجع: تنوير الظلمات بكشف مفاسد الانتخابات»، «التعليق على شريطي الحزبية» للبرعي. «الأدلة الشرعية لكشف التلبيسات الحزبية»، «الإسلاميون وسراب الديمقراطية»، وراجع «المورد العذب الزلال» (ص ١٨٥-١٨٦)، «الإخوان في الميزان» (٢٢٣-٢٣٢)، «النقل الأمين» (ص ١١٤-١٢٨) وغيرها.

الدين وأشرف مسائل المسلمين؛ كذب بإجماع المسلمين سنيهم وشيعيهم، بل هذا كفر، فإن الإيمان بالله ورسوله أهم من مسألة الإمامة، وهذا معلوم بالاضطرار من دين الإسلام»(١).

* ومن أقوال الحزبيين في الغلو في الإمامة والخلافة:

قال الزنداني في شريط الانتخابات: فإذا استقرت الأوضاع السياسية استقرت الأوضاع الأخرى(٢).

وقال حسن البنا: والإخوان المسلمون لهذا يجعلون فكرة الخلافة والعمل لإعادتها في رأس منهاجهم(٣).

وقال المودودي الإخواني الشيعي: لعله قد تبين لكم من كتاباتنا ورسائلنا أن غايتنا النهائية التي نقصدها من وراء ما نحن بصدده الآن من الكفاح إنما هي إحداث الانقلابات في القيادة، وأعني بذلك أن ما نبتغي الوصول إليه والظفر به في هذه الدنيا أن نطهر الأرض من أدناس قيادة الفسقة الفجرة وسيادتهم، ونقيم فيها نظام الإمامة الصالحة الراشدة، فهذا السعي والكفاح المتواصل نراه أكبر وأنجح وسيلة موصلة إلى نيل رضا الرب تعالى وابتغاء وجهه الأعلى في الدنيا والآخرة(٤).

وقال (ص ٢٢): غاية الدين الحقيقية إقامة نظام الإمامة الصالحة الراشدة.

---

(١) «منهاج السنة» (١/ ٧٥).

(٢) بواسطة الأدلة الشرعية لحسن بن قاسم (ص ١٩٩).

(٣) «مجموع رسائله» (ص ١٧٨).

(٤) «الأسس الأخلاقية للحركة الإسلامية» (ص ١٦).

وقال أيضاً: الغاية المنشودة من رسالة أنبياء الله عليهم السلام في هذه الدنيا أن يقيموا فيها الحكومة الإسلامية وينفذوا فيها ذلك النظام الكامل للحياة الإنسانية الذي جاءوا به من عند الله[(١)].

وقال: وبدون إرادة الحكم لا معنى للدعوة إلى نظرية ما، ولا معنى للتحليل والتحريم والتشريع...[(٢)].

وأما سيد قطب فقد سار على هذا الخط، وجعل الإمامة هي الدين كله، وكفَّر المسلمين عموماً – إلا حزبه – في عدد من كتبه...

والنقولات عنهم كثيرة جداً.

قال الشيخ الإمام عبد المحسن البدر حفظه الله تعالى: «وأما أبرز أهداف هذه الفرقة فهو الوصول إلى سُدة الحكم في البلاد الإسلامية[(٣)]، لذلك يبذل قادتها الغالي والنفيس في سبيل هذا الهدف ولو وصل الأمر إلى الانحراف عن الصراط المستقيم عقيدة ومنهجاً».

وقال الشيخ العلامة صالح آل الشيخ حفظه الله تعالى: «الغاية من دعوتهم هو الوصول إلى الدولة...».

وقال شيخنا الوادعي رحمه الله تعالى: «الإخوان المسلمون يلهثون بعد الكراسي ومستعدون للتعاون مع أعداء الإسلام من أجل ذلك».

وقال شيخنا ربيع المدخلي وفقه الله تعالى بعد ذكر كلام المودودي السابق: «لعل القارئ الفطن الذي يحفظ القرآن لا يعرف أن هذه غاية الأنبياء التي كافحوا من أجلها – أي الإمامة

(١) «تجديد الدين» (ص ٣٤)!!.

(٢) «تجديد الدين» (٣٣).

(٣) لا في البلاد الكافرة فهي آمنة منهم.

- ولا يفهم أن هذا السعي والكفاح أكبر وأنجح وسيلة موصلة إلى مرضاة الله وابتغاء وجهه، بل أكبر وأنجح وسيلة إلى نيل رضا الرب هو اتباع منهج الأنبياء في دعوتهم وترسم خطاهم في تطهير الأرض من الفساد والشرك، وأكبر وسيلة: الإيمان بأركانه المعروفة والإسلام بأركانه المعروفة أيضاً...»(١).

وقال (ص ١٤٦): «ثم بمن سيقيم الإمامة الصالحة الراشدة وهو قد فتح الباب على مصراعيه للدخول في جماعته وتنظيمه والباب مفتوح للبريلوي والقبوري الغالي والرافضي وللديوبندي والسلفي... حيث يختلط المرضى بالأصحاء فتكون النتيجة - كما هو الواقع - أن تتغلب الأمراض فتفتك جراثيمها بالأصحاء... فهل مثل هؤلاء سيطهرون الأرض من الفساد ويقيمون نظام الإمامة الراشدة...».

وقال (ص ١٥٢): «إن مسألة المسائل هي ما جاء به جميع الأنبياء عليهم الصلاة والسلام وهي مسألة التوحيد والإيمان، قال تعالى: ﴿وَمَآ أَرْسَلْنَا مِن قَبْلِكَ مِن رَّسُولٍ إِلَّا نُوحِىٓ إِلَيْهِ أَنَّهُۥ لَآ إِلَٰهَ إِلَّآ أَنَا۠ فَٱعْبُدُونِ ﴿٢٥﴾﴾ [الأنبياء:٢٥]». اهـ

وقد سبق في بيان مذهب الرافضة تعظيمهم للإمامة، وذكر ذلك شيخ الإسلام(٢) في «منهاج السنة» ثم رد عليه برد طويل جميل مقنع، فهل يتدبر هذا دعاة الحزبية.

ورد عليهم الإمام المدخلي في كتابه «منهج الأنبياء»(٣).

وللشيخ النجمي رد جميل مختصر في «المورد العذب»(١).

(١) «منهج الأنبياء» (ص ١٤٣).

(٢) (١/ ٢٠).

(٣) (ص ١٤١-١٦١) فراجعه.

وبعد هذا يصرح القرضاوي عن منهج الإخوان المخالف للسنة بقوله عن حسن البنا: إن الإخوان يسيرون في جميع خطواتهم على هدى الإسلام كما فهموه، وهذا الإسلام يجعل الحكومة ركناً من أركانه...[(٢)].

* ومن غلوهم في الإمامة:

ومن أجل التوطئة لتكفير الحكام ثم الخروج عليهم أطلقوا على الإمامة (توحيد الحاكمية)، وهذا كقول الخوارج (لا حكم إلا لله).

قال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «من يدعي أن هناك قسماً رابعاً للتوحيد تحت مسمى (توحيد الحاكمية) يعد مبتدعاً، فهذا تقسيم مبتدع صادر من جاهل لا يفقه من أمر العقيدة والدين شيئاً».

وقال الشيخ صالح السدلان حفظه الله تعالى: «... وأما أن يراد (لا حاكم إلا الله) فيخرج بها على الحكام وتسال الدماء بسببها ويعترض على كل زلة يزل بها الحكام أو كل خطأ في نظرهم كما اعترض الخوارج على علي رضي الله عنه وانشقوا وخرجوا عن الطاعة...».

وقال الشيخ إبراهيم الخضري غفر الله تعالى له: «فالحاصل أن الحاكمية مصطلح جديد نشأ في مصر أول ما نشأ ثم انتشر منها...».

وقال الشيخ ناصر العقل حفظه الله تعالى: «الكلام في مسألة الحاكمية من الأمور الحادثة...» ونحو هذا أجابت اللجنة الدائمة برئاسة الإمام ابن باز رحمهم الله تعالى.

وقال الشيخ الألباني رحمه الله تعالى: «الذين يدندنون بهذه الكلمة المحدثة في العصر الحاضر يتخذون سلاحاً ليس لتعليم المسلمين التوحيد الذي جاء به الأنبياء والرسل كلهم، وإنما هو

---

(١) (ص ١٨٥-١٨٦)، وانظر كتاب «جمع الشتات» (ص ٧٤) وغيرها .

(٢) «الإخوان المسلمون» للقرضاوي (ص ١٢٢).

سلاح سياسي... يختص بها بعض الأحزاب القائمة اليوم...».

وقال الشيخ ناصر القفاري حفظه الله تعالى: أحسب أن توحيد الحاكمية مرتبط عند أولئك الذين أحدثوه قسماً رابعاً مستقلاً من أقسام التوحيد، أو عند بعضهم بمسألة الإمامة لا بمسألة التوحيد.

فترى مسألة الإمامة هو أصل أصولهم وغاية اهتمامهم ومحور التوجيه في قاموسهم الدعوي... وكفروا بإطلاق الحاكمَ بغير ما أنزل الله وعدّوه من المشركين شركاً أكبر...[(١)].

٣- موافقتهم للخوارج في عزل الإمام ومحاسبته...

قال حسن البنا في «مجموع رسائله» (ص ٣٦١، ط: القلم): ومن حق الأمة الإسلامية أن تراقب الحاكم أدق مراقبة وأن تشير عليه بما ترى فيه الخير...

وصرح في رسالة التعاليم بالخلع والإبعاد.

وقال الزنداني في (شريط الانتخابات): والأمة واجبها أن تقيم ذلك الحاكم، وأن تشاوره وأن تعاونه وأن تطيعه، وأن تعزله إذا فسد وأفسد.

وقال: يستمر الأمر في مشاورته وطلبه للشورى وضمان ذلك، ويستمر الأمر في مراقبته ومحاسبته، ويصل الأمر إلى عزله إذا انحرف أو ظلم[(٢)].

ويذهب صاحب كتاب (الإمامة عند أهل السنة..[(٣)]) خالد الدوري الحزبي: إلى أن عزل الإمام مما أجمع العلماء عليه (ص ٣١٦-٣١٧) و(ص ١٧٢).

وينقل قرار عزل الإمام من نص الدستور الرافضي (ص ٣١٩، ٣٢٤)، وينقل نحو ذلك

---

(١) وراجع «العلماء يفندون الدعاوي السياسية لعبد الرحمن عبد الخالق» (ص ٤٥-٦٩).

(٢) انظر: «الأدلة الشرعية» لحسن بن قاسم (ص ١٨٥-١٩٥) و(ص ٢٢٦).

(٣) وقولهم " عند أهل السنة " هذا تزوير لذر الرماد على العيون.

عن الزيدية من كتاب «البحر الزخار» كما في (ص ١٧٢).

والواقع أن الإجماع على عدم العزل بالفسق كما سبق نقله، ولكن الحزبية تعمي وتصم...(١)

وقد سبق عند الرد على الخوارج أن هذا منهج فاسد مخالف للكتاب والسنة والإجماع.

٤- يظهر من تقريرات بعضهم جواز إمامة المرأة كما تقوله الشبيبية من الخوارج وجواز مشاركتها في اختيار الخليفة.

وهذا من ثمار الديمقراطية التي اعتنقها الإخوان وألبسوها ثياب الإسلام وسموها كما قالت الغرب (حقوق المرأة السياسية).

ومن ذلك: إخراج المرأة لمزاحمة الرجال عند صناديق الانتخابات وساحات الثُّوار، ودعوتهم لترشيح المرأة نفسها في المجالس النيابية، ودعوتهم إلى تأسيس مجلس شيخات على غرار مجالس نساء أوروبا، كما قرره الزنداني في كتابه (المرأة وحقوقها في الإسلام).

قال الزنداني في شريط (شيخات اليمن): كيف نحقق للمرأة المشاركة في الأمر السياسي والمشاركة في التشريع والمشاركة في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ومراقبة الحكام ومحاسبتهم ومساءلتهم؟ كيف؟ ونجنبها معركة الولاية العامة... ولكن تولية رئيس الجمهورية، تولية رئيس الوزراء معركة صعبة قاسية شديدة...

قال شيخنا رحمه الله تعالى: «يفهم من كلامه أنه لولا أنه صعب لساغ لهن ذلك ولم يبال بقول النبي ﷺ: «لا يفلح قومٌ ولوا أمرهم امرأة» رواه البخاري من حديث أبي بكرة رضي الله

(١) وانظر «ضوابط معاملة الحاكم» (١/ ٩٥-٩٦) و(ص ١٠٣)، ونحوه صاحب كتاب «الإمامة العظمى» عبد الله الدميجي الحزبي، حيث قرر عزل الإمام بالفسق... (ص ٤٧٣)، وانظر: «ضوابط معاملة الحاكم» (ص ١١١)، والنقولات عنهم في هذا كثيرة.

عنه»[(١)].

وقال الزنداني:... وبهذا تتمتع المرأة كما يتمتع الرجل بكامل حقوقها السياسية مع تجنيبها معركة الولاية العامة، إذا فعلنا ذلك فزنا ونجحنا ووضعنا الأمر في نصابه... أتمنى أن المرأة اليمنية لو وعت وقالت لمجلس النواب: تريد أن تكون عضواً في مجلس النواب... اهـ المراد.

وقال القرضاوي: أرى أنه لا مانع من أن تصبح المرأة عضواً في المجالس البرلمانية والنيابية كما يجوز لها المشاركة في انتخابات أعضاء هذا المجلس[(٢)].

ويطعن القرضاوي والترابي والغزالي في حديث أبي بكر: «لا يفلح قوم ولوا أمرهم امرأة» لمخالفته – في نظرهم – للواقع، حيث تولَّت بعض نساء الكفار مسؤوليات كبرى.

قال الغزالي: إذا ارتضوا أن تكون المرأة حاكمة أو قاضية أو وزيرة أو سفيرة فلهم ما شاءوا ولدينا وجهات نظر فقهية تجيز ذلك كله[(٣)].

٥- يرون - كالخوارج - الطعن في الأمراء على المنابر وإشاعة ذلك وتأليب الرعية على إمامهم.

وأمرهم في هذا ظاهر واسع مشهور لا يخفى على أحد، واسمع إلى أشرطة عبد الحميد كشك..... وهزاع المسوري وعبد الله صعتر وسلمان العودة ومحمد سرور في كتاباته وكتب

---

(١) «تحفة المجيب» (ص ٤٢٣).

(٢) جريدة الوطن عدد (٤٩).

(٣) «السنة النبوية» (ص ٤٧-٥٠).

وراجع: «تنوير الظلمات» (ص ١٥٠)، «المؤامرة الكبرى على المرأة المسلمة» (٤٩٤-٤٩٩)، «رفع اللثام» (ص ٩٤-٩٨)، «تحذير الفتاة العفيفة من تلبيسات الزنداني الخبيثة» (ص ١٠٣-١٥٠)، «حوار هادئ مع الغزالي» (ص ٤٩-٥٢).

سيد قطب ومحمد قطب وعدنان عرعور وسفر الحوالي... وهذا مما اتفق عليه دعاة الحزبية.

قال الشيخ أحمد النجمي رحمه الله تعالى: «الملاحظة الرابعة عشرة: أنهم يتصيدون عثرات الولاة من أجل إثارة الناس عليهم متأسين في ذلك بالخوارج الذين ثاروا على عثمان... وقد تأسوا بهم في إحصاء عثرات الولاة والخروج عليهم...»(١).

وقال (ص ٢٠): «اعلم أن الخروج ينقسم إلى قسمين: خروج بالقول، وهو ذكر المثالب علناً في المجامع وعلى رؤوس المنابر، لأن ذلك يعد عصياناً لهم وتمرداً عليهم وإغراءً بالخروج عليهم، وزرعاً لعدم الثقة فيهم، وتهييجاً للناس عليهم، وهو أساس الخروج الفعلي وسبب له...» اهـ المراد

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «لا يمكن الخروج بالسيف إلا وقد سبقه خروج باللسان والقول»(٢).

٦- موافقتهم للخوارج في الدعوة إلى الخروج على الحكام المسلمين ومنابذتهم بالسيف.

كما حصل هذا في اليمن، وفي مصر، وفي السودان، وفي هذه الأعوام خرجوا على عدة دول باسم الربيع العربي كما تعلم، ولذلك لا تعجب من مدح سيد قطب للخوارج الذين خرجوا على عثمان، فالإخوان لديهم تكتلات سرية وبيعات وإمام ينصبونه منهم سرياً حتى إذا تمكنوا خرجوا وسفكوا الدماء.

---

(١) «المورد» (ص ١٨٦).

(٢) «فتاوى العلماء» (ص ٩٦).

وراجع: «الإخوان المسلمون بين الابتداع الديني والإفلاس السياسي» (ص ٥٠٧) وما بعده. «المورد العذب» للنجمي (ص ١٨٦)، «الانتقادات العلمية» للزهراني (ص ٥٦)، «جمع الشتات» (ص ٤٨)، «القطبية» (ص ٩٢)، «وقفات مع عايض القرني» (ص ٣٢)، وقفات مع عدنان عرعور» وغيرها.

وهم بهذا كالرافضة يجعلون إماماً ظاهراً وإماماً سرياً مخفياً.

قال حسن البنا: إن الإخوان المسلمين سيستخدمون القوة العملية حيث لا يجدي غيرها(١).

ومن أجل ذلك أنشأ النظام الخاص الذي يقوم على استخدام السلاح.

وقال التلمساني: إن حسن البنا بصوفيته هو صانع انقلاب ١٩٥٢م، وإن كانوا يتهموننا اليوم بأننا أعداء هذا الانقلاب(٢).

وقرر ذلك سيد قطب في كتابه «معركة الإسلام والرأسمالية» (ص ١١٣).

وقال في «الظلال» (٣/ ١٤٥١): إلا أنه لا مندوحة للمسلمين أو أعضاء الحزب الإسلامي عن الشروع في مهمتهم بإحداث الانقلاب المنشود والسعي وراء تغيير نظم الحكم في بلادهم التي يسكنونها.

وقام حسن البنا بوضع خطة انقلاب في اليمن، فاجتمع مع طلبة يمنيين بمصر وسماهم (الأحرار) ورسم لهم الخطة والعدة.

قال محمود عساف: ولكني أستطيع أن أقرر أن فكرة إعداد الشعب اليمني للثورة قد نبتت في المركز العام – أي: دار الإخوان بمصر –(٣).

ومن شرطة حسن البنا في هذا الانقلاب: عبد الله الوزير ومحمد محمود الزبيري وأحمد نعمان وغيرهم، فأسسوا حزب الأحرار بعدن (١٩٤٤م) وساندهم الفضيل الورتلاني الجزائري الإخواني بأمر حسن البنا كما قرره القرضاوي حيث قال: وقد كلفه الأستاذ بملف

(١) «مذكرات الداعية» (ص ١٨٩).

(٢) «ذكريات لا مذكرات».

(٣) «أحداث صنعت التاريخ» (١/ ٤٤٧).

(اليمن) والاتصال بأحرارها ورجال الإصلاح فيها، وكان له دور معروف غير منكور في انقلاب اليمن على يحيى حميد الدين[(١)].

وقالوا: واستمر الكفاح حتى قيام ثورة (١٩٤٨م) حيث قتل يحيى حميد الدين ونصب عبد الله الوزير إماماً جديداً لحكم دستوري شرعي، وكان للإخوان المسلمين والفضيل الورتلاني ممثل الإمام حسن البنا في اليمن الدور الرئيسي في هذه الثورة. اهـ

وأيضاً لهم يد طولى في الانقلاب الذي كان بعده[(٢)].

وقال شيخنا رحمه الله تعالى: «نرى دعوة الإخوان المسلمين دعوة فتنة»[(٣)].

وقال[(٤)]: أتاني محمد قطران وقال لي: نحن نريد دولة إسلامية، نبغي الصالحين يقيمون دولة إسلامية... ثم جاءني جماعة منهم وقالوا: نريد دولة إسلامية. قلنا: إذا لم يسلمها علي عبد الله صالح؟ قالوا: حاربناه. اهـ بتصرف.

ونقل الإمام المدخلي في كتابه «منهج الأنبياء»[(٥)] عن الندوي الصوفي الإخواني قوله: فإن أراد أحد أن يطهر الأرض من الفساد... فمن المحتوم عليه أن يجمع من عناصر الإنسانية الصالحة ما يمكن جمعه، ويجعل منها كتُلَّة متضامنة وقوة جماعية تمكنه من انتزاع زمام الأمر من الذين يقودون موكب الحضارة في الدنيا وإحداث الانقلاب المنشود في زعامة الأرض

---

(١) «سيرة ومسيرة» (٢/ ٤٦٤).

(٢) راجع: «الإخوان المسلمون» للوصيفي (٢٩٠-٣٤٠).

(٣) «هذه دعوتنا».

(٤) في «تحفة المجيب» (ص ٤٢٨-٤٢٩).

(٥) (ص ١٤٩، ١٧١).

وإمامتها(١).

وقد تجرأ الندوي حتى نسب مذهب الخوارج إلى الرسل فقال: ولذلك سعى كل نبي وكل رسول لإحداث الانقلاب السياسي، فمنهم من اقتصرت مساعيه على تمهيد السبيل وإعداد العدد، ومنهم من أخذ فعلاً في الحركة الانقلابية، ولكن انتهت رسالته قبل أن تقوم على يده الحكومة الإلهية كعيسى عليه السلام، ومنهم من بلغ بهذه الحركة منازل الفوز والنجاح كموسى عليه السلام وسيدنا محمد ﷺ.

وقال صاحب العقبات (٢/ ٣٦٨): وحين يصل الإخوان المسلمون إلى مرحلة إيجاد القاعدة الشعبية وتمتد حركتهم في الجموع الزاخرة من أبناء الأمة الإسلامية، وتتغلغل في الشعوب المؤمنة في كل مكان تأتي مرحلة التنفيذ ولحظة الحسم. اهـ

وقال عدنان عرعور في التحريض على الخروج على الحكام: وليس في هذا صد عن قتال الطواغيت هم دونكم فافعلوا بهم ما شئتم...(٢).

والاسترسال في النقل عنهم يطول، إذ الأمر واقع ظاهر يجاهرون به ليلاً ونهاراً، فظهر بوضوح أنهم على خط الخوارج الإباضية سواء بسواء (٣).

* طريقة انقلابية إخوانية جديدة (بالمظاهرات):

بالمظاهرات الكبرى وإثارة الشعوب جمعاء على حكامهم كما حصل في مصر وتونس

---

(١) «الأسس الخلقية» (١٧-١٨).

(٢) نقلاً من «وقفات منهجية» للعربي (ص ١٤٦ حاشية).

(٣) وراجع: «جمع الشتات» (ص ٧٢-٧٤)، كتاب «مدارك النظر السياسية»، «البيان لإيضاح ما عليه جامعة الإيمان» (ص ١٦٢-١٦٤)، «تمام المنة في فقه قتال الفتنة» للشيخ محمدالإمام، وكتاب «الإرهاب» للسحيمي وغيرها.

(١٤٣٢هـ) وغيرها.

قال محمد عاكف أمين التنظيم السري للإخوان – سابقاً -: إن الإخوان المسلمين يرون أن العصيان المدني قد يحقق الكثير لدفع الحكومة المصرية للتحرك، مشدداً على ضرورة التنسيق مع القوى السياسية الأخرى قبل اتخاذ مثل هذه الخطوة[١].

وقال العريان عن هذه الخطة: أن يكونوا – أي الإخوان – القوة الأساسية التي تنادي بالإصلاح السياسي والدستوري عبر آليات كثيرة، وما هي هذه الآليات؟ كأن تصل بالناس عبر عمل سياسي دؤوب إلى حالة العصيان المدني..[٢].

قال الشيخ محمد الإمام حفظه الله تعالى: «كانت الانقلابات من قبل بالسلاح، وأما اليوم فانقلاب الشعوب بالمظاهرات» قاله عقب انعزال حسني مبارك.

ومما قاله الإخوان في الانقلاب الجديد (المظاهرات):

قال عبد الحليم في كتابه «أحداث صنعت التاريخ» (١/ ١٩٥): وقامت هذه المظاهرات وكان قيامها في يوم وحد وبهتافات واحدة في جميع أنحاء البلاد، دليلاً على قوة الدعوة وهو لمكانة الحكومة[٣].

وقال محمد عاكف الإخواني: إن الجماعة لن تتوانى عن إعلان إضراب عام أو عصيان مدني في مصر ما دام يستحق العدل والإنصاف والحرية للشعب – ثم قال -: لم نصل بعد إلى هذا[٤]، وقد تم التنفيذ في عام (١٤٣٢هـ ٢٠١١) بمظاهرة ضمت الملايين اضطروا فيه

---

(١) إخوان .. نت (٦/ ٧/ ١٤٢٧هـ).

(٢) إسلام أون (٢٤/ ١٠/ ٢٠٠٢م).

(٣) «أحداث صنعت التاريخ» (١/ ١٩٥).

(٤) إسلام أون.. نت (٨-٥-٢٠٠٥).

الرئيس إلى الخلع، والمظاهرات عند الإخوان ظاهرة لا تخفى، فهي أمر مشاهد، ولكن نبين فيها الحكم الشرعي حتى يظهر مخالفة الحزبيين للكتاب والسنة والسلف.

قال الشيخ ابن باز رحمه الله تعالى: «لا أرى المظاهرات من العلاج، ولكنها من أسباب الفتن ومن أسباب الشرور ومن أسباب الظلم والتعدي على بعض الناس بغير حق...»(١).

وقال: «... المظاهرات تسبب شراً عظيماً على الدعاة، فالمسيرات في الشوارع والهتافات ليست في الطريق للإصلاح والدعوة، فالنبي ﷺ مكث بمكة ثلاثة عشر سنة لم يستعمل المظاهرات ولا المسيرات، ولم يهدد الناس بتخريب أموالهم واغتيالهم، ولا شك أن هذا الأسلوب يضر الدعوة والدعاة، ويمنع انتشارها، ويحمل الرؤساء والكبار على معاداتها ومضاداتها بكل ممكن...»(٢).

وقال الشيخ أحمد النجمي رحمه الله تعالى: «تنظيم المسيرات والتظاهرات والإسلام لا يعترف بهذا الصنيع ولا يقره، بل هو محدث من عمل الكفار، وقد انتقل من عندهم إلينا، أفكلما عمل الكفار عملاً جاريناهم فيه وتابعناهم عليه...»(٣).

وقال الشيخ ابن عثيمين رحمه الله تعالى: «الواجب علينا أن ننصح بقدر المستطاع، أما أن نظهر المبارزة والاحتجاجات علناً فهذا خلاف هدي السلف، وهذه الأمور - أي: المظاهرات والاعتصامات – لا تَمُتُّ إلى الإسلام بصلة ولا إلى الإصلاح بصلة، ما هي إلا مضرة... ولا نؤيد المظاهرات أو الاعتصامات أو ما أشبه ذلك، لا نؤيدها إطلاقاً، ويمكن الإصلاح

(١) «الأصالة/ العدد(٣٠) ص (٥٩-٦٠).

(٢) «مجلة البحوث، عدد (٣٨) (ص ٢١٠).

(٣) «المورد العذب» (٢٠٠-٢٠١).

بدونها، لكن لابد أن هناك أصابع خفية داخلية أو خارجية تحاول بثَّ مثل هذه الأمور»(١).

وقال الشيخ الفوزان حفظه الله تعالى: «ديننا ليس دين الفوضى، ديننا دين نظام ودين سكينة، والمظاهرات ليست من أعمال المسلمين، وما كان المسلمون يعرفونها... والمظاهرات تحدث الفتن وتحدث سفك الدماء، وتحدث تخريب الأموال، فلا تجوز هذه الأمور»(٢).

تم ولله الحمد والمنة

---

(١) «فتاوى العلماء الكبار في الإرهاب» (ص ١٥٣).

(٢) «الفتاوى المهمة» (ص ١٠٢).

وراجع: فتاوى العلماء الكبار في الإرهاب» (ص ١٥٢-١٥٧)، «جمع الشتات» (ص ٧٠-٧١)، «الإخوان المسلمون» للوصيفي (١٣٩-١٤٥)، «مدارك النظر» (ص ٣١٢، ٤١٦)، «فتاوى الأئمة في النوازل المدلهمة» (ص ٨٧-٩٠)، (ص ١٢٣-١٢٤).

الفهرس